

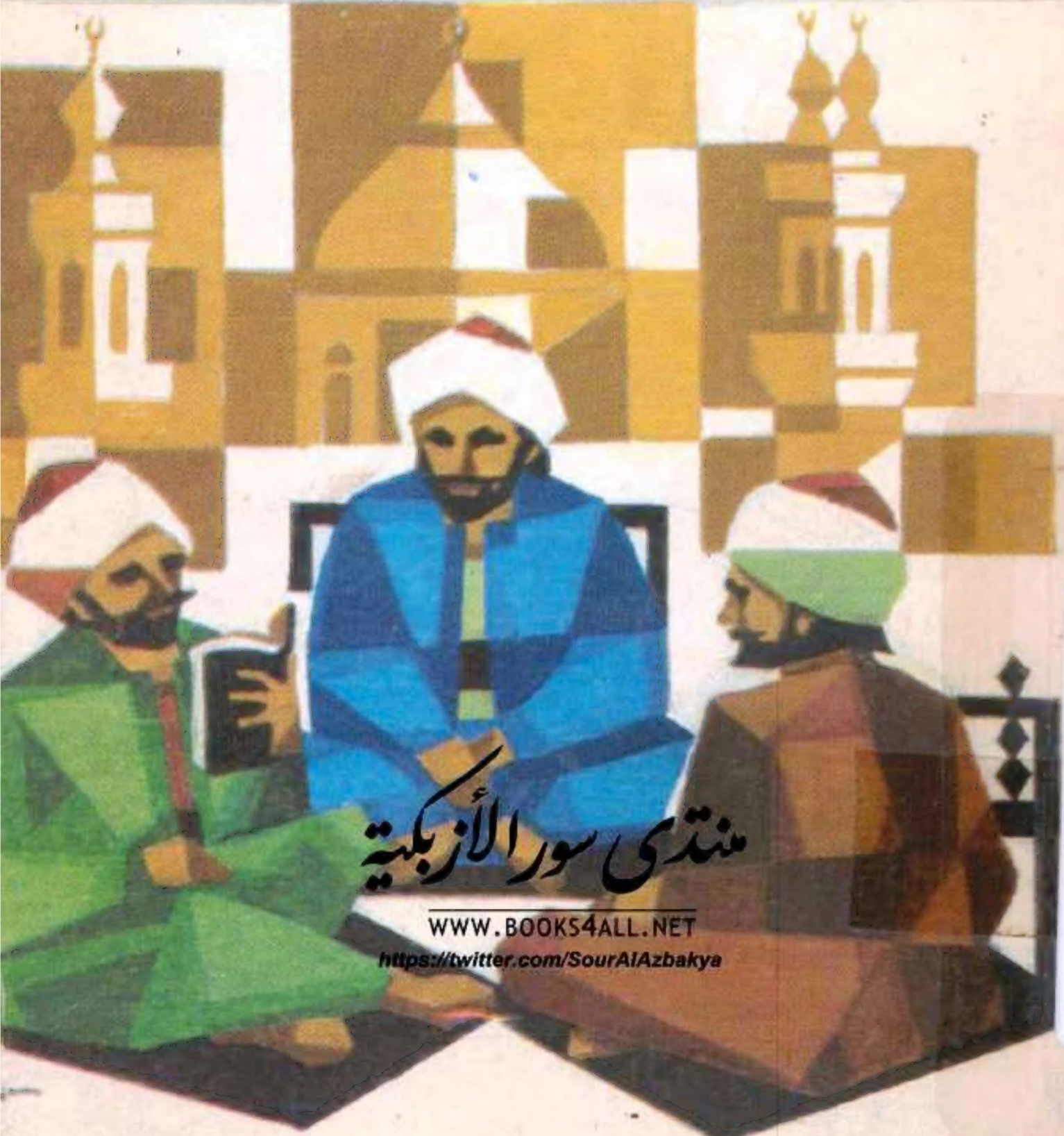
كتاب اهل لال



سلسلة
ثقافية
شهرية

دور الأزهر في السياسة المصرية

د. سعيد إسماعيل على



منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://twitter.com/SourAlAzbakya>

كتاب الهلال

سلسلة شهرية تصدر عن « دار الهلال »

رئيس مجلس الإدارة : مكرم محمد أحمد

رئيس التحرير : مصطفى نبيل

سكرتير التحرير : عايد عياد

مركز الإدارة

دار الهلال ١٦ محمد عز العرب

تليفون ٣٦٢٥٤٥٠ - سبعة خطوط .

KTAB ALHILAL

العدد ٤٣١ - صفر ١٤٠٧ - نوفمبر ١٩٨٦

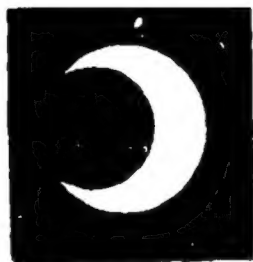
No : 431 NOVEMBER 1986

الاشتراكات

قيمة الاشتراك السنوى (١٢ عددا) فى جمهورية مصر العربية تسعة جنيهات بالبريد العادى وفى بلاد اتحادى البريد العربى والافريقى والباكستان ثلاثون دولارا أمريكيا يعادلها بالبريد الجوى وفى سائر انحاء العالم عشرين دولارا بالبريد الجوى .

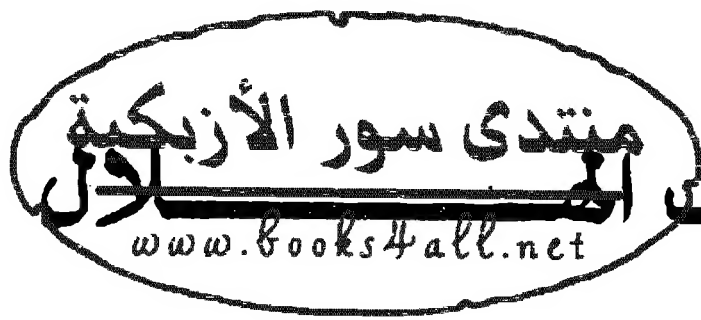
والقيمة تسدد مقدما لقسم الاشتراكات بدار الهلال فى نج . م . ع . نقدا او بحوالاة بريدية غير حكومية وفى الخارج بشيك مصرفى لأمر مؤسسة دار الهلال وتضاف رسوم البريد المسجل على الاسعار الموضحة اعلاه عند الطلب .

كتاب الهلال



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

**الغلاف بريشة الفنانة
سميحة حسنين**



كتاب



سلسلة شهرية لنشر الثقافة بين الجميع

دور الأزهري في السياسة المصرية



بقلم
الدكتور سعيد إسماعيل على



دار الهلال

مقدمة

للأزهر فى التاريخ المصرى الوسيط والحديث مكانة ربما لم تحفظ بها مؤسسة أخرى اذا استثنينا « المؤسسة العسكرية » ، فقد كان للأزهر دور بارز فى قيادة الحركة الوطنية فى مصر ضد قوى الاستغلال والاستعمار ، وكان كذلك للأزهر دوره البارز بالنسبة للثقافة المصرية ، فقد مثل « ثديا » فى صدر الثقافة الاسلامية وضعت منه الثقافة المصرية ، فاكسبت بذلك الكثير مما كان له اثره فى اثراتها وأصالتها .

ويؤكد استقرار دور الأزهر فى الحياة المصرية تلك « النظرة الشبكية » الى جملة النظم الاجتماعية التى تبصر ما بين تلك النظم من قازر وتفاعل وتشابك « كمثل الجسد الواحد » اذا أصاب عضو منه خلل « تداعت له سائر الاعضاء بالسهر والحمى » !

وقراءة هذا الدور ايضا يؤكد ان « التعليم » لا ينبغى له ان يقف عند حدود سلبية يتلقى فيها التأثير مسن « السياسة » ويخضع لتوجيهاتها واوامرها ونواهيها ، رالا فان هذا من شأنه ان يسهم - مع عوامل أخرى - فى امتصاص قدر كبير من فعاليات التعليم فى التفسير الاجتماعى فى اتجاه المصالح الشعبية والامانى القومية . وحتى لا يتصور البعض صعوبة ان يتحرك التعليم فى بعض المواقف ليمسك بزمام المبادرة والتوجيه ، كان لابد من

وضع هذه الصورة التي تحتويها الدراسة الحالية امام
الانظار ، ففيها البرهان التاريخي على ان ذلك شيء يمكن
لانه كان يحدث فعلا في بلادنا في الماضي ..

وقد كنا قد أتممنا هذه الدراسة في عام ١٩٧٤ ووقفنا
بها عند حدود عام ١٩٢٣ ، ثم اتاحت لنا فرصة استكمال
الغتره من ١٩٢٤ - ١٩٣٦ من خلال بحث قدمناه امام
ندوة المعهد الاسلامي بلندن في اغسطس ١٩٨٦ عن
« فكر المسلمين السياسي في الحقبة الاستعمارية » ،
وكذلك استكملنا الفترة من ١٩٣٧ - ١٩٥٢ خلال الشهرين
الماضيين ..

ولابد أن نصارح القارئ ، بأن « المساحة الزمنية »
للموضوع اكبر من حجم هذا الكتاب ، ومن ثم ، يستحيل
ان تقف امام كل الوقائع والاحداث ، مكتفين بأبرزها
واهمها ..

الأصول السياسية لنشأة الأزهر

الوجه السياسى للدعوة الفاطمية :

الأزهر اثر من أهم الآثار التى تركها الفاطميون فى مصر ، ومن هنا كان لابد من الكشف عن الوجه السياسى للدعوة الفاطمية ، فذلك يتيح لنا فرصة البصر بالأصول السياسية لنشأة الأزهر .

نظرية الإمامة :

والدولة الفاطمية كانت تقوم على المذهب الشيعى ، ومن المعروف أن « الإمامة » كانت منذ البداية هى أهم مبادئ هذا المذهب مما دعا الفاطميين الى أن يبذلوا قصارى جهدهم فى سبيل نشره وتدعيمه بسائر الوسائل الروحية والمذهبية وعلى رأس هذه الوسائل « الأزهر » . وقد بدأت هذه الفكرة فى الظهور بعد وفاة الرسول صلى الله عليه وسلم ، اذ رأى البعض أن عليا بن أبى طالب كان هو الاولى بولاية المسلمين ثم أبناءه من بعده . وفى سبيل تأييد هذا الراى وتدعيمه ، كان لابد من البحث عن أسانيد شرعية وادلة دينية .

وذهب فقهاء الشيعة ودعاتها الى القول بأن أمور الدين ينبغى ان تؤخذ عن أعقاب النبى الذين تسلسلوا من اولاد

قائمة بنت النبي وزوجها علي بن أبي طالب وان حفيده الرسول هم اولى الناس بفهم الرسالة المحمدية .

وهكذا نجد ان الشيعة يريدون اقامة نظام ثيوقراطي .
وللمذهب الثيوقراطي كما نعلم صور ثلاث ، الاولى : ترى ان الحاكم نفسه من طبيعة الهية مقدسة ، وظهرت هذه النظرية في الحضارات القديمة بمصر والهند والصين حيث انتشرت عبادة الفراعنة والاباطرة ، والثانية نظرية الحق الالهي المباشر للحكام ومؤداها ان الله يتدخل مباشرة لاختيار شخص الحاكم وقد ردد هذه النظرية بعض رجال الكنيسة المسيحية مثل سان بول والباباليون ١٣ ، وتمسك بها بعض ملوك اوربا مثل لويس ١٤ ، ولويس ١٥ في فرنسا ، وغلجوم الثاني امبراطور المانيا قبيل الحرب العالمية الاولى . والثالثة : نظرية الحق الالهي غير المباشر او « العناية الالهية » ومؤداها ان الله يوجه الحوادث والافراد في جماعة معينة توجيهها يؤدي الى اختيار شخص معين لمنصب الحكم . وقال بهذه النظرية بعض الملوك وعلماء السياسة في اوربا وايدها بعض الكاثوليك الفرنسيين .

بيد اننا ينبغي ان نفرق تفرقة واضحة بين المذاهب الثيوقراطية بصورها المختلفة وبين فكرة الخلافة الاسلامية لان الخليفة ينفذ الاوامر والنواهي الدينية ولكنه يستمد سلطته من اختيار الرعية له . ان التحليل النهائي لنظرية الامامة عند الشيعة يبين انها تنظر الى تراث النبي العربي على انه لم يكن تراث امة هداها الله الى الاسلام ، وتراث رياسة معنوية جاءت ثمرة الرسالة النبوية ، وانما كانت تراثا شخصيا وميراثا خالصا لاسرة النبي صاحب هذه الرسالة ، وان النبي اوصى بهذا التراث الى ابن عمه

علي بن أبي طالب زوج أبنه فاطمة الزهراء وبنيه من بعده ،
أبناء ولديه الحسن والحسين . وهكذا تعدو رئاسة
الامة الإسلامية في نظرهم ، ووفقا لتأويلاتهم ورواياتهم ،
ميراثا خاصا ، لا يليها « حتى يوم القيامة » احد سوى
آل البيت .

وهذه نظرية تتنافى مع ما لرسالة النبي الكريم من أفق
واسع ، بل من أفق عالمي وإنساني لا تقف عند حدود
شخصية أو جغرافية . وأنا لنشعر شعورا قويا بأن
صاحب الرسالة النبوية ، كان برسالة أعظم وأجل وأسمى
من أن يعتبر الامة الإسلامية بعد وفاته ضيعة خاصة يختص
برياستها ورعايتها آل البيت من أبناء علي ، دون سواهم
والى الابد .

نشأة الفاطميين :

ولما قام العباسيون بالاستيلاء على مقاليد الخلافة ،
كان طبيعيا بناء على ما سبق ألا يرحب بها العلويون من
أبناء الحسن بن علي والحسين بن علي بن أبي طالب ولم
يكن هناك اتفاق بين أحفاد الحسن وأحفاد الحسين ، فقد
تخلى جعفر الصادق بن محمد الباقر بن علي زين العابدين
ابن الحسين عن قريبه محمد بن عبد الله ابن الحسن
المعروف بالنفس الزكية وأخذ يعمل في الخفاء ليمهد
السبيل لأبنائه من بعده للوصول الى الخلافة ، واستطاع
جعفر الصادق بحسن سياسته أن يقنع بقايا العلويين من
أحفاد الحسن بن علي الذين التفوا حوله بعد أن بدد
العباسيون شملهم - أنه الوارث الحقيقي لعلی
وفاطمة .

وقد كان الامام جعفر الصادق قد وصى بالامامة بعده
لابنه الأكبر اسماعيل ثم نجاه عنها ووصى بها لابنه

موسى الكاظم وقيل فى اسباب ذلك انه علم ان اسماعيل يشرب الخمر ، وقيل ان اسماعيل مات فى حياة ابيه فانتقلت ولاية العهد الى اخيه وقد نفى البعض ان اسماعيل قد مات فى حياة ابيه . كذلك رأى البعض ان تحويل الولاية لا يجوز لان الولاية امر من الله يتلقاه الامام المعصوم ، والبداء لا يجوز على الله ، ويعنون بالبداء ان يبدو لله امر فيعدل بما امر به قبل ذاك ، وهؤلاء سموا بالاسماعيلية

والخلاف بين الاسماعيليين وبين سائر الفاطميين قائم على امامة اسماعيل ، والاماميون الذين لا يسلمون الامامة لاسماعيل وذريته طوائف متعددة ، اهمها واكبرها طائفة الاماميين المعروفين بالاكثى عشرين لانهم ينتهون بالامامة الى محمد المنتظر بن الامام حسن العسكري بن على الهادى بن محمد الجواد بن على الرضا بن موسى الكاظم ، وعندهم انه سيظهر فى زمانه الموعود ، ولهذا يدعون بتعجيل فرجه كلما ذكروه .

وقد انتقلت امامة الاسماعيلية الى محمد بن اسماعيل بعد وفاة جده جعفر الصادق وامعن انصاره فى التخفى ونشر الدعوة له سرا ايام الخلفاء العباسيين المهدى والهادى والرشيد وهذه الدعوة هى التى نبتت منها الخلافة الفاطمية ، ذاك انه لما ذاعت دعوة محمد بن اسماعيل فى خلافة الرشيد ، ايقن ان بقاءه بالمدينة المنورة سيسهل على العباسيين مهمة تتبع حركاته والتخلص منه ، فرحل منها شرقا ، واخذ يتنقل بين بلاد الدولة الاسلامية وكان محمد بن اسماعيل يعتمد فى نشر دعوته على رجل اسمه ميمون القداح ، ولما توفى محمد خلفه فى الامامة عبد الله الرضى الذى استمر فى التخفى واتخذ

عبد الله بن ميمون القداح داعية له . وتتبع العباسيون
فى عهد المأمون الامام عبد الله الرضى ، فاخذ ينتقل بين
بعض البلدان حتى استقر فى قرية سلمية قرب حمص .
وقد ضاق المشرق كله بخلفائه فهجره عبيد الله الى المغرب
وكان اول من نودى له بالخلافة الفاطمية ونسبه كما يقره
المعترفون بهذا النسب هو عبيد الله بن احمد بن اسماعيل
الثانى بن محمد بن اسماعيل بن جعفر الصادق . ويزعم
البعض انه ينتسب الى ميمون القداح ، فهو فى زعمهم
محمد بن عبد الله بن ميمون بن محمد بن اسماعيل بن
جعفر الصادق . وهناك اقاويل اخرى تثير الشك فى
نسب الفاطميين . ونحن لانود أن نذهب فى تقدير
اهمية نسب الخلفاء الفاطميين الى حد تتبع هذه الاقوال
ومناقشتها ، فان النسب مسألة شريف ليس غير ،
وليس له كبير دخل فى نشأة الدول العظيمة وسوء
اكان الخلفاء الفاطميين حقا من نسل اسماعيل بن جعفر
الصادق ، ومن ثم من نسل على بن ابي طالب ، أو كانت
نسبتهم ترجع الى عبد الله بن ميمون القداح ، فان ذلك
لا يفض من شأنهم ، فقد انشأ الفاطميون بمصر دولة
من اعظم الدول الاسلامية ، وحضارة من ازهى الحضارات
رأشوا القاهرة اعظم مدائن الاسلام فى المشرق
والمغرب ، وجامعها الازهر اعظم الجامعات الاسلامية
وأبنعها غرسا ، ولا يمكن أن ينقص من هذه الحقائق
التاريخية العظيمة أن تكون نسبتهم موضعاً للجدال
والريب .

الوجه التربوى للفاطميين :

ليس من شك فى أن اهداف الفاطميين لتفرض عليهم

الشعور العنيف بأن تحقيقها ليس بالأمر الهين ، فما عسى أن تكون الآلة التي سيستعملونها في سبيل هذا بالتحقيق ؟

ان هذا يسلمنا الى الوجه الآخر للفاطمية من حيث هي طريقة تربوية أساسها البصر بأصول التربية وبأسرارها واستغلالها لغرس القيم الجديدة .

وبديهي ان هذه الصفحات القليلة لا يمكن ان تتسع لتحليل مفصل لانظارهم وطرقهم التربوية لخبرتهم الجليلة بأسرارها الا انه يجب علينا أن ننوه بالمجهودات الجبارة التي بذلوها في ميدان الدعاية السرية أولا ، وفي الميدان الجامعي ثانيا ، وفي تنظيم دور الحكمة وتجهيزها بالمكتبات الضخمة ثالثا .

الدعاة يمكنون للمذهب في مصر قبل الغزو العربي :

اذا كان هتلر مستشار المانيا قد فخر بأنه أوجد نظام الطابور الخامس في البلاد التي اراد الاستيلاء عليها ، وعد عمله هذا تقليدا جديدا في السياسة والحرب ، وهلل له اصدقاؤه وخشيته أعداؤه ، واذا كان الاتحاد السوفيتي نجح في بعض البلاد بفضل تنظيمات الخلايا الشيوعية ، فان هذه التنظيمات التي تجرى في عصرنا الحديث لا تقاس بشيء بالنسبة الى تنظيمات الاسماعيلية في الدعاية وتربية الاعوان الذين يبشرون بها يمكنون لها ، وكان ذلك منذ اكثر من الف سنة .

فقد حارل الفاطميون في العصر الاخشيدى ان ينشروا المذهب الفاطمي الشيعي في مصر ، فبعث الخليفة الفاطمي الثاني بالمغرب القائم بن عبيد الله المهدي رسالة الى الاخشيد يطلب فيها منه السماح بنشر الدعوة الفاطمية

فى مصر ، ولكن الاخشيد لم يستجب لنداء الخليفة
الفاطمى ، وماطل الرسول ، فقد رأى الاحتفاظ بصداقة
كل من الخليفة الفاطمى فى المغرب والخليفة العباسى فى
العراق ، ثم ساءت العلاقات بين الاخشيد والخلافة
العباسية فالقى الاخشيد الخطبة للخليفة العباسى ودعا
للخليفة الفاطمى فكان هذا بمثابة الاعتراف بالنفوذ الفاطمى
فى مصر ، ومما مهد لانتشار الدعوة الشيعية بين
المصريين . ولكن العلاقات سيئات بين الاخشيد
والخليفة الفاطمى المنصور بن القائم وقام المعز لدين الله
الفاطمى ، قبل نجاح حملة جوهر بمحاولة لفتح مصر ،
واكن هذه الحملة وان اخفقت عسكريا الا انها نجحت فى
نشر المذهب الشيعى الفاطمى ، فقد احسن كافور
الاششيدى استقبال الدعاة الفاطميين ، ولكنه لم يسمح
بانتشار المذهب الفاطمى على نطاق واسع ، فقد اراد
كافور ان يفوز بصداقة الخليفة العباسى السنى ، والخليفة
الفاطمى الشيعى ، فقد ذكر المؤرخ ابو المحاسن :
« وكان يهادن المعز صاحب المغرب ويظهر ميله اليه وكذا
يدعن بالطاعة لبني العباس ويدارى ويخدع هؤلاء وهؤلاء
وتم له الامر » . وقبل قدوم جيش جوهر الصقلى ، كان
المذهب الفاطمى الشيعى قد انتشر بين عسدد
من المصريين وكان هؤلاء فى مقدمة من عاونوا الجيش
الفاطمى فى فتح مصر وكانت الاسكندرية اكثر مدن مصر
التي انتشرت فيها الدعوة الشيعية ، ولذا دخلها جوهر
بدون مقاومة سنة ٣٥٨ هـ .

ويذكر المؤرخون اسماء بعض الدعاة الذين كان لهم
شان فى مصر قبل الفتح الحربى ، فمنهم الداعي فيروز ،

وكان كبير دعائهم ، ولكنه نافق الائمة وغدر بالامام المهدي وترك مصر الى اليمن ، وقام بقيادة حملة الدعاية في مصر أيضا الداعي ابو علي وكان صهر فيروز ولكنه ظل على وفائه للمهدي - ثم ابنه محمد ابو الحسين ابن الداعي ابي علي ، وقد بلغ هذا الداعي اعلى مراتب الدعوة في عهد الائمة المهدي والقائم والمنصور بالله والمعز لدين الله ، كذلك نسمع عن الداعي ابي جعفر بن نصر الذي كان له مسكنة خاصة في نفوس المصريين وكان من جلساء كافور الاخشيد وكانت داره بالفسطاط مجمعا للعلماء والعظماء ، ولاشك انه كان يبت فيهم آراءه وتعاليمه دون ان يخشى بطش كافور او عيون الخلفاء العباسيين .

والذي نلاحظه ان الآراء الفلسفية الاسماعيلية دخلت مصر عن طريق الفاطميين وظلت بها زهاء قرنين من الزمان ومع ذلك لم يظهر بين المصريين من ألف فيها كتابا او شبه كتاب ، بل كان فلاسفتهم الذين كانوا بمصر في هذا العصر انما كانوا من الاغراب الذين وفدوا على مصر واقاموا بها للتبشير بهذه الآراء ومحاولة تعليمها للمصريين ، ولكن المصريين لم يقبلوا عليها لانها لا تتفق مع مزاجهم وعقليتهم واعل اشهر من شاهدهم مصر من هؤلاء الفلاسفة هو احمد حميد الدين بن عبد الله الكرمانى الذى يعرف فى الدعوة الاسماعيلية بحجة العراقيين الذى وفد على مصر حوالى سنة ٤٠٨ هـ .

انشاء الازهر : وبعد ان دخل الجيش الفاطمى مصر بقيادة جوهر الصقلى فى السابع عشر من شعبان سنة ٣٥٨ هـ « ٧ يولية سنة ٩٦٩ » واقامت « القاهرة »

العاصمة الجديدة ، بدىء فى انشاء مسجد جامع بها فى ٢٤ من جمادى الاولى سنة ٥٣٩ هـ « ابريل سنة ١٧٠٠ » وتم بناؤه فى عامين وثلاثة اشهر ، وانفتح للصلاة فى يوم الجمعة السابع من رمضان سنة ٣٦١ هـ « ١٧٢٢ م » وكانت الحكمة واضحة فى انشاء الجامع الجديد « الازهر » بل كانت اشد وضوحا فى المقصد والمغزى من اية فرصة سابقة ، فقد كانت الدولة الفاطمية دولة الامامة الشيعية كما بينا وكان الجامع الازهر اول مسجد اقامته الشيعية بمصر ، ومن ثم كان قيام الجامع الازهر رمزا لسيادة دعوة دينية جديدة هى الدعوة الشيعية ، كما كانت القاهرة المعزية رمزا لظفر الدولة الجديدة وسيادتها .

ويحاول البعض ان ينفى الاصل السياسى لانشاء الازهر ويستند فى هذا الى أن انشاء المساجد الجامعة سياسة ثابتة ارسيت دعائمها قبل مجىء الفاطميين عند اقامة مدينة جديدة وأن مذهب الامام مالك يشترط لصحة الجمعة أن تكون فى المسجد الجامع ، ويشترط فى المسجد الجامع أن يكون داخل البلدة او قريبا منها بحيث يمكن أن يصل اليه دخانها ، كما يشترط لصحة الجمعة فيه أن يكون مبنيا ، وأن يكون بناؤه على الاقل مساويا للبناء المعتاد لاهل البلد .

ويرى اصحاب هذا الراى ان هذا التفكير يلقى الضوء على هذه الخطة ، واننا يمكن ان نرى فيه التفسير لهذا النظام المعمارى ومدى أهمية المسجد الجامع فى كل مدينة اسلامية ، وان كان لا يقلل من أهمية هذا الاتجاه أن بعض المذاهب الاخرى لم تشترط المسجد الجامع ، فانها مع

ذلك تشترط لصحة صلاة الجمعة ان تكون في مصر أو في الابنية المجتمعة أو قريبا منها . ولاشك ان الامثل والافضل مع هذا ان تكون في المسجد الجامع .

وبخلص الكاتب من هذه الاعتبارات والظواهر كلها بأن الازهر انشئ اول ما انشئ ليكون مسجداً جامعاً ، ولم يكن أساس التفكير في انشائه ان يكون معهداً للدراسة المذهب الشيعي كما اشتهر وذاع . ويدعم هذه النتيجة التي وصل اليها بأن الدراسة فيه لم تبدأ الا بعد انشائه بثلاثة اعوام ونصف العام تقريبا ، وانها بدأت بداية متواضعة لا تدل على ان هذه المؤسسة انشئت لتسكون مدرسة . فقد كان عدد الفقهاء الذين يحضرون الدروس فيه لا يبلغ أربعين ، بل كان على التحديد سبعة وثلاثين ثم ان هؤلاء مع هذا لم يكونوا يتلقون الدروس كل ايام الاسبوع ، بل كان درسهم يبدأ بعد صلاة الجمعة الى صلاة العصر كل اسبوع .

ويضيف الكاتب الى هذا كله ان الحاكم بأمر الله انشا جامعة أخرى سنة ٣٩٥ للهجرة « ١٠٠٥ م » وانفق عليها واغدق بسخاء ، وعين للاشراف عليها داعي الدعاة لينظم دراسة المذهب الفاطمي فيها ، ويوجه نشاطها السري . واذا وضعنا في اعتبارنا وتقديرنا ان هذه الجامعة التي عرفت باسم « دار الحكمة » قد ظفرت من العناية والاهتمام بما لم يظفر به الازهر وطلابه وعلماءه وقتذاك ، وانها تزودت بمكتبة لم تعرف مصر - بعد مكتبة الاسكندرية اضخم منها ، كما يذكر المؤرخون ، وانه رحل اليها وتخرج فيها كثير من علماء الشيعة ، ومنهم الحسن ابن الصباح وناصر خسر والرحالة الفارسي المشهور .. كان

من المجازفة - كما يرى - الحكم بأن الأزهر انتماء أول ما انتماء ليكون معهداً شيعياً ، وأن الفكرة الأولى في نشأته هي تنظيم الدعوة للمذهب هذه الدولة .

وعلى الرغم من أننا في الفصل التالي سوف نقسّم بيان الدور الذي لعبه الأزهر في التمكين للمذهب الشيعي في مصر مما يحمل في ثناياه الرد على هذه الدعوة ، إلا أننا نسبق هذا بابداء الملاحظات الآتية :

١ - لقد وضع لنا مما سبق أن الدولة الفاطمية إنما هي تجسيد سياسي للمذهب معين ، ولابد بناء على هذا أن تلجأ هذه الدولة الى مختلف الوسائل التي تمسكها من نشر هذا المذهب وجذب الاعوان والاتباع اليه وليس هناك ما هو أهم من المسجد واسطة تربوية لتحقيق هذا الهدف .

٢ - أن المساجد - كما رأينا لم تكن مجرد أماكن للعبادة فقط وإنما هي « بيوت الله » يتخذ منها المسلمون أماكن للتعليم والتعليم بالإضافة الى أغراض أخرى كثيرة ومتعددة ، ومن هنا كان طبعياً ألا يقتصر الأزهر على وظيفته على أن يكون مكان تعبد وصلاة .

٣ - إذا كنا لا نستطيع أن ننكر أن الأزهر لم ينشأ في البداية ليكون معهداً لدراسة المذهب الشيعي ، إلا أنه تحول بعد ذلك الى أن يكون هكذا بالفعل ، ولا ينقص من ذلك أن هذه البداية لم تكن فورية ، بل أننا يمكن أن نتساءل في شيء من - الحذر : هل هناك ما يستبعد احتمال أن تكون نشأته منذ البداية كانت لتحقيق هذا الغرض ، إلا أنهم لم يريدوا أن يفاجئوا المصريين بذلك ،

فاقتصروا على اتخاذه مسجدا ، حتى اذا تمكنوا من
امور البلاد ومر بعض الوقت بدأوا في تحقيق الهدف
الاصلى خاصة وانهم من الباطنية الذين لا يصرحون دائما
بما ينوون عمله ويرغبون في تحقيقه ؟
٤ - كذلك اذا كنا لانستطيع ان ننكر الدور الذى قامت
به دار الحكمة فى نشر المذهب الشيعى ، الا ان هذا
ماكان الا فى عهد الحاكم بأمر الله بالذات ، وفى غير عهده
كان الازهر هو فارس الميدان .

موقف الأزهر من المذاهب الحاكمة

رسالة المساجد التربوية والسياسية :

لم يكن الباعث على بناء المساجد فى صدر الاسلام مقصورا على الاغراض الدينية وحدها ، بل كان ذلك راجعا الى اسباب سياسية واجتماعية ، وكانت هذه المساجد تستخدم منذ ظهور الاسلام لاجتماع المسلمين فيها ، كما اتخذها علماء التفسير والحديث مقرا لهم ولما لم يكن من الممكن الفصل بين السياسة والدين ، أصبح المسجد المكان الذى تداع فيه الاخبار الهامة التى تتعلق بالصالح العام .

وانشاء المساجد ظاهرة معروفة فى خطط القواعد الاسلامية الاولى ، ولم يكن اتباعها وليد المصادفة ، بل كان اثرا من آثار السياسة الموضوعة لانشاء الامصار الاسلامية فى البلاد المفتوحة ، وهى سياسة ترجع الى عصر عمر ذاته ، كتب بها عمر الى الولاة ومنهم عمرو ابن العاص فاتح مصر وأول ولائها ، بأن يتخذوا فى كل مدينة مسجدا للجماعة واتعت هذه السياسة فى خطط القواعد الاسلامية الاولى ، مثل البصرة والكوفة ومدن الشام والفسطاط ، فحيثما تقوم العاصمة الاسلامية الجديدة يقوم فى وسطها المسجد الجامع وتقام من حوله

خطط القبائل المختلفة ، وكانت هذه المساجد الجامعة
تحمل منذ البداية طابعا رسميا ، وكما أن العواصم
الاسلامية الجديدة كانت تعتبر رمزا لظفر الاسلام ،
فتلك المساجد الجامعة كانت تعتبر رمزا لسيادة الاسلام
الروحية ومنبرا للدين الجديد والرسالة الجديدة .

هكذا كان شأن القسطنطينية اول عاصمة للاسلام في
مصر ، فقد كان قيامها رمزا لظفر الاسلام السياسي
بافتتاح قطر جديد من اقطار الدولة الرومانية ، وكان
مسجدها الجامع رمزا لسيادة الاسلام الروحية حيثما
كانت تسود النصرانية . وكان لهذا المسجد الجامع فوق
ذلك صبغته الرسمية ، فقد كان مركز الصلاة الجماعية
التي لبثت عصرا خطة خاصة الى جانب خطط الحرب
والقضاء والخراج . وكان يلي امامته في الصلوات الخمس
وفي صلاة الجمعة وخطبتها في عصر الفتح الاولى ، امير
مصر ذاته فكان الامير يجمع بين الصلاة والخراج في احيان
كثيرة ، واحيانا مايسند الخراج الى شخص آخر ويتولى
الامير الصلاة الى جانب خطة الحرب « الحكم » وكان
الامير يستخلف عنه في الصلاة صاحب الشرطة - اذا
تعذر عليه اقامتها بنفسه . كذلك كان المسجد الجامع
مركز الدعوات والخطب والمجالس الرسمية ، وبه يعقد
ديوان الخراج ، وكان مركز القضاء الاعلى يجلس به قاضي
القضاة يومين في كل اسبوع ، وتلقى فيه الاوامر
والمنشورات والسجلات ، واستمر ذلك عصورا متوالية .
وقد ارتبط تاريخ التربية الاسلامية بالمسجد ارتباطا
وثيقا ، ولعل السبب في جهل المسجد مركزا ثقافيا ، هو
ان الدراسات في سني الاسلام الاولى كانت دراسات -

دينية تشرح تعاليم الدين الجديد وتوضح أسسه، وأحكامه وأهدافه ، وهذه تتصل بالمسجد اوثق اتصال . وكانت حلقات العلم تعقد في مسجد قباء وهو اول مسجد بناه الرسول في الاسلام كما كان من عادة الرسول صلى الله عليه وسلم ان يجلس في مسجده بالمدينة ليعلم اصحابه دينهم ودنياهم .

وكررت بعد ذلك المساجد في جميع انحاء المسالم الاسلامي ، وفي اكثرها كانت حلقات العلم تعقد والدروس تلقى .

الازهر معهدا لتعليم المذهب الشيعي :

عرفت مصر منذ فجر التاريخ التسامح المذهبي ، ومن هنا كان على الفاتح الجديد أن يصطنع هذه السياسة على الرغم من انه جاء رافعا لواء مذهب معين ، وهكذا أصدر جوهر الصقلي فاتح مصر الى اهل مصر عند افتتاحها امانا لهم يطمئنهم فيه الى انه لن يكرههم على اتباع مذهب معين فقال : « . . ذكرتم وجوها التمستم ذكرها في كتاب امانتكم ، فذكرتها اجابة لكم ، وطمينا لانفسكم ، فلم يكن لذكرها معنى ولا في نشرها فائدة ، اذ كان الاسلام سنة واحدة وشريعة متبعة ، وهي اقامتكم على مذاهبكم وان تتركوا على ما كنتم عليه من اداء المفروض في العلم ، والاجتماع عليه في جوامعكم ومساجدكم وبيساتكم على ماكان عليه سلف الامة من الصحابة رضي الله عنهم والتابعين بعدهم ، وفقهاء الانصار الذين جرت الاحكام بمذاهبهم وفتواهم وان يجري الاذان والصلاة ومسبيحهم

شهر رمضان وفطره وقيام لياليه ، والزكاة والحج
والجهاد ، على ماكانوا عليه .. »

وعلى الرغم من هذا فقد بدأ التعليم فى الازهر بداية
شيعة ، ففى صفر سنة ٣٦٥ هـ واكتوبر سنة ٩٧٥ م ،
اى فى اواخر عهد المعز لدين الله ، جلس قاضى القضاة
ابو الحسن على بن النعمان القيروانى بالجامع الازهر ،
وقرا مختصر ابيه فى فقه الشيعة وهو المسمى بكتاب
« الاختصار » فى جمع حافل من العلماء والكبراء ،
واثبت اسماء الحاضرين ، فكانت هذه اول حلقة للدرس
بالجامع الازهر ، ثم توالى حلقات بنى النعمان بالازهر
بعد ذلك ، وكان بنو النعمان من اكابر علماء المغرب
الذين اصطفتهم الخلافة الفاطمية وجعلتهم دعائمها
والسنتها الروحية .

وفى رمضان سنة ٣٦٩ « ٩٨٠ م » جلس يعقوب ابن
كلس وزير المعز لدين الله ثم وزير ولده العزيز من بعده
بالجامع الازهر وقرا على الناس رسالة وضعها فى الفقه
الشيعة على المذهب الاسماعيلى وتسمى « الرسالة
الوزيرية » تضمنت ماسمعه فى ذلك من كل من الخليفة
المعز والخليفة العزيز وكان على القضاة ان يعتمدوا على
هذا الكتاب فيما يصدرونه من احكام فى محاكمهم التى
كانت تعقد عادة فى المساجد ، كما كان على الطلبة والاساتذة
ان يتدارسوه فيما بينهم . وكان يفد الى سماع ابن كلس
الفقهاء والقضاة واكابر رجال الدولة وكان يعقد مجلسه
مرة فى الجامع الازهر ومرة اخرى فى قصره حيث يقرأ
مؤلفاته على اهل العلم ، وكان الشعراء يتقدمون فى آخر
الاجتماع فينشدون مدائحهم .

وكان معظم اهل العلم في ذلك الوقت من طبقة الفقهاء التي كانت تضم القضاة واصبحت المساجد مراكز ثقافية ويقصدها العلماء والادباء وخاصة فقهاء المذهب الشيعي الذين كانوا يلقون محاضراتهم في اصول المذهب الاسماعيلي ، وكان بعض الوزراء والقضاة يضعون الكتب حول هذا المذهب ويقوم الاساتذة بتدريسها لمسامة الناس .

والظاهر ان الوزير ابن كلس هو اول من فكر في اتخاذ الجامع الازهر معهدا للدراسة المنظمة المستقرة وعلى اي فهو اول من فكر في تنفيذ هذا المشروع الجامعي العظيم ففي سنة ٣٧٨ هـ « ٩٨٨ م » استاذن ابن كلس الخليفة العزيز بالله في ان يعين بالازهر جماعة من الفقهاء للقراءة والدرس يحضرون مجلسه ويلازمونه ، ويعقدون مجالسهم بالازهر في كل جمعة من بعد الصلاة حتى العصر ، وكان عددهم ٣٧ فقيها ورئيسهم ومنظم حلقتهم الفقيه ابو يعقوب قاضي الخندق ، وكان جل حديثهم في الفقه وما اليه . ورتب لهم العزيز ارزاقا وجرايات شهرية حسنة ، وانشأ لهم دارا للسكنى بجوار الازهر ، وخلع عليهم في يوم عيد الفطر وحملهم على بغلات تشريفا لهم وتكريما واجرى عليهم ابن كلس ايضا ارزاقا من ماله الخاص .

وعلى الرقم من ان الدولة الفاطمية قامت على اساس المذهب الشيعي ، وعلى الرقم مما يخبرنا به التاريخ من ان رجلا قد جلد سنة ٣١٨ هجرية لمجرد انه وجد معه كتاب « الموطن » للامام مالك ، الا ان السمة العامة لهذه الدولة هي انها لم تكن شديدة التعصب لمذهبها ، وقد

كرر الحاكم العهد الذي أخذه جوهر على نفسه امام
المصريين مما يدل على ان الدولة كان يعاودها اليسسر
والتساهل من حين الى حين

الازهر مركزا للدعاية السياسية :

ولما استقر الفاطميون بمصر ، وغزت مصر منزلهم
ومثوى ملكهم ودولتهم ، شمرت الخلافة الفاطمية بالحاجة
الى مضاعفة جهودها المذهبية ، ذلك انهالم تجد في مصر ،
كما وجدت في قفار المغرب الساذجة مهذا خصبا لدعوتها
بل الفت في مصر مجتمعا متمدنا حركته الاحداث الدينية
والسياسية ، فكان عليها ان تتوسل لغزوه بكل الوسائل
السياسية والفكرية . ولم يكن اعتماد الخلافة الفاطمية
في بث دعوتها على سلاح التشريع قدر اعتمادها على
الدعاية السرية وغزو الاذهان بطرق منظمة ، لانه اذا كان
التشريع وسيلة لسيادة الكافة وتحقيق الطاعة الظاهرة ،
فان الدعاية المنظمة هي خير الوسائل لغزو الاذهان
المستنيرة وحشدتها لتأييد الدعوة المنشودة . وقد كانت
الدعوة السرية انفذ وسائل الفاطميين الى تبوء الملك ،
فلما جنوا ثمار ظفرهم الاولى ، كانت الدعوة السرية
وسيلتهم الى حمايتها وتدعيمها كما ذكرنا .

وليس أدل على ماكانت ترتبه الخلافة الفاطمية من
عظيم الاهمية على بث دعوتها المذهبية واتخاذها وسيلة
نافذة لحشد المؤمنين والكافة تحت لوائها مما ورد في
كتاب المعز لدين الله الى الحسن الاعظم زعيم القرامطة
من تلك العبارة القوية التي يشير فيها المعز الى عناية

الخلافة الفاطمية ببت دعوتها في مختلف الاقطار
« فما من جزيرة في الارض ولا اقليم ، الا ولنا فيه
حجج ودعاة يدعون الينا ، ويدلون علينا ، ياخذون تبعتنا
او يذكرون رجعتنا وينشرون علمنا ، وينذرون بأسنا ،
ويبشرون بأماننا ، بتصاريف اللغات واختلاف الالسن ،
وفي كل جزيرة واقليم ، رجال منهم يفتقون وعندهم
ياخذون ، وهو قول الله عز وجل : وما ارسلنا من رسول
الا بلسان قومه ليبين لهم » .

من هنا فقد اسندت رئاسة الدعوة الاسماعيلية في عهد
الفاطميين الى موظف كبير اطلق عليه « داعي الدعوة »
وكان يلي قاضي القضاة في الرتبة ويتزيا نزيه . وكثرا
ما كانت وظيفتنا قاضي القضاة او داعي الدعوة تسندان الى
رجل واحد ، ويساعد داعي الدعوة في نشر التمسالم
الفاطمية اثنا عشر نقيبا ، وله نواب ينوبون عنه في البلاد
وبذلك يعتبر الصلة بين الخليفة وأتباعه من الاسماعيلية
ومن اهم اعمال داعي الدعوة رئاسة الدعوة الاسماعيلية
وأخذ العهد على المريدين ، اما مباشرة او بواسطة نوابه
بمصر وفي غيرها من البلاد التي ساد فيها المذهب
الاسماعيلي والاشراف على المحاضرات التي تلقى بمجالس
الدعوة ، بل لقد بلغ من عناية الفاطميين بهذه المجالس
أن المحاضرات التي يلقيها داعي الدعوة ونوابه كانت
تعرض علم الخليفة قبل ان يلقي على الناس .

وكان داعي الدعوة يعقد المجالس ويقرأ على الناس
مصنفاته ويحاضر الرجال لافي القصر فقط وإنما في الازهر
كذلك ، بل لقد كانوا يعقدون في بعض الاحوال في الازهر
مجالسا خاصا للنساء يسمى مجلس الدعوة يلقيهن فيه

أصول هذا المذهب . وكانت هذه المجالس تفرد للناس كل حسب طبقته .

الازهر مركزا للمناسبات الدينية والاجتماعية :

واذا كنا قد بينا ان فكرة « الامامة » هي عماد الدعوة الفاطمية ، فقد قامت الدولة الفاطمية متممة بسمة الامامة قبل كل شيء ولما قدم المعز لدين الله الى مصر ، كانت سمة الامامة ، اخص ما يحرص عليه ، فنراه حين تقدمه الى الاسكندرية يقول لو قد المصريين الذي ذهب الى لقائه : « انه لم يسر لازدياد في ملك ولا رجال ، ولا سار الا رغبة في الجهاد ونصرة المسلمين » ومن هنا كان حرصه على ان يؤم الناس بنفسه عند اقامة صلاة الجمعة وعيد الفطر والاضحى في الازهر . ففي يوم عيد الفطر من سنة ٣٦٢ هـ « ٩٧٢ » ركب الخليفة المعز لدين الله الفاطمي الى الجامع الازهر وام الناس في الصلاة والقي خطبة رائعة كان لها تأثير بالغ في نفوس المصلين . وكانت هذه اول صلاة يقيمها الخليفة الفاطمي في الازهر وظل المعز يخطب في هذا الجامع بنفسه في الجمع الثلاث الاخرة من شهر رمضان وفي الاعياد حتى تم انشاء جامع الحاكم بأمر الله .

هذا وقد لبث الازهر ايام الدولة الفاطمية فضلا عن مسفته الجامعية التي استقرت وتوطدت على ممر الايام . وفضلا من اقامة الجمع والصلوات الرسمية فيه ، مركزا لكثير من المظاهر والمناسبات الرسمية الاخرى . فمن ذلك انه كان مركز المحتسب ، وكان منصب

المحتسب من أهم المناصب الدينية في الدولة الفاطمية ، وهو الثالث عندهم بعد قاضى القضاة وداعى الدعاة ، وعمله يتناول الامر بالمعروف والنهى عن المنكر على قاعدة الحسبة ، وله نواب فى جميع انحاء القطر ، ويجلس بالجامع الازهر وجامع مصر « جامع عمرو » يوما بعد يوم وكانت مجالس القضاء تعقد قبل قيام الجامع الازهر بجامع عمرو ، والجامع الطولونى .

ومن ذلك انه كان مركزا للاحتفال الرسمى بالمولد النبوى الكريم ، ففي اليوم الثانى عشر من شهر ربيع الاول يركب القاضى بعد العصر ومعه الشهود الى الجامع الازهر ومعهم ارباب تفرقة صوانى الحلوى التى أعدت بالقصر لتفرق فى ارباب الرسوم كقاضى القضاة ، وداعى الدعاة وقراءة الحاضرة ، والخطباء وغيرهم ، فيجلسون فى الجامع مقدار قراءة الختمة الكريمة ، ثم يعودون الى موكبهم الى القصر ، وينتظرون تحت المنظرة التى يجلس فيها الخليفة ، ثم تفتح احدى طاقات المنظرة ويبدو فيها وجه الخليفة ، ثم يخرج احد الاستاذين المحنكين يده ويشير بكمه بان الخليفة يرد عليكم السلام ، ويقرا القراء ويخطب الخطباء بترتيب معلوم ، فاذا انتهى الحفل اخرج الاستاذ يده مشيرا برد السلام كما تقدم ، ثم تغلق الطاقتان وينصرف الناس .

وكانت ليالى الوقود - وهى التى تسبق اول ومنتصف شهرى رجب وشعبان - من اشهر المواسم التى اختصت بها الدولة الفاطمية ، ففيها ضاء جميع المساجد بعد غروب الشمس وتبدو القاهرة فى حلل بديعة من الانوار . ويخرج الناس الى جامع الازهر الذى تضاء حافته

بالمشاعل ويعقد في صحنه مجلس حافل من القضاة -
والعلماء برئاسة قاضى القضاة .

وكان الشعب المصرى يستقبل هذه المواسم ببظواهر
الفرح والسرور ألا يوم عاشوراء فقد كان يعتبر يوم حزن
عام ، تعطل فيه الاسواق ويخرج المنشدون الى الجامع
الازهر ليلقوا الاناشيد فى رثاء الحسين ، وفى نفس
اليوم يقام سباط ، يسمى سباط الحزن فى بهسو
بسيط ، وكان يقدم عليه خبز الشعير والعدس والجبن
ويحضره الخليفة ملثما ومرتديا الثياب القائمة .

انشاء دار الحكمة يقلل من مذهبية الازهر :

بيد اننا نشهد حدثا ثقافيا آخر فى عهد الحاكم بأمر الله
ففى سنة ٣٩٥ هـ أسس دار الحكمة بالقاهرة ، واطلق
عليها هذه التسمية رمزا الى الدعوة الشيعية لان -
محالس الدعوة كانت تسمى مجالس الحكمة . وقد زود
الحاكم هذه الدار بمكتبة عرفت باسم دار العلم حوت
الكثير من الكتب فى سائر العلوم والاداب من فقه ونحو
وافقه وكيمياء وطب وسمع لسائر الناس على طبقاتهم
التردد عليها ، وفى ذلك يقول المقرئى «وحصل فى هذه
الدار من خزائن أمير المؤمنين الحاكم بأمر الله من الكتب
التي امر بحملها اليها من سائر العلوم والاداب ما لم ير
مثله مجتمعا لاحد قط من الملوك ، واباح ذلك لسائر
الناس على طبقاتهم ، فمنهم من يحضر لقراءة الكتب ،
ومنهم من يحضر للنسخ ومنهم من يحضر للتعليم ، وجعل
فيها ما يحتاج الناس اليه من الحبر والاقلام والورق
والمحابر » .

وقد اتخذت هذه الجامعة في البداية طابعا حرا ،
فدعى اليها الاساتذة الذين يعتنقون المذهبين الشيعي
والسني وقرئت بها فضائل الصحابة ولكن ابعد عنهما
الاساتذة السنيون بعد قليل من الزمن وتقل بعضهم
وتحقق بذلك الفرض الاول الذي انشئت من اجله وهو
ان تكون موطننا يقوم فيه داعي الدعاة وتعباؤه ونوابه بيت
الدعوة الفاطمية بطريقة علمية منظمة تعتمد على المنطق
وتقوم على النظريات الفلسفية لتكون ابعد اثرا في غزو
الاذهان والمقائد من مجالس الحكمة واسندت نظارتها
والاشراف على سير الدراسة الى داعي الدعاة نفسه
حتى يستطيع بذلك ان يحقق هذه الغاية ويكون المسئول
الاول عنها امام الحاكم بأمر الله او من يتبعه من الخلفاء
الفاطميين .

وكان لقيام الجامعة الجديدة اثر كبير في سير الدراسة
بالجامعة الازهرية ، وكانت منافسا شديدا لوطاة المعهد
لم تستقر نظمه ، ولم تتوطد بعد . ومن ثم فقد ركدت
حلقات الازهر يومئذ وانقض عنه كثير من الطلاب
والاساتذة الى الجامعة الجديدة ، وكانت تجذب الانظار
بجدتها وروعتها وتصنيف علومها . بيد انه يلوح لنا من
جهة اخرى ان الازهر لبث في هذه الفترة ملاذا للعلوم
الدينية . والواقع ان قيام دار الحكمة لم يكن ناسخا
للدور الذي اخذ الازهر في الاضطلاع به كمعهد للقراءة
والدرس ، وانما كان متصفا لهذا الدور في معنى مسن
المعاني . ذلك انه بينما استمر الازهر مركزا للثقافة
الدينية المحضة ، اذا بدار الحكمة تعنى الى جانب مهمتها
في نشر علوم آل البيت بتدريس علوم اللغة والطب والرياضة

والمنطق والفلسفة . وما إليها وثمة فارقا آخر يهمننا في هذا المجال بالدات ، فإذا كانت دار الحكمة تقتصر في معظم الاحوال في التعليم الديني على علوم الشيعة وعقائدها ، وتتفيد بجميع قيودها المذهبية الا ان الازهر وخاصة بعد انشاء دار الحكمة - استطاع ان يتخلص الى حد كبير من المذهبية التي كانت قد فرضت عليه فأصبحت العلوم الدينية تدرس به في نوع من الحرية دون التقيد المطلق بالقيود المذهبية المتصلة بالدولة القائمة .

وقد ظلت هذه الجامعة مفتوحة الابواب تقوم بتأدية رسالتها ، الا ان عصر ازدهارها لم يطل ، فقد اضطربت شئونها وفترة نشاطها منذ منتصف القرن الخامس الهجري حين اضطربت شئون الخلافة الفاطمية في أيام المستنصر الفاطمي وسرت الفوضى الى كل شئون الدولة ومراقبتها . وفي سنة ٥١٦ هـ نفي الى الافضل بن أمير الجيوش بدر الجمالي وزير الامر باحكام الله « ٤١٩ - ٥٢٤ هـ » ان رجلين يعتنقان عقائد الطائفة المعروفة بالبديعية التي يدين اشياعها بمذاهب السنة الثلاثة وهي الشافعي والحنفي والمالكي يترددان على دار الحكمة وان كثيرين من الناس اصغوا اليهما واعتنقا مذهبيهما وأخرجوا من الصواب ، فامر الافضل باغلاقها لان وجودها اصبح لا يتفق مع الغرض الذي انشئت من اجله وهسو بش المذهب الشيعي والخوف من اجتماع الناس فيها والخوض في المذاهب . الاخذ بالمذهب النزاري « وهو القول باحقبة نزار بن المنتصر الفاطمي - بالخلافة من بعده » ثم أعيدت بعد وفاة الافضل وساعد اضطراب شئونها الى عسودة الازدهار للازهر وعلو شأنه .

أثر سيادة المذهب السننى على الازهر

وضع صلاح الدين فى عام ٥٦٧ هـ - ١٧٧١ م نهاية الدولة الفاطمية واستقل بمصر ودعا للخليفة العباسى ، وعادت مصر الى الاتجاه السننى او بمعنى أدق أن ادارة مصر هى التى أصبحت سننية أما الشعب المصرى فقد كان معظمه يسير فى الاتجاه السننى ، ولم يستطع الفاطميون أن يميلوه لغير هذا الاتجاه ، وظل يغال بهم حتى انهار الحكم الفاطمى والتقى المحكوم والحاكم على الطريق السننى .

وبادر الايوبيون بازالة كل مظاهر التشيع ، وأسند منصب قاضى القضاة الى عالم شافعى هو عبد الملك ابن درباس الذى سرعان ما افتى بأنه لا يجوز اقامة الجمعة فى مسجدين ببلد واحد ، وبهذا توقفت الخطبة وصلاة الجمعة بالازهر ، وحل محله جامع الحاكم لاتساع رقعته ولعل اتساع الرقعة لم يكن السبب الحقيقى ، بل كان السبب الذى اختفى خلفه الاتجاه الاصيل وهو اهمال المسجد الذى كان المسجد الرسمى للفاطميين وبذلك تعطلت صلاة الجمعة فيه نحو مائة سنة من سنة ٥٦٧ الى عام ٦٦٥ للهجرة .

وفقد الازهر مظهره الرسمى فى الدولة الجديدة ، ولم يعد يستمتع بما كان يخلع عليه من مباحج فى ليالى الرقود والمولد النبوى وما الى ذلك من مناسبات . . بل بدأت الحركة العلمية فيه تصاب بالركود والخمول لان الدولة الجديدة انشأت حوله مدارس منافسة فى رسالته واقتدى صلاح الدين فى ذلك بما فعله الملك العادل

نور الدين زنكى فى الشام من اقامته المدارس فى دمشق
وحلب .

وكان لقيام هذه المدارس وكثرتها خلال القرنين السابع
والثامن اثر كبير فى سير الدراسة بالجامع الازهر ،
فقد نافسته منافسة شديدة ، واجتذبت اليها الطلاب
من كل صوب ، كما اجتذبت اليها اعلام الاساتذة وكانت
تمتاز عن الازهر بجودتها ووفرة اوقافها واستثمارها برعاية
السلاطين والكبراء من منشئها ومن اليهم ، وكانت مناصب
التدريس فيها مغرية تدر على شاغلها الجزاء الحسن ،
فكان يؤثرها اعلام الاساتذة ويتناقسون فى الفوز بها
وبالرغم من هذه المنافسة القوية ، فقد كان الازهر من
هذه المدارس كما يقول الشاعر :

كالبحر يطره السحاب وماله فضل عليه لانه من مائه
فان كثيرا من العلماء الذين خرجتهم هذه المدارس
تلمذوا على اساتذة الازهر ونهلوا من حلقاته العلمية فى
العهد الفاطمى . . بل ان الشعراء الذين لمعت اسمائهم
فى هذا العهد - كابن مطروح ، وابن النيسيه ، وابن
الساعاتى ، وابن سيناء الملك وابن التمسناويلى ،
وسراج الدين الوراق - كانوا ثمرات لثقافة الازهر اللغوية
والادبية ، كذلك فقد كان الازهر دائما يضم من الطلاب
العدد الجم نظرا لاتساع مجال الدراسة فيه وتنوعها ،
اذ كان مفتوحا للطلاب من كل مذهب ، وتدرس فيه سائر
العلوم الدينية واللغوية وهو ما لم يكن ميسورا فى مدارس
انشئت على قاعدة التخصص وكان يقوم على تثقيف هذه
الجمهرة الكبيرة من الطلاب عدد كبير من الاساتذة ، ومن
جهة اخرى فقد كان الازهر مقصد الطلاب الغرباء من كل

صوب ، وكان يقطن في أرواقته منهم عدد كبير ، وقد بلغ عددهم في أوائل القرن الثامن حسبا يقسول المقرئى حوالى ٧٥ طالبا .

وهكذا نسى الايوبيون أن الأزهر معهد مصرى وليس معهدا فاطميا ، ولو تذكروا ذلك لاكتفوا بإيقاف النشاط الشيعى فيه ، ثم أيدوه ودعموه بكل الوسائل التى تنهض به ، ولكنها اتجاهات الحكام فى ذلك هى التى أملت ذلك . وإذا كان هذا قد أساء وأضعف من شأن الأزهر ، إلا أن التعليم قد كسب بذلك وجود المدارس .

ظهور زعامة الأزهر

تكشف لنا الصفحات القادمة ، العديد من المظاهر التي تبين كيف استطاع الأزهر ان يستقطب الزعامة الشعبية في مصر ، وبالتالي يلعب دوراً ملحوظاً في السياسة المصرية ، وقد ساعد على هذا جملة من الظروف والعوامل بعضها راجع الى طبيعة المكان الذي وجد عليه الأزهر وبعضها راجع الى توعية التعليم الذي يقدم بداخله وبعضها راجع الى مكانته العالية . . الخ وهذا هو ما سنحاول الكشف عنه .

الواقع :

ليس المرقع مجرد عامل جغرافي رئيسي ، ولكنه أيضاً رأسمال طبيعي وسياسي دفين ومورد أصيل من موارد الثروة القومية ، بل قد يكون في حالات ، الرأسمال الحقيقي الوحيد للدولة أو المنطقة . وفي مصر بالذات لا نستطيع ان نفهم تاريخها خارج اطار الموقع وبغير الإشارة اليه . فمنذ الفتح العربي بدأ الموقع يحتل مكانه في الاقتصاد المصري كـرأسمال حقيقي مع اتساع نطاق تجارة المرور العبورية بين الشرق والغرب وفي العالم العربي الأموي ، كانت الاهمية للبحر الاحمر وموانيه ، لاسيما مع رجود قناة خليج أمير المؤمنين . ولكن مع انتقال الاهمية من الشام الأموي الى العراق العباسي انتقلت الاهمية الى

الخليج الفارسي لاسيما مع ردم العباسيين لخليج امير المؤمنين لاسباب سياسية فحلت موانئ الخليج الفارسي محل القلزم ورشيد والاسكندرية ولكن في اواخر القرن ١٩ الميلادي اثرت ثورات واضطرابات جنوب العسراف السياسية على الحركة التجارية في الخليج الفارسي . فبادت الاهمية مباشرة الى موانئ البحر الاحمر ومصر بما فيها عيذاب والقصر والطور وقد ظلت مصر بذلك حلقة حيوية في سلسلة تجارة الشرق والغرب مما صب فيها ثروة قد لا تقل خطرا عن عائدات الزراعة وربطها دائما بآفاق العالم الرحبة ولعب ذلك دورا ملحوظا في قيام الزعامة المصرية في المنطقة وبالتالي علو مكانة وشأن اهم مؤسساتها التعليمية الازهر .

ثقل مصر الحضارى :

كذلك فان مامثلته مصر من ثقل حضارة كان لابد وان يساعد على علو شأن الازهر والحديث عن ثقل مصر الحضارى حديث طويل يكتب فيه المؤرخون والباحثون المجلدات الطويلة ، ولكننا نكتفى هنا بنصين هامين لمؤرخين غربيين ، النص الاول ، لا وجيست ماريت يقول فيه : « مصر لا تشرق لحظات ثم تغيب في ليل طويل ، كما حدث في بلاد اخرى ، بل العكس هو الصحيح ، فان بمن طالعها العجيب اراد لها ان تواصل عملها سبعين قرنا وان تترك اثرها في ناحية من النواحي واضحا جليسا ، فيما يكاد يشمل جميع حقبة هذا التساريخ الطويل ، ففي العصر الفرعوني ظهرت مصر ، في غابر الزمان ومطالع الدهور ، جدا اعلى لجميع الامم ، بملكها خوقو ينشئ بناء لا يتفوق عليه الفن الحديث وبمازوها تحتس ، واضمحوت

وومسييس ، يسحبون خلف عرباتهم الحربية أسرى من جميع الاجناس التى عرفها ذلك الزمان وابان الحسكم اليونانى والرومانى نرى مصر تتحكم فى عالم الفكر كما تحكمت من ذى قبل بأسلحتها ، فهؤلاء فلاسفة الاسكندرية الذين تولوا الحركة الفكرية فى غضون أزمة من اشدد الازمات الروحية ، وهى الحركة التى تمخضت عن العالم الحديث ، وفى القرون الوسطى شاد الفن العربى بالقاهرة بنشاته التى تعز على التقليد ووقفت مصر سدا منيعا امام الصليبيين ، وأسرت عاهلهم بالمنصورة .. »
والنصر الاخر لـ « ادوارد ريو » يقول فيه :

« مصر جذوة انسانية ، من اقدم الجذوات اشتعالا واروعها واظهرها للعيان فى كل ماقد اوقد حول البحر الابيض المتوسط من مشاعل الحضارة على مدى الاجيال . مصر صنعتها رواسب حضارات لايعادلها فى الثراء الا طمى نهرها الالهى وامتزجت فى تربتها ملايين من الاجساد : اربعة آلاف عام من حكم الفراعنة ، منف ، طيبة ، الكرنك والاقصر ضفاف النيل احداث الفيه ، طابقا فوق طابق ، تنطوى على كنوز من الفكر والفلسفة . والف عام من الحضارة العربية ، اضافت كنوزا الى العلوم والاداب الى جانب تلك الاثار الفنية من جوامع ومساجد ، بوحي القرآن ، فتخلق حول الجامع الازهر » .

الاتجاه الدينى للتعليم :

فمنذ حكم الخلافة العباسية ، وحتى قبل ذلك ، حدثت ظروف كثيرة جعلت اهل مصر الاقباط يقبلون على الاسلام وتعلم العربية ، فكان هذا التحول للاسلام

والاستعرا ب حاسما فى تاريخ مصر ، بدأت به فترة جديدة
تختلف فى طابعها عن الطابع الفرعونى والمسيحى السابق ،
والذى جعل هذا التحول هاما ، هو أنه وقع فى وضوح
التاريخ واننا مازلنا نعيش فيه ، فى ظل الاسلام والعروبة .
وكان تحول المصريين الى الاسلام هادئا ولم يتبعه تضحيات
واستشهاد كما حدث عند اعتناق المسيحية ، كذلك كان
دخول المصريين فى الاسلام اسرع من دخولهم فى المسيحية ،
بحيث ان مصر كانت من اكثر الاقاليم التى فتحها العرب
اقبالا على اعتناق الاسلام .

وصحب جيش الفتح العربى عدد من الصحابة والتابعين
كانوا هم النواة الاولى للدراسات الاسلامية التى عرفت
فى مصر ، وكان عليهم بيان اسباب التنزيل وتفسير
ماغمض على بعض الناس من آيات ، وكانوا يفتون الناس
فيما اشكل عليهم من امور بما شاهدوه ، او سمعوه من
الرسول صلى الله عليه وسلم ، فالصحابة الذين وفدوا
على مصر هم المؤسسون للمدرسة المصرية الاسلامية وعندهم
اخذ المسلمون فى مصر الى ان ظهر عدد من المسلمين
المصريين نبغوا فى العلوم الدينية وصارت اليهم الرحلة
فى طلب العلم ، واصبح لهم رأى له مكانته فى العالم
الاسلامى .

وكان التعليم فى البلاد الاسلامية فى اول الامر
مقتصورا على العلوم الدينية وهى القرآن وتفسيره
والحديث وروايته واستنباط الاحكام الفقهية والفناوى
الشرعية . يقول صاحب كشف الظنون « فكانت العرب
فى صدر الاسلام لا تعنى بشئ من العلوم الا بلغتها
ومعرفة احكام شريعتها ، وبصناعة الطب ، فانها كانت

موجودة عند أفراد منهم لحاجة الناس طرأ اليها ، وذلك
منهم صونا لقواعد الاسلام وعقائد اهله عن تطرق الخلل
من علوم الاوائل قبل الرسوخ والاحكام » . واذا كان
المسلمون لم يقفوا عند حد العلوم الدينية بل مدوا أيديهم
الى غيرها من العلوم الاخرى وبلغوا فيها مرتبة عالية
الا ان العلوم الدينية ظلت تحتل مكان الصدارة وتحظى
بالاحترام الاكبر والتقدير الاعلى .

ولم يكن هذا غريبا ، فقد كان الهدف من طلب العلم
في اغلب الاحوال هو ارضاء الله سبحانه وتعالى ، واصبح
التعلم انما هو اعداد الفرد للعالم الآخر ، وقد عقد الفزالي
فصلا في كتابه « فاتحة العلوم » بين فيه الغرض من
التعليم في الاسلام وان تحصيل العلم عبادة ، بل هو
افضل العبادات ، فمن ذلك قوله : « ان من تعلم العلم
اغرض من الاغراض سوى ابتغاء مرضاة الله تعالى فهو
عاص ظالم » .

فاذا لخصنا النقاط السابقة في المقدمات الآتية :

- اقبل المصريون على الاسلام اقبالا حارا .
- وازدهرت الدراسات الاسلامية في مصر .
- واحتل العلم الديني مكان الصدارة في التعليم الاسلامي .

- وهدف التعليم الى اعداد الفرد للعالم الآخر .

فاننا نستطيع ان ننتهي الى نتيجة نقول فيها ان لا بد
بناء على هذا ان يحتل الازهر مكان الصدارة وتعمد له
الزعامة لانه معهد اسلامي قامت الدراسة فيه بالدرجة
الاولى على العلوم الدينية بكل ما يمثله من اهداف وبشكل

ما تركز عليه من قيم واتجاهات دينية تستأثر بالقلوب
وتستقطب المشاعر لدى المصريين وغيرهم بطبيعة الحال .

نظم الحكم

وساعدت نظم الحكم السائدة في مصر وخاصة في
عهدى المماليك والعثمانيين على ظهور زعامة الازهر ،
فبالنسبة للمماليك نجد انهم اعتبروا انفسهم « الطبقة
الحاكمة » في هذه البلاد وما يتبعها ، وذلك بما لهم من
القوة الباطشة والايدي المسلحة والكثرة المجندة ، وحق
القيام وحدهم بالفتح والغزو ، ولم يخرج الملك من ان
يكون لواحد منهم . ولعلنا لانخطئ اذا قلنا ان حكر

المماليك ، كانت خليطا متمازجا عجيبا من نوعين متنافرين
هما : حكومة الاشراف وحكومة الطغاة ، فان الطبقة
الحاكمة هنا هي « طبقة المماليك » وافرادها هم الذين
بيدهم الامر والنهي في البلاد وهم الذين يختسارون
سلطانهم ، فحكومتهم « حكومة اشراف » ، ثم ان السلطان
الذي يولونه يلى بعد ذلك كل الامور بنفسه ، وقل ان
يستشير ، واذا استشار فبمحض ارادته ، وهو غير مقيد
بقانون ما ، فيعمل ويعتقد ان المصلحة فيما يعمسسل ،
فحكومته « حكومة طغاة » وهذا من شأنه ان يجعل المصريين
يلجأون الى واسطة بينهم وبين هذا الحكم تخفف عنهم
اعبائه ويحاولون عن طريقها درء ما يرد منها عن مظالم .

ونضيف الى هذا ان المماليك ظلوا طوال حكمهم يمثلون
طبقة استقرائية مغلقة لا تمتزج بطوائف الشعب المصرى
ويظن لاول وهلة ان ممالك مصر هؤلاء كلهم من الجنس
التركى او الجركسى ، والواقع ان فيهم من اجناس اخرى
عددا ، فمنهم التركى كالظاهر بيبرس ، والجركسى ،

كالاشرف قايتباي ، والتتري كالعادل كتبغا ، والقبجاقي
كالمنصور قلاوون ، والهندي كالامير جوهر التركمساني
اليشبكي ، والرومي كالظاهر تمر بغا ، ولكن الجنس
التركي والجركسي كانا غالبين . وقد ادى هذا كذلك
بالمصريين الى ان يلوذوا بزعمائهم الدينيين من علماء
الازهر كقوة تستطيع ان تقف في وجه هذه الطبقة
المتعالية .

اما في العهد العثماني ، فانه يعزى الى السلطان
سليم تحديد القوى التي تألف منها جهاز الحكم العثماني
لمصر ، ففي اعقاب الغزو تكون جهاز الحكم من اجتماع
قوى ثلاث : الوالي وقواد الحملة والماليك . وفي عهده
ايضا وضع نظام مبدئي لحكم مصر ولم يتم الا في عهد
السلطان سليمان حيث وضعت في عهده التفاصيل
الدقيقة لاجهزة الحكم والادارة في مصر .

ولم يكن توزيع السلطة بين هذه القوى الا منعاً لتراكمها
في يد واحدة قد تجد في بعد مصر عن القسطنطينية
ما يشجعها على اعلان الاستقلال عن الدولة العثمانية ،
فلم يكن الهدف من ذلك التوزيع ايجاد سلطة رقيبة على
الآخري تحقيقاً لفكرة ديمقراطية ، بل ولم يوضع هذا
النظام لتطویر الادارة في مصر ، وانما على العكس وضع
لايجاد قوى متصارعة على اقتسام السلطة ولو على
حساب الصالح العام - منعاً لحدوث اى استئثار بها
او تراكم لها في يد واحدة ، وبالتالي ضمان اخضاع
مصر للسيطر العثمانية .

واذا كان هذا هو التكوين العام لنظام الحكم ، الا انه
انصف بخصائص معينة ساعدت في جعلتها على استقطاب

الأزهر لمشاعر المصريين وهروهم في الملمات اليه فمن ذلك :

— الطابع الحربى ، وجزء كبير من هذا الطابع راجع الى طبيعة العثمانيين الحربية المستمدة من بيئتهم الاصلية وان ساعد الموقع الجغرافى لهذه الدولة دون شك على ظهور هذا الطابع ونموه كما اكسب الدولة العثمانية صفة خاصة بها مستقلة عن التأثير الفارسى والعربى .

— العبودية : فقد كانت الهيئة الحاكمة العثمانية باكملها من اصفرها الى الوزير عدا افراد الاسرة المالكة عبيد السلطان يطلق على الواحد منهم كلمة « قول » وهنا تبدو استبدادية السلطان بمعناها الصحيح الى كان له التصرف فى ارواح وممتلكات هؤلاء العبيد وعلى ذلك فلا يمكن لفرد ان يدخل الهيئة الحاكمة الا عن طريق العبودية الذى كان مفتوحا فقط لعبيد المسيحيين من سن عشرة الى عشرين .

— الاستعلاء والعزلة فقد عاش العثمانيون فى مصر طبقة حاكمة ، منعزلة عن الشعب المصرى طابعها الصلف والصرامة والاستعلاء . وتمثل هذا الطابع فى اسلوب الحياة الذى التزموه فى هذه البلاد وفى طريقة استيطانهم مصر ، فهم لم يختلطوا بالمصريين ولم يصهروا اليهم ، بل تفوقوا اجتماعيا وجنسيا ، واطلقوا على المصريين شتى الاسماء والنعوت مثل « الفلاحين » و « اولاد العرب » و « العرب » ولم يحدث امتزاج او انصهار بين العثمانيين وبين المصريين «

— الدينية ، فقد كانت الدولة العثمانية دولة ثيوقراطية وكانت تعمل على تغذية العاطفية الدينية الاسلامية رغبة

فى الافادة منها فى وضع حركات التوسع العسكرى
العثمانى فى أوربا بوجه خاص واملا فى القيام بالدور
الذى قام به العرب فى صدر الاسلام .

الاستقلال المالى :

ولاشك فى ان ماكان يتمتع به الازهر من استقلال
مالى ، كان له اثره فى اتخاذ شيوخه مواقف التقصد
والمعارضة من الاجهزة الحاكمة لاطمئنان كل منهم ان هذه
المعارضة وهذا النقد لن يجورا على لقمة عيشه ، ويرجع
هذا الاستقلال الى حصيلة الاوقاف التى حبسها عليه
الخيرون من اهل البلد لىؤدى رسالته الاسلامية العربية
نشرا وتعلما ، وكانت هذه الاوقاف تدر الخير على علمائه
وظلابه وجعلتهم فى غناء عن عون مالى تقدمه لهم
الحكومة ويعتمدون عليه فى عيشتهم ويقرر جومار -
Jomard أحد اعضاء بعثة العلوم والفنون التى صاحبها
بونابرت فى حملته على مصر واحد اعضاء مجمع مصر
العلمى L'institute d'Egypte. انه كانت للأزهر موارد مالية
ضخمة ، وان شطرا كبيرا منها يتفق على التعليم
الجامعى الذى يمارس فى رحاب الجامع وعلى تمويل
المكتبة به .

وقد آمدنا المقرئى بوثيقة هامة لاحدى الوقفيات وهى
وقفية الحاكم بأمر الله على الجامع الازهر ودار الحكمة
وجاء فى نص هذه الوثيقة مايلى :

« هذا كتاب اشهد قاضى القضاء مالك بن سعيد ابن
مالك الفارقى على جميع مانسب اليه مما ذكر ووصف

فيه ، من حضر من الشهود في مجلس حكمه وقضائه
بفسطاط مصر اشهدهم وهو يومئذ قاضى عبد الله ووليه
المنصور ، على الحاكم بأمر الله امير المؤمنين ابن الامام
العزیز بالله صلوات الله عليهما ، على القاهرة المصرية
ومصر والاسكندرية والحرمين حرسهما الله ، واجناد
النمام والركة والرحبة ونواحي المغرب وسائر أعمالهن ،
وما فتحه الله ويفتحه لامير المؤمنين من بلاد الشرق
والغرب ، بمحضر رجل متكلم ، انه صحت عنده مصرية
المواضع الكاملة والخصص الشائعة التي يذكر جميع
ذلك ويحدد هذا الكتاب ، وانها كانت من املاك الحاكم
الى ان حبسها على الجامع الازهر بالقاهرة المحروسة
والجامع برأشده والجامع بالمقس الذين امرا بانشائهما
وتأسيس بنائهما ، وعلى دار الحكمة بالقاهرة المحروسة
التي وقفها والكتب التي فيها قبل تاريخ هذا الكتاب ،
منها ما يخص الجامع الازهر والجامع برأشده ودار الحكمة
بالقاهرة مشاعا جميع ذلك غير مقسوم ، ومنها ما يخص
الجامع بالمقس على شرائط يجري ذكرها . فمن ذلك
ما تصدق به على الجامع الازهر بالقاهرة المحروسة
والجامع برأشده ودار الحكمة بالقاهرة المحروسة ، جميع
الدار المعروفة بدار الضرب وجميع القيساوية المعروفة
بقيساوية الصوف ، وجميع الدار المعروفة بدار الغرب
الجديدة الذي كله بفسطاط مصر . . الخ » .

ولعل ما يوضح اثر الاستقلال المالي في تقوية زعامة
الازهر ، هو ما حدث في عهد الاحتلال البريطاني حيث
لجأ المستعمر الى الغاء استقلال الازهر في تمويله
واخضاعه الى جهة حكومية في الادارة المصرية ، فان

الاحتلال البريطاني وهو صورة من صور السياسة القربية له خبرة بموقف الكنيسة من الدولة في الغرب ، وهو موقف لا تملك فيه الدولة هناك أن تملأ رأيها السياسي على الكنيسة لا بسبب منزلة الكنيسة في نفوس الزاعمين لها وسيطرتها عليهم سيطرة تمكنها من « الانتقام » ممن يخرجون عليها من هؤلاء الاتباع ولكن بسبب رئيسي آخر ، وهو استقلالها في التمويل والانفاق على رسالتها من أموال نملكها ، وتشرف عليها أشرفا مباشرا أو غير مباشر .

وهذه التجربة الاحتلال البريطاني أراد أن يفيد منها في اضعاف مقاومة الأزهر لسياسة الحكومة المصرية التي تخضع لتوجيهه ان لم يستطيع القضاء عليها تماما ، وهنا في سنة ١٩١٥ بعد اعلان الحماية على مصر سنة ١٩١٤ وبعد قيام الحرب العالمية الاولى رأى المستشار المسالى للحكومة المصرية - وهو من رجال سلطة الاحتلال - ان يقوم بتجربة مشرة في مجال الاوقاف الخيرية المرصودة على التعليم في الأزهر ، او التي ينتظر عليها شيخ الأزهر فأرسل الى شيخ الأزهر يعرض عليه مساعدة الحكومة المصرية المالية بدعوى تحسين « الوضع المالى للمعاشاة الأزهر » واقترح أن تقدم وزارة المالية المصرية كل عام ما يحتاجه الأزهر من مال على ان تقدم الوزارة منسذ هذا العام ، وهو عام ١٩١٥ بتقديم مبلغ خمسة آلاف جنيه ، بدلا من الثلاثة آلاف التي اتت بها حصيلة اوقاف الأزهر ، على أن تزيد الوزارة كل عام بمقدار الحاجة التي يراها شيخ الأزهر وفي مقابل ذلك تشرف الحكومة المصرية على اوقاف الأزهر ضمانا لحصولها على الربح الذي تأتى به .

ومنذ ذلك الوقت ابتداءً بضمحل استقلال الأزهر
وتقوى التبعية للإدارة الحكومية والتوجيه السياسى ، كما
ابتداً الأزهر ينفى أصحاب الراى فيه ويخرج جيلاً جديداً
تبعه أجيال أخرى فى الامعان فى التبعية السياسية
يصفى للسياسة وتوجيهها فيما يبدية علماءها من
فتاوى وآراء باسم الاسلام والاستناد الى مبادئه .

نفرد الأزهر

ومن الملاحظ ان الفترة التى بلغ فيها الأزهر قمة الزعامة
وهى العهد العثمانى هى الفترة التى اضمحلت فيها
المؤسسات التعليمية الأخرى ومن ثم فقد انفرد الأزهر
بالميدان ليكون الفارس الوحيد أو الأكبر بمعنى اصح
لان المدارس والمعاهد التى كانت قائمة مزدهرة فى القاهرة
على عهد الأيوبيين والمماليك قد اصابها الاضطراب
وتلاشت مواردها وفقدت ماكانت تظفر به من رعاية
السلطين ، وعدت هذه المدارس اثاراً دراسية ، يقول
على مبارك فى ذلك :

« ابتداء من القرن التاسع الى القرن الثانى عشر هـ »
يعنى مدة ثلاثة قرون قد اهل أمر المدارس ، وامتدت
الاطماع الى اوقافها ، وتصرف فيها النظر على خلاف
شروط وقفها وامتنع الصرف على المدرسين والطلبة
بالخدمة فاخذوا فى مفارقتها ، وصار ذلك يزيد فى كل سنة
عما قبلها لكثرة الاضطرابات الحاصلة بالبلاد حتى انقطع
الالتفات الى عماراتها فامتدت ابدى الناس والظلمة
الى بيع رخامها وابوابها وشبابيكها حتى آل بعض تلك

المدارس الضخمة والمباني الجليلة الى زاوية صغيرة
تراها مغلقة في اغلب الايام ، وبعضها زال بالكلية وصار
زريبة أو حوشا أو غير ذلك . . »

وفي العهد العثماني كانت هناك عشرون مدينة كانت
بها مدارس يتلقى فيها الطلاب دراسات عالية ، وكان
لكل مدينة من مدرسة الى سبع وكان المعلمون في كل
هذه المدارس من خريجي الازهر ، وكانت معظم هذه
المدارس في الاسكندرية ودمياط ورشيد والمنصورة
والبحرية ودسوق وطنطا في الوجه البحري وقوص وقنا
وطهطا في الوجه القبلي .

اما في القرى فقد كانت بها الكتائب التي كانت تعد
موطنا للدراسة الدينية الاولى ، الغرض من التعليم فيها
هو تعظيم اطفاله القرآن ، وليست القراءة والكتابة
الا وسيلتين تساعدان على حفظه .

وكانت المدارس والكتائب بمثابة افرع صغيرة من
الدوحة الكبرى يستظل طلاب العلم بظلها الظليل . وهكذا
عاش الازهر طوال العصر العثماني الموطن الاساسي للثقافة
العليا في مصر ، بل كان بمثابة الجامعة الام في العاصمة .
وقد نجم عن هذا المركز الانفرادي الممتاز الذي كان
للازهر ابان الحكم العثماني في مجالات الثقافة ان اصبحت
له القيادة والزعامة .

علو منزلته في العالم الاسلامي :

فبالإضافة الى ما ذكرناه في الصفحات الماضية مسن
أسباب وعوامل تساعد في علو منزلة الازهر في مصر

والعالم الاسلامى ، نجد ان انفتاح ابوابه لمختلف الجنسيات من مختلف البلدان ، فى الوقت الذى كانت فيه كثير من هذه البلدان خالية من معاهد عليا على نفس مستوى الازهر ، جعل من هؤلاء الوافدين رسلا منتشرين فى أنحاء العالم الاسلامى يحملون رسالة الازهر وقيمته ، وبالتالي ينشرون له التقدير والاحترام .

وهكذا نجد ان فى رحاب الازهر ، عرفت المساواة رانعدمت الامتيازات بين كل الطلاب ، فأروقته ترحب بأبناء المسلمين الذين نفروا اليه من مختلف الاقطار فى شتى العصور يبتغون التفقه فى الدين والمعرفة والعلم النافع والتوجيه السديد حتى انه يمكن اعتباره « هيئة أمم اسلامية شعبية » ومؤسسة هذه هى مكانتها فى العالم الاسلامى ، وهذا هو تأثيرها ، لابد ان تحظى بموقع ممتاز فى القيادة المصرية .

الأزهر يقاوم الاستبداد والظلم

شهد الشعب المصري طوال عهدي الممالك والعثمانيين
سورا من آيات الاستبداد والظلم والاستغلال ما تنوء
بحمله شعوب أخرى ، ولكنها طبيعة الشعب الأصلية
التي تصمد لهذه الموجات العاتية بصبر وطول بال إيمانا
بأنها أيام معدودة مهما طالّت ، فسوف يزول هؤلاء
المستبدون ، الظالمون وسيبقى الشعب متجاوزا هذه
العراقيل والعقبات . ولقد أثبت الأزهر طوال عهده
السنوات حقيقة هامة ، وهي أن المؤسسة التربوية لا تقف
مهمتها عند حدود تلقين طلاب العلم مبادئه وحقائقه وإنما
لابد أن تمتد هذه المهمة لكي تشمل التصدي لمشكلات
المجتمع ، فكان أن دخل طرفا في العلاقة بين الحكام
والمحكومين يفرض شخصية علمائه عليهم بالاحترام
والتقدير ، ولا يفض الطرف عن الصوب والمثالب بل يقف
لها كاشفا ناقدا بالكلمة وبالنصيحة ، ثم يبلغ الذروة
بتحريك التجمعات الشعبية لاجبار الحكام لاستماع
صوت الشعب ومطالبه ، أما كيف كان ذلك كذلك فهذا
هو ما سنحاول بيانه في هذا الفصل

منزلة علماء الازهر :

حظى علماء الازهر طوال التاريخ بمنزلة لم يبلغها فئة اخرى من قبل ، ولا غرو في ذلك فقد حفلت كثير من آيات القرآن الكريم واحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم بالكثير من التقدير للعلم وطلبه وجملته . فقد قال سبحانه وتعالى : « يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين اوتوا العلم درجات » وقال تعالى « شهد الله ان لا اله الا هو والملائكة واولو العلم قائما بالقسط » . ففي الآية الاولى قرن العلم بالايمان بالله ، وفي الآية الثانية جاء ذكر العلم بعد الله سبحانه وتعالى والملائكة ، وهذا كله رفع لشان العلم والعلماء .

ولم تكن القوة التي اكتسبها علماء الازهر نتيجة لهذا شكلية . باى حال من الاحوال فقدرتهم على تحريك العامة واصابة البلاد بشلل عام اما بالتوقف عن الانتاج والتوقف عن ممارسة شعائر الدين .. او حتى بقيادة مقساومة مسلحة ، هذه القدرة كانت عاملا لا يمكن لاي امير عاقل ان يفقلها ، او يسمح لخصومه بالاستفادة منها في لعبسة السلطة ولم يكن المشايخ يجهلون قوتهم ، ولاعدمت مصر في احلك المصور شيئا صريحا لا يخاف في الحق لومة امير ، ولا خنى السلطان ذاته .

ولاشك ان التربية الاسلامية تحرص على تكوين العقل الاسلامى المفتوح بغير حد بحكم مفاهيم الفلسفة الاسلامية ، التي لا تسلم بالصواب المطلق لاي انسان ولا تعترف بالعصمة لاي حاكم او مسئول او فرد غير الانبياء ، ولاشك ان هذا التكوين الفكرى اثره في المواقف المتحررة

المدهشة - حتى بمقاييس اليوم - التى يسجلها التاريخ
لشيوخ الازهر .

هذه المكانة كان معترفا بها فى عهد المماليك ، والواقع
ان المماليك كانوا دائما فى حاجة الى سند يطمثون اليه
فى حكمهم ويستعينون به للوصول الى قلوب الناس
واستدراار محبتهم ولم يجدوا افضل من العلماء وسيلة
الى ذلك بحكم ماكان للدين ورجاله من قوة فى ذلك
الزمن ، فاقبلوا على رضاء العلماء وتيسير سبل العيش لهم
وان كان المقرئى يحاول ان يفسر اقبال المماليك على
العلماء واحترامهم لهم واغداق الخير عليهم ، بان ذلك
يرجع الى ان المماليك بواسطة العلماء قد عرفوا دين
الاسلام « وفى بركته يعيشون » .

وروى السيوطى ان الظاهر بيبرس حضر مرة الى دار
العدل فى قضية بينه وبين احد الافراد امام القاضى ابن
بنت الاعز ، فقام الناس له تعظيما ، الا القاضى فقد اشار
اليه السلطان بعدم القيام ، وقال ايضا ان السلطان
برقوقا لما انشا مسجده وقرر فيه شيوخا يتولون التدريس
كان من بينهم الشيخ علاء الدين السيرامى مدرس الحنفية
وشيوخ الصوفية وقد بالغ برقوق فى تعظيم هذا الشيخ
حتى فرش له السجادة بيده . وذكر المقرئى ان السلطان
المؤيد شيخا المحمودى لما انشا جامعه ، وقرر فيه عددا
من المدرسين ، كان من بينهم شهاب الدين بن حجر
العسقلانى ، مدرس الشافعية ، فجاء اليه السلطان
ليستمع الى درسه ، فلما اقبل ، هم ابن حجر بالقيام
للسلطان فمنعه المؤيد من القيام فلم يقم .

والمستقرئ لسيرة السلطان المملوكى « لاجين » يلمس
كيف ان هذا الحاكم قبل توليه الحكم كان مقبلا على

اللهو وشرب الخمر ، فأقلع عنهما واستبدل مجلس اللهو بمجلس العلماء وكان تقديره لاهل العلم عظيما ، عسرف لهم مكانتهم ، ورفعهم الى منزلته ، فقد دخل عليه ذات يوم احد العلماء وهم يتقبيل الارض بين يديه ، فمنعه من ذلك وقال له : « اهل العلم منزلون عن هذا » ، واجلسه بجواره ، وفي مناسبة اخرى نراه ينزل عن عرشه لسكى يقبل يد احد العلماء وقد حضر اليه .

وكان السلاطين والامراء يتبارون في الانفاق على الازهر وتخصيصه بوقفيات كبيرة ولا تكاد تقرأ سيرة لاحدهم الا وترى اثرا له في تجديد وترميم الازهر ، ففي عهد الملك الظاهر بيبرس عادت خطبة الجمعة الى الازهر بعد ان ظلت معطلة منذ عهد صلاح الدين كما بينا ، كذلك عمل على اصلاحه وترميمه وعين له الفقهاء والمحسدين والقراء ، وتبرع الامير بيلبك الخازن دار بانشاء مقصورة كبيرة بالجامع ، عين لها بعض الاساتذة لتدريس الفقه الشافعي والحديث النبوي ورتب لها سبعة من القراء لتلاوة القرآن وحبس على ذلك اوقافا جلية . وفي سنة ٧٠٢ هـ « ١٣٠٣ م » في عهد السلطان الملك الناصر وقعت بمصر زلزلة عظيمة ، وسقطت منشآت عدة منها الجامع الازهر ، فقام امراء الدولة على عمارة هذه المنشآت وتولى عمارة الجامع الازهر الامير سلار . . الخ .

وتوالى اوقاف السلاطين والامراء والكبراء على الجامع الازهر خلال العصور الوسطى كما كانت تتوالى الاعطية والارزاق الثابتة والمؤقتة لاساتذته وطلابه وكان من اجل اعمال البر واشرفها ، ان يوقف القادرون من املاكهم وضياعهم على دور العلم وبخاصة على الجامع الازهر ، وكانت هذه الاوقاف ترتب اما بصفة عامة او تخصص

لأسئلة المذاهب أو الأروقة المختلفة وطلبتها ، أو للاتفاق على تدريس مادة معينة ولا سيما علوم القرآن والحديث .

وأظهر العثمانيون احتراماً عميقاً للأزهري وعلمائه ، وكانت هناك عدة بواعث أملت عليهم هذه السياسة ، إذ كان الأزهر بعد سقوط الدولة الفاطمية قد غدا المركز الرئيسي للدراسات السنية في العالم الإسلامي ، والعثمانيون يعتنقون المذهب السني ويتمصبون له أشد التعصب ، فكان من الطبيعي أن يلقي الأزهر من الحكام المحدد السنيين المفرقين في التعصب لمذهبهم تقسدياً للقائمين على أمره والعاملين في رحابه .

والحقيقة أن الاتراك العثمانيين وهم في عنفوانهم وضعوا بدون قصد الدور لتدخل الأزهر في السياسة والشئون العامة ، فإن السلطان سليم وخلفاءه كانوا يريدون بجانب القهر والحسوت أن يستغلوه في القضاء على حيوية مصر ، فاهتدوا إلى أن يتخذوا من الأزهر بعد تجريده من خيرة علمائه وكتبه النفيسة أداة لهذا الغرض فزاره السلطان سليم عدة مرات ، وصلى به ، وظهر بأجلاله ، واتصل بشيوخه رغبة منه أن يتخذ منهم سلاح تخدير للشعب وللأمة بوجه خاص وسار خلفاؤه سيرته في ذلك . وهكذا فتح هؤلاء الباب دون قصد لشيوخ الأزهر ليتدخلوا في الشئون العامة وأمور الحكم . وأحس المصريون بمكانة الشيوخ في هذه الشئون فاتجهوا اليهم كالأمل الباقي في دياجير الظلمات ، فالسهم كانوا يهرعون كلما نزلت بهم نازلة ومن رحابه كانت تنطلق حناجرهم لحمل أمانيتهم وشكاواهم ، وعسادت الهيئة التركية وبالا على الاتراك .

ومن المظاهر التي تبين قوة علماء الأزهر في العهد
العثماني ، ان العثمانيين لم يجرؤوا على تعيين عثماني
في منصب شيخ الأزهر ، بل تركوا هذا المنصب يشغله
العلماء المصريون دون ان يناقشهم فيه علماء عثمانيون
وكانت نظرة الأستانة الى منصب شيخ الأزهر تختلف
عن نظراتها الى قاضي القضاة ، اذ قصرت التعيين في
المنصب الاخير على العثمانيين ، وكان يطلق على شاغله
قاضي عسكر او قاض عسكر افندي ، او كانت الدولة
توقده من الأستانة الى القاهرة وهو لا يعرف اللغة العربية
اما منصب شيخ الأزهر ، فقد ابقت الدولة على مصريته
ولاشك ان في تعيين العلماء المصريين دون سواهم في
منصب شيخ الأزهر ساعد على ثبوتهم على قيادة الحركة
الوطنية .

علماء الأزهر يتقدمون الحكام وينصحون لهم :

ومن طرائف الحوادث التي تروى في هذا المقام ما قصه
ابن حجر في كتابه « الدرر » ج ٣ رقم ٣٢١ - في سياق
ترحمته « لنور الدين علي بن يعقوب بن جديل البكري »
الفقيه الشافعي التوفي عام ٧٢٤ هـ ، قال ما ملخصه
« ان البكري بلغه في منتصف المحرم عام ٧١٤ هـ - على
عهد السلطان الناصر بن قلاوون - ان الاقباط استعاروا
عددا من قناديل جامع عمرو بن العاص ، وعلقوه في
مجمع كان معقودا بالكنيسة المعلقة ، فثار البكري لهذا
الحادث ، وجمع طائفة من الناس الناقمين ودهموا
الكنيسة ومن فيها من المجنمين وتكلوا بهم ، ثم عاد الى
الجامع واهان قومته واكثر من الوقعة في خطيبه . ثم

أن البكرى ذهب إلى النائب أرغون وألهم كلا من كريم الدين الصغير ناظر النظار ، وكريم الدين ناظر الخاص وشنع عليهما ونسب اليهما أن الاستعارة تمت بأمرهما ، وبلغت الحادثة سمع السلطان فأمر باحضار البكرى في مجلس قاضى القضاة ومعهم ابن الوكيل ، فلما دخل البكرى على السلطان والقضاة ، تكلم ووعظ وتلا آيات من القرآن وجملة من الاحاديث النبوية ، واغلف في عبارته للسلطان قائلا : « افضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر » فاستد غضب السلطان وقال له : « انا جائر ؟ » قال : « نعم انت سلطت الاقباط على المسلمين وقسوت دينهم » ، فلم يتمالك السلطان نفسه وتناول سيفه وهم بضربه ، لولا أن بادره الامير طغاي وأمسك يده ، ثم التفت السلطان الى القاضى ابن مخلوف ، وقال : يا قاضى ، يتجرا على هذا ؟ ما الذى يجب عليه ؟ قال : « لم يقل شيئا يوجب عقوبة ! فصاح السلطان في وجه البكرى أن « اخرج عنى » ثم امر بقطع لسانه ، فصرخ البكرى وارتاع لصرخته الامراء ثم توسط له ابن الوكيل قائلا للسلطان ! ان البكرى عالم صالح ، ولكنه ناشف الدماغ قال : صدقت . وسكن غضبه وامر باخراجه .

وعلى الرغم من المكانة التى كان يمثلها الامير « منكوتر » فى عهد السلطان لاجين « المتولى سنة ١٢٩٧ م » حيث كان محببا الى السلطان مستودا به ، فقد استطاع ابن دقيق العيد العالم الكبير ان يقدم مثلا لشجاعة العلماء واعتدادهم بكرامتهم وحرصهم على الحق ولو أوردتهم موارد التلف ، ذلك أن الامير « منكوتر » بعث الى قاضى القضاة « ابن دقيق » يعلمه ان فاجرا قد مات وترك وراءه اخاه ، ولم يخلف غيره ممن يرثه ، واراد

الامير ان يثبت استحقاق الرجل للارث بمجرد الاخبار عنه (ويظهر ان قضايا الميراث في ذلك الوقت كانت تستغرق وقتا طويلا للتحري عن حقيقة الورثة) .
ولم يوافق القاضي على الاسراع « في اصدار حكمه دون انتظار للدلة ، وترددت الرسل بينه وبين الامير » وهو صامد عند موقفه ، ولم يطق الامير صبرا على ذلك ، فبعث اليه بأحد الامراء يرجوه في هذا الامر ، وحضر الامير الى القاضي ، وسلم عليه القاضي بعد ان قام له نصف قومة ، ثم اجلسه ، وبدأ الامير يتلطف في اثبات اخوة الناصر بشهادة الامير منكوتر ، فقال له القاضي : « وماذا ينبئني على شهادة منكوتر ؟ » فسرده الامير عليه « ياسيدي ملاهو عندكم عدل » ، فتضايق القاضي وقال « سبحان الله ثم انشد يقول »
يقولان هذا عندنا غير جائز

ومن انتم حتى يكون لكم عند ؟
وكرر ذلك ثلاث مرات ، ثم قال للرسول « والله حتى لم تقم عندي بينة شرعية ثبت لدي ، والا فلا حكم له بشيء باسم الله » .

وانصرف الامير من لدى القاضي ، وهو يردد : « والله هذا هو الاسلام » ، والتقى بمنكوتر واطلعه على فشله في مهمته ، وطلب اليه ان يجتمع هو بالقاضي اذا ماجاء الى دار العدل . فلما حضر القاضي الى دار العدل ، سارع اليه المماليك واحدا بعد آخر يقولون له : « ياسيدي ! الامير ولدك يختار الاجتماع بك لخدمتك » ولكنه لم يلتفت الى احد منهم ، ولما الحوا عليه قال لهم : « قولوا له ماوجب طاعتك على » . ثم التفت الى من معه من القضاء وقال لهم « اشهدكم اني عزلت نفسي باسم الله ، قولوا

له يولى غمري » ثم انصرف الى داره واغلق بابه عليه .
ولما عرف السلطان بما وقع ، انكر على منكوتر
تصرفه ، وبعث الى القاضي يعتذر اليه ويرجوه الحضور
اليه ، ولكنه ابي واعتذر عن طلوعه الى القلعة ، وبعث
السلطان اليه من يلحف في الرجاء حتى قبل ، وذهب الى
السلطان الذي تلقاه بما يليق به من الاحترام ، وعزم
عليه ان يجلس على مرتبته ، فتقدم ابن دقيق الميسد
« وبسط منديله وكان خرقة بالية من الكتان - فوق
الحرير قبل ان يجلس كراهة ان ينظر الى الحرير او
يجلس عليه واخذ السلطان يتلطف معه في الحديث لكي
يعدل عن استقالته حتى قبل وكان منكوتر حاضرا في
هذه الجلسة .

وقبل ان ينصرف القاضي قال له السلطان : « ياسيدي
هذا ولدك منكوتر خاطرك معه ، ادع له » . فنظر اليه
القاضي ساعة وصار يفتح يده ويقبضها وهو يقول
« منكوتر لايجيء منه شيء » وكررها ثلاث مرات ثم
قام متجها الى منزله . وما كاد يخرج من حضرة السلطان
حتى بادر هذا فاخذ الخرقة التي وضعها على المرتبة
فبركا بها . ومزقها الامراء قطعة قطعة ليدخروها عندهم
رجاء بركتهم !!

بل ان علماء الازهر لم يقفوا عند حد التصدي لمظالم
الحكام الداخلية في مصر ورأوا انهم مسئولون ايضا عما
يقع من ذلك خارج مصر ايضا من البلاد التي يظللها
الاسلام بظله ، فهذا هو جلال الدين السيوطي يرسل
رسالة الى ملوك التكرور ، وكانوا مسلمين ولكن يبدو
انه تفشى بينهم الظلم للرعية ، وانتشرت محاباتهم
لابتاعهم ، وجورهم على من سواهم وتجاوزهم حدود

الله واحكام الشريعة الفراء فى احكامهم ويبدو الله .
بلغ الى اسماع السيوطى ان بعض قضائهم حكم بغير
الشريعة فى احدى القضايا تبعا للهوى ، وانه قد فشت
فيهم عوائد ليست من الدين فى شىء ، لهذا كتب
السيوطى اليهم عامة ، والى الملك الزاهد محمد بن صغفر
صاحب « اكر » واخوته ينصحهم ويردهم الى حكم الله
ويذكرهم بقوة سبحانه وتعالى ، وهو احق ان يخشوه
ويتجنبوا عذابه ، ويقول :

« أفلا يخشى احدكم من مالك الملك ان يحل عليه
العذاب الاكبر ، او ينزل عليه سخطه فى الدنيا قبل ان
يقبر . ان بطش ربك لشديد . وماربك بظلام للعبيد .
ابغتر احدكم بملكه الذى هو كقطرة او صباية ، ويريد
ان يلقى حكم الله باقامة ناموسه الذى لا يساوى عند الله
حناح ذباية . امنتكم من فى السماء ان يخسف بكم
الارض ، او يدكدك عليكم ما بين طولها والعرض ؟ قال
النبي صلى الله عليه وسلم : « السلطان ظل الله فى
الارض ياوى اليه كل مظلوم من عباده . فاذا عدل كان
له الاجر ، وعلى الرعية الشكر ، واذا جار كان عليه الاجر
وعلى الرعية الصبر » ...

« فلذلك بدلت لكم النصيحة وبلغتكم ماجاء عن رسول
الله صلى الله عليه وسلم من الاحاديث الصحيحة ،
فاقيموا السلطنة بعديلها ، وادوا الامانة الى اهلها . . »
ويروى ابن اياس فى حوادث سنة ١٥٣٢ م ان
جماعة من العلماء حضرت الى ملك الامراء الشيخ
شمس الدين محمد اللقانى المالكى والشيخ شمس الدين
محمد المعروف بالديروطى الشافعى ، والشيخ شهاب الدين
احمد بن الحلى وآخرون من العلماء فلمسا اجتمعوا

قَالُوا : يَا مَلِكَ الْأَمْرَاءِ ، قَدْ أَبْطَلْتُمْ سُنَّةَ رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَصَرْتُمْ تَأْخُذُونَ عَلَى زَوَاجِ الْبَنَاتِ
الْبُكَرِ سَتِينَ نَصْفًا ، وَعَلَى زَوَاجِ الْمَرَاةِ ثَلَاثِينَ نَصْفًا ،
وَتَتَّبِعُ ذَلِكَ أَجْرَةَ الشُّهُودِ وَمَقْدَمِي الْوَالِي ، وَغَيْرَ ذَلِكَ ،
وَهَذَا يَخَالِفُ الشَّرْعَ الشَّرِيفَ وَقَدْ عَقَدَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى
اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى خَاتَمِ فُضَّةٍ ، وَعَلَى سِتَّةِ أَنْصَافِ
فُضَّةٍ وَعَقَدَ عَلَى آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ ، وَقَدْ ضَمَفَ الْإِسْلَامَ
فِي هَذِهِ الْأَيَّامِ ، وَتَجَاهَرُ النَّاسُ بِالْمَعَاصِي وَالْمُنْكَرَاتِ ،
وَتَزِيدُ الْأُمُورُ فِي ذَلِكَ « ثُمَّ ذَكَرُوا لَهُ آيَاتٍ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ
تَعَالَى وَأَحَادِيثَ عَنِ الرَّسُولِ ، فَلَمْ يَلْتَفِتْ مَلِكُ الْأَمْرَاءِ إِلَى
شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ ، وَقَالَ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ مُحَمَّدُ اللَّقَانِي :
« أَسْمِعْ يَا سَيِّدِي الشَّيْخَ ، أَيُّشَ كُنْتُ أَنَا ؟ الْخُنْكَارُ
وَرَسْمٌ بِهَذَا ، وَقَالُوا أَمْسُوا فِي مِصْرَ عَلَى الْيَسْقِ » .
فَقَالَ لَهُ شَخْصٌ مِنْ طَلَبَةِ الْعِلْمِ يُقَالُ لَهُ عَيْسَى الْمَغْرِبِيُّ :
هَذَا يَسْقُ الْكُفْرَ ، فَحَقَّقَ مِنْهُ مَلِكُ الْأَمْرَاءِ ، وَرَسْمٌ بِتَسْلِيمِهِ
إِلَى الْوَالِي لِيُعَاقِبَهُ ، فَتَوَجَّهُوا بِهِ إِلَى بَيْتِ الْوَالِي ، ثُمَّ
شَفَعَ فِيهِ بَعْضُ الْأَمْرَاءِ .

ثُمَّ طَالَ الْمَجْلِسُ بَيْنَ مَلِكِ الْأَمْرَاءِ وَبَيْنَ الْعُلَمَاءِ ، فَكَانَ
مِنْ جَوَابِهِ لِلشَّيْخِ اللَّقَانِيِّ « يَا سَيِّدِي الشَّيْخَ ، أَنَا أَخَافُ
عَلَى رَقَبَتِي أَكْثَرَ مِنْ رِقَابِكُمْ ، أَمْضُوا بِاسْمِ اللَّهِ » فَتَرَكُوهُ
وَهُمْ فِي حَالَةٍ وَاضِحَةٍ مِنَ الضِّيقِ وَالضُّجُرِ ، وَلَكِنَّهُ لَمْ
يَعْبَأْ بِذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الَّذِينَ حَضَرُوا « نَحْنُ
نَسَافِرُ إِلَى السُّلْطَانِ سُلَيْمَانَ نَصْرَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، وَنُخْبِرُهُ
بِمَا يَفْعَلُ فِي مِصْرَ » فَتَنَكَّدَ مَلِكُ الْأَمْرَاءِ فِي ذَلِكَ الْيَوْمِ
بَعْدَ مَا كَانَ مُشْتَرِحًا .

وَعَقِبَ ذَلِكَ حَدَثَتْ حَرَكَةٌ مُقَاوِمَةٌ سَلْبِيَّةٌ ، إِذَا كَثُرَ
الدُّعَاءُ عَلَيْهِ بِسَبَبِ عَقُودِ الْإِنكِحَةِ وَأَقْفَلَتْ أَبْوَابُ الْجَوَامِعِ

والمساجد ، فأرسل ملك الأمراء الى الشيخ اللقصابي
وسيطا يقول له : « لا تؤاخذ ملك الأمراء ، فانه لم يكن
يعرفك وأرسل على يد الزينبي ابى الوفاء الرسول مائتى
دينار واربع بقرات ، ففرقت على مجاورى الجامع الازهر
وأرسل مثل ذلك الى اماكن دينية أخرى ، يقول ابن
اياس : « وقصد أن يستجلب خواطر العلماء والفقهاء مما
فعله من الافعال الشنيعة ، ليمحو ذلك بذلك ، وهذا
من المحالات » ثم استشهد بقول الشاعر :

جفاء جرى جهرا لدى الناس وانبسط
وعذر اتى سرا فأكسد ما فسرط
ومن ظن ان يمحو جلى جفائه
خفى اعتدار فهو فى غاية الفسرط

وفى ترجمة ابن اياس لشيخ الاسلام امين الدين يحيى
ابن محمد الاقصراني الحنفى يقول : « وكان اماما عالما
فاضلا مفتيا به نفع للمسلمين ، من اجل علماء الحنفية ،
بارعا فى الفقه دينيا خيرا قائما فى الحق ، يخاشن الملوك
والسلاطين ويحفظ عليهم فى القول ولا يخشى الا الله .
وذكر الشيخ احمد بن سعد الدين العثماني العمري
من علماء اوائل القرن الحادى عشر للهجرة فى كتابه
الشعرى « ذخيرة الاحلام بتواريخ الخلفاء والعلماء وامراء
مصر الحكام وقضاة قضائها فى الاحكام » ، ان الشيخ
شهاب الدين احمد بن عبد الحق السنباطى قال عن داود
باشا الذى صارت اليه ولاية مصر سنة ٩٤٥ هـ وهو
بعمره فى شهر شعبان سنة ٩٥٠ « انه رقيق لا يجوز
له ان يتولى الاحكام ، وان احكامه باطلة مالم يحصل
على عتقه »

فاعتياظ الباشا ، وهم ان يضربه بسيفه ، فتهمرد عليه

الجند ونهروه ، وانحازوا الى الشيخ ابن عبد الحق ،
فارسل الباشا نبأ هذه الحادثة الى السلطان ، فانهم
عليه بالعتق وطلب اليه ان يبلغ السكر الى الشيخ ،
فذهب اليه الباشا وقبل رجله وحاول ان يقدم اليه مالا
وهدية ، فلم يقبل الشيخ منه شيئا من ذلك ، ولكن
الباشا منذ ذلك الحين اصبح لا يرد للشيخ رايًا ولا يرفض
له شفاعة .

كذلك يروى الجبرتي في حوادث ٢٢ اغسطس سنة
١٧٨٦ عما حدث من السلب والنهب والاعتداء على بعض
البيوت ، فركب الشيخ السادات الى الشيخ احمد
الدردير ، وارسلوا الى الشيخ احمد العروسي والشيخ
محمد الحريري ، فحضر وتشاوروا في هذا الامر ثم
ركبوا وطلعوا الى القلعة وكلموا محمد باشا وطلبوا منه
ان يتكلم مع قبطان باشا فقال لهم : « ليس لي قدرة
على منعه ، ولكن اذهبوا اليه واشفعوا عنده » فالتمسوا
منه المساعدة فأجابهم وقال : « اسبقوني وانا اكون
في اثركم » .

فلما دخلوا على القبطان وحضر ايضا محمد باشا
وخاطبوه في شأن ذلك وكان المخاطب له شيخ السادات
قال له : « انا سررنا بقدمك الى مصر لما ظنناه فيك
من الانصاف والعدل . وان مولانا السلطان ارسلك الى
مصر لاقامة الشريعة ومنع الظلم وهذا الفعل لا يجوز
ولا يحل بيع الاحرار وامهات الاولاد » ونحو ذلك من
الكلام ، فلما حاول ان يبرر افعاله ، قالوا له : « انما نحن
شافعون ، والواجب علينا قول الحق » .

وشهدت مصر عالما جريئا آخر هو السيد علي بن موسى
الحسيني المقدسي ، ومع انه كان محبوبا عند الامراء

ورجال الدولة لم يمتنع عن نقد ما كان يراه فيهم وفي
احكامهم من العيوب وكان نقده احيانا يبلغ حد المبرارة
والعنف . ولكن صدر هؤلاء الحكام لم يضق به ، ولم
يحدث له من وراء نقده اى ضرر . مع انه ذهب مرة
الى القسطنطينية حوالى سنة ١٧٦٣ م فلم يستمع له
بالبقاء طويلا فيها لما عرف عنه من الصراحة فى النقد ،
واضطر الى العودة الى مصر وكان الامير محمد بك
ابو الذهب يرحب به ويوسع له فى مجلسه مع ما ينقى
منه من النقد او كان يقابل نقده بالاحسان فوق التسامح
ومن ذلك انه ساله مرة عن حاله ، وكيف وجد عاصمة
الخلافة فى استانبول عند زيارته ، فكان جوابه على ذلك
قوله : « لم يبق باستانبول خير ولا بمصر كذلك خير ،
فلا يكرم بها الا شرار الخلق » . فلم يفضب الامير من
رأيه .

وقد عاصر هذا الواعظ الكبير شيخ آخر جليل كان
ينهج مثل نهجه مع شىء من الاعتدال وهو الشيخ على
الصعيدى ، كان الناس يلجأون اليه اذا مامسهم ما يشكون
منه ، فيكتب شكواهم فى ثبت ويدخل بها على الامير ،
فلا يخالفه فى شىء مما يرجوه فيه ولا يتقبض عنه ، وكان
يقول لمحمد بك ابو الذهب اذا وجد منسه شسيئا من
التردد :

« لا تنسجر ولا تأسف على شىء يفوتك بغير حق فى
الدنيا ، فان الدنيا فانية وكلنا نموت ويوم القيامة بسائنا
الله عن تأخرنا عن نصحك ، وهانحن قد نصحناك
وخرجنا من العهدة » فاذا امتنع الامير عن اجابة مطلبه
صرخ وقال له : اتق النار وعذاب جهنم ثم يمسك يده
ويقول له : « انا حائف على هذه اليد من النار » .

من النقد والنصح الى الثورة والعنف :

فلما اشتدت وطأة الاستبداد والظلم ، رأى اهل مصر انهم حيال نوع جديد من الحكم لا تنفع فيه النصيحة ولا تستقيم معه الامور على الشفاعة ، ولم يكن لعلماء الازهر بعد ان استنفذوا وسائل النقد والنصح الا ان يلجأوا الى ذلك الحق الطبيعى الذى للشعوب وهو ان يقودوا الحركة الشعبية لارغام الحكام على الاصلاح ، وهكذا رأوا الا ملجأ لهم من الظلم الا بأن يلجأوا الى القوة والثورة .

فى حوادث سنة ١٧٧٨ اتفق ان الشيخ عبد الباقي ابن الشيخ عبد الوهاب العفيفى طلق على زوج بنت أخيه فى غيابه على يد الشيخ حسن الجداوى المالكى - على قاعدة مذهبه - وزوجها اخر وحضر زوجها من القبوم وذهب الى الامير يوسف بك الكبير وشكا له الشيخ عبد الباقي ، فطلبه فوجده غائبا فى منية عفيفى ، فأرسل اليه أعوانا اهانوه ، وقبضوا عليه ووضعوا الحديد فى رقبته ورجليه ، واحضروه فى صورة منكرة وجسسه فى حاصل ارباب الجرائم من الفلاحين . فركب الشيخ على الصميدى العدوى ، والشيخ الجداوى ، وجماعة كثيرة من المتعممين وذهبوا اليه . وخاطبه الشيخ الصميدى ، وقال له : ماهذه الافعال ، وهذا التجارى ؟ فقال له : افعالكم يامشايع اقبح !

فقال له : هذا قول فى مذهب المالكية معمول به . فقال : من يقول ان المرأة تطلق زوجها اذا غاب عنها ، وعندها ماتنفقه وماتصرفه ، ووكيله يعطيها ماتطلبه ثم يأتى من غيبته فيجدها مع غيره ؟

فقالوا له : نحن اعلم بالاحكام الشرعية .
فقال : لو رايت الشيخ الذي فسخ الزواج !
فقال الشيخ الجداوى : انا الذي فسخت الزواج على
قاعدة مذهبي .

فقام على اقدامه وصرخ وقال : والله اكسر راسك !
فصرخ عليه الشيخ على الصهيدى وسبه وقال له :
لعنك الله ولعن اليسرجى الذي جاء بك ! ومن
باعك ! ومن اشتراك ! ومن جعلك اميرا ! فتوسط
بينهم الحاضرون من الامراء ، يسكنون حداثه ، واحضروا
الشيخ عبد الباقي من الحبس ، فأخذوه وخرجوا وهم
يسبونونه ، وهو يسميهم !!

وقبل ذلك بعام ، اى فى سنة ١٧٧٧ م وقعت حادثة
فى طائفة المغاربة المجاورين بالجامع الازهر ، وذلك انه
آل اليهم مكان موقوف ، وجحد واضعوا اليد ذلك ،
والتجأوا الى بعض الامراء ، وكتبوا فتوى فى شأن ذلك ،
راختلفوا فى ثبوت الوقف بالاشاعة ، ثم اقاموا الدعوى
فى المحكمة وثبت الحق للمغاربة ، ووقعت بينهم منازعات ،
وعزلوا شيخهم وولوا آخر . وكان المدفع فى الخصومة
واللسانة شيخا منهم يسمى الشيخ عباس ، والامر
المتجىء اليه الخصم يسمى يوسف بيك ، فلما ترافعوا
وظهر الحق على غرض الامر ، حنق لذلك ، ونسبهم
الى ارتكاب الباطل ، فارسل من طرفه من يقبض على
الشيخ عباس المذكور من بين المجاورين ، فطسردوا
المعينين ، وشتموهم واخبروا الشيخ احمد الدردير ،
فكتبوا مراسلة الى يوسف بيك تتضمن عدم تعرضه
لاهل العلم ، ومعاندة الحكم الشرعى ، وارسل نسخة
الشيخ عبد الرحمن القرئوى وآخر فعندما وصلوا اليه

واعطوه التذكرة ، نهرهم وأمر بالقبض عليهم وسجنهم
بالحبس .

ووصل الخبر الى الشيخ الدردير واهل الجسامع
الازهر ، فاجتمعوا في صحنه وابطلوا الدروس والاذان
والصلوات ، وقفلوا ابواب الجامع ، وجلس المشايخ في
القبلة القديمة وطلع الصفار على المنارات يكترون الصياح
والدعاء على الامراء ، واغلق اهل الاسواق القربية الحوانيت
ولغ الامراء ذلك فارسلوا الى يوسف بك فاطلق المسجونين
وارسل ابراهيم بيك - من طريقه - ابراهيم اغا بيت
المال . قلم يأخذ جوابا وحضر الاغا الى الفورية ونزل
هناك ونادى بالامان وأمر بفتح الحوانيت قبلغ المفاربة
ذلك ، فذهب اليه طائفة منهم وتبعهم بعض المسحوم
وبأيديهم العصي والمساوق وضربوا اتباع الاغا ، ورحمهم
بالاحجار فركب اليهم واشهر فيهم السلاح هو ومماليكه
فقتل من مجاوري المفاربة ثلاثة انفار ، وانجرح منهم
كذلك ومن العامة .

وذهب الاغا ، ورجع الفريق الآخر ، وبقي الهرج الى
اليوم التالي ، فحضر اسماعيل بيك ، والشيخ السادات
وعلى اغا كتخدا الحاوشية وغيرهم ، فنزلوا الاشرافية
وارسلوا الى اهل الازهر مذكرة بانفضاض الجميع وتحقيق
المطالب ، وكان ذلك عند الغروب ، قلم يرضوا بمجرد
الوعد ، وطلبوا الجامكية والجراية ، فركبوا ورجعوا .
واستمر الحال على ما هو عليه فحضر اسماعيل بيك
مع الشيخ السادات وجلسا بالجامع المؤيد ، وارسلوا
للمشايخ رسالة مع الشيخ ابراهيم السندوبي ، ملخصها
ان اسماعيل بيك تكفل بقضاء اشغال المشايخ وقضاء
حوائجهم وقبول فتواهم ، وصرف جماكيهم وجراياتهم

وذلك بضممان الشيخ السادات له .

فلما حضر الشيخ ابراهيم بالرسالة وقراها الشيخ
عبد الرحمن العريشي جهارا وهو قائم على اقدامه
وسمعوها اكثروا من الهرج واللفظ وقالوا : هذا كلام
لا اصل له !!

وترددت المراسلات والذهاب والمجيء طوال النهار ،
ثم تم الصلح وفتحوا الجامع الازهر في آخر النهار ،
وأرسلوا لهم في يوم الخميس جانباً من دراهم الجامكية ،
ومن جملة ما اشترطوا في الصلح ، عدم مسرور الاغا
والوالى والمحتسب من حارة الازهر . ويعلق الجبرتي على
ذلك بأن المسؤولين لم يتفادوا مع الاسف شيئا من هذا
الاتفاق فيقول : « وغير ذلك شروط لم يتفاد منها شيء » !!
وبعد اربعة ايام مر الاغا ، وبعده الوالى كذلك فأرسل
المشايع الى ابراهيم بيك يخبرونه ، فقال : ان الطريق
يمر بها البروالفاجر ولا يستغنى الحكام عن المرور !!

- وكان محمد بك الالفى قد اسرف فى فسررض
ضرائب جزافية على سكان احدى القرى القريبة من
طبيس عاصمة مديرية الشرقية فى ذلك الوقت ، وكان
للشيخ عبد الله الشرقاوى شيخ الجامع الازهر حصنة
فى ارض تلك القرية ، فاستفاد به اهلها ، واتصل
الشيخ الشرقاوى بابراهيم بك ومراد بك لوقف هذه
المظالم ، ولكن اعرض كل من هذين الاميرين ونأى بجانبه .
وثارت تائرة الشيخ الشرقاوى وعزم على القيام بحركة
شعبية كبيرة يهتز لها فى ظنه - مركز هذين الطامعين
فذهب الى الجامع الازهر وكان ذلك فى شهر ذى الحجة
١٢٠٩ هـ « ١٩-٦-١٧-٧-١٧٩٥ » وجمع اليه المشايخ

وامر باغلاق ابواب الجامع ايدانا بان امرا اذا قد اتركه
الحكام الطفاة وانطلق المنادون يأمرون بفتح الحصانيت
وهجر الاسواق وفي اليوم التالى كانت جموع الشعب
تتجه من كل حذب وصوب الى الجامع الازهر واكتظ
المسجد والحي بالحشود الشعبية وركب الشرفاء
والمشايخ العلماء كل منهم بغلته وتقدموا المراكب الشعبية
الصاخبة وذهبوا الى دار الشيخ محمد السادات ووقع
اختيارهم على هذا الامر غضبة الشعب على حكومته
وقد نجح هذا التدبير اذ لما شاهد الامر هذه الحشود
المتراصة من الجماهير ولها عجيح وضجيج بعث منسوبا
من قبله هو ايوب بك الدفتردار وسألهم عن مرادهم
فقالوا له :

— نريد العدل ، ورفع الظلم والجور ، واقامة الشرع
وطال الحوادث والمكوسات التى ابتدئتموها واحداثتموها
فقال :

— لا يمكن الاجابة الى هذا كله ، فاننا ان فعلنا ذلك
ضاعت علينا المواشى والنققات ، وقيل له :
— هذا ليس بعذر عند الله ولا عند الناس ، وما الباعث
على الاكثار من النققات وشراء الممالك ، والامر يكون
امرا بالاعطاء ، لا بالاخذ ؟ فقال :

— حتى ابلغ .
وهكذا انصرف المندوب على ان يعود اليهم ليلقهم رد
السلطة ، ولكنه لم يعد فركب المشايخ الى الازهر وازداد
تقاطر الجموع الشعبية وباتت بالمسجد واستشعر
ابراهيم بك الخطر فارسل مؤيدا للمشايخ قائلا لهم
« انا معكم ، وهذه الامور على غير خاطرى ومرادى »
كذلك ارسل الى زميله مراد يبصره بعاقبة الموقف ،

فبدأ يتراجع ويتنازل ، وطلب أربعة من المشايخ « عينهم
باسمائهم » لمفاوضته ، فذهبوا اليه بالجيزة ، يقول
الجبرتي « فلاطفهم ، والتمس منهم السعى في الصنع
على ما ذكر » .

وفي اليوم الثالث حضر الباشا الى منزل ابراهيم بك
وتم عقد اجتماع فيه حضره عدد من الامراء ، وحضر
عن العلماء ، الشيخ السادات ، والسيد عمر مسكرم
والشيخ الشرقاوي والشيخ خليل البكري ، والشيخ
محمد الامير ، وقد ارادت الجموع الشعبية ان تصاحب
هذا الوفد ولكن المشايخ طلبوا منهم الانتظار وبعد
مناقشات مستفيضة انتهى الامر الى ان يؤكد الامراء
الماليك انهم ، قاموا ورجوا والتزموا بما شرطه العلماء
عليهم ، وكان القاضي جاضرا بالمجلس ، فكتب عهداً
عليهم بما اتفقوا عليه ووقعها الباشا وختم عليها ابراهيم
بك وارسلت الى مراد حيث ختم عليها هو الآخر . وعندما
عاد المشايخ كانت الجموع الشعبية تحيط بكل منهم
وهم ينادون « حسب مارسم سادتنا العلماء : فان جميع
المظالم والحوادث والمكوس بطالة من مملكة الديار
المصرية » !!

وفرح الناس وظنوا ان الممالك صادقون فيما اتفقوا
عليه ففتحوا الاسواق وساد الهدوء مرة اخرى « ثم عاد
كل ما كان مما ذكر . وزيادة » !!

موقف علماء الازهر من الحملات العسكرية والتجهيز

لها :

ولم يقتصر دور علماء الازهر على معالجة الشسثون
الداخلية فقط ، بل ادلوا بدلوهم في عملية التعبئة
العامة ضد الاخطار العسكرية التي واجهتها مصر عندما

تكون هذه الاخطار اجنبية حقيقية ، اما اذا كانت المسألة لا تعدو امتتالا بين الامراء ، فانهم كانوا يرفضون المعاونة في التعبئة وجمع الاموال اللازمة للتجهيزات العسكرية ، ففى عهد الملك المنصور نور الدين على « تولى الحكم سنة ١٥٢٧ م » استولى هؤلاء على بغداد وقتل الخليفة المعتصم وخرب المدينة وذبح العديد من اشهلها ، وجاءت الانبياء بزحفه على سوريا فأسرع قطز بعقد مجلس جمع فيه سائر الامراء وانفضاة وعلماء الازهر وعلى رأسهم الشيخ عز الدين بن عبد السلام وكان من كبار فقهاء الشافعية حتى لقد لقب بـ « سلطان العلماء » فلما اكتمل المجلس وطرححت القضية ، وهى الخطر الاتى من هولاكو وضرورة مواجهته فى الوقت الذى كانت فيه الخزانة خساوية والسلطان الرسمى صغير السن لا يقوى على مواجهة مثل هذه الامور وادارتها والتصرف فيها فكان جواب الشيخ عز الدين :

« اذا طرق العدو البلاد ، وجب على الناس قتاله ، وجاز للسلطان ان يأخذ من اموال التجار واغيان البلد ما يستعين به على تجهيز المسكر لدفع العدو . . لكن بشرط الا يبقى فى بيت المال شىء من السلاح والسروج الذهب والفضة والكبابيش الزركش واستقاط السيوف النضة وغير ذلك ، وان كلا من الجند يقتصر على فرسه ورمحه وسلاحه ، ويساوى فى ذلك بقية العامة وقت القتال ، واما اخذ اموال التجار والرعية مع وجود ما فى بيت المال من السلاح والقماش - فلا يجوز ، لانه من باب اخذ اموال الرعية بغير حق » .

وحدثت مافشة حول الحاجة الى قائد عظيم وسلطان كبير بدلا من السلطان الصغير لدفع العدو ، فوقع

الاقتدار على خلع الملك المنصور على ابن الملك المعز ابنك
التركماني وتولية قطز نفسه .

وإذا كان قطز قد استطاع ان يكسب الجولة ضد
هولاكو الا أن السلطان الناصر محمد بن قلاوون خسر
المعركة في بداية الامر وما كاد الجيش السلطاني يعود
الى الوطن بعد هذه الهزيمة في الشام حتى أخذ أمراء
الممالك في الاستعداد للعودة من جديد الى بلاد الشام
لاخراج المعول منها ، فكتبوا الى سائر الجهات بالوجهين
القبلي والبحري لارسال الخيل والجمال والهجن ، وما قد
يوجد لديهم من رماح وسيوف وجمعوا صناع الاسلحة
ركفوهم بالعمل ليلا ونهارا لانتاج اكبر كمية من
الاسلحة .

وكلف « المحتسب » ان يحصل من الفقهاء على فتوى
تمكن الحكومة من اخذ المال من الرعية للانفاق على الجهود
فحضر « المحتسب » ومعه الفتوى السابقة التي أصدرها
ابن عبد السلام ، وطلب من « ابن دقيق العيد » ان
يوافق على هذه الفتوى القديمة لكي يعطيها قوة التنفيذ ،
ولكن شيخنا رفض ذلك ، ورفع الامر الى الامير « سلار »
نائب السلطنة ، فعظم عليه ذلك وبعث الى الشيخ
يستدعيه ، وكان في المجلس بعض الامراء والعلماء وشكا
سلار من قلة المال في الدولة ، وقال ان الضرورة وحدها
هي التي دعت الى الرقبة في الاستعانة بمال الرعية لاجل
دفع العدو ، ورجا شيخنا أن يوافق على الفتوى القديمة
ولكن ابن دقيق العيد اصر على الرفض ، ويظهر ان هذا
الاصرار قد ضايق بعض الحاضرين فانبرى الى الشيخ
ينكر عليه اصراره على الرفض ، ويذكر بالعوى القديمة ،
فكان رده : « ان تلك الفتوى لم يصدرها العالم الجليل

« ابن عبد السلام » الا بعد ان احضر سائر الامراء مافي ملكهم من ذهب وفضة وحلى نسائهم ، وحلف كل منهم له انه لا يملك سوى هذا القدر الذي احضره ولما كان ذلك المال غير كاف افتى بأخذ دينار من كل شخص ، اما الان فانا اعلم ان كلا من الامراء له مال جزيل ، وفيهم من يجهز بناته بالجواهر والآلئ ، ومنهم من يعمل الاناء الذي يستنجى منه في الخلاء من فضة ومنهم من يرصع مداس زوجته بأصناف الجواهر .

وهكذا كانت شجاعة هذا العالم العليل في الحق وتحمله مسئوليته بكل اخلاص وحيدة سببا في رفسم الظلم عن عامة الناس . انه لم يتخذ منصبه وسسيلة للتكسب والحصول على رضا الحاكمين ولكنه رجل علم . رجل دين ، الحق رائده وخدمة الجماهير والمحافظة على روح الشريعة العادلة مرشده . والفريب ان الحكومة ارادت مع هذا ان تنفذ الفتوى القديمة . وترامى هذا الى اسماع الناس فجرائتهم اقاويل ابن دقيسق على الاستخفاف بالممالك وصار الناس يذكرونهم بهزيمتهم قائلين لهم « لا . بالامس كنتم هاربين واليوم تريدون اخذ اموالنا » . ولما امكن العامة في جرائمهم هذه على الجنود ، رؤى من الصالح العام ان يوقفوا عند حدهم فأصدرت الحكومة انذارا لهم بان « أى عامى تكلم مسم جندى كانت روحه وماله للسلطان !! »

وفي عهد السلطان الاشرف قايتباى « سنة ١٤٦٨ م » جاءت الاخبار بتهديد شاه سوار ابن دلخادر للبلاد ، وتكرر الموقف السابق ، اذ امر السلطان بعقد مجلس بالقلعة ، وحضر الخليفة المستنجد بالله يوسف والقضاة الاربعة - وهم ولى الدين الاسيوطى الشافعى ، ومحيط الدين

ابن الشحنة الحنفى ، وحسام الدين بن حريز المالكى ،
وعز الدين الحنبلى - وحضر شيخ الاسلام امين الدين
يحيى الاقصرائى ومشايخ العلماء وحضر سائر الامراء ،
ولما اكتمل عقد المجلس قام القاضى كاتب السر أبوبكر ابن
مزهر متكلما باسم السلطان ، موجه الخطاب الى الخليفة
ومشايخ العلماء وقال ماخلاصته أن بيت المال ليس له
مال ، وان سوار الباغى قد استطال على البلاد وقتل
العباد ولا بد من تجريدة عسكر لتحمى بلاد السلطان وان
العسكر يحتاج الى نفقة ، وليس فى بيت المال شيء ،
وان كثيرا من الناس معهم زيادة فى أرزاقهم ووظائفهم
وان الاوقاف قد كثرت على الجوامع والمساجد ، وان قصد
السلطان ببقى لهم مايقوم بالشعائر فقط ويدخل الفائض
الى الذخيرة .

ومال الخليفة والجالسون الى الموافقة ، فبينما هم على
ذلك ، اذ حضر شيخ الاسلام امين الدين الاقصرائى
الحنفى - وكان قد تأخر عن الحضور ، فأرسل خلفه
السلطان فلما حضر اعاداليه كاتب السر الكلام الذى قيل
فى المجلس . فلما سمع هذا الكلام اعترض عليه وقال فى
الملا العام من ذلك المجلس . « لا يحل للسلطان ان
ياخذ اموال الناس الا بوجه شرعى ، واذا نفذ جميع ما فى
المال ينظر الى ما فى ايدى الامراء والجنود وحلى النساء
فياخذ منه مايجتاح اليه . واذا لم يوف بالحاجة ، ففي
ذلك ينظر فى المهم : ان كان ضروريا فى المنع عن
المسلمين حل ذلك بشرائط متعددة .. وهذا هو دين
الله تعالى ، ان سمعت اجرك الله على ذلك ، وان لم
تفعل فافعل ماشئت ، فانا نخشى من الله تعالى ان يسألنا
يوم القيامة ويقول لنا : لم لا نهيتموه عن ذلك واوضحتم

له الحق ! ولكن السلطان ان اراد ان يفعل شيئا يخالف
الشرع فلا يجمعنا ، ولكن بدعوة فقير صادق يكفيكم الله
مؤنة هذا الامر كله » . . . ويلق ابن اياس على ذلك فيقوا :
« وشكر الامراء الشيخ امين الدين على ذلك وغالب
الناس ، وكثر الدعاء في ذلك اليوم للشيخ
امين الدين » .

علماء الازهر يوفقون بين الماليك :

وكانت الفترة التي أعقبت زوال حكم محمد بك ابو الذهب
من احلك الفترات التي مرت بمصر ، فالدولة العثمانية
كانت تسير بخطى ثابتة نحو التحلل والضعف والانهيار ،
الماليك في مصر تزداد قوتهم ويستمر استبدادهم وبطشهم
ولم يكونوا من الصنف القديم ممن استطاعوا ان يحرزوا
انتصارات عسكرية ضخمة على المغول والصليبيين ، بل
كانوا اشبه برؤساء العصابات وقطاع الطرق لا هم لهم
الا السلب والنهب . وزاد الطين بلة ما كان من تنازع وتناحس
بينهم وخاصة ذلك الشريرين ابراهيم بك ومراد بك .
واستمرارا في تأدية الرسالة ، قام علماء الازهر بمحاولات
عدة للتوفيق بينهم حماية للشعب من الاثار المدمرة
للمعارك المستمرة بين الماليك وكانت معظم هذه الجهود
تكلل بالنجاح ، الا ان الماليك في ذلك الوقت لم يرعوا
عهدا ولا اتفاقا ، اذ سرعان ما كان ما يتم الوصول اليه
من اتفاقات وعهود ينقض وينتهك لتعود الاحوال اسوأ من
ذى قبل .

ففي العاشر من ديسمبر سنة ١٧٨٣ اتفق راي ابراهيم
بيك والامراء الدين معه على ارسال محمد افندي البكري

والشيخ أبي الانوار شيخ السادات ، والشيخ احمد
العروسي شيخ الازهر الى مراد بك ليأخذوا خاطبهم
، يطلبوه للصلح مع خشداشينه « ١ » ، ويرجع اليهم ،
ويقبلوا شروطه ، عدا اخراج احد من خشداشينهم . فلما
سافروا اليه وواجهوه وتحادثوا معه في أمر الصلح
أخذ يتعلل بالاعذار ، وادعى أنه قد تحقق عنده اتفاقهم
على الغد به ، ومن ثم فقد طلب من الوفد أن يضمنوا له
عدم حدوث ذلك كشرط للصلح فقالوا له : « لسنا نطمح
على القلوب ، حتى نحلف ونضمن ولكن الذي نطمح
ونعتقد عدم وقوع ذلك وبينكم اخوة ، ومقصودنا الراحة
فيكم ، وبراحتكم ترتاح الناس وتأمين السبل » وقد تظاهر
بالامتنان ولكن ذلك لم يحدث بطبيعة الحال .

وعندما جاءت الاخبار بوصول حملة عسكرية من
الدولة العثمانية الى مصر تستهدف كسر شوكة المماليك
ودعم نفوذ الدولة في مصر بقيادة حسن باشا الجزائري ،
ووصلت الحملة فعلا الى الاسكندرية في السابع من يوليو
سنة ١٧٨٦ ، سارع ابراهيم بك بالاتفاق مع مسراد
وذهب سويا الى الباشا بالقلعة وذهب معهم عدد من
المشايع وهم الشيخ البكري والشيخ السادات والشيخ
العروسي والشيخ الدردير والشيخ الحريري وعرضوا
على الباشا عرضا حالات كتبوها يؤكدون فيها أنهم سيوفون
بالتزاماتهم نحو الدولة ويكفون ايديهم عن السلب والنهب
واخذ مراد يتزلف الى الباشا ويقبل ركبته ويقول له :
« يا سلطانهم ، نحن في عرضك في تسكين هذا الامر ودفعه
عنا ، وتقوم بما علينا ونرتب الامور وننظم الاحوال على
القوانين القديمة فقال الباشا : « ومن يضمنكم ويتكفل
بكم ؟ » فكان رد مراد : « انا الضامن لذلك ، ثم ضماني

« ١ » - المالك الذين نشاوا عند استلا واحد

على المشايخ . . . »

وشى السادس والعشرين من يوليو من نفس العام قابل المشايخ حسن باشا ، وقال له الشيخ العروسي :
- بامولاتنا . . رعية مصر قوم ضعاف ، وبيوت الامراء مختلطة ببيوت الناس ، فقال :

- لا تخشوا من شيء . فان اول ما اوصاني مسولانا السلطان اوصاني بالرعية ، وقال :
« ان الرعية وديعة الله عندي ، وانا استودعتك الله تعالى » ، فدعوا له بخير ثم قال :

- كيف ترضون ان يملككم مملوكان كافران ، وترضونهم حكاما عليكم يسومونكم بالعذاب والظلم ؟ لماذا لم تجتمعوا عليهم وتخرجوهم من بينكم ؟ « قاجابه اسماعيل افسدى الخلوتي بقوله :

- ياسلطانم ! هؤلاء عصبة شديدا الباس ويد واحدة فغضب من قوله ونهره وقال :

- تخوفونني بباسهم ، فاستدرك وقال :
- انما اعنى بذلك انفسنا ، لانهم - بظلمهم - اضعفوا الناس .

ثم اجتمعوا معه مرة اخرى ، واستأذنوه في السفر ، فقال لهم : « في غد اكتب لكم مكتابة للرعية . تقسراونها على الملا في الجامع الازهر » فكان من شيخ الازهر ان اعتذر عن اعلان الولاء للسلطان العثماني من على منبر الازهر فقال : « هذا امر لا يمكننا فعله في هذا الوقت » فقبل عذره .

وفي الثامن والعشرين من يونية ، عقد اجتماع سياسي هام برئاسة محمد عزت باشا الوالى الجديد حيث جاء السيد عمر مكرم برسالة من الامراء القبلية الي

حكومة القاهرة جاء فيها : « اننا فى السابق طلبنا الصلح مع اخواننا ، والصفح عن الامور السالفة ، فابى المرحوم اسماعيل بك ، ولم يطمئن لطرفنا ، وكل شىء نصيب ، والامور مرهونة باوقاتنا والان اشتقنا الى عيالنا ، واطناننا ، وقد طالت علينا الغربة ، وعزمنا على الحضور الى مصر على وجه الصلح ، وبيدنا ايضا مرسوم من مولانا السلطان ، وصل اليها صحبة عبد الرحمن بك بالعقبة والرضا والماضى لايعاد ، ونحن اولاد اليوم ، وان اسيادنا المشايخ يضمنون عائلتنا ! »

فلما قرئت هذه الرسالة ، التفت الباشا الى المشايخ وسأل : ماتقولون ؟ « فقال الشيخ العروسى : « ان كان التفاهم بينهم وبين امرائنا المصرية « فريق المسالين القائم بالقاهرة والنازع للفريق الاخر القائم بالوجه القبلى الموجودين الان ، فائنا نترجى عندهم . وان كان ذلك بينهم وبين السلطان فالامر لنائب مولانا السلطان » .

من اجل هذا كانوا يستجيبون بسرعة لما يراه شيوخ الازهر اذا لجا اليهم الناس فى رفع مظلمة وقعت عليهم ، وقد اوردنا الكثير من الامثلة على هذا ونضيف اليها انه حدث فى اثناء مولد السيد احمد البدوى فى ١٥ ابريل سنة ١٧٨٦ ان تعالى كاشف الغريبه كجرى العادة فى تحصيل الاموال من الناس بالاضافة الى عمليات السلب والنهب ، فذهب عدد من الناس الى الشيخ الدردير وكان هناك بقصد الزيارة وشكوا اليه ما حل بهم ، فأمر الشيخ بعض اتباعه بالذهاب الى ذلك الكاشف ، ولكنهم رفضوا ان يذهبوا اليه لما يتوقعونه منه ، فركب الشيخ بنفسه اليه وتبعه جماعة كثير من العامة . فلما وصل اليه دعا كتخدا الكاشف فحضر اليه

- والشيخ راكب على بقلته - فحادثه ووبخه وقال له « أنتم ماتخافون من الله » وفي اثناء هذا هجم على الكتخدار رجل من عامة الناس وضربه بنبوت . فلما رأى خدامه ذلك هجموا على العامة بنبايتهم وعصيتهم وقبضوا على السيد احمد الصافي تابع الشيخ وضربوه عدة نبايت ، وحدث هرج ومرج ، ثم هدأت الحال . وقد ذهب كاشف المنوفية الى كاشف الغربية وذهبوا سويا الى الشيخ الدردير ، يقول الجبرتي « وأخذوا بخاطره وصالحوه وقالوا بالامان » . ولم يقف الامر عند هذا الحد ، بل ذهب ابراهيم بك نفسه « حيث كان كاشف الغربية من اتباعه » الى الشيخ الدردير « وأخذ بخاطره أيضا » .

جملت مصر ، فجمد التعليم في الازهر :

قد يدهش الانسان لاول وهلة بعد ان ينتهى من قراءة الصفحات الماضية حيث لمس مقدار ماكان عليه الازهر من الثقل السياسى والنفوذ الاجتماعى ، ثم يجد على هذه الصفحات مظاهر تبين اضمحلالا كبيرا حدث للتعليم فى الازهر ، ومبعث الدهشة ، ان هذا قد يوحى بالتناقض، حيث أكدت الابحاث والدراسات تلك العروة الوثقى بين التعليم والسياسة . والحق الا تناقض هناك فالتعليم فى المؤسسة التربوية لا يستمد قوته من نفس المؤسسة فقط ، ولكن من المجتمع الكبير بصفة رئيسية ، ومن هنا فقد تكون المؤسسة ذات نفوذ سياسى واضح ، ولكن المجتمع الكبير مصاب بالهزال والضعف ، بحيث ينعكس هذا على التعليم ، فيصاب هو الآخر بالهزال والجمود

والضعف ، ووقائع التاريخ تثبت صحة هذه القضية ، فقد كان الازهر ذا نفوذ سياسى كبير طوال عهدى المماليك والعثمانيين ، ولكنه كان - الى حد كبير مزدهر التعليم فى العهد الاول على عكس ما كان عليه فى العهد العثمانى ، والتفسير يكمن فى ان مصر فى العهد الاول - وخاصة فى اوائله - كانت على درجة كبيرة من القوة والازدهار بينما اصبحت بالجمود والتخلف زمن العثمانيين ، وهذا هو تفصيل ذلك .

فلقد تميز عهد المماليك بعلامات قوة سياسية وعسكرية واضحة ، من اهمها دفعهم التتار عن اقتحام الاراضى المصرية ، كذلك كان مما شغل بال سلاطين المماليك فوق انشغالهم بمواقعة التتار ، اغارة الفرنجة على ممتلكاتهم وطمعهم فى الاستيلاء عليها .

وعلى الرغم من ان طبقة المماليك طبقة طارئة على البلاد المصرية ، وعلى الرغم من انها طبقة متجددة تجددت خارجيا باستمرار ، اكتسبت بالاقامة والاستقرار صفة المصرية ، واتخذ سلاطينها وامراؤها هذه البلاد لهم موطناً لا يعرفون لهم موطناً سواه ، ومن هنسبا نصبوا انفسهم ذادة عنه ومدافعين ، وحاطوا استقلاله بكل ضرب من ضروب الصيانة وغزوا باسمه فى كل مكان يحيط به ، ونشروا رايته على كثير من الافاق المجاورة ، وادخلوا فى حوزته عددا ضخما من البلاد . هذا بالاضافة الى تشجيعهم حركة احياء العلوم والاداب .

واذا كانت هذه لمحات موجزة تقدم لنا صورة عن مصر سياسيا وعسكريا ، فاننا نستطيع ان نصف عصر المماليك بأنه عصر الازهر الذهبى سواء من حيث مكانته

العلمية أو انتاجه الفكرى ذلك انه لم يجتمع فى عصر سابق من تاريخ مصر الاسلامية ، مثل هذه الجماهرة الممتازة من العلماء الاعلام فى كل علم وفن ، ولم يصدر مثل هذه الثروة الفكرية الضخمة التى تمتاز كذلك بتسوعها وطرافة الكثير من عناصرها ، وقد كان بين اقطابها كثير من علماء الازهر اساتذة وتلاميذ . وكانت مناصب التدريس يومئذ بالازهر ، او غيره من الجوامع والمدارس الكبرى ، تعتبر كمنصب القضاء - من المناصب العلمية والدينية الرفيعة ، وكان الاستاذ يعين فى منصبه بمرسوم خاص ، تفدق عليه الالقاب العلمية ، ويسدى اليه النصيح برعاية مصالح الطلاب» واعزازهم والاشتمال عليهم .

ونتيجة لتقدم الازهر فى هذا العصر ، ظهرت بمصر مجموعة من العلماء الافذاذ الذين قادوا الفكر فى مختلف فروعه الانسانية والاسلامية مثل : تقي الدين ابن دقيق العيد « ٦٥٥ - ٧٠٢ هـ » - تقي الدين السبكي « ٦٨٣ - ٧٥٦ هـ » - تقي الدين المقرئى « ٧٦٦ - ٨٤٥ هـ » - شهاب الدين بن حجر العسقلانى « ٧٧٣ - ٨٥٢ هـ »

وعندما غزا العثمانيون مصر سنة ١٥١٧ قضى السلطان سليم ثمانية اشهر فى القاهرة وقد ذكر ابن اياس ان جماعة من وزراء سليم ومستشاريه جلسوا فى المدرسة القومية واستدعوا جماعة من القضاة والشهود واعيان تجار المغاربة والوراقين والتجار والبنائين والنجسارين والادخين والمبلطين والحدادين وغيرهم من ارباب الحرف فلما تم عرضهم ، اختير بعضهم للرحيل الى القسطنطينية ودرنت اسمائهم فى قوائم ، وطلب الى كل منهم ان

يحضر ضامنا يضمه ، وهكذا جمع العثمانيون تراث مصر
العلمي وثروتها الفنية وبعثوا بها الى عاصمة دولتهم ،
واستحوذوا على كثير من رجال الفن ومهرة الصنائع
والعمال ونزعوا من المساجد والمدارس انفس الكتب التي
أودعت مكتبات القسطنطينية .

ومن بين العلماء الذين ابعدهم السلطان سليم من مصر
الى اسطنبول طائفة من نواب القضاة والشهود ، منهم
القاضي شمس الدين الحلبي احد نواب الشافعية ،
والزيني زين الدين الشرقاشي أحد نواب الحنفية ، والقاضي
شمس الدين بن جمال الدين الاتميدى احد نواب
الشافعية ، والقاضي بدر الدين البلقيني نقيب قضاة
القضاة الشافعية ، والقاضي شهاب الدين بن الهيثمي
أحد نواب الحنابلة ، والشريف البرديني الحنفي وآخرون
من نواب القضاة الاربعة ويعلق ابن اياس على هذا فيقول :
« وكانت هذه الواقعة من ابشع الوقائع المنكرة التي لم
يقع لاهل مصر قط مثلها فيما تقدم من الزمان وهذه
هجرة عن اسر المسلمين ونفيهم الى اسطنبول » .

ومما يصور مقدار ماكان عليه العثمانيون من قسوة
الطش والاستبداد ما ذكره ابن اياس من أنه لم يجلس
في مصر على سرير الملك جلوسا عاما « ولا رآه أحد ،
ولا انصف مظلوما من ظالم ، بل كان مشغوقا بلذته وسكره
واقامته في المقاس بين الصبيان المرد .. فكان ابن عثمان
لا يظهر الا عند سفك دماء الجراكسة ، وما كان له امان
اذا اعطاه لاحد من الناس ، وليس له قول ولا فعل ،
وكلامه ناقض ومنقوض لا يثبت على قول واحد .. » واما
الجنود العثمانيون « فكانوا جميعا عيونهم دنيسه ،
ونفوسهم قدرة .. وعندهم عفاشة في انفسهم زائدة وقلة

دين ، يتجاهرون بشرب الخمر في الاسواق بين الناس
.. ولم يكن عندهم ادب ولا حشمة ، وليس لهم نظام
يعرف لاهم ولا امرؤهم ولا وزراءهم ، وهم همج
كالبهائم .

ونجح السلطان سليم في تحقيق هدفه ، فقد امتد
الظلام الى كل مرافق الحياة في مصر ، وانهار صرح
الثقافة ، واضمت البلاد فترة مريرة في كل اتجاه ، وكان
الولاة - المشايخ « الباشوات » نماذج في الشيسر
وتشجيع الرشوة وفساد الراى .

وهكذا عاش الازهر في تدهور وهزال ، استكان فيه
العلماء ، وظنوا انهم لا مطمع لهم في الاجتهاد ، فأغلقوا
ابوابه ورضوا بالتقليد ، وعكفوا على كتب لا روح فيها
وابتعدوا عن الناس ، فجهلوا الحياة وجهلوا طرق التفكير
الصحيحة وطرق البحث القويمة ، وماجد في الحياة من
علوم ، وما ظهر فيها من مذاهب وآراء ، فأعرض الناس
عنهم ، ونقموا هم على الناس ، ولم تكن لهم هممة في
التأليف ، فراحوا يشرحون الكتب ويكتبون الحواشي على
الشروح ، واتجهت كل العناية الى الناحية التنظيمية
والمناقشات الحرفية ، وصرف الذهن عن الفكرة الى
طريقة الاداء والى الالفاظ والعبارات ، وشغل العلماء
انفسهم بالفروض والاحتمالات الوهمية التى لا تقع ،
وراحوا يبعثون لها عن حلول وانصرف الازهر عن دراسة
العلوم العقلية ولم يبق الا ذلك البصيص الساحب .
الدراسات الدينية واللغوية .

ومن المواقف التى توضح هذه الحقيقة الاخيرة بالذات
تلك التى ذكرها الجبرتي في حوادث سنة ١١٦٢ هـ .
فقد تولى مصر فى ذلك الوقت احمد باشا المعسروف

يكوروزير ، وكان من ارباب الفضائل وله رغبة في العلوم
الرياضية ، ف جاء صدور العلماء في ذلك الوقت وهم
الشيخ عبد الله الشيراوى شيخ الجامع الازهر ، والشيخ
سالم النفراوى والشيخ سليمان المنصورى ، فتكلم معهم
وناقشهم وباحثهم ثم تكلم معهم في الرياضيات ، فأحجموا
وقالوا لا نعرف هذه العلوم فتعجب وسكت .
ودخل الشيخ الشيراوى عند الباشا بحادثه ، فقال
له الباشا :

— المسموع عندنا بالديار الرومية أن مصر منبع الفضائل
والعلوم ، وكنت في غاية الشوق الى المجيء اليها ، فلما
جئتها وجدتها كما قيل « تسمع بالمعدي خير من ان تراه »
فقال الشيخ :

— هي يامولانا كما سمعتم معدن العلوم والمعارف
فقال :

— واين هي وانتم اعظم علمائها ؟ وقد سالتكم عن
مطلوبى من العلوم ، فلم اجد عندكم منها شيئا وغاية
تحصيلكم الفقه والمقول والوسائل ، ونبدتم المقاصد .
فقال الشيخ :

— نحن لسنا اعظم علمائها ، وانما نحن المتخصصون
لخدمتهم وقضاء حوائجهم عند ارباب الدولة والحكام ،
وغالب اهل الازهر لا يشتغلون بشيء من العلوم الرياضية
الا بقدر الحاجة الموصلة الى علم الفرائض والمواريث
كعلم الحساب . فقال له الباشا :

— وعلم الوقت كذلك من العلوم الشرعية بل هو من
شروط صحة العبادة كالعلم بدخول الوقت واستقبال
القبلة ، واوقات الصوم والاهلة وغير ذلك فقال الشيخ :
— نعم معرفة ذلك — فروض الكفاية ، اذا قام :

البعض ، سقط عن الباقيين ، وهذه العلوم تحتاج إلى
لوازم وشروط وآلات وصناعات وأمور ذوقية كسرقة
الطبيعة ، وحسن الوضع ، والحظ والرسم والتشكيل ،
والأمور العطاردية ! وأهل الأزهر بخلاف ذلك غالبهم
فقراء واخلاط مجتمعة من القرى والافاق ، فيندر فيهم
القالية لذلك .

ولم يكن هذا البعض ، إلا حسن الجبرتي والد مؤرخنا
المعروف عبد الرحمن الجبرتي .

ولكننا مع هذا نرى أنه ما كان يصح لذلك الوالى أن
يقف من الأزهر بعد أن شعر بنقص التعليم فيه ، ذلك
الموقف ، فيهمل ما أدركه فيه من نقص ، ويكتفى بعثوره
على الشيخ حسن الجبرتي ، ليذاكره فيمسا يطلبه
من تلك العلوم ويناقشه فيها ، ويترك الأزهر يمضى في
اهماله له فيها حياة المسلمين ونهوضهم ، وفيها درء
الخطر الذى يوشك أن يقع بهم .

وكذلك نرى أن الشيخ عبد الله الشبراوى لم يكن
موفقا فى تلك المعاذير التى اعتذر بها لأهل الأزهر فى
اهمال تلك العلوم ، وكان الأجدر به أن يلقي تبعة ذلك
الاهمال على ذلك الوالى وحكومته ، لأن مصر صارت ولاية
تابعة لهم ، واصلاح كل شيء فيها مطلوب منهم فهذا خير
من ارتكابه فى اهمال الأزهر لتلك العلوم على عسدم
استعداد أهله لها ، لأنهم نسل أولئك السلف الذين نبغوا
فيها ، وجعلوا رايها فى القرون الوسطى حين كان أهل
الأرض جميعا لا يعرفون شيئا عنها ، ولا يحسنون
ما أحسنه أولئك السلف منها . ولو أن الشبراوى
الشبراوى القي التبعة فى ذلك على الباشا وحكومته ،
لبرا نفسه أمام الله تعالى ولم يحمل شيئا من التبعة

امامه فى اهمال اصلاح الازهر ، وقد نبهه ذلك الوالى الى ما فيه من نقص ، وهو شيخه المسئول عنه والمطلوب منه القيام بما يحتاج اليه من اصلاح .
وكانت فرصة صالحة لاصلاح الازهر ، اتفق فيها الرئيس المدنى والرئيس الدينى على نقص التعليم فيه ، فلو تعاونوا على اصلاحه لكان نجاحهما فيه مكفولا ، ولادركا الاصلاح قبل ان يفوت اوانه فينهض به المسلمون قبل ان ياخذهم اعداؤهم فى غفلتهم ، ولكنه الضعف العام والهزال المستشري فى جسد المجتمع الكبير .

مقاومة الأزهر للاحتلال الفرنسي

كيف استقبل الأزهريون الغزو الفرنسي :

شهدت مصر في عام ١٧٩٨ حدثا فريدا ، فلأول مرة منذ عدة قرون تنجح قوة عسكرية غربية في الاستيلاء على البلاد والتحكم فيها وهي قوة الجيش الفرنسي بزعامة نابليون بونابرت . ولسنا في مجال يسمح بالإفاضة في الحديث عن هذه الحملة من حيث أسبابها وخسائرها وما إلى ذلك من زوايا وجوانب ، وإنما - كما يقتضى بذلك بحثنا - نبحث عما يتصل بالأزهر من أحداث ووقائع ، وهنا تبرز لنا صورة ما وصل إليه الأزهر - فكرا - من ضعف متابع في ذلك الحالة العقلية التي أوصل بها العثمانيون والمماليك البلاد في أواخر القرن الثامن عشر ، فلم تستطع شرازم المماليك بقيادة مراد بك أن تصمد أمام الجيش الحديث « فلم تكن إلا ساعة وانهزم مراد بك ومن معه » وكان ذلك يوم ١٣-٧-١٧٩٨ فماذا كان موقف الأزهر ؟

يقول الجبرتي : « كانت العلماء عند توجه مراد بك تجتمع بالأزهر كل يوم ويقرأون البخاري وغيره من الدعوات ، وكذلك مشايخ وقراء الاحمدية والرفاعية والبراهمة والقادرية والسعدية ، وغيرهم من الطوائف وأرباب الاشايخ ويعملون لهم مجالس بالأزهر .. » ولم

يكن ذلك في حد ذاته عيبا فلربما أمكن اعتباره وسيلة
من وسائل رفع الروح المعنوية والتعبئة النفسية بالنسبة
لجماهير الناس في تلك الفترة ، ولكن ان يظن انه هو
وحده السبيل الى الحصول على الانتصار ، فقد كان ذلك
هو الفباء والسذاجة !.

ولما تبين أن الانتصار على الفرنسيين بالجيش المملوكي
بحالته التي يرثى لها من الضعف والتفكك وبساطة وسذاجة
التساييع بل وانتصر الفرنسيون بالفعل ، اجتمع في الازهر
بعض العلماء والمشايخ وتشاوروا ، فاتفقوا على أن يرسلوا
ندوبا الى الفرنسيين اختاروه من المفاربة لمعرفة
باللغة الفرنسية وآخر ، واستطاعا بالفعل مقابلة ناليون
الذي سأل : « واين عظماءكم ومشايخكم ؟ لم تأخروا عن
الحضور الينا لترتب لهم مايكون فيه الراحة ؟ » وحاول
ان يطمئنهما ، فقالا له : « نريد امانا منكم » فلما اشار
الى بيان سابق له بهذا المعنى طلبا آخر ، فكتب اليهم
بيانا قال فيه : « من معسكر الجيزة لاهل مصر ..

اننا ارسلنا لكم في السابق كتابا فيه الكفاية ، وذكرنا
لكم اننا ما حضرنا الا بقصد ازالة الممالك الذين يستعملون
الفرنساوية بالدل والاختقار واخذ مال التجار ومسال
السلطان . ولما حضرنا الى البر العربى ، خرجوا الينا ،
فقابلناهم بما يستحقونه ، وقتلنا بعضهم ، وأسروا بعضهم
ونحن في طلبهم حتى لم يبق احد منهم بالقطر المصرى .
واما المشايخ والعلماء واصحاب المرتبات والرعية فيكونون
مطمئنين ، وفي مساكنهم مرتاحين » .

وطلب ان يحضر اليه المشايخ والاعيان لاشراكهم في
ديوان يشاركه في الحكم عن طريق الانتخاب ، فلما حضر
اليه الشيخ مصطفى الصاوى والشيخ سليمان الفيرونى

وآخرون تلقاهم بالبشر والترحاب . وكان يظن انهم هم كبار المشايخ ، فلما اخبروه بان كبارهم قد هربوا سال : « لاي شيء يهربون ؟ اكتبوا لهم بالحضور ، ونعمل لكم ديوانا لاجل راحتكم وراحة الرعية واجراء الشريعة » . ولما استشعر بعض كبار المشايخ الامان حضر الشيخ السادات والشيخ الشرقاوى والمشايخ باستثناء السبد عمر مكرم .

نابليون يخطب ود علماء الازهر

كان نابليون على وعى كبير بالمركز الممتاز الذى يحتل الازهر فى المجتمع المصرى باعتبار قيام ثقافة هذا المجتمع على قواعد واسس الثقافة الاسلامية ، وانه لكى يتمكن من ارساء دعائم الامبراطورية التى حلم بها فى الشرق ، لابد من كسب ود علماء الازهر . وقد ارسى بونابرت مبادئ عامة للسياسة التى اعتزم انتهاجها فى حكم المصريين ، واطلق المؤرخون الاوربيون على هذه السياسة المصطلح التاريخى : سياسة بونابرت الاسلامية .

وقد اشار نابليون فى مذكراته للدوافع التى دفعته الى انتهاج هذه السياسة ، فقال انهم « اى علماء الازهر » زعماء الشعب المصرى وانهم ظفروا بثقة ومودة سكان مصر عن بكرة ابيهم . ومضى يقول : ان مشاعر الفيرة والحققد قد انتقلت فى نفوس الاتراك العثمانيين والمماليك على علماء الازهر فجعلتهم يعملون على اقضاء هؤلاء العلماء عن المشاركة فى تصريف الشؤون العامة وقرر نابليون انه كان من خطأ الراى ان يحدوا الفرنسيون حدو الاتراك العثمانيين والمماليك فى انتهاج هذه السياسة كما انه كان فى حكم الاستحالة ان يتطلع الفرنسيون

الى ممارسة نفوذ سريع على المصريين لان الفرنسيين اغراب عن الشعب المصرى ، ومن ثم كانت الحاجة ماسة فى نظر نابليون - الى وسطاء بين الحكام الفرنسيين وبين جماهير الشعب ، ثم قال : « وقد فضلت العلماء ودكاترة الشريعة لانهم اولا : هم كذلك بطبيعة الحال ، وثانيا : لانهم هم مفسرو القرآن ، وان اكثر العقبات التى واجهتنا ، وسوف تواجهنا ايضا ، انما تنبثق عن الافكار الدينية ، وثالثا : لان هؤلاء العلماء ذو طباع هادئة ويحبون العدالة ، وعلى درجة من الثراء ، واصحاب مبادئ خلقية عالية ، وهم بدون منازع اكثر الناس امانة فى مصر ، ولا يركبون الخيل ولا يمارسون اعمالا عسكرية ، ولا ينتظر منهم تزعم حركة مسلحة » .

ويتجلى تقدير نابليون لعلماء الازهر عندما خلع قاضى القضاة التركى فى مصر عقب عودته من حملة الشام مقررا تعيين عالم ازهرى مصرى هو الشيخ احمد العريشى ، فقد برر هذا بقوله : وهل يوجد انسان يعتقد ان علماء مصر المولودين بها ليس فيهم من تؤهله كفايته وفضائله الى الاضطلاع بمنصب قاضى القضاة ؟ وعندما وجه منشورا الى حكام الاقاليم فى ٣٠-٦-١٧٩٩ يأمرهم تبليغ الدواوين نيا انتخاب الشيخ احمد العريشى لمنصب قاضى القضاة ، وتأسيسا على هذا الانتخاب ينبغى ان يتلقى قضاة الاقاليم تقليد القضاء من قاضى القضاة المصرى ، قال فى المنشور : « ان علماء القاهرة هم بلا منازع اعلم علماء الاسلام » . ومما يذكر ان نابليون تساءل فى مذكراته : « كيف تكون مصر جنة الله فى ارضه ، وبلاد الحجاز مهبط الوحي ، خاضعتين لشعب خرج من بلاد القوقاز ؟ واذا فرض ان محمدا « صلوات الله

عليه « قد بعث اليوم ، فالى اين يذهب ؟ هل يذهب الى مكة ؟ كلا ، لانها لم تعد عاصمة للدولة الاسلامية . هل يذهب الى الاستانة ! كلا لانها مدينة دنسة ، يزيد فيها عدد الكافرين على عدد المؤمنين ، ولو ذهب اليها لاصبح فى وسط اعدائه ، أنه بلا شك يفضل مياه النيل المقدسة وينزل فى الجامع الازهر ، وهو اول مفتاح للسكبة المقدسة » !

وتتعدد مظاهر احترام نابليون لعلماء الازهر وتودده لهم ، من ذلك انه امر بأن يؤدى رجال حرس الشرف الذين يرابطون امام مقر القيادة العامة للجيش الفرنسى فى الازبكية التحية العسكرية بال سلاح لعلماء الازهر فاذا دخلوا هذا المقر أسرع باستقبالهم رجال الياوران والمترجمون ويرحبون بهم ويقودونهم الى الصالون الرئيسى وتقدم لهم المرطبات ثم القهوة فاذا فرغوا من تناولها دخل عليهم نابليون ورحب بهم وجلس وسطهم محاولا أن يدخل فى نفوسهم الطمأنينة والثقة . وكان يخوض معهم ، بواسطة المستشرق فانتور Jean Michel venture de Paradis الذى كان يقوم بوظيفة المترجم فى مناقشات علمية ، تناول القرآن الكريم ، ويطلب بونايرت من المشايخ تفسير بعض الآيات .

ومن الملاحظ أن الديوان الذى اقامه نابليون لمشاركته فى الحكم ضم عشرة من مشايخ الازهر وهم : الشيخ عبد الله الشرقاوى ، والشيخ خليل البكرى ، والشيخ مصطفى الصاوى والشيخ سليمان الفيومى ، والشيخ محمد المهدي ، والشيخ موسى الهرسى والشيخ مصطفى الدمنهورى والشيخ احمد العريشى ، والشيخ يوسف الشيرخيتى والشيخ محمد الدواخلى .

وفى كثير من المنشورات التى كان يوجهها نابليون الى المصريين ، كان يخاطبهم فيها عن طريق العلماء ، فيقول مثلاً فى منشور صادر فى ٢٤-١٢-١٧٩٨ : « .. ايها العلماء الاشراف ، اعلموا امتكم ومعاشر رعيتكم ، بأن الذى يعاديتنى ويخاصمتنى انما خصامه من ضلال عقله وفساد فكره .. » وهكذا فى بقية المنشور .

التعاون بين الازهر والحملة الفرنسية

ويقودنا الحديث عن تشكيل الديوان الى مناقشة قضية التعاون بين الازهر وجيش الاحتلال الفرنسى . وقد برز الشيخ الشرقاوى اشتراك الازهريين فى الديوان بأن ذلك كان لتقليل ويلات الاحتلال ودفع شروره عن المصريين وقد قدم لهذا بسطور اعلن فيها ان الفرنسيين قوم اباحيون يقولون ان الانبياء محمدا وعيسى وموسى لم يكونوا رسلا من لدن الله سبحانه وتعالى ، فيقول : « انهم فرقة من الفلاسفة اباحية طيائعية ، يقال لهم نصارى كاثوليقية » « كاثوليك » يتبعون عيسى - عليه السلام ظاهرا ، وينكرون البعث والدار الآخرة وبعثة الانبياء والمرسلين ويقولون ان الله واحد ، لكن بطريق التعليل ، ويحكمون العقل ويجعلون منهم مديرين يديرون الاحكام يضعونها بعقولهم ويسمونها شرائع ، ويزعمون ان الرسل محمدا وعيسى وموسى كانوا جماعة عقلاء ، وان الشرائع المنسوبة اليهم كتابة عن قوانين صنعوها بعقولهم ، تناسب اهل زمانهم ، واذا جعلوا فى مصر وقراها الكبار « عواصم المديرىات » دواوين يديرون ما يناسب اهل البلاد بحسب عقولهم ، وكان ذلك رحمة باهل مصر ، فانهم جعلوا من جملة ديوانها جماعة من المشايخ ، وصاروا

يراجعونهم فى بعض اشياء لا تليق بالشرح .
وتتعدد المظاهر التى يمكن الاستدلال منها على مدى
التعاون بين الفريقين ، فمن ذلك ان الفرنسيين استكتبوا
المشايع رسالة فى ٢٩-٩-١٧٩٨ م أرسلت نسخة منها
الى السلطان ونسخة اخرى الى شريف مكة ، بالاضافة
الى عدد كبير آخر من النسخ التى الصقت على عديد من
الجدران فى اماكن متفرقة وتشمل هذه الرسالة اخبار
مجيئهم الى مصر ومعاركهم مع المماليك وهروبهم ، وان
جماعة من العلماء ذهبت اليهم بالبر الغربى فأفنوهم وكذلك
الرعية دون المماليك . وذكروا فيه أنهم لا يعادون الدولة
العثمانية ، بل انهم يعادون فقط من يعاديها ، وان الخطبة
والسك مازالا باسم السلطان وكذلك ظلت شعائر الاسلام
مسنورة واطافوا الى ذلك عددا من النقاط التى تضمنتها
بياناتهم السابقة كقولهم انهم مسلمون « كذا » وانهم
يحترمون القران والنبى وانهم اوصلوا الحجاج المتششتين
واكرمواهم ، واركبوا الماشى واطعموا الجائع وسسقوا
العطشان واعتنوا بيوم الزينة : يوم جبر البحر ، وعملوا
له رونقا وشأنا ليشوا السرور فى قلوب المؤمنين ،
وانفقوا العديد من الاموال صدقة على الفقراء . وكذلك
اعتنوا بالولد النبوى وانفقوا أموالا فى شان انتظامه ..
الخ ..

ولا يملك الانسان نفسه من الدهشة عندما يقرأ البيان
الذى اذيع على لسان المشايخ فى ١٠-١١-١٧٩٨ ، والصقت
منه نسخ عديدة فى الاسواق والشوارع ، اذ فيه دعا
المشايع المصريين الى الاخلاص للسكينة والانصراف الى
اعمالهم وعدم مقاومة جيش الاحتلال الفرنسى والاعلاء من
شان نابليون وانه رحيم بالمسلمين الى غير ذلك من

عبارات يندى لها الجبين فلنقرأ قولهم . فى تاريخ الجبرتى
ص ٢٧٩ :

« نصيحة من كافة علماء الاسلام بمصر المحروسة :
نعوذ بالله من الفتن ، وما ظهر منها وما بطن ونبرا الى الله
من الساعين فى الارض بالفساد .. نعرف اهل مصر
المحروسة من طرف الجعديّة وشرار الناس .. حركوا
الشروع بين الرعية وبين العساكر الفرنساوية ، بعدما
كانوا احبابا بالسوية .. وترتب على ذلك قتل جملة من
المسلمين ، ونهبت بعض البيوت ولكن حصلت الطاف الله
الخفية ، وسكنت الفتنة بسبب شفاعتنا عند امير
الجبوش بونابرت ، وارتفعت هذه البلية .. لانه رجل كامل
الفعل ، عنده رحمة وشفقة على المسلمين ، ومحبة الى
الفقراء والمساكين ولولاه لكانت العساكر احرقت جميع
المدينة ، ونهبت جميع الاموال ، وقتلوا كامل اهل مصر
فعليكم الا تحركوا الفتن ، ولا تطيعوا امر المفسدين ، ولا
تسمعوا كلام المنافقين ولا تتبعوا الاشرار ، ولا تكونوا من
الخاسرين .. سفهاء العقول الذين لا يقرأون العواقب
.. لاجل ان تحفظوا اوطانكم ، وتطمئنوا على عيالكم
واديانكم فان الله سبحانه وتعالى مؤتى ملكه من يشاء
ويحكم ما يريد ! ونخبركم ان كل من تسبب فى تحريك
هذه الفتنة .. قتلوا عن آخرهم او اراح الله منهم العباد
والبلاد . ونصيحتنا لكم : الا تلقوا بايديكم الى التهلكة ،
واشتغلوا باسباب معاشكم وامور دينكم ، وادفعوا
الخراج الذى عليكم والدين النصيحة والسلام !! »

ريتكرر نفس الموقف فى السابع عشر من نفس الشهر
فيجىء فى اعلان على لسان علماء الازهر يكذبون فيه
ما اشاعه كل من مراد بك وابراهيم بك من مكاتبات بينهما

وبين السلطان يحثهما فيها على تحريك المصريين من أجل الثورة على الفرنسيين ويؤكدون « المشايخ » للمصريين ان الفرنسيين « بالخصوص عن بقية الطوائف الافرنجية . دائما يحبرن المسلمين وملتهم ويبغضون المشركين وطبيعتهم احباب لمولانا السلطان قائمين بنصرته . . » ويكررون الدعوة الى عدم التحرك ضد الاحتلال او معارضته « لان حضرة صارى عسكر الكبير امير الجيوش بونا برته اتفق معنا على انه لا ينازع احدا في دين الاسلام ولا يعارضها فيما شرعه الله من الاحكام ويرفع عن الرعيصة سائر المظالم . . . »

ويعود نابليون من الشام يجر اذيال الخيبة والهزيمة والفشل ويخشى مواجهة الشعب المصرى وهو مهزوم ، فيلجأ الى الوسيلة التى تعود عليها ، وهى ان يستصدر من الديوان - الذى يشكل فيه علماء الازهر اغلبية ملحوظة - بيانا بأى اديه البيضاء على المصريين وبالتحريض على الممالك ولاجل ان يكسب البيان قلوب المصريين ، يقدم آيات من القرآن الكريم ويمتلئ البيان بالاكاذيب ، فنابليون عندما ذهب الى الشام « كسرهم كسرة شنيعة فهل ترى لهم من باقية ؟ نزل عليهم كصاعقة من السماء ، ثم توجه راجعا الى مصر المحروسة لاجل شيئين : الاول : انه وعدنا برجوعه اليها بعد اربعة اشهر . والوعد الحر دين عليه .

الثانى : انه بلغه ان بعض المفسدين من الغزو العربان يحركون في غيابه الفتن والشرور في بعض الاقاليم ، البلدان ، فلما حضر سكنت الفتنة وزالت الاشرار والفجرة من الرعية » ، فهو لم يعد لانه هزم ، ولكن كي ينفذ وعدا قطعه على نفسه بالعودة الى مصر خلال مدة

معينة ! ويتمادى البيان فى الكذب فيقول عن نابليون
« وحبى لمصر واقليمها شىء عجيب ، ورغبته فى الخير
لاهلها ونييلها بفكره وتدبيره المصيب ويرغب فى ان يجعل
فيها احسن التحف والصناعة » ثم يرفع البيان عصا
التهديد والوعيد للمصريين « فالويل كل الويل لمن عاداه ،
والخير كل الخير لمن وآلاه ! » ويطلب منهم الاستسلام :
فيقول : « فسلموا يا عباد الله وارضوا بتقدير الله وامثلوا
لاحكام الله » ، فكان الغزو الفرنسى امر قد كتبه الله
على المصريين ، ومن الدين ان يرخصوا بهذا القضاء
والقدر !!

ومن الواجب تقرير حقيقة واقعة تقول ان هذه
البيانات وغيرها مما نشر خلال الحملة الفرنسية على لسان
العلماء قد املت تحت تأثير الضغط والارهاب ، وهذا
ظاهر مما ذكره الجبرتى عن طريقة تحريرها فقد قال عن
البيان الاول « وفيه كتبوا » وظاهر انه يقصد الفرنسيين
بكلمة « كتبوا » كما هو سياق العبارة فى الكتاب . وقال
عن البيان الثانى : « وفيه كتبوا » وقال عن البيانات التى
نشرت باسم الديوان اثناء الحملة على سوريا : « اجتمع
اعضاء الديون ، فقرأ عليهم تلك الرسالة بعد تعريبها
وترصيفها على هذه الكيفية وهى من رؤساء الديوان » .
وهو هنا يتفق مع الراى القائل بأن هذه البيانات كانت
تحرر بواسطة الفرنسيين ومترجميهم ومستشاريهم .
ويضيف الرافعى ان الشيخ « محمد المهدي » كان يتولى
تدبير سجعها وترصيفها بالآيات والاحاديث والحكم :
ولا يفوتنا فى هذا المقام ان نشير الى ما ورد فى
المراجع الفرنسية من ان الشيخ « محمد المهدي » سكرتير
الديوان كان يتولى صوغ المنشورات التى يريد نابليون

اذاعتها على لسان الديوان في قالب عربى مسجع ، ولعل هذا هو السبب فى امتداح نابليون للشيخ « المهدى » وتفضيله على باقى الاعضاء ، فقال عنه فى مذكراته : « انه اذكى علماء الازهر وافصحهم لسانا وأكثرهم علما واصغرهم سنا » . وقد ذكر الجبرتى عن المنشور الذى اذاعه نابليون على لسان الديوان عقب عودته من الحملة على سوريا انه من ترصيف وتنميق بعض الفصحاء ، والاشارة هنا الى الشيخ المهدى لامحالة لانه باتفاق المراجع الفرنسية هو الواضع لمنشور « نابليون » فى قالبه العربى ، ولان الثابت فى رسالة نابليون التى بعث بها من « يافا » بتاريخ ١٠-٣-١٧٩٩ الى المسيو « بوسيلج » مدير الشئون المالية بالقاهرة اثناء الحملة على سوريا قوله فيها : « عليكم ان تأمروا بطبع كل المنشورات التى بعث بها « فانتور » الى الديوان وان تضيفوا اليها المحسنات ، والتنميقات التى يرى الشيخ المهدى ادخالها عليها وان تنشروها فى أنحاء مصر ، فلم يبق شك فى ان الشيخ المهدى هو الذى كان يتولى كتابة المنشورات التى يوعز بها الفرنسيون .

وكان علماء الازهر الذين قبلوا عضوية الديوان يشعرون فى قرارة نفوسهم ان هذه العضوية لا تشرفهم ، وان الشعب قد ظن بهم الظنون ، ولم يكن لهذا الديوان سلطة قطعية فى أية مسألة تعرض عليه ، وكانت السلطة العسكرية الممثلة فى قيادة الجيش الفرنسى هى المرجع الاعلى فى كل المسائل التى تعرض على الديوان ، وكانت سلطة هذا الديوان لا تتجاوز حدود مدينة القاهرة ، وكان نشاط المشايخ مقيدا بتعهدهم بالآلاتصرفوا تصرفا يضر بمصالح الفرنسيين ، ولذلك كانوا يعملون تحسب

رقابة مستمرة دقيقة من رجال المخابرات الفرنسية .
الازهر يقود الثورة :

وبالرغم من تلك الامثلة - وهي قليلة - فقد كان الازهر هو رمز سيادة الامة ومركز قيادتها . وما ان سقطت « الدولة » المصرية في معركة امبابه ، حتى اصبح الغازى المحتل والازهر وجها لوجه . . . فقاد الازهر مقاومة الامة على مستويات عدة : من المقاومة السلبية التى قادها معظم الشيوخ الكبار داخل مجالس نابليون وداخل التشكيلات الادارية التى اقامها لحكم البلاد . . . الى المقاومة الوطنية العنيفة التى قادها الشيوخ الصغار ، بتنظيم حركات سرية ، واعمال المقاومة الشعبية التى وصلت ذروتها بتنفيذ أهم ثورتين عرفهما الشرق فى ذلك الوقت - الى اعمال الاغتيال التى نظمها ونفذها بنجاح طلبة الازهر .

كان الازهر يمثل الكيان المتميز لهذه الامة ، يمثل ذاتها وتراثها ، وامكانية مستقبلها . « وأدرك المحتلون ذلك كله ، لذا نراهم فى نفس الوقت الذى يجرون فيه المفاوضات والمساومات مع الباب العالى بهدف التفاهم معه ، ويعقدون الاتفاقيات مع فلول الممالك ، ويصبح كبيرهم « مراد » بك بمثابة موظف او قائد قوة بوليسية تابعة للمحفل الفرنسى . . فى نفس الوقت كان الصدام يتصاعد يوميا بين جيش الاحتلال او السلطة الفرنسية وبين الازهر .

ومن مظاهر المقاومة السياسية ما يرويه الجبرتى فى حوادث يوم السبت ، اول سبتمبر سنة ١٧٩٨ حيث عقد اجتماع بين نابليون وعلماء الازهر ، فقد جاء نابليون باشارات تمثل علم الثورة الفرنسية ذا الالوان الثلاثة الابيض

والاحمر والازرق ، ووضع منها وحدة واحدة على كتف الشيخ الشرقاوى ، فما كان من الشرقاوى الا ان رمى بها اثنى الارض مما اثار نابليون ، فقال المترجم للمشايخ « انتم صرتم احبابا لصارى عسكر وهو يقصد تعظيمكم وتشريفكم بزيه وعلاماته فان تميزتم بذلك ، عظمتكم العساكر والناس ، وصار لكم منزلة فى قلوبهم فقال المشايخ له : لكن قدرنا يضيع عند الله وعند اخواننا من المسلمين : فتضايق نابليون من ذلك ونقل عنه بعض المترجمين انه قال عن الشيخ الشرقاوى : انه لا يصلح للرياسة .

ولقد حاول نابليون ان ينتزع الاعتراف بشرعية احتلاله . وبتشكيل الديوان ، ثم باستصدار فتوى من المشايخ « اريد من الازهر ان يصدر فتوى تأمر الناس بان يحلفوا بيمين الطاعة لى » ورغم ان المشايخ كانوا يعلمون انهم جميعا - كما قال الجبرتى - « فى القبضة مأسور » الا انهم كانوا يحتفظون ببقية من صلابة الاسلام : « فاسفرت وجوههم لهذا الطلب فانبات برعب دفين . ثم غلبهم الوجوم والارتباك . وطلب الشرقاوى الكلمة ، وقال بعد ان استجمع شجاعته ، لا ، انك تطلب رعاية الرسول الذى يحبك ، وتريد العرب المسلمين ان ينضوا تحت رايتك ، وترغب فى استرداد امجاد العرب ، وانت لست شركا ولا وثنيا ، فاعتنق الاسلام اذن . لانك لو فعلت ، لبادر الى الانضواء تحت لوائك مائة الف عربى من بلاد العرب ، ومن مكة والمدينة ، ولا استطعت وانت قائدهم ومنظمهم ان تفتح بهم الشرق وتسترد وطنهم الرسول بكل امجاده ، فلما قال هذا ، علت الابتسامات وجوه الشيوخ ، وركع الجميع ضارعين الى الله ان يسمع

عليهم حمايته . وكانت الدهشة هذه المرة من نصيب الجنرال .

ولعل في الموقف الذى وقفه عمر مكرم من الفسزو
الفرانسي بداية المقارمة الفعلية العنيفة ، فانه لما رأى ان
رجال الدولة لم يحققوا الامل فيهم ، ولم يحسنوا القيام
بالفرض الواجب عليهم ، نادى الشعب ان يهب لحماية
نفسه بما استطاع ، واخذ يدعو ويحرضه ويحمسه
لعله يستغنى بنفسه في الدفاع . وكان جواب الشعب
ناهرا نبيلاً ، اذ لبي جميعه نداء الواجب ، فخرج كل
من في القاهرة وضواحيها من الرجال والشبان حتى لم
يبق احد الا الضعفاء والنساء ، وجاء كل منهم بما عنده
من مال قليل ، دراهم اقتطعها الفقراء من اقواتهم واقوات
عيالهم ، وجاءوا بها ليشتروا سلاحا وخياما وذخيرة .
ولكن هل كانت النية وحدها وصدق الرغبة لتغنى عن
العذة والسلاح ؟ فان شعب مصر وان صدقت عزيمته
في الجهاد قد خائته المقدرة ، وعصته الحيلة ، وعزت
عليه الوسيلة .

وماذا يستطيع الالوف من العامة في مثل ذلك الوقت
وهم كالقطيع لاراعى له ، ولم يكن لهم عهد من قبل
بحرب ولا دفاع ، ولم يكن لهم علم بطرق الرماية وحيل
السلاح ؟

الازهر وثورة سنة ١٧٩٨ :

وكانت الاسباب التى تبرر قيام الثورة قد بدأت تتجمع
منذ الايام الاولى للاحتلال الفرنسى حتى اذا جاء يوم
الاحد ٢١ اكتوبر سنة ١٧٩٨ اي بعد الاحتلال بثلاثة

اشهر فقط ، انفجر البركان ، وانطلق رجال الازهر -
شيوخه وطلابه - فى شوارع منطقة الازهر يتنادون الى
الثورة ويلهبون مشاعر الاهالى بخطبهم الحماسية ويدعونهم
الى الجهاد الدينى ضد الفرنسيين ويطلبون منهم التجمع
فى الجامع الازهر ، وظهر الثوار ماكانوا يخفونه من
الاسلحة . وذهب وفد الى قاضى القضاة يطلبون منه
الذهاب معهم الى نابليون لعرض مطالبهم وشكواهم ولكن
الرجل ابصر الجماهير المحتشدة فى الخارج فخشى ان
بنساق وراءهم وفضل البقاء فى بيته فأخذ الثوار
يقذفون بيته بالحجارة وحاول الهرب فلم يفلح .

ولما علم الجنرال ديبوى Dupuy الحاكم العسكرى
لمنطقة القاهرة بالتحرك الثورى ، انتقل الى بعض الشوارع
الشائرة ، الا ان الثوار حاصروه وكان معه وكيل محافظة
القاهرة برتلنى اليونانى - او فرط الرمان ، المعروف
بالقسوة والتهور فأطلق عيارا ناريا على احد الثوار ارداه
قتيلا ، فازداد هياج الجماهير وهجموا على ديبوى فجرح
جرحا خطيرا ادى به الى الموت .

وتجمع وثائق الحملة الفرنسية على ان الازهر كان
له الدور الاكبر فى هذه الثورة كما تؤكد وجود تنظيم
دبى وخطط له ، فقد نقل رجال المخابرات العسكرية
الفرنسية الى الجنرال بون ان الجامع الازهر هو موئل
زعماء الثورة ، وأنه يضم خمسة عشر الف ثائر يرابطون
فى داخله وفى ساحته الخارجية وفى الازقة الملاصقة
له والجهات المجاورة ، فأرسل الى بونابرت التقرير
الآتى :

« ان مركز الثورة لايزال فى حى العرب ، حيث يوجد
اكبر جامع - الازهر - وقد اقام الثوار متاريس صغيرة

فى جميع الشوارع المؤدية اليه . وهذه الشوارع ليست
مضاعة على الاطلاق ، وقد تعرضت دورياتنا لطلقات
الرصاصة برهة ، والمعتقد ان هذه الحشود التى تتخذ من
هذا الحى مكانا للتجمع ، لن تتفرق غدا فى الصباح ،
رأى فى هذه الحالة ان تأمروا باتخاذ اجراءات
عنيفة جدا .

وبحدثنا « رينو » عن لجنة تدبير الثورة فيقول :
« لقد اجتمع الى جانب تدمير الاهالى واستيائهم ،
نشر الدعاية الى الثورة ، فكان فى الجامع الكبير المعروف
بالازهر لجنة لتدبير الثورة تعمل على اثارة الكراهية فى
نفوس الناقمين » .

ويقول نابليون فى مذكراته ان الشعب قد انتخب
« ديوانا » للثورة ونظم المتطوعين للقتال ، واستخرج
الاسلحة المخبوءة ، وان الشيخ السادات انتخب رئيسا
لهذا الديوان . وذكر فى تقرير الى حكومة الديركتوار
عن ثورة القاهرة ان لجنة الثورة كانت تنعقد بالازهر .
ومن الطبيعى ان تكون قيادة الثورة او اللجنة
التنفيذية للديوان من المشايخ ، القيادة الشرعية للامة ،
لكن عضوية الديوان لم تكن قاصرة على الشيوخ ، بل
على جميع ذات الشعب .

بل ان نقولا الترك الذى وان كانت كتاباته لا ترجح
كتاباته الجبرتى ولا مصادره ، الا ان التزامه اقل .
ومن ثم فهو يجاهر على الاقل بما وصلت اليه قناعة
السلطة عن وجود تنظيم دقيق واتفاق مسبق لدى غالبية
الشعب فى انتظار اعطاء الاشارة ، فهو يقول :

« فى ذات نهار الاحد فى عشر من ربيع آخر نزل احد
المشايخ الصغار ، وكان من مشايخ الازهر ، وبدأ ينادى

فى المدينة ان كل مؤمن موحد بالله ، عليه بجامع الازهر ،
لان اليوم ينبغي ان نغازى فى الكفار . وكان اغلب اهل
البلد معهم الاس بذلك .. اما الفرنسية فكانوا متفقلين
عن ذلك ، وكلمة « الاس » تعنى فى الاصطلاح الشمس
الامر المتفق عليه المكتوم .

وبعد ان سيطر الفرنسيون على الموقف فى الازهر
ومنطقته ، استقبل نابليون المشايخ أعضاء الديوان فى
الرابع والعشرين من اكتوبر ، ويهمننا من كلمة نابليون
للمشايخ نقطتين :

١ - ان نابليون لم يكن مطمئنا الى اخلاص علماء الازهر
أعضاء الديوان للفرنسيين .

٢ - ان التصريح الذى أدلى به وهو ان الجيش
الفرنسى قد استولى على الجامع الازهر وهى حقيقة كان
يعلمها علما يقينا علماء الازهر ، يدل على اعتراف نابليون
بأهمية الاستيلاء على الازهر باعتباره مركز الثورة .

وقد طلب نابليون من المشايخ ان يدلوه « عن تسبب
من المتعممين فى اثاره العوام » فلم يحققوا له هذا المطلب
« فغالطه عن تلك المقاصد » .

ثورة القاهرة - مارس سنة ١٨٠٠ :

لما حان وقت رحيل الفرنسيين بناء على اتفاقية العريش
التي أبرمت فى يناير سنة ١٨٠٠ عرقلت تنفيذه الحكومة
الانجليزية وكان قد دخل الى قلوب المصريين الاعتقاد
ان امر هؤلاء الاغراب قد ذهب وان حكمهم قد انتهى
وانتهز الفرنسيون الفرصة وباغتوا الاتراك فى المطرية
وهزموهم ، واذا بالمصريين يرون الامال التى كسانوا
يتطلعون الى تحقيقها توشك ان تتبدد فيعود اليهم
الاجنبى ليحكم بلادهم فهاجوا واضطربوا واشتعلت

فى صدورهم الكراهية والكبرياء وانفجرت حفيظتهم
انفجارا لم يسبق لهم مثله ، واتجهت انظارهم الى زعماء
يثقون بهم ويتيمنون برايتهم ، فكان السيد عمر مكرم
أحد علماء الازهر كبير هؤلاء الزعماء واعظمهم فى اعين
الناس فى ذلك الوقت فنادوه وهتفوا باسمه .

وكانت اليقظة الشعبية على درجة عالية الى الحد
الذى جعل للثوار يضربون المتخاذلين حتى ولو كانوا من
علماء الازهر ، قمة الزعامة الاجتماعية والدينية والسياسية
والثقافية من ذلك انهم اقتحموا منزل الشيخ خليل
البكرى نقيب الاشراف لانه كان قد وطد صلاته
بالفرنسيين وكان يرسل اليهم الاطعمة ، فنهبوا منزله
وأخرجوه منه مع حريمه وأولاده وساقوه حافى القدمين
عارى الراس فى شوارع القاهرة الى مقر قيادة الثورة
فى الجمالية والجماهير تحيط به وتسبه بأقذر انواع
الشتائم ولم ينقله من ثورة الشعب الا السيد أحمد محرم
من كبار التجار اذ اخذه وحريمه وأولاده وآواهم جميعا
فى منزله .

ولما اشتدت المعارك بين الثوار وجيش الاحتلال ارسل
الفرنسيون رسولا من قبلهم الى الباشا والامراء يطلبون
المشايع لمحدثتهم فى هذا الشأن ، فأرسلوا الشيخ
الشرقاوى والمهدى والسرسى والفيومى وغيرهم وعرض
عليهم شروط الصلح وهى ان يخرج العثمانيون ويلحقوا
بالجيش العثمانى الذى ارتد الى الشام ، اما المماليك
فلهم ان يختاروا بين البقاء فى مصر لا يمسسهم اذى
او سوء وبين مغادرتها واللحاق بالعثمانيين واما افراد
الشعب المصرى فقد قرر العفو الشامل عنهم وامنهم على
حياتهم وأموالهم . فلما قالوا انهم يخشون ان امتثلوا

أو جنحوا للموادعة وخرجوا وذهبوا الى سارى عسكرهم
تنقمون منا ومن الرعايا بعد ذلك فامنهم وطمأنهم .

فلما ترامت انباء ماجاء به المشايخ من آراء حول الصالح
تجمعت عليهم الجماهير الغاضبة « وقاموا عليهم وسبوهم
وشتموهم ، وضربوا الشرقاوى والسرسى ، ورموا
عمائمهم وأسمعوهم قبيح الكلام وصاروا يقولون : « هؤلاء
المشايخ ارتدوا وعملوا فرنسيس ومرادهم خزلان المسلمين
وانهم اخذوا دراهم من الفرنسيين » وقد فسروا طلب
الفرنسيين الصلح بأنهم صاروا ضعافا « لولا ان الكفرة
الملاعين تبين لهم الغلب والعجز ما طلبوا المصالحة والموادعة
وان بارودهم وذخيرتهم فرغت » .

وهكذا نجد ان الثورة فى مرحلتها الاخيرة اصبح
الامور فيها تحت السيطرة الكاملة لجماهير الشارع ، بل
حتى التنظيم الذى قاد الثورة وامتد لها فترة طويلة والذى
كان بقيادة عناصر شعبية مرتبطة وموجهة من القيادات
التقليدية ، وبالذات السيد السادات ، يبدو انه حتى
هذا التنظيم ، اما ان الشارع غطاه ، او جسرفه فى
تياره ، وليست هذه ادانة او اعتذار بل تقريرا لتطور
دار فى الايام الاخيرة وهو امر معروف فى سائر
الثورات من هذا النوع . بيد ان الخطر الاكبر كان
يكمن فى انهيار قيادة المشايخ ، سواء تم ذلك بضربات
نابليون - كما سنرى - من أعلى باعدام الشيوخ وضم
عناصر غربية مريبة الى التشكيلات التى تضم الشيخ ..
او جاء هذا الانهيار من أسفل بفقدان العامة ثقتهم فى
الشيوخ ، فقد كان مستقبل مصر يرتبط الى حد كبير
بتدعيم وتطور ارتباط العامة بالشيوخ .

الحملة الفرنسية تواجه الازهر بالصف :

وبالرغم من كل مظاهر الاحترام والتقدير التى حاول نابليون أن يضيفها على سلوكه نحو الازهر ، إلا أنه اضطر أخيراً - ومن جاءوا بعده كذلك - إلى مواجهة الازهر بأساليب العنف ذلك أن مظاهر التقدير والاحترام لم تنس الازهر أبداً أن هؤلاء مستعمرين أجانب جاءوا إلى مصر بهدف السلب والنهب والاستنزاف ، فشارك - كما رأينا - فى الثورة وقادها فى معظم الأحيان .

ففى ثورة القاهرة الأولى « أكتوبر سنة ١٧٩٨ » أرسل الجنرال بون الحاكم العسكرى لمنطقة القاهرة إلى نابليون يحثه فيها على ضرب الازهر لأنه يشكل مركز الثورة فقال : « أن الدوريات التى قامت فى فجر اليوم باستطلاع الجامع الكبير « الازهر » ابلغتنى أن الهدوء يسود هذا الحى ، ولكن دوريات لاحقة وصلت الآن . أخبرتنى عكس ذلك ، ومن الضرورى أيها المواطن الجنرال اتخاذ إجراءات عنيفة لتشتيت الجموع المسلحة التى تتجمع فى هذا الحى ، انى فى انتظار أوامركم ، ومن رأى أن توجه قوات تزحف على هذا المسجد ، ولكن الأفضل أن تحمل عليه - بواسطة تحركات مشتركة - من جميع النواحي التى تؤدى إلى الجامع .

واستجاب نابليون لهذا رأى ، فتلقى بون من رئيس أركان حرب الجيش أمراً بضرب الازهر بكل عنف ومواجهة الثوار فيه بأقصى مايمكن اللجوء إليه من الوسائل إذ جاء فى هذا الأمر « عهد إلى القائد العام أن يبلغكم أيها المواطن القائد ، بأن تهاجموا بصفة عاجلة جدا الحى الثائر ، وأن تضربوا الجامع « الازهر »

بالمدافع ، وأن تضعوا المدافع فى افضل موقع ليكون
الضرب اشد اثرا .

« أصدروا الامر الى الجنرال » مارتا بأن يفعل نفس
الشيء ، وأن يستولى على مدخل الازهر والمنازل الرئيسية
التي تؤدي الى الجامع ، وعليكم أن تقتحموا الجسامع
الازهر بكتائبكم تحت حماية المدفعية ، وعليكم أن تأمروا
الجنرال دورمارنا بأن يفعل نفس الشيء فى نفس اللحظة
.. « وعليكم أن تقتلوا جميع من فى الجامع .. »

ونفذ ذلك بالحرف الواحد ، ويصف الجبرتى عنف
ضرب الازهر فيقول :

« مضى وقت العصر ، وزاد القهر والحصر فمضى
ذلك ضربوا بالمدافع والبنبات « القنابل » على البيوت
والحارات وتعمدوا بالخصوص الجامع الازهر ، وجرروا
عليه المدافع والقنبر ، وكذلك ماجاوره من أماكن المحاربين
كسوق الفورية والفحامين فلما سقط عليهم ذلك وراوه
ولم يكونوا فى عمرهم عاينوه ، نادوا : « ياسلام من هذه
الآلام ، ياخفى اللطاف نجنا مما نخاف ، وهربوا من
كل سوق ، ودخلوا فى الشقوق وتتابع الرمي من
القلعة والكيهان .. حتى تزعزعت الاركان ، وهشمت
فى مرورها حيطان الدور ، وسقطت فى بعض القصور ،
ونزلات فى البيوت والوكائل ، واصمت الاذان بصوتها
الهائل » « ص ٢٧٤ » .

حتى اذا اتى الليل تم مظهر آخر من الجريمة البشعة،
اذ دخل الجنود الفرنسيين الازهر بخيولهم ، وتفرقوا
بصحنه ومقصورته ، وربطوا خيولهم بقبلته ، وعاثوا
بالاروقة والحارات وكسروا القناديل والسهارات ،
وهشموا خزائن الطلبة والمجاورين والكتبة ، ونهبوا

ما وجدته من المتاع والاولانى والقصاع والودائع والمخبات
بالدواليب والخزانات ، ودشتوا الكتب والمصاحف والقوا
بها على الارض وداسوها بأرجلهم ونعالهم » واحدثوا
فيه وتفوطوا ، وبالوا وتمخطوا ، وشربوا الشراب وكسروا
اوانيه ، وألقوها بصحنه ونواحيه ، وكل من صادفوه به
عروة ، ومن ثيابه أخرجوه !!

كان الازهر كما قلنا هو مركز قيادة وزعامة الشعب
ورمز عزته وسيادته ، واقتحامه واهانتة على هذا النحو
هو اهانة للشعب او اعلان لهزيمته على يد غاز بربرى ..
فهو ليس مجرد مسجد .. فالفرنسيون هدموا عدة
مساجد ، وضربوا الازهر من مسجد السلطان حسن
الذى احتلوه وركبوا المدافع فى مآذنه .. ولاشك ان
الاعتداء على حرمة المساجد اثار المصريين واهان
مشاعرهم ، ولكن الازهر اكبر من ذلك . وباقتحامه على
هذا النحو سقط كل زيف حاول الغزاة ان يستروا
أهدافهم خلفه .. واصبحوا وجها لوجه ضد الشعب
المصرى .

وفى الرابع من نوفمبر جاء عدد من الجنود الفرنسيين
الى بيت البكرى حيث كانوا قد اعتقلوا خمسة من
علماء الازهر ، وزعموا أنهم يريدونهم عند نابليون
ليتحدث معهم فلما خرج الشيوخ معهم وجدوا بانتظارهم
عددا ضخما من الجنود الذين قبضوا عليهم وذهبوا بهم
الى منزل بون ثم عروهم من ثيابهم وصعدوا بهم الى
القلعة .. فسجنوهم الى الصباح ثم أخرجوهم وقتلوهم
بالبنادق والقوه من السور خلف القلعة وظلت هذه
المسألة خافية على الناس فترة من الزمن كثر فيها
وقوف الجنود فى منطقة الازهر خوفا من انقلاب الناس

عليهم خاصة وقد تم الاتفاق وبدأ الهدوء يعود الى مناطق الثورة قبل هذا الحادث اما العلماء الخمسة فهم : الشيخ سليمان الجوسقى ، شيخ طائفة المكفوفين والشيخ احمد الشرقاوى ، والشيخ عبد الوهاب الشبراوى والشيخ يوسف المصيلحى والشيخ اسماعيل البراوى .

وقد غطى احد المؤرخين الفرنسيين الوصف الموجز الذى ذكره الجبرتي ، فأعطى صورة مفزعة من الدقائق الاخيرة فى حياة هؤلاء العلماء فذكر انهم اقتيدوا من سجنهم الى ميدان القلعة فى حراسة مشددة من الجنود وكان على رأس القوة المرافقة لهم برتلمى اليسونانى ، فاجلسهم القرفصاء على الارض ، وأطلق على كل شيخ من اولئك العلماء عيارا ناريا ارداه قتيلا الواحد تلو الآخر .

وقد ذكرت الجريدة الرسمية للحملة فى مصر
Couriére de l'Egypte.

ان الذين اعدموا كانوا ستة لا خمسة وادعت « ان معظم المشايخ حرضوا على الثور واشتركوا فيها لحقدهم على زملائهم الذين رقامهم القائد العام الى الوظائف الكبرى ولاشك ان هذا التفسير يحتمل من الوهن والتزييف ما يجعلنا لا نمضى فى مناقشته وتنفيذه .

اما الشيخ عبد الله الشرقاوى فقد ذكر ان العلماء كانوا ثلاثة عشر .

وبعد ثورة القاهرة الثانية اراد كليبر ان يمعن فى اذلال مشايخ الازهر ذلك انه كان قد دعاهم مع الاعيان الى وليمة فى اول مايو سنة ١٨٠٠ ، وفى نهايتها دعاهم الى الحضور اليه يوم الجمعة ٣-٥-١٨٠٠ وزعم ان الاجتماع سوف يكون بفرض « ترتيب الديوان لاجل

تنظيم البلد وصلاح حالكم وحال الرعية » مما جعلهم يتصرفون من عنده مطمئنين فرحين !

وفى اليوم المحدد بكروا بالذهاب الى كليبر ولبسوا افخر ثيابهم وتلقوا اول اللطمات عندما تركوا ينتظرون فترة طويلة دون ان يتلقاهم ثم دخلوا مكان المقابلة ، وتركوا فترة طويلة أخرى ، ثم جاء اليهم وجلس وسط المكان واخذ يحادثهم وهم واقفين وترجم المترجم الحديث فاذا به يطالبهم بجمع مبالغ طائلة وفى الواقع لم يكن ما قاله حديثا ، وانما كان جملة شتائم فهو يدعى أن المشايخ منافقين ضعيفى الخلق مهترى الشخصية ، وانه هو وحده الذى هيا لهم نفوذا لم يكن بإمكانهم الحصول عليه وانه انشا لهم ديوانا وكان يستجيب لشفاعاتهم ، ثم اذا بهم ينقلبون عليه عندما يرون خصوم الفرنسيين ممن العثمانيين والمماليك ، ولما انكسر الخصوم وذهبوا رجعوا اليه يستغفرون ويعلنون توبتهم ووبخهم كثيرا لانهم لم يقوموا بدور فى قمع الثورة . فلما ردوا بأن ذلك كان مستحيلا وذكروه بما فعله الثوار معهم قال : فما فائدة رياستكم ؟ وايضا يكون نفعمكم ؟ وحينئذ لاياتنا منكم الا الضرر .. فكان جزاؤكم ان نفعل معكم كما فعلنا مع اهل بولاق من قتلكم عن آخركم وحرق بلدكم وسبى حريمكم واولادكم » .

ثم قال انه لن يفعل ذلك برا بوعده لهم بالامان ، ولكنه يطلب الاتى :

أولا : فرض ١٢ مليون فرنك بصفة غرامة حربية على اهل القاهرة .

ثانيا : يلتزم سكان القاهرة بتقديم عشرين الف بندقية وعشرين الف طبنجة وعشرة الاف سيف

ثالثا : اعتقال خمسة عشر شخصا من الحاضرين ليكونوا بمثابة رهائن حتى تؤدي الفرامة .

وقام من فوره ودخل مع اصحابه الى الداخل واغلق بينه وبينهم الباب ووقف الحراس يمنعون الشيوخ من الخروج « فبهت الجماعة وامتقت وجوههم ونظروا الى بعضهم البعض وتحيرت افكارهم » ولم يستثنى الا البكرى والمهدى ، يقول الجبرتي : « ولم تزل الجماعة في حيرتهم وسكرتهم وتمنى كل منهم انه لم يكن شيئا مذكورا ، ولم يزالوا على ذلك الحال الى قريب العصر حتى بال اكثرهم على ثبابه وبعضهم شرشر ببوله من شباك المكان !!!

وقد استمرت الاتصالات بين الشيخ المهدى الذي كان يداهنهم وبعض كبار الاقباط من ناحية وبين الفرنسيين من ناحية اخرى ، واستقر الراى على اطلاق سراح المشايخ والاعيان الذين لديهم مدخرات مالية تكفى لتغطية نصيبهم المقرر عليهم اداؤه من الفرامة الحربية ، فكان الواحد منهم ينصرف الى ذويه لاحضار قيمة الفرامة وهو محاط بجنود مدججى السلاح يذهبون ويعودون به لاستيفاء المبلغ ، اما غيرهم ممن عجزوا عن الدفع فقد اعتقلوا فى اماكن متفرقة فى القاهرة وامتهنت كرامتهم . بل اهدرت آدميتهم فى المعتقلات ..

وقد ذاق الشيخ السادات من الفرنسيين صنوف العذاب فى اعتقاله ، ينام على التراب ويتوسد بحجر ، وبضرب ضربا مبرحا خمسة عشر عصا فى الصباح ومثلها فى الليل ونهبت داره نهبا كاملا ولما كان قد خبا زوجته وانته ، احضروا تابعه محمد السندوبى واخذوا يعذبونه حتى دل على المكان فأحضروها وحبسوها معه « فكانوا

يضربونه بحضرتها وهي تبكى وتصيح وذلك زيادة في
الانكاد .

وبعد مقتل كليبر في ١٤-٦-١٨٠٠ صدر حكم المحكمة
بإعدام سليمان الحلبي وذلك بأن تحرق يده اليمنى ، ثم
يعدم فوق الخازوق وتترك جثته حتى تفترسها الطيور
الجارحة وان يعدم أربعة من طلاب الأزهر قيل انهم
شركاؤه وذلك بقطع رءوسهم ، ثم توضع فوق نيابيت ،
ثم تحرق بقية جثثهم وان تنفذ احكام الاعدام امام الجنود
والاهالي فوق تل العقارب بجهة الناصرية ، اما الطلاب
الأربعة فهم :

١ - الشيخ عبدالله الغزي ، شاب في الثلاثين من
عمره ، مولود في غزة ، وساكن بالجامع الأزهر وصناعته
قراءة القرآن .

٢ - الشيخ محمد الغزي ، شاب في الخامسة
والعشرين ، مولود في غزة وسكنه بالجامع الأزهر
وصناعته قراءة القرآن .

٣ - الشيخ أحمد الوالي ، قارئ بالجامع الأزهر
متوسط العمر ، مولود في غزة .

٤ - أما الشيخ عبد القادر الغزي ، فقد قبض عليه
بعد ذلك ، وتبين من استجوابه انه قارئ بالجامع الأزهر
ومولده بغزة ، وقد قرر انه يعرف سليمان الحلبي وانه
أخبره بعزمه على المقاومة في سبيل الله .

ولم يقف الأمر عند هذا الحد ، بل بدأ يشهد مجموعة
من المعاملات الشاذة للأزهر ومشايخه تنطق كلها بما
شعر به الفرنسيون من أن هذا المكان هو الذي تنبع منه
وتصنع فيه الحركات الثورية وهكذا نجد مينو يصطحب
معه الجنرال بليار

Bélliard

الحاكم العسكري

لمدينة القاهرة وكذلك محافظها يوم ٢-٦-١٨٠٠ الى الجامع الازهر بحجة البحث عن اسلحة قد تكون فيه وقاموا باحصاء كل من بالازهر ، ثم أمروا بالا يبيت احد من الغريباء فيه والا يأوى اليه افاق واخرجوا منه الطلاب العثمانيين . وشرع المجاورون فى نقل امتعتهم منه ونقل كتبهم واخلاء الاروقة ونقلوا الكتب الموقوفة بها الى أماكن خارج الازهر .

وبات واضحا امام شيوخ الازهر ما يراد به من سوء ، ورأوا دفعا للشبهات والشرور ان يفلقوا ابواب الازهر مع ما يترتب على ذلك من تعطيل الدراسة والصلاة . وتنفيذا لما استقر الراى عليه ذهب الشيخ الشرقاوى والمهدى والصاوى فى عصر نفس اليوم الذى اشرنا اليه الى كليبر ليستأذنوا منه فى ذلك ، وكانت الحجة التى استندوا اليها هى « منع الريبة بالكلية فان للازهر سعة لا يمكن الاحاطة بمن يدخله . فربما دس العدو من يبيت به ، واحتج بذلك على انجاز غرضه ونيل مراده من المسلمين والفقهاء ، ولا يمكن الاحتراس من ذلك ، فوافق مينو على هذا الطلب ، لما فيه من موافقة غرضه باطنا وفى صباح اليوم التالى - الجمعة ٢٨ محرم سنة ١٢١٥ « ٢١ ١٨٠٠-٦ » تم اغلاق الجامع وتسمير ابوابه من جميع الجهات وكانت هذه اول مرة فى تاريخ الازهر يفلق فيها بعد ان لبث منذ انشائه نحو ثمانية قرون ونصف مفتوح الابواب لكل طالب وقاصد .

اثر الحملة الفرنسية على الازهر ثقافيا وتعليميا :

فاذا حللنا اثر الحملة الفرنسية على الازهر ثقافيا وتعليميا ، فسوف نجد حقيقة ان الفرنسيين قد اتوا

آلات حربية حديثة ومخترعات علمية عجيبة ، فاكثحوا بها البلاد المصرية ولم تقو الآلات العربية القديمة على الوقوف أمامها ، فملك الفرنسيون مصر كما رأينا ومكثوا فيها ثلاث سنين اظهرت للمصريين من آثار العلم الحديث ما اظهرت ، فراوا المطبعة التي نقلوها معهم لطبع الجرائد والمنشورات ، ورأوا ما قاموا به من تجارب الطيارات ، ورأوا غير ذلك من آثار العلم الحديث الذي كان له الفضل في انتصارهم ويحدثنا الجبرتي عن ذلك فيقول :

« وافردوا للمديرين والفلكيين ، واهل المعرفة والعلوم الرياضية : كالهندسة ، والهيئة والنقوشات والرسومات والمصورين والكتبة ، والحساب والمنشئين .. حارة الناصرين حيث الدرب الحديد وما به من البيوت ، مثل بيت قاسم بيك وامير الحج المعروف بأبى يوسف وبيت حسن كاشف جر كس » . وفي هذا البيت أقام الفرنسيون مكتبة كبيرة « فتجتمع الطلبة منهم كل يوم قبل الظهر بساعتين ، ويجلسون في فسحة المكان المقابلة لمخازن الكتب على كراس منصوبة موازية لتختات عريضة مستعيلة ، فيطلب من يريد المراجعة ما يشاء منها فيحضرها له الخازن . فيتصفحون ، ويراجعون ، ويسكتبون » فاذا اراد احد من المصريين مشاهدة المكتبة « لا يمنعونه الدخول الى اعز اماكنهم ويتلقونه بالبشاشة والضحك واظهار السرور بمجيئه اليهم ، وخصوصا اذا رأوا فيه قابلية او معرفة او تطلعا للنظر في المعارف ، بدلوا له مودتهم ومحبتهم ، ويحضرون له انواع الكتب المطبوع بها انواع التصاوير وكرات البلاد ، والاقاليم والحيوانات والطيور والنباتات ، وتواريخ القدماء ، وسير الامم وقصص

الانبياء بتساويرهم وآياتهم ومعجزاتهم وحوادث أممهم «
ويعلق الجبرتي على ذلك بأن هذه الامور مما يحير
الافكار ويؤكد أنه ذهب بنفسه اليهم مرارا واطلعوه على
أعمالهم العلمية .

ويصف الجبرتي اجهزة العلوم الطبيعية وتجاربها فيقول
في معمل الكيمياء : « ومن اغرب ما رأيته في ذلك المكان
« يقصد المجمع العلمي بمنزل حسن كاشف » ان بعض
المتقيدين لذلك اخذ زجاجة من الزجاجات الموضوع فيها
بعض المياه المستخرجة ، فصب منها شيئا في كأس ،
ثم صب عليها شيئا من زجاجة اخرى ، فعلا الماء ،
وصعد منه دخان بلون .. حتى انقطع وجف ما في الكأس ،
وصار حجرا اصفر ، فقلبه على البرجات حجرا يابسا
اخذه بايدينا ونظرناه .. » الخ .

ونستطيع ان نلمس مشاعر العجب الذي وقع فيه
المصريون امام هذه العلوم الجديدة عليهم بعد ان انساهم
اياها الاثر في اثناء حكمهم حتى اصبحت العلوم الطبيعية
غريبة في وطنها العربي ، مغلقة على احفاد الفخر الرازي
وجابر بن حيان والحسن بن الهيثم ، ونستطيع ان نتصور
مشاعر العجب الذي وقع فيه هؤلاء الناس وهم يقفون في
المجمع العلمي الذي كان يشغل اربعة قصور كبيرة « كانت
قائمة مكان المدرسة السنية الان وما حولها من المباني !
واذا كان هذا هو مبلغ عجب الشسيخ عبد الرحمن
الجبرتي الذي لا بد وان كان قد رأى كثيرا من الاجهزة الفلكية
والكتب العلمية والرياضية في منزله ، فكم يكن عجب
غيره من المشايخ ممن لم يروا الا كتب الفقه والاوراد
ودواوين الشعر ومجموعات النوادر وكتب البحث
والطوابع ؟ .

واذا كان اهل الازهر قد راوا ذلك وغيره بأعينهم ألا انه لم يحرك ساكنا من جمهرتهم ولم يوقظ غافلا منهم . ولم يحدث فيهم اى شك فى قيمة علومهم ولم ينبههم الى التقصير الذى نبههم اليه ذلك الوالى التركى فى العلوم الرياضية وما اليها من العلوم ، وكان تنبيه ذلك الوالى حدث عابر ، ونصيحة دارت بينه وبين الشيخ عبد الله الشبراوى على غير مسمع منهم ، فلم عذرهم اذا لم يتنبهوا بذلك الحدث العابر ، ولم يتأثروا بتلك النصيحة التى لم توجه اليهم . ولكن ماعذرهم وقد فزع الفرنسيون عليهم ابواب الازهر وراوا نهضتهم العلمية بأعينهم ، وراوا آثارها فى قوتهم وعجز اهل مصر عن مقاومتهم ، وقد امرنا الله تعالى ان نعد لاعدائنا ما استطعنا من قوة ، وهذا يوجب علينا ان نأخذ بالاسباب التى اوصلتهم الى هذه القوة الهائلة وان ننفض عنا غبار القديم ، لنأخذ بما جد فى العلوم من ابتكارات وندرس ماحدث فيها من زيادات ؟

واذا تذكرنا ان المؤسسات التى اقامها نابليون كان شيوخ الازهر يمثلون الاغلبية فيها ، كان حديثنا عن اثرها هو حديث عن اثر الحملة فى فكر رجال الازهر، ويهمنى هنا ان نتعرض لتفسيرات تحمل قدرا كبيرا من الخطورة، ووجه الخطورة فيها انها تحمل الامور مالا تطيق وتذهب فى المغالاة جدا بعيدا ، فلويس عوض يشبه الديوان العام الذى انشاه نابليون ب « البرلمان » ويصفه بأنه « اول تجربة عرفتھا مصر فى الحكم النيابى منذ عهد البطالسة وأنه عبارة عن « جمعية عامة مكونة من اعيان البلاد وذوى الشأن فيها تكون لها صفة تمثيل المصريين على مستوى القطر كله بقصد استشارتها فى النظام النهائى للمجالس التى اسسها

وفي وضع النظام الادارى والمالى والقضائى فى الدولة » .

والغريب الذى يدحض مايقال عن الوجه الديمقراطى لهذه المؤسسات والذى ذكره لويس عوض نفسه أن الديوان العام وضع اقتراحا كان من شأن تنفيذه التوسع فى نقل نظام الحكم النيابى فى اعماق البلاد ومضاعفة عدد اعضاء الديوان العمومى ولكن نابليون تخوف من هذا المشروع ولم ينفذه فقد نظر اليه على اعتبار أنه « شوكة فى جنب الحكم الفرنسى لانه يهيب التربة الصالحة لتنظيم الشعب المصرى على مستوى البلاد كلها فى معركته ضد الاستعمار وفى كفاحه من اجل مزيد من الديمقراطية » .

ويقول لويس عوض كذلك « وقد اثبتت الحوادث بعد خروج الفرنسيين ان هذه الفترة الوجيزة التى شارك اباؤها المصريون فى السلطة كانت العامل الحاسم فى تبلور القيادة الشعبية المصرية وفى دخول جماهير الشعب المصرى طرفا فى حكم بلاده وفى تقرير مصيرها بصورة لم يسبق لها نظير » !!

ان من العسير على النفس حقا ان تناقش نظرية تجعل احتلال مصر بداية تاريخها الديمقراطى « فكرا وتنظيما »

ان الحقيقة المؤكدة هى ان الشعب المصرى بقيادة الازهر قد رفض الوجود الفرنسى ولفظه « وان قادة الشعب كانوا يتشككون فى كل اجراءات نابليون ، بل ويتحالفون مع المماليك والعثمانيين رغم كل مظالمهم . ويؤكد سليم سليمان أنه « فيما يتعلق بنظام الحكم فان الهدف من اقامة المؤسسات المحلية هو حكم مصر لصالح الاستعمار الفرنسى بأكثر فاعلية » « وان بونابرت كان يريد ان يرى

اعضاء الديوان يحكمون مصر لا باعتبارهم ممثلين لشعبها ولكن كممثلين للفاتح » .

والرافعى يوول عن الديوان « ان سلطته لم تكن تتمدى مدينة القاهرة ، وان هذه السلطة لم تكن الا استشارية . ومقيدة بتعهد الاعضاء ان لا يعملوا شيئا ما ضد مصلحة الجيش فضلا عن انهم كانوا يعملون ويتداولون بعين من الفرنسيين تحت المراقبة المستمرة » كذلك يقرر ان الديوان لم تكن له سلطة مافى منيع الغرامات والقروض الاجبارية التى يفرضها الفرنسيون ، ولعل ذلك كان من اهم الاسباب التى دعت الى سقوط منزلته فى نظر الشعب ويقول : « ان الديوان لم يكن فى مقدوره رفع المظالم ولا منع اقرار المغارم وتبين من تجربته انه لا حول له ولا قوة » .

واذا كنا قد اشرنا الى ماحدث من اهمال من رجال الازهر تعليميا وعدم تاثيرهم بما كان يجرى من حولهم الا اننا - ودون مغالاة - نستطيع ان نستثنى من هؤلاء الشيخ حسن بن محمد العطار المصرى المولود بالقاهرة فى حدود سنة ١١٨٠ هـ - ١٧٦٦ م فقد طلب العلم فى الازهر كغيره من الطلاب ، ولكن تهيات له عوامل كان لها اثرها فى حياته ، ولم تنهيا لغيره من اهل الازهر وانه اخذ نفسه بالسياحة فى الاقطار الاسلامية من الشام وغيرها فلقى كثيرا من العلماء فى تلك السياحة ، ونقب فيها عن كثير من كتب المتقدمين التى اهملها علماء عصره ، فاستفاد كثيرا من سياحته وارتفع بها عن اهل الازهر بعد ان عاد اليهم .

واتصل العطار بالفرنسيين ابان الحملة ليعلم احدهم اللغة العربية ، فكان يستفيد منهم الفنون المستعملة فى بلادهم فيما يقول على مبارك .

والرجل جهود عدة ، منها انه اخذ ينبه الازهرين
فى عصره الى واقعهم الثقافى والتعليمى ، ويبين ضرورة
ادخالهم المواد المتنوعة كالفلسفة والادب والجغرافيا
والتاريخ والعلوم الطبيعية ، كما يبين ضرورة اقلعهم
عن اساليبهم فى التدريس ووجوب الرجوع الى الكتب
الاصول وعدم الاكتفاء بالملخصات والمتون المتداولة ،
ويتوسل الى ذلك بكل وسيلة .

وقد بدأ العطار يخرج على هذا الجمود العلمى الازهرى
بتدريسه المواد المتنوعة ، اذ بدأ يدرس الجغرافيا والتاريخ
فى الازهر وخارج نطاق الازهر ، كما كان تلميذه محمد
عياد الطنطاوى يدرس الادب فى الازهر بايحاء العطار
وتحت اشرافه فى «مقامات الحريرى» حوالى سنة ١٨٢٧م .
كما بدأ تلميذه رفاعة الطهطاوى ايضا يدرس الحديث
والسنة بطريقة المحاضرة وبلا نص ، مما كان مثار اعجاب
العلماء ، وفى الخطط التوفيقية ان العطار « عقد مجلسا
لقراءة تفسير البيضاوى ، وقد مضت مدة على هذا التفسير
لا يقرؤه احد ، محضر اكابر المشايخ فكانوا اذا جلس
للدرس تركوا حلقهم وقاموا الى درسه » . ولعله بذلك
يكون قد بدأ مالمجا اليه الافغانى ومحمد عبده من إعادة
تفسير القرآن فى ضوء الظروف المعاصرة ، والمهم ان هذا
النص يدل على ان التربة من حول العطار لم تكن مواتا
تماما ، فان قيام زملائه الشيوخ الى حلقاته ، مع اشتداد
معارضتهم له وتقمّتهم عليه لنزعتهم التجديدية ولحملاته
على تقصيرهم العلمى ، لهو امر له دلالة .

من الانتصار الى الانتكاس

مصر ملتقى القارات الثلاث ...
مصر الواصلة بين البحرين الاحمر والابيض المتوسط ..
مصر قلب العالم العربى والاسلامى ..
مصر ذات التراث الحضارى الضخم ..
حقائق قائمة منذ عشرات بل مئات السنين لم يكن
بجهلها احد ، ولكن اجراس الحملة الفرنسية شددت
انتباه ذئاب الاستعمار العالمى اليها بصورة صارخة ،
فاذا بهذه الذئاب تجتمع حول الفريسة بعد ان تركها
الفرنسيون ، كل يريد ان ينال النصيب الاكبر ، الاتراك ،
الانجليز ، قوى الرجعية المتمصرة من المماليك وغيرهم ..
اما الشعب نفسه ، فلم يكن فى قائمة اصحاب الحق ..
ولكن قلبه النابض الذى ظنوا انه قد توقف عاد بعد
طول بقاء وتكاسل وتراخ الى بث الدماء الحارة الساخنة
بزعامة الازهر ليقرب كل الموازين ، واذا بالتاريخ يسجل
حدثا من اجل احداث مصر .. الشعب يزيج كل هذه
القرى من طريقه ليختار من يحكمه .

واذا كانت هذه الفترة قد شهدت صعود الازهر الى
اعلى مايمكن ان يصل اليه فى قمة النفوذ والقوة والقيادة
الى الدرجة التى جعلت من رجاله هم الذين يملون على
الدولة العثمانية الشخصية التى تم اختيارها لتحكم

مصر لأول مرة في تاريخه ، اذا بهذه الفترة نفسها تشهد
لا نزولا ولكن سقوطا من هذه القمة الى قاع الجمود .
وسوء الحال وضعف المال وقلة النفوذ .. اما كيف كان
ذلك كذلك ، فهذا هو ماستحكيه الصفحات التالية .

الازهر فى سنوات الاضطراب

كانت السنوات التى تلت خروج الفرنسيين من مصر
سنة ١٨٠١ سنوات اضطراب وشدة ، كاشد مامر على
البلاد فى ايام الاحتلال الفرنسى ، وما قبل ذلك من عصر
ابراهيم ومراد . وحسبنا ان نذكر ان جنود الاتراك قد
دخلوا اليها منتصرين ، وكانوا اخلاطا من اجناس مختلفة
وشعوب متباينة ، وكانوا قد جمعوا من كل الاقطار ،
بين شوام وترك وارنؤود ، ومغاربة وسودان ، وارسلوا
الى مصر بقصد اخراج الفرنسيين منها . فما كان يربطهم
رباط ولا يشملهم نظام بل ماكان لهم الا قصد واحد وهو
ان يحصلوا على اثمان خدماتهم وغنائم حربهم على عادة
محاربى العصور الوسطى . فلما انتهت الحرب لم يكن
امامهم الا الشعب المصرى ينالونه بما تسوله لهم نفوسهم
من الاذى والغضب ولم يكن للشعب فى ذلك الوقت الا
ان يلوذ برجال الازهر .

فامراء الممالك يشعرون بالحاجة الى التقاط الانفاس
بعد طول صراع فيرسلون فى طلب توسط المشايخ بينهم
وبين والى التركى فيجمع الباشا المشايخ فى ديوان خاص
ليقرأ عليهم رسالة هؤلاء الامراء التى جاء فيها الحديث
موجها الى المشايخ مضمونها : انهم يسعون بينهم وبين
الباشا فيما يكون فيه الراحة للبلاد والعباد ، وانه يخرج

هذه العساكر .. فانهم ان داموا بالاقليم كملوا خرابه
وهتكوه بأفاعيلهم وظلمهم ونسقمهم ، وطلب العلوفا
التي لايفى ببعضها خراب الاقليم . واما نحن .. فاننا
مطيعون السلطنة وخدامون بلا جامكية ولا علوفة ، وان
مطيعون السلطنة وخدامون بلا جامكية ولا علوفة او ان
لم يفعل ذلك يعطينا جهة قبلى نتميش فيها . وان
ارادوا الحرب .. فليخرجوا لنا بعيدا عن الابنية ،
ويحاربونا فى الميدان ، وآله يعطى النصر لمن يشاء الى
آخر ما قالوه .

ثم وجه الباشا الخطاب الى المشايخ قائلا : « اكتبوا
لهم .. يأخذوا جهة اسنا ومقبلا » ولما كان المشايخ قد
الفوا سرعة نقض العهد بين الباشا والماليك ، لم
يستطيعوا ذلك ، فقالوا : « نحن لا نكتب شيئا اكتبوا
لهم مثل ماتعرفون » . وكان ذلك فى الحادى عشر من
اغسطس سنة ١٨٠٤ .

وفى العشرين من نفس الشهر اراد الباشا فرض مزيد
من الضرائب ، فأرسل الى المشايخ واجتمع بهم ، فلما
علموا منه بالخبر دافعوا بما امكنهم من المدافعة ، فكان
رده « هذا الذى نطلبه ، انما تأخذه على سبيل القرض
ثم نرده اليهم » فقالوا له : « لم يبق بأيدي الناس
ما يقرضونه ، ويكفى الناس ما هم فيه من الغلاء . ووقف
الحال وغير ذلك » .

وعندما يشتد الاضطراب وتكثر حوادث السلب والنهب
يحضر سكان مصر القديمة « اول مايو سنة ١٨٠٥ »
نساء ورجالا الى الازهر يشكون ويستغيثون من افعال
الجنود المرتزقة ويرون كيف اخرجهم هؤلاء الجنود من
ساكنهم وبلادهم قهرا عنهم ، ولم يتركوهم يأخذون
ثيابهم ومتاعهم بل ومنعوا النساء ايضا عندهم ، وماخلص

منهم الا من تسلق وقفز فوق الجدران فلما سمع مشايخ الازهر منهم ذلك ركبوا الى الباشا ، وخاطبوه فى امرهم فكتب فرمانا خطابا للجنود بالخروج من الدور ، وتركها الى اصحابها ، فلم يمثلوا ولم ينفذوا ذلك وخطوب الباشا ثانيا واخبروه بعصيانهم فقال : « انهم مقيمون ثلاثة ايام ثم يسافرون » يقول الجبرتي :

« وزاد الضجيج والجمع ، فاجتمع المشايخ فى صباحها يوم الخميس بالازهر ، وتركوا قراءة الدروس ، وخرجت سرية من الاولاد الصغار يصرخون بالاسواق ويأمسرون الناس بغلق الجوانيت ، وحصل بالبلدة ضجة .. » « ص ٦٢٦ - ٦٢٨ » .

وتمر الايام والاضراب مستمر « والمشايخ تاركون الحضور الى الازهر » فحضر الاغا فى الحادى عشر من مايو الى الازهر ونادى بالامان وفتح الدكاكين فى العصر فلم يصدقه احد وكان تعليق الجماهير : « واى شىء حصل من الامان وهو يريد سلب الفقراء وياخذ اجر مساكنهم ويعمل عليهم غرامات » !!

وفى اليوم التالى ركب المشايخ الى بيت القضاة واجتمع به الكثير من المتعممين والعامة والاطفال وصرخوا بقولهم : « شرع الله بيننا وبين هذا الباشا الظالم » ، ومن الاولاد من يقول : « بالطيف .. » ومنهم من يقول : « حسبنا الله نعم الوكيل » ! وغير ذلك وانفض الاجتماع بغير نتيجة جوهريه .

وفى هذا الاجتماع اعلن المشايخ فى مواجهة مندوبى الوالى ان احدا لن يدفع الضريبة التى قررها الوالى فى اليوم السابق « ١١ - ٥ » وانهم لن يعترفوا بسلطته كوال على مصر مالم يخضع للشروط التى يرون انها كفيلة باعادة

الامن والاستقرار الى البلاد وانهاء الجرائم التى يرتكبها الجنود ووضع حد لمظالم الباشا . والتفقوا على كتابة مذكرة بمطالبهم جاء فيها :

١ - عدم مرابطة القوات العسكرية فى القاهرة وضرورة انتقالها الى الجيزة .

٢ - عدم السماح لاي جندى بدخول القاهرة حاملا سلاحا معه .

٣ - الامتناع عن فرض اية ضريبة على سكان القاهرة بدون موافقة المشايخ والاعيان .

٤ - اعادة المواصلات بين القاهرة والوجه القبلى .
واعيد الاجتماع مرة اخرى فى الثالث عشر من مايو فى نفس المكان ثم ذهب الجميع الى محمد على ودار بينه وبينهم الحوار التاريخى التالى والذي يصور كيف وصلت زعامة الازهر الى القمة بعزلهم الوالى المعين من قبل السلطان واختيارهم بمحض ارادتهم واليا اخر هو محمد على .

- قالوا : انا لا نريد هذا الباشا حاكما علينا ولا بد من عزله من الولاية . فقال :

- ومن تريدونه يكون واليا . فقالوا له :

- لا نرضى الا بك ، وتكون واليا علينا بشروطنا لما نتوسمه فيك من العدالة والخير .

واظهر محمد على العزوف عن المنصب فى بداية الامر ، ثم قبله اخيرا ، واحضروا له آركا وعليه ففطان ، وقام اليه السيد عمر مكرم والشيخ الشرقاوى ، فألبسناه له ، وارسلوا المنادين يعلنون هذا الخبر فى شوارع القاهرة ، وكذلك ارسلوا الى خورشيد باشا الوالى ، وكان رده : « انى مولى من طرف السلطان ، فلا اعزل بأمر

الفلاحين ولا انزل من القلعة الا بامر من السلطنة » .
ثم كتب محمد على والمشايخ رسالة الى كل من عمر
الارنؤودى وصالح اغا قوش المعضدين للسوالى المخلوع
يلذكرون لهما ما اجتمع عليه راي الجمهور من عزل الباشا
« ولا ينبغي مخالفتهم وعنادهم ، لما يترتب على ذلك من
الفساد العظيم وخراب الاقليم » فردا عليهم « ارنا سندنا
شرعيا في ذلك » . فاجتمع المشايخ بيت القاضي وكتبوا
فتوى شرعية بما استقروا عليه « فلم يتعقلوا ذلك ،
واستمروا على خلافهم وعنادهم » .

فلما استمر الوالى المعزول واتباعه على العناد وعدم
الرضوخ للارادة الشعبية كان من الضرورى مقابلة ذلك
بالثورة المسلحة « واجتهد السيد عمر افندى النقيب
وحرض الناس على الاجتماع والاستعداد فى السادس
عشر من مايو سنة ١٨٠٥ وركب هو والمشايخ الى بيت
معتمد على ومعهم الكثير من المشايخ تسندهم جماهير
فقيرة من الشعب بالاسلحة والعصى والنبابيت ولزموا
الشوارع والحدارات طوال الليل دون نوم » ويسرحون
احزابا وطوائف ومعهم المشاعل ويطوفون بالجهات والنواصى
وجهات السور « واتفقوا على محاصرة القلعة » .

وفى اليوم الخامس والعشرين من مايو سنة ١٨٠٥
تمت مقابلة هامة بين السيد عمر مكرم وبين عمر الارنؤودى
دار فيها حديث طويل حول حق الشعب فى عزل الحاكم
الظالم ومحاربتة :

عمر الارنؤودى : كيف تعزلون من ولاه السلطان
عليكم . وقد قال الله تعالى : « يا ايها الذين آمنوا اطيعوا
الله واطيعوا الرسول واولى الامر منكم » .
عمر مكرم : اولو الامر هم العلماء وحملة الشريعة

والسلطان العادل وهذا رجل ظالم وجرت العادة من قديم الزمان ان اهل البلاد يعزلون الولاة ، وهذا شيء من زمان ، حتى الخليفة والسلطان اذا سار فيهم بالجور فانهم يعزلونه ويخلعونهم .

عمر الارنؤودى : وكيف تحصرونا ، وتمنعون عنا الماء والاكل وتقاتلوننا . انحن كفره حتى تفعلوا معنا ذاك ؟
عمر مكرم : نعم قد افتى العلماء والقاضى بجسواز قتالكم ومحاربتكم لانكم عصاة .

عمر الارنؤودى : ان القاضى هذا .. كافر !!
عمر مكرم : اذا كان قاضيك كافرا ، فكيف بكم ، وحاشاه الله من ذلك . انه رجل شرعى لا يميل عن الحق .

زعماء الازهر يشبتون حكم محمد على :

ولم يقف دور علماء الازهر عند حد تولية محمد على ، وانما وقفوا ايضا بجواره عندما تعرض سنة ١٨٠٦ لازمة نقله من ولاية مصر الى سالونيك ، وكان محمد على قد اغدق نعمه ظاهرة وباطنة على المشايخ علماء الازهر فوزع التزام القرى التى كانت فى ايدى المماليك على المشايخ واصبح الرزق ياتينهم رغدا من كل مكان ، وكان محمد على لا يزال فى حاجة الى تأييد المشايخ له ، فاستكثر لهم من حصص الالتزام ، ونجم عن ذلك ان تلاقت مصلحتهم مع بقاء محمد على فى مصر خوفا من ان يعصف المماليك بهذه الامتيازات ، وكان محمد على قد دأب لمصلحته على طلب المشورة من المشايخ فى شئون الحكم ، وظفر هؤلاء فى اعين الجماهير بمركز سياسى واجتماعى مرموق .
وعقد عمر مكرم اجتماعا فى داره شهده ديوان افندى السكرتير الخاص لمحمد على ومترجم تركى واشترك

الثلاثة فى وضع وصياغة مذكرة تكتب باسم المشايخ الى السلطان وفى اليوم التالى ارسل محمد على هذه المذكرة الى الشيخ الشرقاوى شيخ الازهر وطلب منه توقيع المشايخ عليها ، وتم هذا بالفعل .

ويمكن ان نستخلص من هذه المذكرة الامور الاتية :

١ - تمسك شيوخ الازهر وباقى الزعماء بولاية محمد على برجائهم السلطان ان يديم « بهجة الزمان ورواق عنوان اليمن والامان .. بدوام وزير تخضع لمهابته الرقاب ، وتدنو لهمة سطوته المهمات الصغاب .. منتهى آمال المقاصد والوسائل ، ومحط صدر الصدور ومدير مهمات الامور .. الصدر الاعظم محمد على باشا ، ادام الله دعائم العز بقيامه ، وفسح للانام فى ايامه ، محفوفا بعناية الرب الكريم ، محفوظا بايات القرآن العظيم . »

٢ - رفضهم ان يضمنوا امراء الممالك برغم ان السلطان قد اعلن العفو عنهم لما يعرفونه عنهم بقولهم : « اننا نلتمس من شيم الاخلاق المرضية ، والمراحم العلية ، العفو عن تعهدنا وكفالتنا لهم ، فان شرط الكفيل قدرته على المكفول ، ونحن لا قدرة لنا على ذلك لما تقدم من الافعال الشهيرة والاحوال والتطورات الكثيرة .. والصغير » من الممالك « لا يسمع كلام الكبير ، والكبير لا يستطيع تنفيذ الامر على الصغير ، وغير ذلك مما هو معلومنا ومشاهدتنا .. »

٣ - تصريحهم للسلطان بانهم يطيعون الولا طالما كان حكمهم متفقا وقواعد الشريعة الاسلامية اما اذا خالفوها فصحيح انهم يشيرون الى انهم يوكلون الى السلطان الامر ، الا ان السياق يفيد ضرورة ان يتقيد هو الآخر بنفس القاعدة ، فهم يقولون : « ونحن ممثلون لولاة

أموركم في جميع ما هو موافق للشريعة المحمدية ، على
حكم الأمر من رب البرية ، في قوله سبحانه وتعالى :
« يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول
وأولى الأمر منكم » فلا تسعنا المخالفة فيما يرضى الله
ورسوله . فان حصل منهم خلاف ذلك ، فكل الأمر
فيهم الى مالك الممالك »

؟ - التماسهم الاعتذار لمحمد على في كثرة جمعه
للضرائب خاصة وان ثورة الشعب على الولاة السابقين كانت
سببا رئيسيا لها يقولهم انه « أضطر اليها لاجل
اغراء العساكر وتقويتهم على رفع الاشقياء والمفسدين
والطغاة المتمردين . . امثالا لاوامر الدولة العلية في
دفعهم والخروج من حقهم ، واجتهد في ذلك غاية الاجتهاد
رغبة في حلول انظار الدولة العلية »

وعلى الرغم من ذلك فقد قابل المندوب السلطاني
هذه المذكرة بعدم الاكتراث وكتب مايفيد ضرورة تنفيذ
أمر النقل وأرسل نسخة الى المشايخ ، فلما تقابل
المشايخ مع محمد على عصر الرابع عشر من يولية سنة
١٨٠٦ سألهم محمد على :

- وصلت اليكم المراسلات الواردة بصحبة السلحدار؟

- نعم .

- وما رأيكم في ذلك ؟

- ليس لنا رأى . . والرأى ماتراه ، ونحن الجميع على

رأىك .

- في غد ابعث اليكم صورة تكتبونها في رد

الجواب .

وكان مضمون الرد « ان الاوامر الشريفة وصلت الينا ،
وتلقيناها بالطاعة والامتثال الا ان اهل مصر ورعيتها

قوم ضعاف وربما عصت العساكر عن الخروج فيحصل
لاهل اللدة الضرر وخراب الدور وهتك الحرمات » .
وانتهت الامور ببقاء محمد على واليا على مصر .
ولعب المشايخ دورا بارزا في الصلح بين محمد علي
وامراء المماليك حيث اشتعلت المعارك بينه وبينهم ، وان
كان قد اظهر تشددا معهم في بداية الامر ، الا ان الامور
تغيرت بعدما وصلتته انباء الحملة الانجليزية في الثامن
من ابريل سنة ١٨٠٧ ، اذ اصبح متلهفا على الصلح
فارسل الى المشايخ الثلاثة ، الذين كانوا رسل التفاوض ،
يستنجلهم في اجراء الصلح » وقبولهم كل ماشرطوه
على الباشا ولا يخالفهم في شيء يطلبونه ابدا »
ولما اجتمع الامراء بالمشايخ سألوهم :
- ما المراد بهذا الصلح ؟

- المراد منه مراجعة الطرفين ورفع الحروب واجتماع
الكلمة . ولا يخفاكم ان الانكليز تخاضعت مع سلطان
الاسلام ، واغارت على ممالكه ، وطرقت ثغر الاسكندرية
ودخلتها وقصدهم اخذ الاقليم المصري كما فعل
الفرنساوية .

- انهم اتوا باستدعاء الالفى لنصرتنا ومساعدتنا .
- لا تصدقوا اقوالهم في ذلك واذا تملكوا البلاد
لا تبقوا على احد من المسلمين .. ولا يصح ولا ينبغي
منكم الانتصار بالكفار على المسلمين ولا الالتجاء اليهم .
ووعظوهم وذكروا لهم الايات القرآنية والاحاديث
النبوية ، وان الله هداهم في طفولتهم واخرجهم من
الظلمات الى النور ، وقد نشأوا في كفالة اسيادهم ،
وتربوا في جحور الفقهاء وبين اظهر العلماء ، وقرأوا
القرآن وتعلموا الشرائع وقطعوا ماضي من اعمسارهم

فى دىن الاسلام واقامة الصلوات والحج والجهاد .. ثم
فسدون اعمالهم آخر الامر ويوارون من حاد الله ورسوله
ويستعينون بهم على اخوانهم المسلمين ويملكونهم بلاد
الاسلام فيتحكمون فى اهلها .. !!
واستمر الحوار بعض الوقت ثم انتهى بتجاح المشايخ
فى مساعدهم .

دور المشايخ فى دفع العدوان الانجليزى سنة ١٨٠٧

وقد كان لهذا الجهد من غير شك اثرا كبيرا فى تمكين
محمد على من التفرغ لمواجهة الحملة الانجليزية على مصر
سنة ١٨٠٧ .

وعندما ترامت انباء الانتصار المصرى العظيم على
الانجليز فى رشيد ووصل عدد من الاسرى والقنلى
الانجليز بالفعل الى القاهرة ، طاف عمر مكرم بالقاهرة
يحث الناس على حمل السلاح والتأهب للجهاد ضد
الانجليز ، حتى مجاورى الازهر ، وامرهم بترك حضور
الدروس وكذلك امر المشايخ المدرسين بترك القساء
الدروس ، وكان ذلك فى اليوم الخامس من ابريل .

ثم عقد اجتماع كبير فى بيت القاضى حضره الشيخ
الشرقاوى شيخ الازهر وعمر مكرم والشيخ الامير وباقي
المشايخ ودارت المناقشة حول الحملة الانجليزية وضروره
الاستعداد لحربهم وقتالهم وطردهم « فانهم اعداء الدين
والملة ، وقد صاروا ايضا اخصاما للسلطان فيجب على
المسلمين دفعهم ، ويجب ايضا ان يكون الناس والعسكر
على حال الالفة والشفقة والاتحاد ، وان تمتنع العساكر
عن التعرض للناس بالابذاء كما هو شأنهم وان يساعدوا
بعضهم بعضا على دفع العدو »

وتولى الزعماء من المشايخ أمر ارسال النجيدات العسكرية الى رشيد عندما وصلتهم أنباء استعداد الانجليز لمواصلة القتال . . كل ذلك بمفردهم ومحمد على شائب فى الصعيد يقاتل المماليك .

وعاد الباشا من الصعيد فى الحادى عشر من ابريل ، فذهب اليه الزعماء من المشايخ ومعهم عمر مكرم يعرضون استعدادهم لبذل النفس والمال ويطلبون اليه ان يبيح لهم ان يجودوا فى سبيل الوطن بالدماء ، فهش لهم فى بداية الامر ، ثم افضى اليهم بان واجبهم فى النضال قد سقط عنهم ، وان حسبهم من الدفاع ان يبذلوا من المال مايكفى نفقات الجنود ومؤونة الحرب « ليس على رعية البلد خروج ، وانما عليهم المساعدة بالمال لعلائف العسكر »

فعاد الزعماء من مجلس الباشا تتعثر بهم الخطى ويملا صدورهم خيبة الامل ! لقد رأى محمد على كيف تلتف الجماهير حول مشايخ الازهر ولا تلتف حوله ، وتكتب لهم ولا تكتب له ، فبدأ يحقد على هذه الزعامة مضمرأ لها انسوء ، وأظهر هذا الموقف ماكانت تجيش به نفسه من رغبة جامحة فى الاستبداد واقصاء هؤلاء المشايخ عن تدبير الامور والمشاركة فى قيادة البلاد ومما يدل على هذه النية مايرويه « منجان » ، من ان محمد على قال له سنة ١٨٠٦ : « لقد ملكت مصر بالسيف ولن اتركها الا بالسيف » ! ثم جعل يبين له انه لا يعتد فى مقاومة السلطان الا بجنوده وقوته ، وانه لن يدخل شعب مصر فى امور الدولة مرة اخرى . ولكن تلك النية التى كان الباشا يضمها منذ ذلك الحين ، لم تظهر

ضريحة الا فى ربيع سنة ١٨٠٧ فى هذا الموقف الذى ذكرناه .

ولا نستطيع الا ان نأسف على ان هذه كانت بداية النهاية لزعامة الازهر للمجتمع المصرى ولا نستطيع الا ان نأسف على ان شعب مصر لم يبدأ حياته السياسية منذ ذلك الحين ، فانه عاد الى عزلته ينظر الى حكامه من بعيد وهو لا يزال يتطلع الى حقوقه وحياته وتجييش فى صدره امال لا يجد نفسه قادرا على النهوض الى تحقيقها .

أزمة فى العلاقة بين محمد على والازهر :

وبدا الاحتكاك المباشر بين محمد على والازهرين عندما فرض ضريبة قدرها ٤٪ على كافة انواع الحبوب والماكولات التى تباع فى الاسواق والميادين والشوارع وذلك سنة ١٨٠٨ وزاد الطين بلة انخفاض شديد فى مياه النيل فذهب المشايخ فى العشرين من اغسطس الى محمد على يطالبونه بالغاء هذه الضريبة وبوقف نشاط المضاربين الذين ما ان اعلنت انباء الفيضان المنخفض حتى اختزنوا كل ماوصلت اليه ايديهم من المواد الغذائية ورفعا اسعار الطعام فطلب منهم محمد على ان يصلوا صلاة الاستسقاء ويأمروا الفقراء والضعفاء والاطفال بالخروج الى الصحراء والدعاء الى الله ، فكان رد الشيخ الشرقاوى ، ان هذا وحده لايكفى بل لابد لمحمد على نفسه ان « ترفقوا بالناس وترفعوا الظلم » . وغاز هذا الرد محمد على ، فكان رده عليه : « انا لست بظالم وحدى وانتم اظلم منى .. فاني رفعت عن حصصكم

القرض والمقارم اكراما لكم . . وانتم تأخذونها من الفلاحين .
وعندى دفتر محرر فيه مائحت ايديكم من الحصص يبلغ
الفين كيس . ولا بد انى افحص عن ذلك ، وكل من
وجدته يأخذ الفرضة المدفوعة من فلاحينه ، ارفع
الحصصة عنه »

وهكذا نرى ان محمد على يتهدد الزعماء بتجريدهم
من حصص الالتزام ، ويمن عليهم بالاعفاءات الضريبية
التي شملهم بها ، ثم هو يسجل عليهم فى صراحة مطلقة
الظلم الذى كانوا ينزلونه بالفلاحين ، وأهم من هذا كله
يوجه اليهم الاتهام بأنهم اكثر ظلما وأشد قسوة على
الفلاحين منه هو شخصيا . وقد لمس الزعماء خلال هذه
المقابلة فى محمد على غلظة فى القول وأمعانا فى المضى فى
سياسته الضريبية واعراضا عن الاستماع لمشورتهم
وتصميمها على الانفراد بالحكم دون أن يسمح لصوت واحد
بمعارضته ، وقد افلحت هذه اللهجة التهديدية ، فلم يصر
الزعماء على موقفهم .

وبدا محمد على يمد يده لمصادر مالية متعددة ، فمن
ذلك مصادرتة لنصف « الفائض » وهو الفرق بين حصيلة
الضرائب التى يجمعها الملتزم من الفلاحين وبين المبلغ
الذى يورده لخزانة الحكومة وكان هذا الفائض يذهب
الى حيب الملتزم ثم لم يقتصر عليه فحسب ، بل تطلع
الى الرزق الاحباسية وهى أراض وعقارات كان اصحابها
يوقفونها للصرف منها على أوجه الخير المختلفة وخاصة
المساجد والمدارس ، وكانت الجمهرة الكبرى من نظائر
هذه الاوقاف من شيوخ الازهر فكانوا ينفقون منها على
الأوجه المطلوبة ويأخذون الباقي ، فقرر محمد على
أن يحصل هو إيراداتها لينفق منها ما هو مطلوب ويحول

الباقى الى الدولة .

واعتمد محمد على على النظرية القائلة بأن كل المراسيم الصادرة عن السلطان السابق تعتبر لاغية ، وان على السلطان الجديد او من يمثله ان يحددها لهذا طلب من كل مستفيد من « رزقه » - متصرف - ان يقدم حجته الى « الديوان » خلال اربعين يوما لتجديدها والا تعرض لالغائها ، وانتقل حقه في مزاياها الى شخص آخر . وفى البداية طبقت سياسة محمد على الجديدة فى مديرية البحيرة ، حيث انشئ سجل دونت فيه كل الاراضى بمسا فيها اراضى « الوسية » و « الرزقه » ثم ارسلت الحكومة الى حائزى الارض خطابات تطالبهم فيها بدفع ضرائب اضافية . وعندما تسلم حائزو الارض تلك الخطابات اسرعوا الى مشايخ الازهر يشكون اليهم ويطلبون منهم ان يساعدوهم فى مقاومة الضرائب الجديدة ووافق المشايخ على بحث المسألة مع الباشا الذى كان فى رأيهم قد تجاوز الحدود وكانت نتيجة الصراع الذى نشب بعد ذلك بين مشايخ الازهر ومحمد على ذات مغزى بعيد بالنسبة الى تاريخ مصر . محمد على الذى جاء الى الحكم بتأييد من مشايخ الازهر ، كان قد حصل على هذا التأييد بعد ان وعد بالا يتبع سياسة جديدة بغير موافقتهم ، وعلى ذلك فان المشايخ قد اعتبروا قيام محمد على بفرض ضرائب جديدة بصورة تحكيمية ، حثا من جانبه بالقسم الذى قطعه ، وهو حث لا يستطيعون السكوت عليه .

ومن هنا فان المشايخ عندما حضروا بالازهر يوم ٣٠ - ١٨٠٩ كعادتهم للقيام بواجب التعليم ، حضر الكثير من النساء والعامة واهل احد طلاب الازهر كان رجال الشرطة قد القوا القبض عليه وكان يمت بصلة القرابة

الى احد علمائه ، وتدخل العلماء لدى رجال الشرطة
للافراج عنه فلم يستمعوا لوساطتهم واقتادوا الطالب الى
القلعة حيث اعتقل بها واخذت هذه الجموع تصرخ من
مظالم محمد على وتستغيث بالازهر وابطلوا الدروس
 واجتمع المشايخ بالقبلة وارسلوا فى طلب عمر مكرم
 فجاء اليهم ، ثم تفرقوا الى منازلهم وكتبوا عرضحالا الى
الباشا يذكرون فيه المحدثات من المظالم والبدع وختم
الامتعة وطلب مال الاوسية والرزق ، والمقاسمة فى الفائض
 وكذلك اخذ قريب الشيخ البقلى واعتقاله بلا ذنب ،
 وذلك بعد ان جلسوا مجلسا خاصا وتماهدوا وتعاقدوا
 على الاتحاد وترك التباغض والتحاسد .

ضرب الزعامة الازهرية :

ولم يكن للباشا عهد بان يجتمع العلماء والاعيان على
عدوانه مثل هذا الاجتماع ، وكان يعلم ان السيد عمر
قد انحرف عنه ، ولكنه مع ذلك كان لا يظنه يواجهه
بالمداء مواجهة صريحة فلما رآه يسير فى الطليعة والجمهور
من ورائه ، عرف ان الامر جد خطير ، وانه مقبل على
نضال عنيف واراد ان يستخدم الدهاء والمكر مع التهديد
والوعيد فارسل سكرتيه الخاص الذى حساؤل ان
يستدرجهم لكي يفضوا اليه بما فى نفوسهم نحو محمد
على ومن هنا فقد اخذ يسبه ويصفه بالجهل والفسور
ولكن الزعماء كانوا من الدكاء فى ذلك الموقف بحيث
ادركوا غرضه فلم ينيلوه مطلوبة ، وشرحوا له مطالبهم
بالتفصيل ، فنصحهم بالذهاب الى محمد على كى يخاطبوه
مشافهة فيما يريدون « ينبغى ذهابكم اليه ، وتخاطبوه

مشافهة بما تريدون وهو لا يخالف اوامركم ولا يرد شفاعتكم
وانما القصد أن تلاحظوه في الخطاب لانه شاب مفرور
جاهل ، وظالم غشوم ولا تقبل نفسه التحكم ، وربما
جملة غسوره على حصول ضرر بكم وعدم انقاذ
الفرض .

لكن الصلابة والوحدة التي كان عليها الزعماء جعلتهم
يرفضون ذلك : « لا نذهب اليه ابدا مادام يفضل هذه
الفعال ، فان رجع عنها وامتنع عن أحداث البدع والمظالم
عن خلق الله ، رجعنا اليه ، وترددنا عليه كما كنا في
السابق ، فانا بايعناه على العدل لا على الظلم والجور .
ويحاول السكرتير ان يشيهم عن هزمهم الا انهم قابلوه
بالاصرار .

وانتهى الاجتماع بعد ان اخذ ديوان افندي عريضة
الزعماء لعرضها على محمد علي ، ومضت اربعة ايام دون
رد ، فقد كان صاحبنا يخطط ويدبر للوقعة بين الزعماء
حتى يستطيع اصطيادهم فرادى ، فالذئب لا يأكل من
الاغنام الا القاصية منها !! وارسل موظفا لديه اسمه
محمد افندي طبل لينفرد باثنين فقط من الشيوخ لمس
سرا حسدهم لعمر مكرم واستطاع ان يستميل الشيخين
مع الاسف وذهبا لعمر زاعمان له أن محمد افندي انكر
ان الباشا يطلب مال الاوسية او الرزق ونقلا عنه قولا
لمحمد علي يقول فيه : « أنى لا يخالف اوامر المشايخ » وأن
حل القضية لا يتم الا بمقابلته وهنا ابرز السيد عمر لهم
المستندات التي تثبت صحة اخذ الدولة للضرائب والاموال
المشار اليها . اما بالنسبة للذهاب اليه فقد رفض السيد
هذا « واما الذهاب اليه فلا اذهب اليه ابدا . وان كنتم
تنقضون الايمان والعهد الذي وقع بيننا ، فالراي لكم »

ثم انفض المجلس .

فلما تبين محمد على صلابة عمر مكرم ، أخذ يحيك المؤامرات والدسائس لعزله عن بقية المشايخ حتى يسهل ضربه « لما في نفسه منه من عدم انفاذ اغراضه ومعارضته له في غالب الامور ، ويخشى صولته ، ويعلم ان الرعية والعامّة تحت امره ، ان شاء جمعهم وان شاء فرقهم . وهم الذي قام بنصره ، وساعده واعانه ، وجمع الخاصة والعامّة حتى ملكه الاقليم ، ويرى انه ان شاء فعل بنقيض ذلك » .

وذهب الشيخان المهدي والدواخلي الى محمد على فتظاهرا بالتودد لهم وببالغ في الترحيب بهما واهما اياهما انه سميع لنصائحهما مجيب لشفاعاتهما ، لا يقطع رجاء لهما : « انا لا ارد شفاعتكم ، ولا اقطع رجاءكم ، والواجب عليكم اذا رأيتم مني انحرافا ان تنصحنى وترشدونى » ثم اخذ يظهر مافى نفسه نحو السيد عمر « وفى كل وقت يعاندنى ويبطل احكامى ، ويخوفنى بقيام الجمهور » . وفى الوقت الذى قال فيه هذا عن السيد ، اخذ يكيل للشيخين المدح والتقريظ ، ومن هنا فقد قال المهدي عن السيد : « هو ليس الا بنا واذا خلا عنا فلا يسوى بشيء ، ان هو الا صاحب خرقة وجابى وقف . يجمع الابرار ويصرفه على المستحقين » !! ويعلق الرافعى على محاولة الشيخ المهدي تصفير شأن عمر مكرم والتهوين من امره فيقول : ان هذا الزعيم لم ينل مانال من المكانة لتوليه نقابة الاشراف ، بل ان مكانته ترجع الى شخصيته البارزة ونفسه العالية ، وشجاعته ونزاهته ، وترفعه عن الدنايا وسفاسف الامور ولو لم يكن تقيبا للاشراف لما نقصت مكانته عما صارت اليه من العظمة ورفعة الشأن .

ورذهب الشيخان من فورهما بعد ماتين قصد الباشا
لهما ، ووافق ذلك ما في نفوسهم من الحقد على السيد
عمر ، اليه واظهرا له غير ما هو كامن في نفوسهما وحكيا
عن بعض ما قاله محمد علي من سماعه لنصائح المشايخ
وذكرا انه عتب على المشايخ التجمهر وعقد الاجتماعات
بالازهر مظهرا عدم تخوفه من ذلك « اما ماتفعلونه من
التشنيع والاجتماع بالازهر ، فهذا لا يناسب منكم ،
وكانكم تخوفونني بهذا الاجتماع ، وتهيج الشرور وقيام
الرعبه ، كما كنتم تفعلون في زمان الماليك ، فانا لا افرم
من ذلك » ثم هدد بأن شيئا ما اذا حصل من جماهير
الناس « فليس لهم عندي الا السيف والانتقام » .
واستمرت المفاوضة والمراسلة بين الباشا والزعماء
بعد ذلك مدة اسابيع ستة ، وظل السيد عمر على رايه
الاول رافضا ان يذهب للمفاوضة في امر يرى ان الباشا
لا حق له فيه ، واصر على ان يعدل الباشا اولا عن
موقفه ويعلن الا حق له في تغيير نظام الضرائب بارادته .
وكانت حجته في تشدده وتشبثه برأيه ان مصلحة البلاد
تطلب وضع مبدأ ثابت وحد فاصل بين ما يجب للدولة
من الحقوق وما يجب عليها من الحدود ، فكان دائما
يشير الى ان الباشا قد لجأ الى فرض الضرائب الثقيلة
معتذرا بأن الضرورة القصوى تدفعه الى ذلك دفعا ،
وكان يعد في كل حالة من هذه الحالات بأن يعدل عن تلك
الخطه اذا زالت الضرورة التي دعت اليها ، واكد مواعيده
هذه بالاقسام والايمان المؤكدة ، فاذا كان قد عاد الى
الى السنة التي وعد بالعدول عنها فان الامر اصبح
مبدأ لا يحتمل مفاوضة ، لان المفاوضة انما تكون على
مقادير ما يجبي وما يترك ولم يكن المطلوب عند ذلك تحديد

مقدار الضرائب ، بل تعيين مدى الحق الذى يخول للحاكم فى فرضها وجبايتها .

وحدثت الازمة عندما رفض السيد عمر التصديق على خطاب اراد محمد على ان يرسله الى الباب العالي بخصوص اتفاق اربعة الاف كيس ، وأعاد السيد عمر الخطاب مصحوبا بتعليق يقول فيه انه لايقبل التوقيع عليه لان بيان الحسابات زائفة تماما ، وقال أيضا انه لا يمكن على الاطلاق وضع أى بيان دقيق عن المبالغ التى انتزعتها محمد على من شعب مصر . فتملك محمد على الغضب ، وصر على ان يقابل السيد عمر ، وقبل الاخير ذلك بشرط ان يتم اللقاء فى بيت الشيخ السادات لافى القلعة ، وازداد غضب محمد على حين تلقى اجابته ، وقرر ازاحة عمر مكرم من منصبه الكبير ، فدعا القاضى والمشايخ الى الاجتماع فى بيت ابنه ابراهيم كما دعى عمر الى الاجتماع ولكنه رد بأنه متوعد ولا يستطيع الحضور ، عندئذ فصل محمد على عمر مكرم من منصبه باعتباره تقييما للاشراف وعين مكانه الشيخ السادات ، ونفى الى دمياط .

وباختفاء السيد عمر من المسرح لم يعد محمد على يخشى أى تهديد من جانب مشايخ الازهر فقد استفحل نزاعهم حول مسألة التقرير الواجب تقديمه الى السلطان فيما يتعلق بفصل عمر مكرم ، وفصل مفتى الحنفية احمد الطهطاوى من منصبه لانه رفض توقيع الصسيغة التى اتفق عليها فى النهاية ، وحين فشل المشايخ فى الاتحاد ضد محمد على وحين ابدوا خضوعهم له بددوا قدرتهم على الرقابة عليه ، وحين بدا عجز الزعماء الدينيين بشكل واضح لم يعودوا يباشرون أى ضغط

ادبى على الباشا الذى اصبغ لا يحد من سلطته المطلقة
فى حكم مصر اى عامل جدى .

مسئولية مشايخ الازهر :

ان هذا المصير المؤسف لمكانة وقوة مشايخ الازهر
والذى سنشهد صوراً منه اكثر دلالة واشد عنفاً يشترك
الازهريون فى تحمل جزء لا يستهان به من المسؤولية عنه،
فعندما صدر المرسوم السلطانى بخلع خورشيد باشا
وتعيين محمد على والياً على مصر ، وكانت جماهير
الشعب - كما مر بنا - تحاصر الاول فى القلعة وراى عمر
مكرم ان يستمر الحصار حتى يصفى الموقف مع خورشيد
بينما راى الشيخ الشرقاوى وبقية الشيوخ العكس من
ذلك وتنفيذاً لرايهم ركب الاغا « المحافظ » وصحبته بعض
المتعممين ونادوا فى المدينة بالامن والامان ، والبيع
والشراء وان يلقى الناس السلاح نهائياً . وقد قبل هذا
النداء باستنكار الناس وكان تعليقهم : « ايش هذا الكلام ؟
حينئذ نصير طعمة للعسكر بالنهار وغفراء بالليل ! والله
لا نترك حمل اسلحتنا ولا نمثل لهذا الكلام ، ولا هذه
المناداة » .

فلما فتح الناس فى الرابع عشر من يولية سنة ١٨٠٥
بعض الحوانيت ، ونزل المشايخ الى الجامع الازهر وقرأوا
بعض الدروس « ففترت هم الناس ورموا الاسلحة ،
واخذوا يسبون المشايخ ويشتموهم لتخذيلهم اياهم وشمخ
عليهم العسكر وشرعوا فى اذيتهم وتعريضوا لقتلهم
واصرارهم » . ٢

وبدأت نتائج فك الحصار تظهر بسرعة ، اذ قتل الجنود

اشخاصا في جهات متفرقة حتى ضج الناس واغلقوا
الدكاكين ، وكثرت شكاويهم الى السيد عمر مكرم حتى
اضطر ان يصرح لهم بان عليهم ان يشكوا الى الشيخ
الشرقاوى والشيخ الامير « فهما اللذان أمرا الناس برمى
السلاح » .

وفي الوقت الذي كان الجميع فيه مشغولين فيه
بالصراع بين القوى المتنافسة في البلاد من اترك وانجليز
ومماليك ، شغل بعض شيوخ الازهر بتنافس شخصي
« واغراض نفسانية يطول شرحها » وانقسموا قسمين
قسم مع الشيخ الشرقاوى ، وقسم مع الشيخ محمد
الامير وكان يشكل الاغلبية ، فانتصروا بجعل الشيخ الامير
ناظرا على الجامع ، وكتبوا له مذكرة بذلك وقعها القاضى
والمشايخ والشيخ السادات وعمر مكرم ، وكانت النظاره
شاغرة طوال حكم الاحتلال الفرنسى ، وكان يتقلدها احد
الامراء ، فلما خرج الامراء من مصر أصبحت تابعه
للمشيخه . واجتهد الشيخ الامير في القيام بواجبات
النظارة حتى ثبت فيها فأحضر العمال وكنسوا الجامع
وغسلوا صحنه ومسحوه وفرشوه وفرشوا المقصورة
بالجديد من الحصر ، وعلقوا القناديل البوائك ، واصبح
يتابع هذا كل يوم ومعه ابنه ويأمرهم بالتنظيف وغسل
الميضأة والمراحيض وأمر باغلاق الابواب من بعد صلاة
العشاء ماعدا الباب الكبير ، ورتبوا له بوابا وطردوا من
بيت به من الاغراب الذين يلتقون بالحصر ويلوثونها
ببولهم وغائطهم وما الى ذلك .

ولم يقتصر الامر على التنافس على منصب ناظر الازهر
واوقافه فقط بل امتد ليشمل التنظر على اوقاف الامير
عبد الرحمن كتحذا وقد خشي البعض ماقد يجره الانقسام

والتنافس السيء من سىء الآثار ، وكان من هؤلاء الشيخ عبد الرحمن السجيني ، اذ دعاهم الى وليمة اقامها لهم ، وفي ذلك يقول الجبرتي في عرضه لاحداث اليوم الثامن من مايو سنة ١٨٠٦ « وفي هذه الايام كان بين مشايخ العلم مناقشات ومناقرات ومحاسدات وذلك من اوائل شهر رمضان وتعصبات بسبب مشيخة الجامع ونظر اوقافه واوقاف عبد الرحمن كتحدا فاتفق ان الشيخ عبد الرحمن السجيني ابن الشيخ عبد الرؤوف عمل وليمة ودعاهم اليها فاجتمعوا في ذلك اليوم وتصالحوها في الظاهر » والكلمة الاخيرة تبين بما لا يدع مجالا للشك ان الاحقاد والضغائن لم تصف تماما .

واظهرت الازمة التي مر بها عمر مكرم مقدار ما كانت عليه نفوس بعض الشيوخ من الضعف الى الدرجة التي تعاونوا فيها مع حاكم لمسوا استبداده ضد زميل لهم طبع على العزة والاباء والوطنية لا لشيء الا لاحقاد شخصية ومنافع ذاتية ، وكانت ذروة الماساة تتمثل فيما عقد عليه محمد علي العزم في التاسع من اغسطس سنة ١٨٠٩ عندما دبر اجتماعا ظاهره الشرعية وباطنه استغلال النفوذ وشراء ذمم الزعماء ضعاف النفوس من امثال الشيخ الشرقاوى والشيخ المهدي والشيخ السادات والشيخ الدواخلى والشيخ الفيومي ، وكان ذلك بمنزل ابنه ابراهيم بهدف الفصل في النزاع بينه وبين عمر مكرم واتخذ محمد علي من المشايخ شهودا له يركن اليهم في جولته النهائية ، وسواء حضر عمر مكرم امام مجلس الشرع او امتنع عن حضوره ، فقد كان محمد علي مطمئنا الى ان الحكم سوف يصدر في صالحه تأسيسا على شهادة المشايخ وفي هذه الحالة يكون لمحمد علي الحق في نفيه

جزاء خروجه على السلطة الشرعية بدون وجه حق اما اذا
رفض عمر مكرم حضور مجلس الشرع فان هذا الرفض
يكون خروجاً على ولي الامر ، ويكون له نفس الاثر
القانوني ، فالأمر كان محكمة التدبير ، ولو كان
الشيخ قد تكتلوا الى جانب كبيرهم عمر مكرم ، لما
أستطاع محمد على ان يضرب عمر مكرم ، ثم يضربهم هم
بعد ذلك واحداً بعد واحد .

ولم تكتمل فصول المأساة بهذا الموقف ، بل ان هناك
موقفاً آخر يبعث على الاسى والاسف فهو صورة من صور
الاستبداد عندما يريد ان يطيح بزعيم صاحب صفحات
بيضاء ، اذ يعمل على تلطيخ سمعته باطلاق الأكاذيب من
حوله والادعاء بأنه كذا وكذا من سوء الصفات ويجد
من الكثيرين عوناً له على ذلك فتتأكد الاتهامات أمام
الجمهير ويذهب الشرفاء ويبقى اللصوص !! . فقد
خشى محمد على ان يرفض الباب العالي قراره بعزل
عمر مكرم فحرض المشايخ على كتابة مذكرة طويلة كلهـ
اتهامات خطيرة ملفقة ضد الزعيم الشعبى ، منها أنه ادخل
فى دفتر الاشراف أسماء أشخاص ممن أسلم من القبط
واليهود ، ومنها أنه اخذ من الالفى - سابقاً - مبلغاً من
المال ليساعده على تملك البلاد ، ومنها أنه رأسل
الامراء المماليك فى سنوات الاضطراب - حين كانوا
بالقرب من مصر - ليحضروا على حين غفلة فى يوم قطع
الخليج وحدث منهم ما حدث ، ومنها أنه أراد تحريض
الجنود لينقضوا على محمد على ، الا ان بعض الشرفاء
رفضوا توقيع هذه المذكرة على الرغم من ان البعض الآخر
وقع عليها، وكان على رأس الممتنعين الشيخ أحمد الطحاوى
شيخ الحنفية مما جعلهم يتآمرون عليه هو الآخر فعزل

من منصبه » والحامل لهم على ذلك كله ، الحظوظ
النفسانية والحسد ، مع ان السيد عمر كان ظلا ظليلا
عليهم وعلى اهل البلدة ، ويدافع ويرافع عنهم وعن
غيرهم !!

وقد سارع بعض المشايخ المتأمرين الى محمد على بعد
عزل عمر مكرم لتلقى اجر التأمر فهذا هو الشيخ المهدي
يلذهب في الثانى عشر من أغسطس فينعم عليه الباشا
ببعض وظائف عمر مكرم فتنظر على اوقاف الامام الشافعى
، وقف سنان باشا ببولاق ولم يقتصر على هذا ، بل طالب
بالكثير من المال السائل وكان ذلك فى صورة ما تأخر له
من غلال خلال مدة أربع سنوات غاب فيها عن القاهرة
وبلغت جملتها خمسة وعشرين كيسا يقول الجبرتى :
« وذلك نظير اجتهاده فى خيانة السيد عمر » !!

اما الشيخ السادات فقد قلد منصب نقابة الاشراف
فى الاجتماع السابق المشار اليه فى التاسع من
أغسطس .

ومن المعروف ان الانتصار الذى انتصره محمد على على
المماليك بدبجهم سنة ١٨١١ كان انتصارا رخيصا يقوم
على الفدر والخيانة ، ومع ذلك فقد سارع بعض المشايخ
الى محمد على يمارسون مزيدا من النفاق بتهنئته على
هذا الانتصار الرخيص !!

محنة الازهر :

ظن عدد من مشايخ الازهر انهم بمعاونتهم لمحمد على
سيكسبون المرتبة الاولى ويستمر نفوذهم قائما وخاصة
بعد الاطاحة بعمر مكرم ، ولكنهم فى هذا كانوا واهمين ،

فالذى تجرأ وضرب عمر مكرم لن يتورع عن ضرب الباقي
ثم انهم بتكالبهم على الباشا وتحاسدهم وتباغضهم حطوا
من قدر انفسهم امامه ، فلم يرقىهم مثلما كان الحكام
السابقون يرون في شيوخ الازهر رجال علم وفضيلة
واصحاب خلق وقادة أمة ، وانما رأى في هذا البعض
طابورا من المنافقين الجبناء فسهل عليه بعد ذلك أن يضربهم
واحدا بعد الآخر وتقوض على يديهم ماكان للازهر من
مكانة وعلو شأن وإعانوا بذلك محمد على على القيام
بالخطوة التالية وهى سحب القيادة الثقافية والتعليمية
كذلك من الازهر .

لقد عكست معاملات محمد على للعلماء عدم احترام
لهم على عكس ماكانوا يلاقونه من الحكام السابقين ، ومن
عنا نجده يأمر بتحديد اقامة الشيخ الشرقاوى شيخ
الازهر وعدم خروجه من منزله حتى لصلاة الجمعة ، وكان
ذلك في العشرين من سبتمبر سنة ١٨٠٦ ويقول الجبرتى :
« وسبب ذلك أمور وضاثن ومنافسات بينه وبين اخوانه
كالسيد محمد الدواخلى والسيد سعيد الشامى وكذلك
السيد عمر مكرم ، فأغروا به الباشا ، ففعل به ماذكر ،
فامتثل للأمر ، ولم يجد ناصرا واهمه امره » ولما عقد
محمد على الديوان فى الثانى والعشرين من نفس الشهر ،
 واجتمع عنده السيد عمرو المشايخ المتصدرون ، ماعدا
الشيخ عبد الله الشرقاوى ومن يلوذ به ، فسأل عليه
القاضى وعلى من تأخر ، فلم يقل له احد واقع الامر ،
بل قبل له : « الان يحضر ، ولعل الذى أخره ضعفه
ومرضه » وبطبيعة الحال لم يحضر الرجل ، وعلم القاضى
بالحقيقة .

ولما حاول قاضى القضاة ان يتوسط فى امر الأفراج

عنه ، رد عليه محمد علي : « انا لا ذنب لى فى التحجير عليه وانما ذلك من تفاقمهم مع بعضهم » ، فاستأذنه فى مصالحتهم فأذن له فى ذلك - فدعاهم القاضى الى وليمة عنده وصالحهم ، وقرأوا بينهم الفاتحة وانصرفوا الى دوزهم وما فى نفوسهم كما هو ، يقول الجبرتى « والذي فى القلب مستقر فيه » !!

« بلغ استهزاء محمد على بشيوخ الازهر الى الدرجة التى تجعل الشرقاوى يتوسل اليه فى ان يشفع فى شخصين لجا اليه بقوله : « لا تقضح شيبتي يا ولدى ، واقبل شفاعتى واعطهما محرمة الامان » فتظاهر بقبوله هذه الشفاعة قائلا : « شفاعتك مقبولة ، ولكن لا نعطى محارم وانا امانى بالقول ، او نكتب ورقة ونرسلها اليك بالامان » : وصدق لشيخ ذلك . حتى اذا انصرف محمد على من عنده وطلع الى القلعة ارسل الى الشيخ يطلب الشخصين ، فقال لهما الشيخ : « ان الباشا ارسل هذه الورقة يؤمنكما ويطلبكما اليه » فدهشا ، اذ مادام الامر كذلك فقيم الطلب ؟ فقالا : « وما يفعل بذهابنا اليه ! فلا شك فى انه يقتلنا » . وابى الشيخ ان يصدق امكان حدوث هذا ، فيقول ردا على هذا التخوف « لا يصح ذلك ولا يكون . كيف انه ياخذكم من بيتى ويقتلكم بعد ان قبل شفاعتى » . فذهبا مع الرسول ، وعندما وصلا الى الحوش - وهو مملوء بالقتلى ، وضرب الرقاب واقم فر المعتقلين - قبضوا عليهما ، وادرجا ضمنهم !!

وتمسح اراضى الوجه القبلى ويفرض على كل فدان سعة ربالات كضريبة يقول عنها الجبرتى : « وهو شيء كثير جدا » وتحصى جميع الرزق الاحباسية المرصدة على المساجد واوجه البر والخير فتصل الى ستمائة الف فدان

يضرب على كل منها نصف الضريبة ويصيع اصحاب الرزق
ويحضر الكثير منهم يستغيثون بالمشايخ ، فيركب هؤلاء
الى الياشا ويتوسلون اليه بقولهم ان هذا سوف يترتب
عليه خراب المساجد فيرد عليهم قائلا : « واين المساجد
العامرة ؟ الذى لم يرضى بذلك ، يرفع يده ، وانا اعمر
المساجد المتخربة وارتب لها مايكفيها ، ويعلق الجبرتي
على نتيجة المقابلة فيقول : « ولم يقد كلامهم فائدة ،
فنزلوا الى بيوتهم » .

وعندما اصدر محمد على امره بالغاء الالتزام « ضج
الناس وكثر فيهم اللفظ واجتمعوا على المشايخ » فذهبوا
الى كتبخدا بك فاكد لهم الخبر وضرورة تنفيذه ولا رجوع
فيه ولم يفدهم صياحهم وقولهم : « كيف تقطعون معاش
الناس وارزاقهم ، وفيهم اراامل وعواجز وللواحدة قيراط
او نصف قيراط بتعيش من ابراده فينقطع عنهن ؟ » ثم
ذهبوا الى الشيخ المهدي الذي كتب لهم مذكرة بشكواهم
ورفعت الى محمد على . وكان ذلك في شهر فبراير سنة
١٨١٤ ، ثم يتجمهر عدد كبير من النساء الملتزمات عند
الجامع الازهر في الخامس والعشرين من نفس الشهر ،
وصرخوا في وجوه الفقهاء ، وابطلوا الدروس ، وبددوا
محافظهم واوراقهم وكان قد انضم معهم عدد كبير من
العامّة وما علم كل هؤلاء ان الازهر لم يعد كما كان
قوى النفوذ وانهم امام حاكم من نوع آخر ، ويعلق
الجبرتي تعليقاً رائعا يصور به ذلك فيقول : « وفي ظن
الناس وغفلتهم ان في الاناء بقية ، او انهم يدفعون الرزية ،
وما علموا ان البساط قد انطوى ، وكل قد ضل واصل
وغوى ، ومال عن الصراط واتبع الهوى ، وكلب الجور
قد كثر انيابه وعوى ، ولم يجد له طاردا ولا معارضا

ولا معاندا ..

ولم يكن محمد على وحده هو الذى عامل الشيوخ بهذا الأسلوب ، وإنما سار على نفس المنوال ابنه إبراهيم ، إذ أنه عندما عاد من حملته فى شبه الجزيرة العربية ذهب المشايخ اليه كي يهنئوه ، وعندما دخلوا عليه كان جالسا فلم يقم لهم كما كانت تجرى العادة بذلك ، بل لم يرد السلام عليهم ، حتى اذا جلسوا واخذوا يهنئونه لم يمن عليهم بالاجابة لا كلاما ولا اشارة ، بل لقد اخذ يحادث شخصا آخر ، يقول الجبرتي : « وقاموا على مثل ذلك منصرفين ومنكسفين ومنكسرى خاطر » !!

اما الشيخ الدواخلى الذى لعب دورا هاما فى التآمر على عمر مكرم ، فقد ابت الاقدار الا ان تذيقه من نفس الكأس ، ذلك ان الفرور كان قد ملأه لقربه من محمد على الى الدرجة التى جعلته يتناول على كسار القوم - مسلمين واقباط ، تارة بالسب وتارة بالضرب - وشكوه كثيرا الى الباشا ولما كان قد استنفذ اغراضه منه ، فقد صح عزمه على ضربه وذلك بعزله من نقابة الاشراف التى كان قد تولاها بعد السادات ، فطلب المشايخ للاجتماع به فى الحادى عشر من فبراير سنة ١٨١٦ وتم الاتفاق على تقليد المنصب للشيخ البكرى وفى الحال كتب فرمانا باخراج الدواخلى منفىا الى دسوق ونهجوا معه نفس النهج الذى اتبع مع عمر مكرم وذلك بكتابة مذكرة الى الدولة العلية بذنوبه وآثامه واستحقاقه ما حدث له !! ..

وعندما توفى الدواخلى فى منفاه ، علق الجبرتي تعليقا ساخرا فقال : « ان الذى وقع لهذا الدواخلى ، إنما هو قصاص ، وجزاء فعله فى السيد عمر مكرم . فإنه كان

من اكبر الساعين عليه الى ان عزلوه واخرجوه من مصر . .
والجزاء من جنس العمل كما قيل :
فقل للشامتين بنا افيقوا سيلقى الشامتون كما لقينا «
ويبلغ البعض حدا مزريا فيظهرون الشماتة بما حدث
للدء اخلى ، بل و يقيمون ولائم وافراح ابتهاجا بذلك :
امور تضحك السفهاء منها ويبكى من عواقبها اللبيب
على هذه الصورة انتهت حياة زعماء الصف الاول ،
اما زعماء الصف الثانى من المشايخ والمتعممين فما كان
بقدرتهم بعد ذلك ان يحيوا العظام وهى رميم ، لقد أصدر
الجبرتي حكمه عليهم فقال انهم : « انهمكوا فى الامور
الديوية والحظوظ النفسانية والوساوس الشيطانية
ومشاركة الجهال فى المآثم ، والمسارة الى اللآثم فى
الافراح والمآثم . . يتكالبون على الاسمطة كالبهائم ،
فتراهم فى كل دعوة زاهبين ، وعلى الخوانات راكعين ،
وللكباب والحمرات خاطفين وعلى ماوجب عليهم من النصيح
تاركين » .

تخلف التعليم الازهرى عن التغيرات الحادثة :

شهدت مصر فى عهد محمد على تغيرات عدة ملموسة
فى جوانب مختلفة كان من المفروض ان تمس اشعاعاتها
ماكان قائما فى الازهر من دراسة وتعليم ، ولكن السياسة
التي اتبعها محمد على نحوه بالصورة التي ذكرناها اضاعت
الكثير من هيئته بالاضافة الى تعمد هذا الحاكم سواء برأيه
او برأى مستشاريه من الاجانب ان ينادى بالازهر عن
حركة التغير الحادثة .
واذا كان الازهر لم يشهد تغيرا فيما قبل ذلك ، فالى

جانب ما أوضحناه سابقا من عوامل وظروف ، نجد ان « الحاجة » لم تدع الى ذلك مع الاسف الشديد ، واعنى بالحاجة هنا نوعيات العاملين لتي كان المجتمع يتطلبها في ذلك الوقت بالفعل لا كما ينبغي ان يكون ، فهو بحاجة الى قراء يقرءون القرآن على المقابر وفي المآتم وغير ذلك من اماكن ومناسبات ، والى مآذنين شرعيين والى قضاة شرعيين والى فقهاء ولفويين وادباء ، وهذه النوعيات كان الازهر هو المؤسسة الرئيسية التي تقوم باعدادها وتفي بمطالبها .

حتى اذا اخذت الدولة باتجاهات الحضارة الغربية الحديثة واصبحت بحاجة الى نوعيات اخرى كالاطباء والمهندسين والصيادلة والضباط والزراعيين والصناع ، تلفتت الى الازهر فوجدت انه - بحالته التي كان عليها - يعجز عن الوفاء بهذه المطالب . وربما يتساءل الانسان ألم يكن من الممكن ان تتناول الدولة الازهر بالتغيير والتطوير بحيث يتمكن بالفعل من اعداد هذه الفئات ؟ الحق ان هذا لم يكن مألوفاً من مئات من السنين مضت ، وهو ان تتدخل الدولة في مناهج التعليم الازهرى وكتبه وطرقه على الرغم من ان بدايته كانت بتدخل من الدولة كما رأينا ، هذا بالاضافة الى ان عملية كهذه كانت ستتطلب مجهودات عنيفة وأموالا طائلة وسنوات طويلة وذلك ان الامر لم يكن يقتصر على الجامع الازهر وحده ، وانما كان من الضروري ان يشمل التغيير الكتابيب المنبثة في القرى والتجوع حيث انها هي التي كانت تمد الازهر بطلابه ، فكانها كانت بمثابة المرحلة الاولى فيه وكان هو بمثابة المرحلة العليا ، وهذه الكتابيب تعد بالالاف تقريبا وكان محمد على عجولا في اعماله وانجازاته لانه كان

رجل دولة لا مصلحا اجتماعيا بالاضافة الى كسونه
مستبدا ، ورجل الدولة المستبد يهمة ان يشهد بعينيه
نتائج اعماله وباقصى ما يمكن الوصول اليه من السرعة أما
المصلح الاجتماعى فهو لا يقيم دولة وانما يبنى مجتمعا ومن
ثم قد لا يهمة ان يشهد بنفسه نتائج اعماله لانها قد
تستغرق اكثر من جيل .

وليس صحيحا ما يذهب اليه الدكتور احمد عزت
عبد الكريم من ان محمد على كان يدرك النفوذ الذى ما يتمتع
به الازهر وعلماؤه فى مصر والعالم الاسلامى بحيث
جعله هذا يخشى ان يحدث التحويل المطلوب فى الازهر
لئلا يثير عليه المسلمين ، ولسنا فى حاجة الى تبرير رأينا
فى هذا الموضوع اذ كانت الصفحات السابقة كلها على وجه
التقريب تنطق بما كان محمد على يفعله للاستهزاء
بالازهر بين والخط من شأنهم واذلالهم .

وجملة القول فقد ترك محمد على الازهر بما هو عليه
وتشأ بجواره نظاما تعليميا مستقلا على النمط الغربى
الحديث يختلف عن الاول فى معظم الجوانب فى الفلسفة
والطريقة والاهداف ، فى المضمون والكتب والمناهج ...
الخ وفى اعتقادنا ، ان هذه الخطوة كانت جريمة بشعة
فى حق العقلية المصرية ، اذ انها اوجدت نمطين ثقافيين
متباينين ، نمط متجمد تقليدى قبلته الى الخلف ، ونمط
متغير حديث قبلته الى الغرب دائما ، وادى هذا الى
انقسام جماهير المثقفين فى مصر الى فريقين كل فريق
متشيع لنمط منهما يشتعل بينهما الصراع وتشغل به
آلاف الصحف وتهتز لكلماته المنابر والقاعات ، ويمتص
بذلك طاقات كان اولى بها ان توجه توجيهها احسن .
كذلك فان هذه الخطوة كانت طعنة فى التعليم الدينى ،

وذلك ان الناس كان لابد وان ينصرفوا عنه ، فهم يريدون مركزا اجتماعيا ومكسبا ماديا ومستقبلا مضمونا ، وكانت المدارس ذات النظام الغربى هى الطريق الى ذلك ، وبالإضافة الى هذا ، فان انفتاح هذه المدارس على كل ما هو جديد فى العلم والثقافة وانفلاق ابواب الازهر فى وجهه يدخل فى روع الناس ان التعليم الدينى دليل الجمود والتخلف ثم ان هذا الانقسام من شأنه بطبيعة الحال ان يوجد التحاسد والتباغض بين أبناء المجتمع الواحد ويساعد على تفتيت وحدته الفكرية .

وعلى الرغم من ان التعليم الغربى الحديث كان هو الذى يحظى بعناية الدولة ورعايتها ويجد الاموال الكافية لشئونه ، الا ان الازهر احتفظ الى حد كبير فى هذا العهد باقبال اكثر من الناس وحب اكبر ، ففي الوقت الذى كانت فيه الدولة تجبر الطلاب على الالتحاق بمدارسها وتلجأ الى طريقة التجنيد ، كان الطلاب يذهبون الى الازهر باختيارهم دون ضغط او قسر واذا كان الطلاب فى المدارس الحكومية يقيدون بالانتظام فى الدراسة طوال ايام الاسبوع بساعات محددة للدرس والاكل والنوم والفسحة ، فان طلاب الازهر كذلك يختار الاستاذ الذى يرغب فى العلم على يديه ويختار الكتب والمناهج كذلك ، بينما لا يملك طالب المدرسة الحكومية مثل هذه الحرية . واخيرا فان الاهالى لم يكونوا قد لمسوا بعد قيمة الوظائف الحديثة وظل الشعور الدينى هو صاحب السيطرة والفلة ومن ثم كان الحصول على تعليم دينى هو الامل والهدف الذى تهفوا اليه قلوب الكثيرين .

وعلى الرغم مما كان بين التعليم فى الازهر والتعليم فى مدارس الحكومة من تباين واختلاف الا ان التأثير والتأثر

بينهما كان لابد منه مهما كان ضئيلا :

— فلما كانت اللغة العربية تحتل مكانة مرموقة في برامج الدراسة في كثير من المدارس التي أقامها محمد علي وكان الازهريون هم الدارسون والمعلمون بها ، كان من الطبيعي أن يستعان بهم في المدارس الحديثة في وظائف التدريس بل والنظارة في بعض الأحيان، ولما كان الازهريون لا يتناولون في ازهرهم في ذلك الوقت مرتبا عاليا ، فقد استغلت حكومة محمد علي هذا وبخلت عليهم في المرتبات ، فقد كان هناك مدرسون بل رؤساء مدرسين قضوا بمدارسهم أكثر من اثني عشر عاما لا يصيبون من الحكومة الا مائتي قرش في الشهر ، وهو قدر ضئيل يناله خريج مدرسة خصوصية حديث العهد بالوظائف .

كذلك نظرا لان مكاتب المبتدیان كانت مناهجها تسكاد تقتصر على القرآن الكريم واللغة العربية من صرف ونحو وحساب ، كان بإمكان خريجي الازهر أن يحملوا عبء التدريس فيها بأكمله .

— واذا كانت المدارس الحكومية قد استعانت بالعديد من خريجي الازهر للتدريس بها فقد كان طبيعيا أن يترك هؤلاء المعلمون الكثير من بصمات التعليم الازهري في هذه المدارس وخاصة من حيث طريقة التعليم التي كانت تقوم على الحفظ والاستظهار ولم يقتصر الحفظ والاستظهار على الكتب التقليدية في اللغة والدين ، بل امتد الى الكتب الحديثة كذلك ، وقد قوت هذه الطريقة شدة اهتمام الحكومة والمدارس بالامتحانات بحيث وجد الطلاب أن خير وسيلة يتمكنون بها من اجتياز هذا الموقف الصعب هو الحفظ بغض النظر عما اذا كانوا يفهمون ما يحفظونه ام لا .

— كذلك استعانت مدارس الحكومة بالكثير من الكتب

الازهرية وخاصة في مكاتب المبتديان مثل كتب السنوسية والاجرومية والالفية والكفراوى ، اما فى المدارس التجهيزية فقد تمت الاستعانة بكتب الشذور وقطر الندى والشيخ خالد وغيرها .

— واذا كان محمد على قد أدرك انه لابد من الاعتماد على ثقافة الغربية كمصدر لاحداث التغيير المطلوب ، فقد اتجه اول الامر الى استخدام الاجانب كوسيلة لتحقيق هذا الغرض ، بيد انه وجد بعد ذلك ان هذه الوسيلة مكلفة ، بالاضافة الى عدم وثوقه بالكثيرين منهم وخاصة وقد كشفت الوقائع عن ان بعضهم كان من الافاقين ! الحملة مدعى العلم ، ومن هنا فقد اعتمد على الترجمة وهكذا نشأت حركة ترجمة ، لم يكن هدفها ترجمة الكتاب اى كتاب وانما كان هدفها ترجمة الكتب المدرسية بالذات واذا كان هذا العمل قد تكفل به فى السنين الاولى من انشاء المدارس عدد من السوريين وغيرهم من المتمصرين . الا ان عددا اخر من الازهرين بعد ذلك استطاع أن يمهرو فيها ويقوم بها خير قيام خاصة بعد فترة قضوها فى القيام بعملية تصحيح ماكان يترجمه الشوام من الوجهة اللغوية . وقد افاد بعض شيوخ من المحررين والمراجعين والمترجمين للكتب الغربية ففهموا بعض ما جاء فى الكتب العلمية المترجمة وكسبوا لانفسهم معارف جديدة واسعة و اضافوا الى ثروتهم اللغوية ثروة جديدة لكثرة ماقلبوا الكتب باحثين ومنقبين ، ولكثرة مابحثوا واشتقوا واقتبسوا من الفاظ ومصطلحات جديدة ، وخير مثال على ذلك ماكتبه الشيخ محمد عمر التونسى فى مقدمته لكتاب « الجواهر السنية فى الاعمال الكيماوية » للدكتور براون يقول : « .. يامن تتصاعد اليه الارواح وتتسامى ،

تدوب الاجسام من هيبة جلالة ، وعلى باب عقده تترامى
نزعت ذاتك العلية عن التركيب والتحليل .. »
- ونظرا لان الدولة بدأت بانشاء المدارس العالية ،
نقد كان من الضروري ان يكون طلاب هذه المدارس على
ندر لا بأس به من التعليم ومن هنا فقد استمد هؤلاء
من الازهر كذلك اختارت الحكومة من الازهر عددا
لا بأس به أوفدتهم في بعثاتها إلى الدول الأوروبية على
الرغم من جهلهم لغاتها .

- كذلك نستطيع ان نضيف الى ماسبق ، تأثير « روح
الازهر والكتاتب » في المدارس الحديثة ، فالتلاميذ في
مكاتب المبتديان مثلا كانوا يجلسون على « حصر » مدت
على الارض ويقضون ساعات طوال يتلون القرآن
ويهتزون مع معلمهم الى الامام وإلى الخلف حين يتلونه
وكان تلاميذ المبتديان يفتشون الارض حين ينامون وحين
ياكلون اما المدارس فابنيتها لم تنظم بحيث يكون لكل
فرقة غرفة خاصة يتلقى فيها تلاميذها وحدهم الدروس
المقررة عليهم بمدرسة اللسن مثلا - وهي المدرسة التي
كان يكثر بها المدرسون من رجال الازهر يدرسون كتب
الازهر في النحو والصرف والبيان والعروض للتلاميذ
الذين يعدون لاتقان اللغتين العربية والفرنسية - كان
تلاميذها جميعا يجلسون معا في قاعة متسعة ويدرسون
معا دروسا مختلفة ، فهؤلاء تلاميذ يقرأون « بند عطار او
« الكليستان » مثلا وهؤلاء غيرهم يقرأون الادب الفرنسي
وآخرون الجغرافيا والتاريخ وهكذا ، واصواتهم جميعا
يختلط بعضها ببعض وفي هذا الاسلوب شبه كبير من
اسلوب الازهر في اروقته وحول اعمدته .
وعلى الرغم من كل هذا فاننا لانستطيع ان نغفل

موقف التخلف والجمود والمقاومة في الازهر بكل ما هو جديد ، فلقد أورد « بورنج » ملاحظة هامة ، وهي ان التعليم الذي كان يقوم به أساتذة الشريعة في المعاهد الدينية لتنشئة رجال الدين المسلمين ، قليل الجدوى ، بل انه ليهبط في مستواه حتى يبلغ من التفاهة حدها الأقصى ، فقلما كان يلقي درس الاخلاق . أما الآيات القرآنية التي تحض على الفضائل ، فقد كان حظها من الذكر والتفسير اقل مما تحظى به آيات تتصل بالامور الشكلية في الاسلام ، فالمسائل التي كان يحتدم الجدل حولها وتعتبر على اعظم جانب من الاهمية حتى ان التوصل الى حلها قد يضيء على العلماء شهرة واسعة ، هي البعث في مدى الفساد الذي يجعل الماء قير صالح للوضوء وأعراب مايتلى في الصلوات من آيات ، والحالات التي يجوز فيها تعديل احكام الصيام ، والاشارات التي تصدر في اثناء الصلاة وتكون أكثر قبولا عند الله وقداسة الجهات المختلفة بالقياس الى بعضها البعض وما شابه ذلك من موضوعات .

ويروى براون انه كان مرة في ضيافة الشيخ الجوهري وفي صحبته صديقه وأستاذه الشيخ محمد عمر التونسي ، وكانت المائدة تضم عددا آخر من شيوخ الازهر ، وفي هذا الاجتماع دارت بين برون والشيخ مناقشة طريفة حول رأيهم في الكتب المترجمة ننقلها كما قال براون نفسه « وبعدما تناول العشاء تحدثنا عن الدراسة والمدارس ، فقال شيخى التونسي بعض كلمات عن الكتب التي يراجعها في مدرسة الطب ، فسألني شيخ من الحاضرين عن ماهية الكيمياء في اوربا لانهم

هنا لا يفهمون من لفظة « كيمياء » الا ثمة تحويل المعادن الى ذهب » وقد حدثتهم عن الكيمياء حديثا مختصرا ، فانبرى واحد من الشيوخ ، وقال : « وما فائدة هذه العلم الدنيوية ؟ » . وبعد حديث طويل رد فيه براون على هذا الشيخ ، انتهى الى قوله : « ان مدح الجهالة هو اخطر علامة على التأخر الاجتماعى » .

وامل هذا هو ما جعل مفكرا مستنيرا مثل رفاعة الطهطاوى ان يرفع صوته - وخاصة فى عهد الخديوى اسماعيل لتطوير الازهر ذلك ان رفاعة كان يعترف بفضل الازهر عليه فى ثقافته ، ويراہ جنة علم دانيسة الثمار ورياضة فهم يانعة الازهار . ولا عجب ان يكن له فى صدره هذا الاجلال ، فهو الذى مهد امامه الطريق الى الاعتراف من الثقافة الغربية ، وهو لذلك حريص كل الحرص على ان يصل هذا المعهد العتيد الى الدرجة التى يستطيع ان يؤدى فيها رسالته على اكمل الوجوه ، وهو من اجل ذلك يرى من الضرورى ان يعنى الازهر بالعلوم الحكمية ، وسائر المعارف البشرية المدنية ، وهذا الى جانب عنايته بالعلوم الشرعية والعربية .

دور الازهر فى حركة اليقظة القومية

قبسات نور فى ظلام دامس :

كان من الطبيعى ان يشهد الازهر فى الفترة التالية لحكم محمد على ظلما دامسا بفعل الاحداث التى مرت عليه ، والتى سبق ان اوضحناها ، الا ان هذا لاينفى وجود امثلة قليلة لمعارضة الحكام كانت تصدر من الازهريين ، فعندما تولى ابراهيم باشا ولاية مصر عزل الشيخ احمد الخليلى من منصب الافتاء موليا بدلا منه الشيخ محمد العباسى المهدي . وروى الفاضل محمد افندى التميمي فى الترجمة التى جمعها لابيه ان سبب عزله عن الافتاء ، احقاد قديمة كانت فى صدر ابراهيم باشا منه ، بسبب معارضته له فى امور تخالف الشرع كان يريد لها ويعارضه الشيخ فيها ، فلا يجد بدا من الاذعان بسبب اقبال ابيه « محمد على » على الشيخ ، فلما آلت ولاية مصر الى ابراهيم ، كان اكبر همه عزله عن الافتاء .

كذلك استطاع الشيخ المهدي ان يقف فى وجه عباس الاول ويعرض نفسه للتهلكة لما استودع من امانة العلم . وسبب ذلك ان هذا الوالى اراد ان يمتلك جميع مايبعد

ذرية جده محمد على مدعيا انه ورد مصر لايمتلك شيئا ، فكل ما خلفه لذريته انما هو من مال الامة يجب رده اليها ، روضعه بيد امينها المتولى شئونها ، واستفتى الشيخ المهدي فلم يوافق واصر على الامتناع ، ولم يحفل بوعيده وتهديده حتى طلبه فجأة الى بنها ، فسافر اليها ، وهو موقن بالهلاك ، وكان معه عند طلبه الشيخ ابو العسلا الخلفاوى فسافر معه لؤانسته ومواساته ، فلما وصل الى قصر بنها ، روجع المهدي فى الفتوى ، فأصر على قوله الاول ، فأمر بهما فأنزلا الى سفينة بخارية سافرت بهما ايلافى النيل لنفى المهدي الى ابي قير ، واعتراه لشدة وجله استطلاق بطنه بشدة مما كاد أن يودى به ، وهو مع ذلك مصر على قوله ، والشيخ ابو العلا يهون عليه الامر ويؤانس به بالكلام ، الى ان صدر الامر بارجاع السفينة وانزلا منها وامرا بالسفر الى القاهرة وسنم الله .

وكما وجد الدساسون فى عهد محمد على من مشايخ الازهر ، وجدوا فى هذا العهد كذلك ، ففي سنة ١٢٧٨ هـ اراد الخديو اسماعيل عزل الشيخ مصطفى العروسي شيخ الازهر ولكنه خشى ان يقدم على هذه الخطوة ، فأخذ جس نبض العلماء وسبر غورهم فى ذلك ، فهون عليه الشيخ حسن العدوى الامر ، واوضح له انه وكيل للخليفة ، والوكيل له ما للاصيل ، فسر الخديوى ، وبادر الى عزل الشيخ العروسي فى اواخر السنة المذكورة . وكان العدوى يطمع فيها ، ولم يقل ما قال الا توطئة لنفسه ، فأخلف الله ظنه وصدر امر الخدير بتولية محمد العباسى المهدي والجمع له بين منصب الافتاء ومنصب شيخ الازهر .

وتمكن الشيوخ من ان يكونوا من المقربين الى رئيس الدولة واستطاعوا عن طريق هذا القرب ان يمدوا يد المساعدة الى الكثيرين ، نذكر من هؤلاء الشيخ على الليثي والشيخ على ابو النصر اللذان جعلهما الخديو اسماعيل نديمين له كنديمي جديمة وصار لا يصبر بعدا عنهما في مجالس انسه ، فكانا اذا حضرا تلك المجالس ، ازاحا الكلفة وتبسطا معه في القول والتندر فكانت لهما في ذلك من النوادر ما يملأ الاسفار .

وقد بلغ من شغفه بهما ان خصص لهما قاعة بديوانه يجلسان بها كأنهما من المستخدمين فيه ، وحدث ان امر بكتابة الواح على باب كل قاعة من الديوان ليعرف من بها قلم التشريفات ، وقلم التحريرات ، ونحوهما ، وسألهما العامل ، ماذا يكتب على قاعتهما ، فقال له الشيخ على الليثي : اكتب عليها : « انما نطعمكم لوجه الله » !

على ان هذا القرب اذا كان قد مكنهما من نفع الكثيرين : الا ان هذا النفع كان قاصرا على الحاجات الشخصية والامور المعاشية ، ولم يمتد بصرهما الى استفلاله في مصلحة التعليم الازهري .

الافغانى .. باعث الاصلاح والنهضة :

واذا كان الازهر قد شهد حركة يقظة وتطوير واصلاح على يد الشيخ محمد عبده فيما بعد ، فقد كانت هذه الحركة وليدة هذه الشخصية الفذة الفريدة ، التى لم تكن ازهرية ولم تكن مصرية ، وهى شخصية جمال الدين الافغانى ، يقول شكيب اربلان فى تعليقه على « حاضره

العالم الاسلامي » : « وليس من المفالة ان نقول انه هو
حقا ابو جميع مافى مصر اليوم من نهضة وطنية ويقظة
جنسية « قومية » ، فهو قد استطاع حق الاستطاعة ان
يحكم بسلطانه ويستولى بشدة عارضته ليس على كبراء
المحرضين الوطنيين مثل عرابى باشا فحسب ، بل ايضا
على المصلحين المحافظين مثل الشيخ محمد عبده المصلح
الكبير الذى ادرك وهن مصر وضعف امرها فأنشأ يعمل
ويجد ثابت الجنان رابط الجأش فى سبيل الاصلاح ،
وعندما قال بعض خطباء ثورة سنة ١٩١٩ لسيده
زغداد : انك خالق هذه النهضة ، رد عليهم قائلا : « لست
خالق هذه النهضة ، كما قال بعض خطبائكم ، لا اقول
ذلك ولا ادعيه ، بل لا اتصوره ، وانما نهضتكم قديمة ،
من عهد محمد على وعرابى ، وللسيد جمال الدين الافغانى
واتباعه وتلاميذه ، اثر كبير فيها ، وهذا حق يجب الاعتراف
نكتمه ، لانه لا يكتم الحق الا الضعيف » .

وقد جاء الافغانى الى مصر فى اواخر سنة ١٢٨٦ هـ .
واقبله الشيخ محمد عبده لاول مرة عن طريق بعض الطلبة
من الشوام ، فكان هذا اللقاء بدء الصلة بين الاستاذ
وتلميذه الاكبر . وقد ذكر الشيخ محمد عبده كيف
عرفه ولازمه فقال : « وقد صاحبتة من ابتداء شهر
المحرم سنة ١٢٨٧ « هجرية » « ابريل سنة ١٨٧٠ م »
واخذت اتلقى عنه بعض العلوم الرياضية والحسكبية
« الفلسفية » والكلامية وادعو الناس الى التلقى عنه
كذلك ، واخذ مشايخ الازهر والجمهور من طلبته يتقولون
عليه وعلينا الاقاويل ، ويزعمون ان تلقى تلك العلوم
قد يقضى الى زعزعة العقائد الصحيحة وقد يهدى النفس
في ضلالات تحرمها خيرى الدنيا والاخرة ... »

وقد ايقن جمال الدين ان لا سبيل الى ايقاظ المصريين من نومهم الا بتعليمهم لان الجهل اصدق حليف للعدو ، واهم عقبة في طريق تأليف القلوب وشحن الهمم ووضع اسس التضامن المثمر بين ابناء البلد الواحد ، ومن هنا فهو عندما يكتب عن « الامور التي تتم بها سعادة الامم » يذكر من اولها : « صفاء العقول من كدر الخرافات ومن الاوهام ، فان عقيدة وهمية لو تدنس بها العقل ، لقامت حجابا كثيفا يحول بينه وبين حقيقة الواقع ويمنعه من تشفى نفس الامر ، بل ان خرافة قد تقف بالعقل عن الحركة الفكرية وتدعوه بعد ذلك ان يحمل المثل على مثله فيسهل عليه قول كل وهم وتصديق كل ظن ، وهذا مما يوجب بعده عن الكمال ، ويضرب له دون الحقائق ستارا لا يخرق ، وفوق ذلك ماتجلبه الاوهام على النفوس من الوحشية وقرب الدهشة والخوف مما لا يخيف والفرع مما لا يفزع » .

اما الامر الثانى فهو « ان تكون عقائد الامة ، وهى اول رقم ينقش فى الواح نفوسها مبنية على البراهين والادلة الصحيحة ، وان تتحاصر عقولهم مطالعة الظنون فى عقائدها وتترفع عن الاكتفاء بتقليد الاباء فيها ، فان معتقدا لاحت العقيدة فى مخيلته بلا دليل ولا حجة قد لا يكون موقفا ، فلا يكون مؤمنا »

والامر الثالث هو « ان يكون فى كل امة طائفة يختص عملها بتعليم سائر الامة ، لا ينون فى تشوير عقولهم بالمعارف الحققة ، وتحليتها بالعلوم الصافية ، ولا يألون جهدا فى تبين طرق السعادة لهم والسلوك بهم فى جوادها . ثم طائفة اخرى تقوم على النفوس ، تتسولي تهذيبها وتشقيف اودها ، وتكشف عن الاوصاف الفاضلة

وحدودها ، وتمثل للمدارك قوائدها ومحاسن غاياتها
وتفضح ستور الرذائل وتشق الحجاب عن مضارها
وسوء منقلب المتدسسين ، وتشتد في الأمر بالمعروف
والنهي عن المنكر .

والذي قد بدعنا الى التساؤل حقا ، عما حمل الخديو
اسماعيل الى استمالة الافغانى للاقامة في مصر حيث ان
لجمال الدين ماضيا سياسيا ومجموعة اخلاق ومبادئ
لا يرغب فيه الملوك المستبدون ؟ والذي نرجحه ان
جمال الدين عندما بارح الاستانة ، لم يكن قد وجد فيها
جوا صالحا للنهضة العلمية والفكرية ، ومن هنا قصد
الى مصر وقد سبقته اليها انباؤه وما لقيه في « دار الخلافة »
من العنت والاضطهاد . وكان اسماعيل يناظر حكومة
الاستانة في المكانة والنفوذ السياسى وليس خافيا ما كان
يبدله له من المساعى للانفصال عن تركيا في ذلك الحين .
فلم يفت اسماعيل ان يغتنم الفرصة ليظهر ان مصر
تاوى العلماء والحكماء حين تضيق عنهم « دار الخلافة »
وانه احق من السلطان العثمانى بالثناء والتقدير ، بالاضافة
الى ما في هذا العمل من النكاة بالدولة العثمانية .

وكان توفيق مدة ولاية اسماعيل يظهر عطفه على
الافغانى وتحمسه لارائه ، ويروى المخزومى ان توفيق قال
لجمال : « مع الاسف ان اكثر الشعب خامل جاهل ،
لا يصلح ان يلقي عليه ما تلقونه من الدروس والاقوال
المهيجة فيلقون انفسهم والبسلاذ في تهلكة » . فقال
جمال الدين « ليسمح لى سسمو أمير البسلاذ ان اقول
بحرية واخلاص ، ان الشعب المصرى كسائر الشعوب
لا يفتخر من وجود الخامل والجاهل بين افراده ، ولكنه غم
محرور من وجود العالم العاقل ، فالنظر الذي تنظرون

به الى الشعب المصرى واقراده ينظرون به لسموكم .
وان قبلتم نصيح هذا المخلص واسرعتم فى اشراك الامة فى
حكم البلاد على طريق الشورى فتأمرون باجراء انتخاب
نواب عن الامة تسن القوانين وتنفذ باسمكم وبارادتكم
يكون ذلك اثبت لعرشكم وأدوم لسلطانكم » .

هذا اهم ماجرى فى هذه المقابلة التى كان فيها الخديو
غير راض واسر فى نفسه البطش بجمال الدين ، ولكن
لم يظهر له شيئا من ذلك .

فقد أصدر توفيق امره بنفى جمال الدين ، وكان نفيه
بقرار من مجلس الوزراء ينعقد برئاسة الخديو ، وكان
تنفيذه غابة فى القسوة والخدر اذ قبض عليه ليلة الاحد
السادس من رمضان سنة ١٢٩٦ هـ ٢٤ اغسطس سنة
١٨٧٩ وهو ذاهب الى بيته هو وخادمه الامين « عارف
ابو تراب » وحجز فى الضبطية ، ولم يمكن حتى من
أخذ ثيابه ، وحمل فى الصباح فى عربة مقفلة الى محطة
السكة الحديدية ، ومنها نقل تحت المراقبة الشديدة الى
الدوس و انزل فيها الى باخرة اقلته الى الهند ، وسارت
به الى بمباى .

موقف الازهر من الثورة العرابية :

وكان الشيخ محمد العباسى المهدي يتولى الافتاء
ومشيخة الجامع الازهر حين قامت الثورة العرابية كما
ذكرنا ولم يكن من انصارها ولا من المجندين لها فوقع
النفور بينه وبين عرابى ، فلما انتصرت الثورة وسقطت
وزارة رياض باشا ، سعى عرابى وصحبه فى خلعهم من
المشيخة فأوعزوا لبعض الشيوخ ان يرفعوا لولاية الامور

شكايانهم من معاملته ، وقد تقموا منه أنه وضع نظام الامتحان لاجازة العلماء بالتدريس ، وكانوا لا يريدون وضع اى نظام لتخريج العلماء .. وقع الخلاف بينه وبينهم ايضا بشأن الجراية وتوزيعها .

تألفت الحكومة لجنة لتحقيق هذا الخلاف برئاسة احمد رشيد باشا وعضوية كل من عبد الله فكرى باشا ، ومحمد حافظ باشا ، واحمد صادق باشا ، واخذت تسمع شكاة الشيوخ فلم تر على شىء منها مسحة الجِد والحق ، ولكن نظرا لعدم توافقه مع تيار الثورة وعدم رضائها عنه ، رأت اللجنة حسم الخلاف بإبقائه فى منصب الافتاء ، واسناد مشيخة الازهر الى عالم آخر ، ومعنى ذلك عزله من المشيخة واستندت اللجنة الى ما ظهر لاعضائها من ضرورة ازالة النفور بين الشيخ والعلماء وحسم الخلاف بينهم سواء صحت الدعوى عليه أو لم تصح ، ورات ايضا ان مشيخة الازهر أسندت الى الشيخ العباسى ، زيادة على منصب الفتيا فى الحنفية ، وان المشيخة كانت معهودة من قبل الى علماء الشافعية فاستحسننت اسناد المشيخة الى احد علماء المذهب الشافعى ، واخذت الحكومة برأى اللجنة ورغبت الى علماء الازهر ان يختاروا لانفسهم شيخا من الشافعيين وان يختاروا من اهل المذاهب الثلاثة « الحنفى والمالكي والحنبلى » ثلاثة من العلماء ليشاورهم شيخ الجامع فى شئون الازهر ، وأنحسم الخلاف على ذلك ، وصدر أمر الخديو فى ١٢ محرم سنة ١٢٩٩ هـ « ١٢-٥-١٨٨١ » بانفصال الشيخ العباسى المهدي من مشيخة الازهر ثم تعيين الشيخ محمد الانببى من كبار علماء الشافعية شيخا للازهر فى ١١-١٢-١٨٨١ .

واعتمدت الحكومة انتخاب الشيخ محمد عيش شيخا
لسادة المالكية والشيخ يوسف الحنبلى شيخا للحنابلة
والشيخ عبد الله الدرستارى للحنفية ، على ان يشاورهم
شيخ الجامع فى شئون الازهر بحيث لا يبرم فيها امرا
حتى يستقر عليه رأيهم او رأى غالبيتهم .

ومن هنا نفهم مارواه لويس صابونجى واصفا زيارته
للشيخ الانبأى شيخ الجامع ذات يوم بصحبة عرابى ،
فيقول : ان الشيخ كان جالسا على وسادة فنهض واقفا
وتقدم خطوات يلقي عرابى محتفيا به ، وقد خلع عرابى
نعليه عند دخول الحجرة اجلالا للشيخ وقبل يده ، وكان
مع الشيخ نفر من العلماء فتقدموا وسلموا على عرابى
وحفوا من حوله مرحبين ، وقد طلب عرابى من الشيخ
ان يديع فى الناس نداء يحثهم فيه على الهدوء والسكينة
ويطلب اليهم وفق تعاليم الدين الاسلامى الا يعتدوا على
اموال اليهود والنصارى ولا على ازواحهم ، ووعدده الشيخ
بإذاعة هذا النداء . ولما نشب الخلاف بين الوزارة والخديوى
ازاء المذكرة المشتركة التى تقدمت بها انجلترا وفرنسا
فى مايو سنة ١٨٨٢ ، تلقى « بلنت » الانجليزى المعروف
بشهرته للثورة العرابية برقية من الشيخ الانبأى نصها :
« من الشيخ الانبأى شيخ الاسلام سوى الخلاف بين
الوزارة والخديوى ، والحزب الوطنى راض عن عرابى ،
والعش والامة يتحدان » وذلك لواد المؤامرة الاستعمارية
باشاعة الفرقة والخلاف فى البلاد حتى يجدون مبررا
للتدخل .

وبدو ان هذا التأييد الذى ابداه الانبأى للشريعة
العرابية لم يكن شديدا فعندما ارسل السلطان العثمانى
درويش باشا الى مصر رأى تحمسا من الناس مدهشا

لثورة واظهر دهشته من جرأتهم وخاصة علماء الازهر
الذين اظهروا عطفهم الشديد على عرابي ومبادئه ولم
يستثن منهم الا الشيخ الانبأى والشيخ العباسى والشيخ
البحراوى والشيخ السادات الذين آثروا الانحياز الى
الخدوى وذهب وفد كبير من العلماء الى درويش باشا ،
يحملون مكتوبا موقعا عليه منهم ومن عدد عظيم من الناس
يطلبون فيه رفض الاجنبى وخاصة ما جاء فيه عن ابعاد
عرايى . واغلظ درويش فى مخاطبة الشيخ الذى تكلم
باسم العلماء وهو الشيخ محمد خضر وانتهره قائلا :
« امسك لسانك ، فما جئت هنا لاسمع الى النصائح
من احد ، وانما جئت لأمر او امرى » . ثم صرفهم فى
جفاء وخشنة . وفى الوقت نفسه اعطى الحلة العثمانية
لشيخ الاسلام ولبعض العلماء .

كذلك ارسل صابونجى لبلنت رسالة بتاريخ ١١-٦-١٨٨٢
يذكر فيها ان الشيخ عليش احد علماء الازهر
افتى بأنه لا يصح ان يكون توفيق حاكما للمسلمين بعد
ان باع مصر للأجانب باتباعه ما يشير به القنصلان
الانجليزى والفرنسى ، ولذلك وجب عزله ، وان مصر
تؤبد عرايى : الاقباط والمسلمين على السواء ، وليس
يخرج على عرايى من المديرين وعددهم اربعة عشر الاثلاثة
وان الشيخ الانبأى ، تمارض كيلا يخرج فى حضرة
درويش من الخديوى والحزب الوطنى .

وقد ورد نص الاستفتاء يعزل الخديوى فى محاضر
التحقيق مع عرايى بعد فشل الثورة ، اذا جاء فيه :
« ما القول فى حاكم ولى من طرف سلطان المسلمين
على ان يعدل فى الناس ويقضى بأحكام الله ، فنقض العهد
وأحدث الفتن بين المسلمين ، وشق عصاهم ، ثم انتهى

به الامر الى ان اختار ولاية غير المؤمنين على ولاية المؤمنين وطلب من الامم الخارجة عن الدين القويم أن ينفذوا قوتهم في بلاد حكومته الاسلامية ، وامر رعاياه أن يدلوا ويخضعوا لتلك القوة الاجنبية ، وبذل عنايته في ارافقة عنها . ولمادماه المؤمنون للرجوع عن ذلك أبى وامتنع واصر على الخروج عن طاعة السلطان والمروق من الشريعة ، فهل يجوز شرعا ان يبقى هذا الحاكم حاكما حتى يمكن قوة الاجانب من السلطة في البلاد الاسلامية ، او يتعين في هذه الحالة عزله واقامة بدل له يحافظ على الشرع ويدافع عنه ؟ افيدوا الجواب .

ولما بدأ الغزو الانجليزى لمصر في يولية سنة ١٨٨٢ راسفر الخديوى توفيق عن وجهه الخائن بالارتقاء فى احضان الغزاة . كون الثور جمعية شعبية ضخمة تتولى تصريف امور البلاد وعقدت اجتماعا يوم ٢٢ يولية حضره نحر الخمسمائة شخص ويكتب فى هذا الاجتماع فتوى الشيخ عيش والشيخ العدوى والشيخ محمد ابو العلا الحلقاوى بمروق الخديوى ، وتقرر فى هذا الاجتماع ايضا رفض قرار الخديوى بعزل عرابى وضرورة استمرار الدفاع ضد الانجليز ، وكان من الموقعين على هذه القرارات من شيوخ الازهر وعلمائه :

— الشيخ محمد الانبأى شيخ الجامع الازهر — الشيخ حسن العدوى ، مفتى المالكية — الشيخ عبد الهادى الاببارى — الشيخ محمد الاشمونى — الشيخ خليل العزاوى — الشيخ عبد القادر الرافعى عضو المحكمة الشرعية — الشيخ عبد القادر الدلبشانى عضو المحكمة

الشرعية - الشيخ عبد الله الدرستاني ، مفتي ضبطة مصر واعضاء مجلس المشيخة . مفتي الاوقاف ، الشيخ مسعود النابلسي - الشيخ محمد القلماوي - الشيخ زين المرصفي - الشيخ حسين المرصفي - الشيخ احمد الخشاب قاضي مديرية الجيزة - الشيخ ابو العلا الخلفاوي - الشيخ سليم عمر القلعاوي - السيد عبد الباقي البكري نقيب الاشراف - الشيخ عثمان مدوخ .

وفي اثناء ذلك طفق العلماء يقرأون البخاري في الازهر ومسجد سيدنا الحسين ويدعون بالنصر لعاكر عرابي والهزيمة للانجليز ، وكان امام الخديو الشيخ الصالح سالم الابياري في طليعة المتهبين غيرة ووطنية ، فنشر قصيدة ابراهيم دريد في غارة التتار على بغداد في ايام الخليفة العباسي المعتصم ، وهي عبارة عن دعاء وابتهاال وقد اضاف اليها ابياتا من نظمه فكان من الناس من يقرأها ويتلوها بعد قراءة البخاري .

والحق ان الشعب المصري على اختلاف فئاته كان شديد الحماس والنهوض لقتال الانجليز وكان شيوخ الازهر وعلمائه يعقدون الاجتماعات ويلقون فيها الخطب الحماسية والقصائد الدالة على كبر نفوسهم ، ومن ذلك قصيدة للشيخ احمد عبد الغني قال في مطلعها :

لعمري ليس ذا وقت التصابي
ولا وقت السماع علي الشراب
ولكن ذا زمان الجند وافي
وذا وقت الفتوة والشباب
ووقت فيه الاسـتعداد فـرض
لتنفيذ الاوامر من عرابي
وقال الشيخ علي المليجي في خطبة له :

« قد مرت بنا في الزمن السالف أيام غير صافية العشر للمسلم ، وما ذاك الا لعدم الحمية الاسلامية في حكامه الذين كانوا كالليل المظلم اذ كانوا منهمكين في مبادئ حظهم الدنيوي وعن الدين غائلين وقد ظهرت الان البشائر بعز المسلمين وسطوتهم حيث قد اعتدل حكام الوقت ايدهم الله بالاخذ في اسباب قوة الدين ورد ماضاع في شوكتهم باذلين الهمة في التوصل الى ما يبعث الامة عن التشرذم لما يكونون به آمنين .. » .

وقال الشيخ محمود ابراهيم في خطبته باسيوط .
« اما بعد ، فان الانجليز قد طاشت عقولهم وعميت بصائرهم فلم يحسنوا الضروريات فقاموا بسوق اموالنا وديارنا نفيسها وساقوا اليها من زيف المعارضات خسيسها وقالوا تحيتنا بخدا .. فنسأل الله ان يكون سعادة احمد عرابي باشا هو المشار اليه في حديث : « يبعث الله على رأس كل مائة سنة من يجدد لهذه الامة امر دينها » فان البشائر دلت عليه ليمزق كل البغاة كل ممزق » .
وقال الشيخ محمد ابو الفضل في الخطبة التي القاها في جامع الحنفي بالقاهرة :

« قد تميز الغث من السمين ، واستبان ان الانجليز جاءوا محاربين يريدون - لا امكنهم الله - سلب الاموال وهتك الحرم ، وقد جاءوا بمكر وخداع يصطادون بشباكهم الاوطان من غير قتال او دفاع ، كما هو ديدنهم القبيح في كل اقليم ، فيقظ لذلك العقلاء والشجعان وذبوا عن الاعراض والاطوان » .

وقال الشيخ حميده الدمنهوري في خطبة له :
« اعدوا لاعدائكم ما استطعتم من قوة ومن رباط

الخيال ماثرون به عدو الله وعدوكم وكونوا لدين الله
من المنتصرين تفوزوا برضى المولى اللطيف الخبير ، وقوموا
لمحاربة أعداء الله واعدائكم الطفاة البغاة وقتلوهم حتى
لا تكون فتنة ، ويكون الدين كله لله فان انتهوا فان الله
بما يعملون بصير . الجهاد فرض الان علينا ، واجب لدخول
الاعداء فى بلادنا محاربين ، فمن اتى بواجب الجهاد
احرز فضله ، ومن تطوع خيرا فهو خير له ، فالسعيد
من سارع الى اغتنام الاجر من الله العلى الكبير » .
وقد نظم الشيخ احمد سيف البارى قصيدة جاء فيها :
اذا ماراية رفعت لمجد تلقاها عرابينا يمينا
ونظم الشيخ السيد المرصفى قصيدة اخرى كسان
مطلعها :

يا صاح قم واشكر الهك واحمد

فالدین منصور على يد احمد

الى غير ذلك من خطب وقصائد .

واذا كان هذا هو الوجه الابيض لشيوخ الازهر فى
مناصرة ثورة الشعب بزعامه عرابى ، فقد كانت هناك
صفحة اخرى سوداء لشيخ اتخذ موقفا آخر ضد الثورة
متضامنا مع الرجعية الحاكمة والاستعمار القادم وهو
الشيخ حمزه فتح الله ، اذ كتب مقالا فى جريدة الاعتدال
كله هجوم شديد على الثوار واقتراء عليهم باسم الدين
ودعوة الى القاء السلاح وعدم حمله فى وجه الانجليز .
يقول الشيخ المذكور :

« ربنا لا تهلكنا بما فعل السفهاء منا . عباد الله لستم
تحتاجون اننى طالما ناديت فى جريدة البرهان بأن لا سبيل
لنجاح الامة الاسلامية سوى اقامة الدين المبني على مكارم
الاخلاق ، والذي من مقتضياته حسن المعاملة ، والرفق

بالدنيين والمستأمنين والمعاهدين والمصالحين ، هم الاقسام
الاربعة التى قدمنا ان جميع الاجانب فى البلاد الاسلامية
لم تخرج عنها . »

فهو هنا يسمى الثوار ب « السفهاء » ويضرب على
وتر الدين وانه يطلب منا معاملة الاجانب معاملة حسنة ،
دون ان يذكر ، وماذا يقول الدين حين يبنى هؤلاء الاجانب
استغلالنا واحتلال اراضيها ؟ ثم يمضي الى ما هو اكثر من
ذلك وهو الدعوة الى عصيان الثوار فيقول :

« وس مقتضياته ايضا اعداد ما يستطيع من القسوة
ومن رباط الخيل ، وانه لا ريب فى انه يدخل فى القبة
المدافع وغيرها من انواع العدد الحربية الجديدة المناسبة
لكل زمان ومكان وكذا ، جميع ما يتصور العقل ان فيه
نكابة للخصم . غير انه لسوء الحظ كان تلك الاية الكريمة
الامرء باعداد ماذكر انما نزلت على خصوص الاجانب فعملوا
بها ذوننا ، ورفضناها نحن كغيرنا .. من شعائر ديننا
وحدرد ربنا تبارك وتعالى حتى بلغ من تضلع البفساة
الجهال من الفنون الحربية وخيرتهم بطرق النكابة للعدو ان
يقابلوا الات الانجليزية الحديثة العهد المصنوعة منذ
اشهر واسابيع بالآلات عتيقة مضى عليها من الاجيال
ما اكلها به الصدا .. فاواه ثم اواه !!

ولكن هو الجهل حتى ينبج الكلب مولاه !
فلو اننا فرضنا المستحيل من كون هذه الحرب دينية ،
والحالة هذه ، وانها بأمر الخليفة الاعظم او نائبه الخديوى
الاکرم ، اوجب شرعا مخالفة امرهما بها لانها حينئذ
عبارة عن المخاطرة بالبلاد والعباد وقد نهانا الله تعالى عن
ان نلقى بأيدينا الى التهلكة .. »
والنتيجة المنطقية المترتبة على هذه المقدمات هى ان

تلقى السلاح وتقلع عن مقاومة الفزاة مادام السلاح
قدما ! ..

ثم يوجه الخطاب الى عرابي بكلمات سيئة يتهمة فيها
بأنه مفرور ولا يعي الا مصلحة نفسه فيقول :
« انك يا عرابي لما وقفت في يدك ويد جهالك الالان
الحربية وصرفتم نفس القوة التي من شأنها ان تكون عونا
للحكام على تثبيت النظام وردع الاشرار وليس للحكومة
اذ ذلك قوة اخرى تكسر بها شوكتكم امتلأت نفسك
الخبثة بالشور ، فطمعت في المستحيل وماليس اليه
سبيل واستعملت انت وحزبك للحصول على ذلك جميع
الوسائل ولكنهم صاروا بعناية التوفيق كلما اوقدوا نارا
لهذه الحرب اطفأها الله .. »

موقف الشيخ محمد عبده :

ولم يكن الشيخ محمد عبده من انصار الثورة حين
شعبها ، بل كان مؤيدا لرياض باشا اذ كان يتولى رئاسة
تحرير الوقائع المصرية « الجريدة الرسمية للحكومة » ، ولم
يكن بشاطر العراقيين رأيهم في الحكم والدستور ، بل
كان يجادلهم في ذلك ويميل الى نظام الحكم الفردي
المقرون بالاصلاح حتى يعم التعليم وتنضج الامة للدستور
وله في هذا الصدد مناقشات واحاديث عدة يبدو منها
اخلافه وزعماء العراقيين في فائدة الدستور . ذكر
السيد محمد رشيد رضا في هذا الصدد حديثا له معهم
في ابان الثورة جادل فيه عرابي في رأيه ، وكان مما
احدث به عليه من الامة لو كانت مستعدة لمشاركة الحكومة
في ادارة شئونها لما كان لطلب ذلك بالقوة العسكرية

معنى ، فما يطالب به رؤساء العسكرية غير مشروع لانه ليس تصويراً لاستعداد الامة ومطلبها وانه « يخشى أن يجر هذا الشغب على البلاد اختلالاً اجنبياً يسجل على مسيبه اللعنة الى يوم القيامة يقول محمد عبده في ذلك : « لم تكن الثورة من رأيي ، وكنت قانعاً بالحصول على الدستور في ظرف خمس سنوات ، فلم أوافق على عزل رياض في سبتمبر سنة ١٨٨١ ، وقبل مظاهرة عاشرين بعشرة ايام التقيت بعرايى فى دار طلبة عصمت ، وكان قد جاء مع عرايى لطيف بك سليم ، وكان هناك عدد كبير من الزائرين ، فنصحت لعرايى بالاعتدال ، وقلت له : انى ارى ان بلادا اجنبية ستحتل بلادنا ، وان لعنة الله ستقع على رأس من يكون السبب فى ذلك ، فأجابنى عرايى انه يرجو الا تقع هذه اللعنة عليه . »

وبهذا ندرك الاختلاف بين منهجى الافغانى ومحمد عبده ، ذلك ان الافغانى كان « ثوريا » يرى « الثورة » هى الوسيلة الاجدى والافضل فى بلوغ الغاية التى حددها « كاستراتيجية » لشعوب الشرق فى ذلك الحين . . اما الاستاذ الامام ، فلقد كان « اصلاحيا » يرى ان التدرج فى « الاصلاح » هو الطريق الاقوم والاضمن فى تحقيق هذه الغاية وان التربية المستندة الى الدين ، بعد تجديده ، بواسطة المؤسسات التربوية الجديدة - مثل دار العلوم مثلا - وكذلك المؤسسات التقليدية بعد اصلاحها - مثل الازهر والاوقاف والمحاكم الشرعية - يمكن ان تلعب دورا خطيرا فى ذلك . وتدل وقائع واحداث الثورة على ان محمد عبده كان بمثل الجناح « المعتدل » فى صفوف الثورة العرابية .

فعندما يجتمع مجلس شورى النواب في ٢٦-١٢-١٨٨١ لمناقشة مواد الدستور الجديد تظهر في صفوف النواب الاتجاهات الثورية ، وكان أصحابها قلة من حيث العدد ، بينما يقف في الجانب « المعتدل » أكثر النواب .. ويتحدث بلنت عن هذه الاغلبية المعتدلة فيقول :

« ان أغليبتهم بڈت كاصدقائى الاتهرين ميسالة للاعتدال » ، ويذكر ان الشيخ محمد عبده كان نصيراً لهذا الاعتدال ، وانه قال يومئذ : « لقد لبثنا عدة قرون في انتظار حريتنا فلا يشق علينا ان ننتظر الان بضعة أشهر » .

وعندما يمتدح الشيخ محمد عبده وزارة شريف باشا التي خلفت وزارة رياض باشا وسبقت وزارة البارودى ، يصف رئيس النظار وزملاءه بأنهم يعملون « فى تمهيد سبيلنا بإزالة العقبات منه ، متوسلين الى ذلك بالحكمة والاعتدال آخذين بأسباب الثورة مراعاة الاحوال » ثم يخطب فى حفل اقامه النواب بمناسبة التصديق على لائحة مجلسهم ، فيتحدث عن « ان الفضيلة وان تفرعت اصنافها .. الا انها ترجع الى امر كلى وهو الاعتدال فى السير الانسانى »

ويبدو تأييد محمد عبده لرياض باشا من قصيدة فى حوادث الثورة العراقية ، اذا يصف واقعة عابدين بقوله :

قامت عصابات جند فى مدينتها
لعزل خير رئيس كنت راجيه
ذاك الذى انعش الامال غسيرته
وخلص القطر فارتاحت أهاليه

قاموا عليه لامر كان سيدهم
يخفيه فى نفسه والله مبديه
كان الرئيس حليف العدل منقبه
وسيد القوم يهوى الجور ياتيه
جروا مدافعهم وصفوا عساكرهم
عادوا بأجمعهم سل ما ترجيه
فنال مانال وانفضت جموعهم
أما النظام فقد دكت مبانیه

ثم يبدأ موقف الشيخ يتغير الى حد كبير نحو
الوقوف مع الثوار وقوفا كاملا وخاصة بعد ان استقال
وزارة شريف باشا ، وتكونت وزارة الثورة برئاسة
البارودى ، اذ يكتب مؤيدا للتنظيم الجديد مؤكدا تحقيقه
لبدا الشورى المرتكز على الراى العام . وعندما تتعرض
التجربة المصرية الوليدة فى الحكم الدستورى الشورى ،
النبابى لهجمات الخصوم وانتقاداتهم ويطلون ضدها نفس
الحجج التى اطلقها من قبل الشيخ محمد عبده ، يتصدى
هو نفسه لهؤلاء الخصوم ويسوق ضد حججهم نفس الادلة
التى قدمها العرابيون منذ البداية للدلالة على اهلية البلاد
للدستور ومجلس النواب وتقييد الحكومة بهذه المؤسسات

وكان محمد عبده يلقي الضباط يمينا بالدفاع عن
الثورة مضمونه « ... وحق باقى كتاب الله تعالى اننى
وانا فلان لا اخوان وطنى ولا اخون نفسى ، ولا اغش احدا
من بلادى واحافظ على عرضى وعلى دينى ، وعلى عرض
اهالى بلادى ، مادمت قادرا على منعه ... »

وبعد النكسة ؟

وبعد ان انتكست الثورة ، واستطاع الاستعمار من القوى الرجعية ان يسيطر على مقاليد الامور في البلاد كان من الطبيعى ان يصيب مشايخ الازهر الذين تعاونوا مع الثورة ما اصاب غيرهم من الوطنيين ومن الامثلة على ذلك .

- الشيخ عبد الرحمن عlish : من العلماء نفى ٥ سنوات خارج القطر المصرى « الاستانة »
- الشيخ محمد الهجرسى : من علماء الازهر ، نفى ٤ سنوات خارج القطر المصرى « مكة المكرمة » .
- الشيخ يوسف شرابه : من العلماء نفى ٣ سنوات خارج القطر المصرى « غزة » .
- الشيخ محمد عبده : ناظر قلم المطبوعات العربية ، نفى ٣ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .
- الشيخ احمد عبد الجواد القاياتى من المنيا ، نفى ؟ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .
- الشيخ عبد القادر : قاضى مديرية القليوبية ، نفى ٤ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .
- الشيخ محمد عبد الجواد من المنيا نفى ٤ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .
- الشيخ امين ابو يوسف : من دمياط ، نفى ٣ سنوات خارج القطر المصرى « بيروت » .
- وقضى بتجريد العلماء الآتية أسماؤهم :
- الشيخ حسن العدوى - الشيخ احمد المنصورى -
- الشيخ محمد السمالوطى - الشيخ احمد البصرى -
- الشيخ محمد أبو العلا الخلفاوى - الشيخ احمد العدوى

« نجل الشيخ حسن العدوى » - الشيخ احمد عبد
الغنى - الشيخ محمد عسكر - الشيخ احمد مروان .
وكذلك الموظفون الازهريون الاتية أسماؤهم :
الشيخ على الجمال : تقيب الاشراف بدمياط .
الشيخ محمد ابو عائشة : قاضى بورسعيد سابقا .
الشيخ عبد الوهاب عبد المنعم : قاضى اسنا سابقا
الشيخ احمد عبد الغنى : تقيب الاشراف بمديرية
جرجا

الشيخ محمد جبر : قاضى المنصورة سابقا
الشيخ عبد البر الرملى : قاضى العريش سابقا
الشيخ احمد صلى : نائب محكمة المنصورة سابقا
الشيخ محمد غزال : قاضى مركز البحيرة سابقا
واذا كانت الهزيمة قد اصابنا البلاد بأضرار وكوارث
تحتاج الى مجلدات لشرحها الا انها قد كشفت عن معادن
الرجال الحقيقية ، ومن هنا وجدنا اناسا تظاهروا بالثورة
عندما كانت الثورة منتصرة ، حتى اذا انتكست سارعوا
بالهرب نحو المعسكر الاخر ، معسكر الاستعمار والرجعية ،
من هؤلاء مع الاسف الشديد ، الشيخ عليش ، فقد
ذهب الى خط النار في كفر الدوار وقام فى طائفة من
العلماء ومشايخ الطرق يدعو الله للثوار بالنصر على الاعداء
وهم يؤمنون عليه ويقول فى دعائه :

« اللهم ان تهلك هذه العصابة الموحدة فلن تعبد بعدها
فى مصر . اللهم عليك بالانجليز ، اللهم اشد وطأتك
عليهم ، وانزل بهم بأسك الذى لا ترده عن القوم المجرمين
اللهم انا نجعلك فى نحورهم ونعوذ بك من شرورهم .
اللهم احصدهم عددا ، واقتلهم بدادا ، ولا ترد منهم احدا ،
انك على كل شىء قدير » .

ثم جاء الشيخ المذكور بعد الهزيمة يعتذر للخدوي
عن نفسه وأمثاله بقصيدة طويلة تبلغ ستين بيتا ، قال
فيها :

يا عظيم الجناب ياخير ملك
سعدك قد باد من قد تقول
من بغى والوغي اثار فحكم
في طلاه الحسام والسيف فيصل
واجعل العدل عادل الرمح فيهم
نافدا قدر ما يعل وينهل
واسقم قدر ما سقيناها انا
قد شربنا من بعد بعدك حنظل !!

وقد نسج على منواله وضرب على وتيرته الشيخ
عبد الرحمن الابياري قاضي الاسكندرية والشيخ محمد
بسيوني .

الا اننا لم نعدم وجود رجال ثوريين حقيقيين حتى في
احلك اللحظات ، وأبرز هؤلاء الشيخ حسن العدوي ،
وتتبن لنا شجاعة هذا الرجل وثورته من التحقيق
الذي أجرى معه بعد النكسة ، اذ جاء كما يلي :

س - ان وظيفتك هي بث العلوم وتدرسها ، فلماذا
لم تقتصر عليها ، بل توجهت مرارا لكفر الدوار والتل
الكبي ، مركز القضاة .

ج - ان سبب توجهي لكفر الدوار هو لقراءة البخاري
والتضرع لله بالنصر ، اذ ان الحرب كانت بأمر راغب
باشا رئيس مجلس النظار .

س - ان الامر الذي صدر من راغب باشا صار
الفاؤه بمقتضى الارادة السنية التي صدرت بابطال

التجهيزات وصرف المساكر ، وتليت الارادة المذكورة
بديوان الداخلية .

ج - ان الجمعية التي انعقدت بديوان الداخلية ،
وتليت عليها تلك الارادة قررت انها على استمرار
التجهيزات واصدرت قرارا بذلك ختم عليه شيخ الاسلام
شيخ الجامع والعلماء جميعا ، وأنا بالجملة اذ ان المدافعة
عن الوطن والدود عنه واجبان شرعا وسياسة .

س - علم من جملة شهادات ان فى ديوان الداخلية
فى اليوم الذى انعقدت فيه الجمعية اثناء المداولة فى
استمرار التجهيزات او ابطالها قمت وقلت ان الجنب
الخدوى مرق من دين الاسلام وان الدين يوجب خلعه ،
فهل هذا حقيقى ؟

ج - لم اقل هذا اللفظ مطلقا واقسم بمن اوجدنى
من العدم انى لم انطق بهذه المقالة ، انما قلت انه يجب
علينا شرعا وسياسة الاستمرار على التجهيزات مادامت
الحرب قائمة بيننا وبين اعداء الوطن والدين .

س - انعقدت الجمعية ثانية فى ديوان الداخلية
بمصر احمد عرابى ، فهل حضرت فيها ام لا ، وهل
ختمت على القرار الذى صدر منها بابقاء احمد عرابى
فى وظيفته وتوقيف اوامر الحضرة الخديوية والموافقة
على عزله ؟

ج - نعم ورد لى خطاب من الداخلية بطلب حضورى ،
فته جهت وتوجه كثيرون من العلماء وختمنا على ذلك
القرار .

س - وهل ختمت ترغبتك ورضاك ام لسبب اخر .
ج - ختمت تابعا للعلماء الذين ختموا قبلى مثل شيخ
الاسلام ومفتى الجامع الازهر وشيخ الجامع وغيرهم .

وكان ختمى برغبتي ورضائي للموافقة الواجبة شرعا وسياسة وما كان ينبغي لاحد ان يمتنع عن الختم .
س - موجود بالقومسيون تليفراف صادر منك لاحمد
عراي بتاريخ ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢ تعلمه بعزمك على
التوجه لطرفه من اخوانك وصحبتكم البخاري الشريف
لتقرأه عند الطابية الجديدة وطلبت ايضا الصفح عن
شخص يدعى محمد عربي ، ودعوت الله ان يؤيد احمد
عراي المذكور وهامي صورة التلغراف :

« الى سعادة عزيزنا الباشا ناظر الجهادية والبحرية . .
قصدا بمشيئة الله تعالى القدوم باكر مع بعض الاخوان
وصحبتنا البخاري الشريف عند الطابية الجديدة وغاية
املى الصفح والعفو عن محسوبكم محمد عراي ، حيث
استجار ، وقد قال صلى الله عليه وسلم لام هاني « اخت
سيدنا على لما استجار بمنزلها بعض آل مكة يوم الفتح
قال : « اجرنا من اجرت يا ام هانيء » . . واملى من
سمادتكم قبول رجائي والله يؤيدكم بنصره .

في ١٩ اغسطس سنة ١٨٨٢

الفقيه حسن العدوي خادما العلم بالازهر
فكيف مع علمك بعصيان احمد عراي على الحضرة
الخديوية ، وخروجه عن الطاعة تتوجه لطرفه في مركز
المحاربة مستصحبيا بعض اخوانك والبخاري الشريف
وتدعو له بالنصر ، ومن هو محمد عراي الذي طلبت
العفو عنه ؟

ج - ان التلغراف المذكور صدر مني حقا واسباب
توجهي هي الشفاعة في محمد عراي من اهالي المحلة حيث
اسند اليه التكلم في حق احمد عراي والتشيع للحضرة
الخديوية وكذلك لقراءة البخاري لنصرة الدين وعسر

الاسلام لا لنفس عرابى . وكان معى الشيخ احمد البصرى
والشيخ احمد مروان .

س - قلت فى جوابك المتقدم انك لم تقر البخارى
لنفس عرابى بل لنصرة الدين مع انه موجود جواب منك
للمذكور وصفت احمد عرابى فيه باوصاف لا يصفها
بصفة الا من كان متشيعا له ومتحدا معه ، ودعوت له ان
يجعل كيد عدوه فى نحره . وقلت له انك لا تنساه ولا
أخوانك عقب درس البخارى ، فلا يخفى أن صدور ذلك
ممن كان ملك معتبرا من اعظم العلماء يجعل احمد
عرابى يفتخر بنفسه ويظن مالا يتوهم ، فضلا عن تشويش
الافكار وهامى صورته :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

« أن أبهى ماتوشحت بموصول نتائجهم الابطال
وتزركشت بمسلسل اخباره اعناق الرجال ، سلام يفوق
السماكين قدرا ويزدرى بنشر الطيب ذخرا .

حضرة من سطع فى سماء الكمال نوره ، وتفتق فى
رياضها زهر الفضل ونوره ، شمس المعارف وبدر
اللطائف ، انسان عين اهل المجد والعرفان ، وحامل لواء
العز لاهل هذا الزمان ، سعادة احمد الاسم والخصال ،
بلغنا الله وآياه الامال ، بحياة سيدنا محمد والصحب
والآل .

« اما بعد ، فقد حضر الينا ولدنا احمد أفندى صادق
بلغنا عن سعادتك السلام ، فابتهلنا ورفعنا الاكف الى
ذى الجلال والاكرام ان يرشدنا واياكم طريق الاستقامة
والكمال ، ريوفقنا واياكم لمرضاة ذى العزة والجلال ، انه
خير مسئول ، تجاه كل نبى ورسول . وارجو من الله
بحياة حبيبه الاعظم ان يعرفكم الاسلام ، ويجعل كيد

عدوكم في نحره على الدوام .

« وواصل لديكم صحبة ولدنا محب الطرفين احمد افندى ، كتاب « ينبوع المسرات والنفحات الشاذلية » شرحا على البردة الاباصرية ، والنفحات النبوية فى الفضائل العشورية ببركة مافيهما من الاحاديث النبوية ، ان يوفقكم لظهار عز الملة الحنيفية ، وان يشاء الله بفضل الله لا ننساكم مع الاخوان عقب درس البخارى وفى الاعتبار الحسينية مع تبليغ سلامنا لحضرة ولدنا ذى الجسد السامى محمد افندى الزمر وباقى اخوانكم ودمتم .

الفقير ، حسن العدوى ، خادم العلم بالازهر

ج - هذا الجواب صدر منى وكفى فى قولى رزقنا الله واباكم الاستقامة ووفقنا لمرضاته وهذا من باب النصيحة ومن باب الدعاء بعز الاسلام .

س - علم المجلس انك افتيت بعزل الجناب الخديوى فهل هذا حقيقى ام لا ؟

ج - لم تصدر منى فتوى فى ذلك ، ولم اسأل فى هذه المادة ومع ذلك فاذا جئتمونى الان بمنشور فيه هذه الفتوى ، فانى اوقعه . وما فى وسعكم وانتم مسلمون ان تنكروا ان الخديوى توفيق مستحق للعزل لانه خرج عن الدين والوطن ... ! »

ولو ان قذيفة القيت فجأة وسط الحجرة ، ما اعقبت من الوجرم والغم مثل ما اعقبته كلمات ذلك الشيخ ! لقد ظهرت الصفرة فى وجنتى اسماعيل ايوب رئيس مجلس التحقيق السمرأوين ولم ينبس احد ببنت شفة . ثم طلب الى الشيخ فى رفق ان يبرح الحجرة ، ولم يفكر احد

بعدها فى استجوابه قط ، وبعد بضعة ايام اطلق سراحه على شرط ان يذهب الى قرينته حيث لا تكون له صلة بعد بتاريخ مصر .

وفى مقال منسوب للشيخ محمد عبده ان الشيخ على الليثى لم يسر فى مواكب المنافقين الذين اسرعوا باعلان الولاء اتوفيق بعد الهزيمة وطلب الصفع عما سبق : « ولم يأخذ الناس فى الدفاع عن انفسهم من سكوت عن الحق ، وموافقة على الباطل ، اذ تزلف بالانمائى ، وتقرب بالطمع فى الاصدقاء ، واظهار العداوة للاولياء ، بل صغر كل ذلك فى عينيه » . واول قول قاله للخديو ان نصحه وقال له :

« ان القوم خدمك ، والرعية حولك ونفوسهم اليوم تطمع فى عفوك ، وان كانت تتوقع بطشك وتخشى نزول نعمتك ، واشتداد اخذك ، وانت ملك قادر ، وقد ممكنك الله من رقابهم ، واجدر بك ان تغفو عنهم ، فتمسك افئدتهم بالرحمة ، وتستعبد احرارهم بالاحسان ، ذلك خير من ان تدمى قلوبهم بالعقوبة ، وتورث العداوة اعقابهم » .

وقد ضرب احد شيوخ الازهر المثل الاعلى فى الوفاء ، وهو الشيخ محمد خليل الهجرسى الذى كان منفيا بالحجاز ذلك انه لما انتهت مدة نفيه ارسلت اليه الحكومة اذنا بالعودة الى وطنه ، فرفض ان يعود « حتى يعود عرابى وحتى يموت توفيق او يتنحى عن عرشه » .

وداب الشيخ الهجرسى على ارسال كتبه الى عرابى من الحجاز ، وكان اذا سمع عن احد رجال الثورة الباقين

انحرافا عن مبادئها كتب الى عرابي ليستقظه من حسابه ،
ويتبين هذا فيما كتبه عن امين بك الشمسي ، فقد قابله
اثناء الحج فكتب الى عرابي كتابا جاء فيه : « وقد زار
المدينة عدة اناس منهم امين الشمس الزقازيقى ، واني
لاتمس من دولتكم الا تخاطبوه ابدا في هذه القرية حتى
تنقضى هذه الكربة ، فانه اسيف على ضياع بعض امواله
وتغيير بعض احواله بسبب هذه المسألة ولا اسف له على
الهم الاكبر من ضياع القطر وما حل باعظم رجال الدين
في هذا الامر لان امثاله في خدمة الدنيا فقط . . »

ولما استقر بالخديوى المقام في العاصمة بعد الهزيمة
اعاد الشيخ محمد العباسى المهدي الى مشيخة الازهر .
وفي سنة ١٣٠٤ هـ ، بلغ الخديو ان جماعة من الاعيان
والتجار مثل محمد باشا السيوفى واخيه احمد باشا
يجتمعون للسمر بدار المهدي في اغلب الليالى فيتكلمون
في الامور السياسية ، ويظهرون اسفهم من وجود
الانحليز بمصر وموافقة الحكومة لهم فيما يحاولون وغير
ذلك من هذه الشئون . فحقق الخديو وارسل من يحضرون
اليه محمد باشا السيوفى فلم يجدوه بل وجدوا اخاه
احمد باشا ، ومضى هذا معهم الى القصر ، فوبخه الخديو
توبيخا شديدا ، وقال له : « يخيل لى انكم تريدون اعادة
الثورة العرابية » فتبرا من ذلك ، وحلف ان اجتماعهم
لم يكن الا بقصد السمر والائتناس .

ثم قابل الخديو الشيخ في احدى المقابلات الاعتيادية
فلم يهش له كماداته ، بل قال له وقت الانصراف : « يا حضرة
الاستاذ ، الاجدر بالانسان ان يشتغل بامور نفسه ولا
يتدخل فيما لا يعنيه ويجمع الجمعيات بداره ، فما كان

جواب الشيخ الا ان قال له : « اننى ضعفت عن حمل
اثقال الازهر ، وارجو ان تعفونى منه ، ولم يكن الخديو
يتوقع منه هذا الرد ، ففضب وقال مستفهما : ومن
الافتاء ايضا ؟ » فقال له : « نعم ومن الافتاء ايضا ..
ثم انصرف .

وامر الخديو يوم الثلاثاء من ربيع الثانى من السنة
المذكورة باعادة الشيخ محمد الانبأى للازهر واقامة
الشيخ محمد البناء للافتاء .

فجر الاصلاح والتجديد فى التعليم الازهرى :

كانت الفترة التالية لانتهاه حكم محمد على الى مجيء
الاحتلال البريطانى قد شهدت حركة بعث قومى وبقظة
وطنية وازدياد الاتصال بالحضارة الغربية الحديثة ، فالى
اى حد استطاع التعليم الازهرى ان يتوافق مع ايقاع
العصر ؟ الحق اننا لانستطيع ان نسرع بالقول بان التوافق
كان حادثا ، فمجتمعنا المصرى الذى جمد عدة مئات
من السنين ، والازهر صاحب التراث القديم لا يمكن
ان يجريا وراء ماشهدناه من جديد ومستحدث ، وليس
ذلك من عجائب الامور ، فهكذا سائر المجتمعات حتى
الحديثة منها لا تقبل على الجديد بسرعة وانما تفحصه
وتختبره وتتردد فى قبوله ، الى ان يثبت بالتجربة انه
اصلىح واكثر فائدة ، بل اننا لو تصورنا ان المجتمع يسرع
الى مستحدثات الامور ، فاننا لابد ايضا ان نتصور ان
هذا المجتمع معرض اكثر من غيره لعوامل التفكك والتحلل
والانهيار ، اذ ليس كل جديد مرغوب فيه وليس كل

قديم يمكن ان يستغنى عنه .

ومن هنا ما شهدته التعليم في الازهر في هذه الفترة
انما كان باهتا خافتا .. كان صوت الاصلاح والتجديد
لا يعدو مرحلة الهمس واقصى ما وصل اليه مذكرة طويلة
للشيخ مصطفى العروسي شيخ الازهر زمن اسماعيل
وضح فيها تصوراتها عما ينبغي ان تكون عليه اوضاع
الازهر ، ولنتأمل سويا بعض بنود هذه المذكرة .

البند الاول : يتحدث عن مركز العلماء وقيمتهم وكيف
انهم « اجل الناس امراً وارفعهم قدراً » والسبب في
ذلك « لكونهم رؤساء الديانة المحمدية وامراء هذه الشريعة
المرضية » . واذا كان الامر كذلك فلا بد ان يكونوا للناس
خبر قدوة فيما يدعونهم اليه وما يعلمونهم اياه . والطريق
الى ذلك « ان يكونوا على اعظم جانب من الجِد في العلم
والاجتهاد في الطاعة سالكين سبيل الوقار والحشمة في
جميع احوالهم منزهين مجالسهم عن اللغو واللهو، متنزهين
عن الجالس في الاسواق وما ساوقها مما لا يليق من
سائر الاماكن والجهات الا لحاجة وضرورة .. »

البند الثاني : واذا كان نظام التعليم في الازهر يعطى
الحق للمعلمين ان يختاروا الكتب التي يدرسون منها ،
فان هذه المذكرة تذهب الى ضرورة تعديل هذا النظام
بحيث « لا يقرأ احد كتابا الا بحسب استعداده واقتداره
على ما يقرؤه وحسن تفهمه وتفهيمة اياه » ويستثنى من
ذلك كبار العلماء الذين لديهم القدرة على تمييز الغث
من السمين وتوافرت بالخبرة والمران لديهم القدرة على
تبسيط الكتب وشرحها للطلاب . ومن ثم فقد اوجب

هذا البند ضرورة الاستئذان أولا عند اختيار كتاب
ما لتدريس منه .

البند الثالث : كذلك كان نظام التعليم يعطى الطالب
الحرية فى ان يدرس لدى اى معلم الا اننا هنا نجد دعوة
الى ضرورة ان يعجز المعلم أولا عود من يقل عليه من
الطلاب « فمن رأى فيه اهلية لحضوره اقره وقرأ له ،
ومن رأى انه قاصر عن تلقى هذا الكتاب ، والاستئصال
به ، نصحه ومنعه من حضوره » ويرسم هذا البند
للمعلمين علامات على طريق التدريس مثل :

— ان يراعى فى اختياره الموضوعات التى سيدرسها
ان تكون مناسبة للطلاب ويشرحها « بطريقة — هبلية
يحصل بها التأثير والنقش فى اذهان الطلبة على حسب
استعدادهم » .

— مراعاة التكرار فى الشرح « حتى يفهموا اقل
الحاضرين فهما واقصرهم ذهنًا » .

— تبسيط الموضوعات الصعبة وتلافى الحشو .

— اذا سأل تلميذ المعلم سؤالاً جيداً وكانت الاجابة
حاضرة فى ذهنه اسرع بها ، فان لم يكن اجله الى اليوم
التالى دون خجل حتى يكون مستعداً وفى حالة ما اذا كان
السؤال سخيفاً او تافهاً ، فليس من اللائق ان يوبخ المعلم
التلميذ ، فقد يكون ذلك عن عدم فهمه للدرس « بل
يلطفه وينظر منشأ ذلك ، فان كان عدم فهم المقام افهمه
اياه ، واوضحه له ، ثم نبهه وحثه على الالتفات » .

— الزام ضعاف التلاميذ بالذاكرة مع زملائهم المتفوقين
والزام المتفوقين بتفهم الضعاف الدروس التى يحتاجون
اليها ومتابعة ذلك والتنويه به اثناء الدروس الرسمية .

البند الرابع : كان الكثيرون من الناس يتزيفون بزى العلماء ويتشبهون بهم وهم ليسوا منهم ويدخلون فى روع غيرهم انهم علماء فيرون منهم سسلوكا غير طيب ويفتنونهم فتاوى قاصرة تنم عن جهل حتى ادى ذلك الى الاستخفاف بالعلماء والاستخفاف بعلماء الدين « يلزم ان لا يجتمع احد من العلماء بالامراء والاعيان الا من كان معروفا لديهم عارفا بما تقتضيه اجتماعاتهم من الاداب »

البند الخامس : يتعرض لما كان يقوم به البعض من الاتجار بالعلم الدينى بطرق غير مشروعة وبأساليب ملتوية بهدف الكسب وجمع الاموال سواء فى المحاكم ام فى الفتاوى ام فى المعاملات القائمة بين الناس وطلب البعد عن ذلك وضرورة انزال اشد العقاب بما يستمرون فيه « فيلزم امتناع هؤلاء وهؤلاء عن هذه الرذائل المنكبة وكفهم عن تلك القبائح الظاهرة ، ومن تحقق انه فعلا شيئا من ذلك فبوقته يجرى جزاؤه اللائق اول مرة والثانية اشد من الاولى والثالثة يطرد من الجامع رأسا ان كان من اهله ، والا عوقب بما يقتضيه الحال اذ ذاك » .

البند السابع : اذا رفعت دعوى على عالم من علماء الازهر او تعلق به امر فى ديوان من دواوين الحكومة ، لابد من الاتصال بشيخ الازهر ليحقق فى الامر « واذا روى ان القضية مهمة وفيها جزاء جسيم يقتضى اجراؤه بالحكومة ، افادها بما تحقق لديه ، وكذا يكون العمل مع كبار العلماء بجهات العلم الاخرى » .

البند الثامن : يرسم الحدود التى ينبغى ان يكون عليها المجاررون فى سلوكهم ، اذ يجب ان يسلكوا سبين الاستقامة والرشاد ، ويعرضوا عن العبث واللغو ، ويقبلوا

على الجد والاجتهاد في طلب العلم صارفين جميع اوقاتهم في مطالعة دروسهم ، مجتنبين مخالطة من لا يجديهم مخالطته . وان يلتزم الطالب منهم بالادب في اوقات الدروس بالتراث والانتباه الي مايلقى من المعلم . اما اذا لم يلتزم الطالب بمثل هذه الحدود ، فعلى المعلم ان يجره قولا ، فان تكررت المخالفة طرده من الدرس . كذلك من الضروري ان يلتزم الطلاب بطاعة معلمهم ولا يخالفوه في الراى » فان حق الشيخ على التلميذ اعظم من حق الولد على الولد ...

البندان ١٦ ، ١٧ : لما كان العقل السليم في الجسم السليم و « لما كان تعليم العلم وتعلمه لا يكون الا بواسطة صفاء الذهن وجمع الفكر وذلك لا يتم الا بواسطة كمال صحة الجسم » لهذا وجب مراعاة شرط النظافة نظرا لما كان عليه الازهريون القائلون بالجامع في ذلك الوقت من قدرة لا حدود لها .

البند الثامن عشر : بما ان من المفاسد ايضا اختلاط الغلمان المرء بالحسان من المجاورين ليلا ونهارا بعضهم ببعض ، وما قد يترتب على ذلك من انحرافات جنسية » فيلزم مشايخ الازوقة والحارات ان يتعهدوا اماكنهم في هذا الامر .

البند التاسع عشر : اذا خلا عامود من عواميد التدريس بالجامع بموت مدرسة ، لا يدرس فيه غيره الا باستئذان شيخ الجامع واذا تنازع فيه اثنان فلا بد من مسراعاة الاقدمية والاحقية والانفع ، والا فالامتحان من أى مذهب بمعرفة شيخ الجامع ، ولا يحجر عليه من ارباب مذهب

السلف بحجة انه قصر على اهل ذلك المذهب فيبقى خاليا مدة او يقرأ فيه من ليس اهلا للقراءة منهم او من غيرهم مع وجود من هو اهل .

البند التاسع عشر : ضرورة الالتزام بالآداب سماع القرآن .

البند العشرون : نظرا لانتشار المطابع ، ضعفت وسائل الرقابة على المطبوعات واندس المحرفون والسذج الذين لا يتحرون الدقة في مراجعة ما يطبع حتى انك لا تجد كتابا طبع خارج المطابع الاميرية « الا واغلبه تحريف وغلط بل تبديل كبير وسقط » وهذا امر خطير للفسادة بالنسبة للكتب الدينية ، ومن هنا لزم التنبيه على ارباب المطابع بان يخصصوا لهم مصححين معتمدين عالمين بالقوانين ، ويكون ذلك بمعرفة شيخ الازهر .

البند الحادى والعشرون : ينوه بشعور شيخ الازهر بمسئوليته تجاه العلم والتعليم وامور الدين « فمن اوجب الواجبات علينا القيام بفرائض الوظيفة وسنتها بغاية مجهودنا وحسن اخلاصنا »

البند الثانى والعشرين : ضرورة اعادة النظر فى برامج التعليم بالازهر حيث ان « المقرر فى اذهان العالم انه مشحون بالعلماء المحققين والفضلاء الراسخين مملوء بالافاضل الحائزين من كل فن طرقا ومن كل علم من العلوم الشرعية والعقلية طرفا ، والحال الان بخلاف ذلك فعلا ، فهنا اقرار واضح بخلو الازهر فى هذه الفترة من معظم هذه العلوم ، ولاشك ان لهذا اثره الكبير فى اضعاف مقدرة الازهريين العلمية » ولر طلب على جارى عادة الحكومة من اهل الجامع كاتب انشاء لديوان من دواوين صاحب

السيادة ، ما وجد إلا نادراً ، او لزم الى جهات الحكومة
عالم لغوى او حكيم طبيعى او نحو ذلك لمقتضيات
المصلحة كاد ان يعوز وجوده ويعجز حصوله . على ان هذا
اكبر منافع لهذه الشهرة الباهرة فى الاقطار الشاسعة
عن تلك المدرسة الجليلة . ومن هنا وجب ان يتعهد شيخ
الازهر بالعمل على إعادة تدريس مثل هذه العلوم والفنون
بالازهر » ويتفقه فيمن له المام وعناية بشيء من هذه
الفنون فيوظفه فى تعليمها ويلزمه بتدريسها لمن يرى فيه
اهلية واستعدادا لها من المجاورين ، ولو بمساعدة من
المراحم الخديوية .

البند الثالث والعشرين : عقد امتحان عام للطلاب
قبل العطلة الصيفية حيث ان مثل هذا الامتحان لم يكن
معروفا بالازهر ، يترتب على نتيجته مكافأة الناجحين
واختيار من يصلح منهم للتدريس ومنح الشهادات
الدالة على النجاح .

البند الرابع والعشرين : مراعاة الدقة فى اختيار القضاة
اهل الفتوى من الازهرين .

البند الخامس والعشرين : ضرورة ان يتابع شيخ
الازهر احوال علمائه وطلابه .

ويرجع تاريخ هذه المذكرة الى السادس عشر من ربيع
الثانى سنة ١٢٨٢ هـ .

ومن الناحية العملية ، فان الكثير من هذا لم يتحقق
مع الاسف الشديد .

الاصلاح التربوى كسلاح فى حركة مواجهة الاحتلال البريطانى

اذا كان محمد عبده قد ساير تيار الثورة فى عنفوانها ،
الا أنها عندما انتكست ، اصابته بصدمة زلزلت كيانه واعادت
اليه اعتقاده السابق بأولوية الاصلاح على الثورة ، ولعل
مازلزل كيانه هو خيانة الاصدقاء والاولياء ، وتنكر من
لم يكن يظن بهم التنكر ، حتى « تقطع جبل الامل وانقصمت
عروة الرجاء ، وانحلت الثقة بالاولياء ، وضل الاعتقاد
بالاصفياء ، وبطل القول باجابة الدعاء . . الخ . » وحرى
بمثل هذا الرجل بتكوينه الاخلاقى الدينى ، ومزاجه
الريفى الوفى ، ان يصدم من هذا التنكر صدمة تزلزل
كيانه ، خصوصا اذا صدر ممن اولاهم ثقته واحسن
اليهم ادبيا وماديا فى كل الظروف والمناسبات .
وسبب آخر زلزل كيان الرجل ، وهو الموقف المتخاذل
الذى اتخذه عدد من قادة الثورة فى التحقيق امام
« القومسيون » وهم الذين كانوا محل تقديره واحترامه
فلقد كانت اخلاقيات محمد عبده تدعوه الى ان يذكر
الحقائق ولو عن نفسه ، ولم يكن هذا امر البعض الآخر ،
وفى التحقيق الذى اجراه القومسيون مع هؤلاء القادة ،
حدثت مواجهات رمت فيها بعضهم الاتهامات على رقاب
الآخرين ، وكذب فيها بعضهم بعضا ، ولقد نال الاستاذ

الامام نصيب منها .

ومن هنا فان الامام عندما عاد من منفاه بيروت ، عاد وهو يزداد ايمانا بعقم المحاولات السياسية وضعف الامل في الملوك والامراء ووجوب التعويل بعد هذه المحاولات السقيمة على الامم دون غيرها وحصر الامل كله في اعداد هذه الامم للنهضة والمقاومة بعدة العلم الصحيح والتربية الاجتماعية الصالحة . وظل على هذا الراى يزداد ايمانه كل يوم ويضيف اليه من تجاربه مع الامراء والرؤساء كل يوم ما يعززه تعزيرا لا سبيل فيه الى الشك عنده . وقد كان يقول لتلاميذه الفقهاء والادباء من امثال السيد رشيد رضا وحافظ ابراهيم ان السياسة ضيعت علينا اضعاف ما افادتنا ، وان السيد جمال الدين كان صاحب اقتدار عجيب لو صرفه ووجهه للتعليم والتربية لافاد الاسلام اكبر فائدة ، وقد عرضت عليه حين كنا في باريس ان نترك السياسة ونذهب الى مكان بعيد عن مراقبة الحكومات ونعلم ونربي من نختنا من التلاميذ على مشربنا ، فلا تمضى عشر سنين الا ويكون عندنا عدد من التلاميذ الذين يتبعوننا في ترك اوطانهم والسير في الارض لنشر الاصلاح المطلوب فينتشر اجسن الانتشار فقال : انما انت مشبوط ..

وكذلك كان موقف الامام من السياسة ، فهو من جهة كان مقتنعا اشد الاقتناع بأن السياسة مداخلت شيئا الا افسدته . وقد اشار في « رسالة التوحيد » الى الاضرار التي لحقت بالعقائد الدينية حين تغفلت فيها الاهواء السياسية فأورثت المسلمين شقاوا وخلافا ، ومن جهة اخرى كان العصر الذي عاش فيه محمد عبده عصرا

ملبئاً بالاحداث مثيراً للخواطر ، قلم يكن من شأنه ان يجعل الاعتزال فى غرفة المكتب امراً ميسوراً وقد نستطيع ان نرى فى السياسة ماراى ارسطو فى علم « ما بعد الطبيعة » فنقول ان امتناع الانسان عن الاشتغال بالسياسة هو اشتغال بها أيضا . والواقع ان محمد عبده على الرغم من حبه وايمانه لرسالته كأستاذ ومربى للنفوس ، لم يكف قط عن ابداء رايه فى المشكلات العصرية الكبرى من سياسيه واجتماعية وربما كان فى السياسة عند بعض الناس ما يحفز الهممة ويهت النشاط .

ويذكر حافظ ابراهيم : « كنت الصق الناس بالامام واغشى داره وارد انهاره والتقط ثماره ، فما سمعته يخوض فى ذكر السياسة - قبحها الله - ولكنه كان يملأ علينا المجلس سحرا من آياته ، وينتقل بنا بين مناطق الافهام ومنازل الاحلام ، ويسمو بانفسنا الى مراتب العارفين بأسرار الخلائق وحكمة الخالق ، وكان ربما ساقه الحديث الى ذكر احوال هذا المجتمع البشرى فأفاض فى شئون الاجتماع وحاج العمران ووقف بنا على اسرار الحياة ولم يزل ذاك همه - رحمه الله - يلقي فى الازهر درس التفسير وفى داره دروس الحكمة حتى مضى لسبيله . فان كانوا يسمون تلاميذه أحزابا ويقسمون نعاليمه أبوابا ، فتلاميذه حزب العلم والعرفان وتعاليمه سياسة التقدم والعمران ، على أنه كان من أشد الناس تبرما بالسياسة واهلها حتى أعلن براءته من الالتصاق بها ، فقال عنها فى كتاب الاسلام والنصرانية ما قال ، لكنه كان يحتك بها اذا مادمت الى ذلك الحالة ، ويرصد

حركاتها رسدا ، وبصد غاراتها صدا ، خشية ان تقطع
على العلم سبيله او ان تقف عثرة في طريق الفضيلة .
ولا موجب هنا للموازنة بين من يعدون الامم للاستقلال
بالدعوة السياسية ومن يعدونها للاستقلال بالتربية
والتعليم ، فان الامم تستطيع على الدوام ان تعتمد على
كلتا الخطتين وان ترشح لكل منهما من هو اصلح لها
واقدر عليها وارغب فيها ، وليس ثمة من ضرورة توجب
عليها ان تختار هذه وحدها او تلك وحدها منفصلتين
غير مجتمعتين ، وانما المسألة هي مسألة هذا المصلح
القدير على الإصلاح ، أي الخطتين يختار وايتها ترجى
منه منفعتها ، ويؤمن فيها على وقته وجهده من الضباع .
ان هذا المصلح الذي تمت له عدة الإصلاح وقيادة الامة
في طريق التقدم والحرية ، قد جرب السياسة فلم تثمر
له ثمرة يرضاها . انه آمن بأن عمل السنين في السياسة
والاعتماد على السياسة ، قد يضيع ولا يبقى من اثره
مانفع ، بل قد يبقى من اثره مايضر ولا تمحو ضيرة
الايام والسنون ، ولكن عمل السنين في تربية الامة
وتعليمها لن يضيع ولن يذهب سدى ولن يقدم عليه العاصم
ولا الامة التي يعمل لها ، قصرت بها الطريق او طالت الى
غايته من التقدم والحرية . .

ولكن الامر المؤكد ان مثل هذا الموقف الفكري والعملی
لم يكن ليغضب قوات الاحتلال بل على العكس ، كانت
تري فيه « البديل النموذجي » عن موقف التهييج السياسي
الذي اخذ في اتخاذه مصطفى كامل وقيادة الحزب الوطني
بعد سنوات من عودة الاستاذ الامام ، فموقف محمد عبده
من السياسة هو موقف يرحب به المحتل ، لانه ليس مجرد
« اعتزال » فردي للسياسة ، وانما هو دعوة لهجران

العمل السياسى ، والاستعاضة عنه بالعمل التربوى
وبتعلق الامال على التحرر بواسطته من الاحتلال ولو بعد
قرون !؟

والحقيقة ان المحتل كان اكثر ذكاء وابعد نظرا من محمد
عبده ومدرسته فيما يتعلق بهذه الامور، فمحمد عبده قد
اخطأ عندما اعتقد ان « الاصلاح بواسطة التربية » بديل
عن العمل السياسى المباشر ضد سلطة الاحتلال ، فان
التحرر الفكرى والسياسى والاجتماعى والاقتصادى ..
النخ جميعها وجوه متعددة لعملية واحدة ، ولا بد لاية حركة
سياسية ناجحة تتصدى لمستعمر يحتل بلادها من ان
تخوش صراعها ضد هذا المستعمر على كل هذه الجبهات
التي تكون جميعا ميدانا واحدا لهذا النضال .. كما
اخطأ محمد عبده فى الامال التي علقها على الاستفادة فى
اعماله الاسلاحية من سلطات الاحتلال ، فلم يكن التحرر
العقلى والاصلاح التربوى الذى يريده مما يسعد به المحتل
ولا مما يرضى عنه المستعمرون ، والامر الذى حدث انهم
كانوا يظهرون له الرضى والسرور والتشجيع فى الوقت
الذى يتركون فيه مشاريعه ومحاولاته تحتضر وتجهض
بواسطة القوى الرجعية التقليدية : قصر الخديوى حيناً ،
ومشايخ الازهر حيناً كما سنرى ، وهكذا كسب
الاستعمار من وراء موقف محمد عبده السياسى الكثير ،
بينما لم يجن هو من وراء تأييد المستعمرين الشسكلى
لمشاريعه الا القليل .

خطة محمد عبده فى الاصلاح :

فاذا اردنا بعد هذا ان نضع بين ايدينا خطة محمد

عبدہ فی الاصلاح التربوی ، نجد نصا هاما يعد اساسا ضروريا لهذه الخطة ، ففي مقال له بعنوان « ما هو الفقر الحقيقي فی البلاد » نشر فی الوقائع « العدد ١٠٧٣ » الصادر فی ٢٨-٣-١٨٨١ نجد وعيا رائعا للامام بالتلازم الحيوى بين الثروة الطبيعية والثروة البشرية ، اذ ليست المسألة مسألة وجود معادن ومزارع وما الى ذلك ، وإنما هي ايضا مسألة الايدى التى ستستعمل هذه الثروة وتستغلها وتوجهها ، يقول بعد ان ابان غنى مصر بالثروة الطبيعية :

« ولكن ليس كل هذا الذى ذكرته بكاف وحده فى الغنى والثروة ، والعزة والشوكة ، وان كان من كليات اسبابها ، بل لابد ان ينضم اليه حسن استعمال هذه الاسباب الجليلة ، ورشاد الراى فى استخدامها ليوضع كل شئ فى موضعه الطبيعى وتستعمل كل وسيلة لما يناسبها ، فان ضلت الاراء وساء الاستعمال ، فهذا هو الفقر المدقع الذى يعسر علاجه » .

ثم بعد ان يذهب الى قلة هذه النوعية من البشر فى مصر ، ويعلل ذلك بـ « عدم سريان روح التربية الشرعية العقلية التى تجعل احساس الانسان بمنافع بلاده كاحساسه بمنافع نفسه وشعوره باضرار وطنه كشعوره باضرار ذاته ، ان لم نقل تجعل الاحساس الاول اقوى من الثانى وتزايد فى احساس الانسان بمنافعه وضراره » . ويوجه محمد عبده الدعوة للاغنياء بان يعوا هذه الحقيقة فيدلوا بدلوهم فى نشر التربية والتعليم « فعلى الاغنياء منا الذين يخافون من تغلب الغير عليهم ، وتطاول الايدى الظالمة اليهم اكثر من الفقراء ان يتألفوا ويتحدوا ويبدلوا من اموالهم فى سبيل افتتاح المدارس والمكاتب واتساع

دوائر التعلم ، حتى تعم التربية وتثبت في البلاد جرائم العقل والادراك ، وتنمو روح الحق والاصلاح وتتهذب النفوس ، ويشتد الاحساس بالمنافع والمضار ، فيوجد من ابناء البلاد من يضارع غيرها من الامم ، فتكون عند ذلك معهم في تربية المساواة .

ولعل هذا يفسر لنا علة ماكان عليه المسلمون في زمن محمد عبده من تأخر وجمود اذ تنبه السفهاء من حكام المسلمين المتأخرين لدور العلم في التربية في بناء البشر بناء قويا سليما ، « اى عدو لهؤلاء اشد من العلم الذى يعرف الناس منزلتهم ، ويكشف لهم قبح سيرهم ؟ فمالوا على العلم وصديقه الاسلام ميلتهم ، اما العلم ، فلم يحفلوا بأهله ، وقبضوا عنه يد المعونة وحملوا كثيرا من اعوانهم على ان يندرجوا فى سلك العلماء ، وان يتسربلوا بسرابيلهم ليعدوا من قبيلهم ، ثم يضعوا للعامة فى الدين ما يبغض اليهم العلم ويبعد نفوسهم عن طلبه ، ودخلوا عليهم - وهم افرار - من باب التقوى ، وحماية الدين ، زعموا الدين ناقضا ليكملوه او مريضا ليعلوه ، او متداعيا ليدعموه او كاد ينقض ليقيموه »

ولم يكن هناك بطبيعة الحال ما هو ابعد من ذلك « ان المسلمين لما كانوا علماء فى دينهم كانوا علماء الكون وائمة العالم . اصابوا بمرض الجهل بدينهم فانهمزموا من الرجود ، واصبحوا اكلة الاكل وطعمة الغاعم . ولم تقف المأساة عند هذا الحد « بل عدا بهم الجهل على ائمة الدين وخدمة السنة والكتاب ، فقد حملت كتب الامام الغزالي الى غرناطة وبعدها انتفع بها المسلمون ازم-انا هاج الجهل بأهل تلك المدينة وانطلقت السنة المتصالحين من البربر بتفسيقه وتضليله ، فجمعت تلك الكتب

خصوصاً نسخ « احياء علوم الدين » ووضعت في الشارع العام في المدينة واحرقت . قال قوم يعدون انفسهم مسلمين في ابن تيمية وهو اعلم الناس بالسنة واشدهم غيرة على الدين انه ضال مضل . وجاء على اثر هؤلاء مقلدون يملأون افواههم بهذه الشتائم وعليهم انمها وائم من بقفوههم بها الى يوم القيامة » .

ولما كان الابتعاد عن العلم مما يضر بالدين ابلغ الاضرار حرص اصحاب الاديان المختلفة على تعليم الناس وتوعيتهم يقول محمد عبده : « لهذا نرى ارباب المذاهب والاديان منتشرين في كل جهة ، ضارين في الارض يطلبسون انتشار مذاهبهم وبث معتقداتهم بكل ما يمكنهم من الوسائل ، فمنهم من يستعمل الخطابة والوعظ ، ومنهم من يستعمل الكتابة والتصنيف ، ومنهم من ينشئ المدارس والمكاتب للتعليم ، وهذا القسم الاخير هو الاكثر عدداً والانجح سعياً ، فان العقول في سن الصغر ساذجة والاذهان خالية ، وهي مستعدة لقبول ما يرد اليها من الافكار قابلة للتأثر والانفعال بما يطرأ عليها من صور الاعمال والآراء والاحوال ، خصوصاً اذا كان جميع ذلك صادراً من شخص تكبره النفس وتعظم قدره ، مثل الاستاذ والمؤدب والمربي » .

وقد توجهت نفس محمد عبده الى اصلاح الازهر منذ ان كان مجاوراً فيه بعد لقائه بجمال الدين الافغانى ، وقد شرع في ذلك فحيل بينه وبين هذا ، ثم كان يرقب الفرص ، فما سنحت الا واستشرف لها واقبل عليها . وبعد ان عاد من المنفى ، حاول اقناع الشيخ محمد الانبأى شيخ الازهر بشيء ، فلم يصادف قبولا قال له مرة : هل لك ايها الاستاذ ان تأمر بتدريس مقدمة ابن خلدون في

الازهر ؟ ووصف له من فوائدها ماشاء الله أن يصف ، فقال : ان العادة لم تجر بذلك . فانتقل به في شجون الحديث الى ذكر الشيوخ ، وسأله : منذ كم مات الاشمونى « والصبان » ؟ قال منذ كذا ، قال : انهما حديثا عهد بوفاة ، وهذه كتبهما تقرأ بعد ان لم تجر العادة بذلك فسكت ولم يدخل في الحديث .

ويعلق محمد عبده على هذا بقوله ان بقاء الازهر متداعيا على حاله في هذا العصر محال ، فهو اما أن يعمر واما أن يتم خرابه « ، ويؤكد أنه سوف يبذل جهد المستطيع في عمرانه ، فان دفعته الصوارف الى اليأس من اصلاحه ، فانه لا يأس من الاصلاح الاسلامى بل يترك الحكومة ويختار افرادا من المستفيدين بخبرتهم على طريقة التصوف التى ربي عليها ليكونوا خلفا له في خدمة الاسلام ، ثم يؤلف كتابا في بيان حقيقة الازهر يمثل فيه اخلاق أهله وعقولهم ومبلغ علومهم وتأثيرهم في الوجود وينشره باللغة العربية ولغة افرنجية حتى يعرف المسلمون وغيرهم حقيقة هذا المكان التى يجهلها الناس حتى من أهله ؟

وكان محمد عبده يكره طريقة التعليم فى الازهر ويتاوه من اشتغال الطلبة هناك بما يسمونه بـ « بعلم الكراس » ، وما اكثره فى وجوه الاحتمالات وفى تأويل العبارات مما اضاء وقت الدارسين فيما لافائدة فيه وبقي بنوح على حالة التعليم فى الازهر ويندب جمود العلماء الذين فيه « عقم طريقتهم الى أن صار نفوذه فى مشيخة الجامع فاصلح من ذلك بقدر استطاعته . ولما زاره محمد رشيد رضا قال له فيقه وخليله الشيخ عبد الكريم سلمان بان يذهب معه الى كبار مشايخ الازهر كالشيخ العباسي

والشيخ الانبأى والشيخ عبد القادر الرافعى حتى يتعرف اليهم ، فلما زارا الشيخ الانبأى وجدا عنده عالما اسمه الشيخ الظواهرى فلما ذكر الشيخ الكريم اسم محمد رشيد رضا وقال انه من جبل لبنان ، قال هذا الشيخ : وابن جبل لبنان هذا ؟ افى الغرب ؟ فاجابه الشيخ عبد الكرم : بل فى سوريه ، اما رشيد فكاد يصعق من الدهشة يحمل الظواهرى الى هذا الحد معرفة البلدان . ولما رجعا الى البيت اخبرا محمد عنده بما وقع لهما قال : نعم وهذا الشيخ الظواهرى الذى يجهل ابن جبل لبنان هو من علماء الطبقة الاولى !!

تطوير التعليم بالازهر :

كانت الخطوة الاولى هى فى سعى بعض المخلصين من رافعى اصلاح الازهر فى تدبير حيلة شرعية يتوسلون بها لذلك فكلفوا السيد محمد بيرم التونسى الذى كان استاذاً بجامع الزيتونة بكتابة استفتاء يوجهه الى كل من الشيخ محمد الانبأى شيخ الازهر ، والشيخ محمد البنا مفتى الدبار المصرية فى ذلك الوقت ، وكانت صورة هذا الاستفتاء بعد الديباجة كما يلى :

« ماقولكم رضى الله عنكم ؟ هل يجوز تعلم المسلمين للعلوم الرياضية ؟ مثل الهندسة والحساب والهيئة والطبيعات وتركيب الاجزاء المعبر عنها بالكيمياء ، وغيرها من سائر المعارف لاسيما ماينبنى عليه منها من زيادة القبة فى الامة بما تجارى به الامم المعاصرين لها من كل ماشملة الامر بالاستعداد بل هل يجب بعض تلك العلوم على طائفة من الامة بمعنى ان تكون واجبا وجوبا كفاثيا

على نحو التفصيل الذي ذكره فيها الامام حجة الاسلام
الغزالي في احياء العلوم ، ونقله علماء الحنفية ايضا واقرؤه ؟
واذا كان الحكم فيها كذلك ، فهل يجوز قراءتها مثل
ما تجوز قراءة العلوم الالية من نحو وغيره الرائجة الان
بالجامع الازهر وجامع الزيتونة والقرويين ؟ افيدوا
الجواب .

وكانت اجابة الشيخ الانبأى كما يلي بعد الدباجة :
يجوز تعلم العلوم الرياضية مثل الحساب والهندسة
والجغرافيا لانه لا تعرض فيها لشيء من الامور الدينية
بل يجب منها ما تتوقف عليه مصلحة دينية او دنيوية
وجوبا كفايا كما يجب علم الطب لذلك كما افاد الغزالي
في مواضع من الاحياء ، وان ما زاد على الواجب من تلك
العلوم بما يصل به زيادة التمكن في القدر الواجب فتعلمه
فضيلة ، ولا يدخل في علم الهيئة الباحث عن أشكال
الافلاك والكواكب وسيرها علم التنجيم المسمى بعلم احكام
النجوم ، وهو الباحث عن التشكيلات الفلكية على
الحوادث السفلية ، فانه حرام كما قال الغزالي وعلل
ذلك بما محصله انه يخشى من ممارسة نسبة التأثير
للكواكب ، والتعرض للاخبار بالمفنيات مع كون الناظر
قد يخطئ لخباء بعض الشروط . واما الطبيعيات وهي
الباحثة عن صفات الاجسام وخواصها وكيفية استحالتها
وتغيرها كما في الاحياء في الباب الثاني من كتاب العلم
فان كان ذلك البحث عن طريق اهل الشرع ، فلا يمنع منها
كما افاده العلامة شهاب الدين أحمد بن حجر الهيتمي في
جزء الفتاوى الجامع للمسائل المنتشرة بل لها حينئذ
اهمية بحسب اهمية ثمرتها ، كالوقوف على خواص
المعدن والنبات المحصل للتمكن في علم الطب ، وكمعرفة

عمل الآلات النافعة في مصلحة العباد ، وإن كان على طريقة الفلاسفة ، فالاشتغال بها حرام لأنه يؤدي إلى الوقوع في العقائد المخالفة للشرع ، كما أفاده الصلاة المذكور ، فلم يظهر تجويزه لكامل القريحة الممارس للكتاب والسنة ، للامن عليه مما ذكرنا ، قياسا على المنطقي المختلط بالفلسفة على ما هو المعتمد فيه من أقوال ثلاثة ، نائبها الجواز مطلقا ونسبة الملوي في شرح السلم للجمهور وثالثها المنع مطلقا ونسبه صاحب السلم لابن الصلاح والنووي . قال الملوي : ووافقهما على ذلك كثير من العلماء . ولما كان الامام النووي ممن يقول في المنطق بالمنع مطلقا مشى على نظير ذلك في الطبيعة ، فقد في كتاب السير من الروضة من العلوم المحرمة علوم الطبيعيات بدون أن يفصل ، لكن حيث يعتمد التفصيل هناك فلنعتمده هنا ، إذ لا فرق في ذلك ، فإن مظنة الضرر والنفع موجودة في كل منهما ، والظاهر أن موضوع كلام الروضة ما كان على طريقة الفلاسفة إذ غيره لا محذور فيه اتفاقا كالمنطق الخالص ، كما يشعر بذلك تعبيرها بعلوم الطبائعيين دون علوم الطبيعة . وأما علم تركيب الأجزاء المعبر عنه بالكيمياء فإن كان المراد به البحث عن التركيب والتحليل بدون تعرض لما يخشى منه على العقيدة الإسلامية فلا بأس به ، بل له أهمية حسب ثمرته ، والأجرت فيسه الأقال الثلاثة المتقدمة ، وأما العلم المعروف بعلم جابر ، ويسمى أيضا علم الصنعة وعلم الكاف ، وهو الذي يصرف إليه علم الكيمياء عند غالب الناس ، فقد أفاد العلامة ابن حجر في شرحه على المنهاج أنه أن قلنا بالمعتمد من جواز انقلاب الجسم عن حقيقته وكان العلم الموصل لذلك يقينا جاز تعلمه والعمل به ، والأحرى ، ولقد هذا

الشرط لم يتحصل المشتغلون به فيما رأينا إلا على ضياع
الاموال وتشتت البال ، وتغيير الاحوال - فعلم أن العلوم
الرياضية لا بأس بها من قراءتها كما تقرأ علوم الآلات ،
وكذا الطبيعيات وعلم تركيب الاجزاء حيث كانت تقرأ على
طريقة لا يفهم منها منابذة الشرع بحال ، كبقية العلوم
العقلية مثل المنطق والكلام والجدل ، بل يجب كفاية من
هذه الثلاثة ما يحتاج اليه في الحجاج عن العقائد
الدينية » .

ولم تخرج فتوى البناء عن هذه الحدود .

ويستطيع الناظر في هذه الفتوى أن يلمح منها انها
تفتح الباب فيما اباحته للتفرقة بين طريقة وطريقة
رغاية ورغاية ولاسيما في المنطق والطبيعيات ، فلا يشق
على المعارض في تدريس علم منها أن يؤجل تدريسه على
الاقل الى أن يثبت خلوص الكتاب المقرر من الشوائب
الممنوعة ، وأبتعاد المدرس له عن مذهب الفلاسفة أو
مذهب المنجمين .

وظلت الفتوى التي صدرت سنة ١٣٠٥ هـ - ١٨٨٧ م
حبرا على ورق .

فلما ولي عباس حلمي كرسى الخديوية وكانت به رغبة
جياشة في اظهار سلطته على البلاد في الوقت الذي كان
فيه الانجليز قد سيطروا على كل شيء تقريبا ماعدا القطاع
الدينى ، انتهز الشيخ محمد عبده الفرصة واقنع الخديو
بأن يمد يد الاصلاح الى هذا المجال ، وهكذا اراد الخديو
بتقريب الشيخ اليه أن يستعين به على تعويض السلطة
التي انتزعها الانجليز منه بسلطة في مجاله المسمون

لا تمتد اليها يد الانجليز ، وأن يقيم الحجة عليهم في
دعواهم التي يلهجون بها ويشذرون بها لتسويغ رقابتهم
على دواوين الحكومة وإطالة أمد الاحتلال ، وهي دعوة
الإصلاح ، فإن الإدارة التي تنقل الأزهر والأوقاف والمحاكم
الشرعية من الفوضى إلى النظام لا تعجز عن إصلاح ديوان
من دواوين الحكومة قديم عهد بالنظام « العصري » مهما
يعرض له من عوارض الاختلال . وأراد الشيخ بالتقرب
إلى الخديو أن يسند ولى الأمر في محنته من السلطة
الأجنبية وأن يستفيد من رغبته في العمل سندا
للمصلحين وعونا له على رسالته المرجوة من قديم ،
وليس بين يديه بعد عودته من منفاه - مجال أنفع من
هذا المجال من طريق الإيمان الصادق والتعليم المفيد .

سبب آخر ، فإن الخديو كان يطمح إلى الخلافة
ويريد أن يستمد من سمعة الأزهر وعلمائه في العالم
الإسلامي سندا دينيا يرجحه على أمراء المسلمين ، وكان
يرجو من مصانعة المحتلين أحيانا أن يعاونوه بالسند
السياسي وأن يؤيدهم في المحيط الدولي بيت سفوا
الابطالي صديق الأسرة العلوية القديم ، ومصالحته في
ترشيح الخليفة المصري أن تدين له اليمن وشواطئ
البحر الأحمر لأنه صديق الخليفة المطاع ولا يأبى المحتلون
هذه المصلحة للدولة الإيطالية لأنها دخلت معهم في
المساومة على أملاك الدولة العثمانية واتفقت معهم على
نصيبها من أملاك الدولة العثمانية ، فضلا عن مصلحة
بريطانيا بين مسلمي الهند وغيرهم في قيام الخلافة في
بلد يهيمنون عليه . ولم يغفل عبد الحميد عن هذه
المساعي الخفية ، بل فطن إليها واحتجز عنده جمال الدين
الأفغاني لكيلا يعود إلى القاهرة ويؤيد هذه الحسركة

بنفوذ ونفوذ تلاميذه من المصريين والشرقيين ، وحدث
لما قام الخديو عباس بزيارة دار الخلافة للمرة الاولى انه
التقى هناك بجمال الدين فاستدعى هذا اليه على الاثر
رساله : اتريد ان تجعلها عباسية؟ يريد انه يتآمر مع
الخديو على اسناد الخلافة اليه فكان رد الافغانى : ان
الخلافة ليست خاتما فى يدى اضعفه فى اصبع من
اشاء .

وكان الشيخ الانبأى لا يزال شيخا للازهر ، ولكنه
كان قد كبر ومرضى حتى عجز عن العمل وقد كثرت شكوى
اهل الازهر من ادارته لضعفه ، فلما ارادت الحكومة ان
تأخذ فى اصلاح الازهر عينت الشيخ حسونة النواوى
وكيلا لشيخ الازهر ، وكان هذا فى سنة ١٣١٢ هـ ،
وأذنت له فى ادارة شئون الازهر نيابة عن الشيخ الانبأى ،
على ان يعمل على تنفيذ ما تريده الحكومة فى اصلاح
الازهر ويمكن الشيخ محمد عبده من تنفيذ ما يريده فيه ،
وكان الشيخ حسونة من علماء الازهر الذين اشتغلوا
بالتدريس فى المدارس الاميرية وكان قبل تعيينه فى ذلك
مدرسا بمدرسة الحقوق ، فامتاز بهذا على غيره ممن
شيوخ الازهر الذين اعتزلوا الحياة خارج الازهر ولم
يعرفوا ما حدث فيها من احوال جديدة ، وقد جعله هذا
خير من يصلح للقيام بما تريده الحكومة فى اصلاح
الازهر .

ولم تكتف الحكومة بتعيين الشيخ حسونة النواوى
وكيلا لشيخ الازهر ، بل سعت فى حمل الشيخ الانبأى
على الاستقالة من منصبه لتعيين الشيخ حسونة فيه
بدله ، ليكون اقدر على القيام بما تريده فى اصلاح
الازهر ، فتردد الشيخ الانبأى فى ذلك طويلا ، لانه كان

يريد أن يبقى الأزهر على حاله ، ويعارض في ادخال شيء من التجديد فيه ، ولكن الحكومة الحث عليه حتى قدم استقالته إلى الخديو وهو في مصيفه بالاسكندرية .
وهنا شعر أنصار الجمود في الأزهر بما في أصلحة من خطر عليهم ، فأرسلوا عريضة إلى الخديو يطلبون منه فيها الا يقبل استقالة الشيخ الأنباي ، فكاد الخديو يتأثر بها ويرجع عن عزمه في اصلاح الأزهر . ولكن بعض أنصار ذلك الاصلاح اشار عليه ان يراجع أسماء الكاتبين لهذه العريضة ، وأسماء الذين كانوا يقدمون الشكاوى في الشيخ الأنباي بأنه عاجز عن ادارة شئونهم وأنه يخص اهل مذهبه من الشافعية بخيرات الأزهر ، ويقصر عليهم كساوى التشریف ، فلما راجع تلك الاسماء وجد ان اكثر الكاتبين للعريضة التي تطالب بعدم قبول استقالة الشيخ الأنباي هم الذين كانوا يشكون منه ، فلم يلتفت الى عريضتهم ، وقبل استقالة الشيخ الأنباي وعين الشيخ حسونه النواوى شيخا للأزهر في اليوم الثانى من محرم سنة ١٣١٣ هـ .

وقد شكل قبل ذلك مجلس لادارة الأزهر عقد اول اجتماع له في السادس عشر من شهر رجب سنة ١٣١٢ هـ وفى هذا الاجتماع قرر اعضاؤه خطة سيرهم وما يلزم البدء به من الأعمال وما يقدم من القوانين المحتاج اليها ، وظهر لهم ان اول ما يهتم اهل العلم هو مسألة المرتبات . اذ تقرر ان المرتبات السنوية « بدل الكساوى » لا يمكن ان يزيد عن اثنى عشر جنيها في العام ولا ينقص عن ثلاثة جنيهاات وجعل لاعطاء هذا النوع والترقى فيه بانحلاله عمن يموت من العلماء ضوابط مقرر لا يتعدهاها احد ، وان المرتبات السنوية الشهرية لا يمكن ان تنقص

عن خمسة وسبعين قرشا ولا ان تزيد عن ثلاثمائة قرش
الا اذا تجدد شيء في المقرر ، وبينهما درجات ، وجعل
لاعطاء هذا النوع والترقي فيه ضوابط كذلك .

وفي السادس عشر من شوال سنة ١٣١٢ هـ صدرت
ارادة سنية بالحاق الجامع الاحمدى بالجامع الازهر في
التدريس والامتحان وادارة الشئون العلمية .

كذلك صدر قانون آخر بالحاق التدريس والامتحان
في المسجد الدسوقي وفي دمياط بالجامع الازهر ،
فوجه مجلس الادارة عنايته اليهما ووضع لكل منهما
نظاما خاصا به ولما كان من عادة اهل الازهر الاهتمام
بالماديات قل كل شيء ، وقد فرغ المجلس من قانون
المرتبات ، اتجه التفكير الى اصلاح نظام كسـاوى
التشريف .

ثم توجه مجلس الادارة الى الغرض الـاهم ، وهو
اصلاح نظام التدريس والامتحان ، وهنا اراد الشيخ محمد
عبده ان يجعله اصلاحا كاملا يقضى على كل اثر للجمود
فى الازهر فلم يوافقـه اولو الامر على ما اراد من ذلك
ونصحوه بان يأخذ ذلك الاصلاح بالتدرج ، فقبل نصيحتهم
على كره منه واخذ بقاعدة مالا يدرك كله لا يترك كله .
وقد اخذ مجلس الادارة فى وضع قانون يقوم باصلاح
نظام التدريس والامتحان على ذلك الاساس وقضى فى
وضعه وقتا طويلا حتى انتهى منه ، ثم قدمه الى الحكومة .
فالفت لجنة للنظر فيه فادخلت فيه من التنقيح ما ادخلت
ثم قدم الى الخديو فاقره فى اليوم العشرين من محرم
سنة ١٣١٤ هـ .

فانتقل الازهر بهذا القانون من فوضى عامة فى التدريس
وغيره الى شيء من النظام وان لم يصل فيه الى الجسد

المطلوب لان الحكومة ارادت ان تأخذ الاصلاح بالتسدرج كما ذكرنا ، وقد صار به الازهر ادارة نظامية ، وقانون يقوم بضبط نظام التعليم فيه ، واخذ شيوخه بشيء من الحزم ، ليخضعوا لذلك النظام ، ويشعروا بأن عليهم مسئولية امام شيخهم وامام الحكومة التي عنيت بأمرهم فزادت في مرتباتهم ، ووضعت لهم ذلك القانون الذي يسير بهم في طريق النهوض ، ويجعل منهم رجالا يشعرون بما جد في عصرهم ، ويشاركون العاملين في النهوض بآمتهم .

وفي اول السنة الدراسية سنة ١٣١٤ الداخلة في سنة ١٣١٥ شرع المجلس في تنفيذ بعض مواد القانون ، فبدأ بالمادة الثانية والعشرين لانها اساس ترقى التعليم وهي القاضية على الحواش والتقارير في الاربع سنين الاولى من سني التعليم ، فحدد الكتب التي تقرأ فيها بدون تلك الحواش وتلك التقارير التي تحول بين الطالب وبين الفهم وتشوش عليه موضوعات العلوم .

وكذلك لاحظ المجلس في اثناء القاء الدروس في تلك السنة الدراسية ان في الازهر عادة مستحكمة وهي اهمال الاستاذ للطالب في آدابه وفي مواظبته على الحضور في الدروس واهمال الطالب لانه لم يتعود من مشايخه المراقبة عليه ، فاهمل في احترامه لهم وتباطأ في اعماله ، ولم يبال بحقوق اخوانه الطلبة ، ففسدت اخلاق الطلاب وضاعت آدابهم الدينية وتلاشت عوائد حسن المعاشرة بينهم ، فأصدر المجلس قرارا في ٢٩ شعبان ليكون دواء لتلك الادراء ، يبين فيه أن على الطالب أن لا يتلقى اقل من ثلاثة دروس في اليوم ، وأن يشتغل اثناء الدرس

بغيره ولا يكلم فيه غير أستاذه في الدرس أكثر من ثلاث
مرات في الموضوع الواحد ، فإذا بقيت لديه شبهة ،
كلمه فيها بعد الفراغ من الدرس وان تكون سسيرة
الشخصية ملائمة لشرف العلم والدين وان يحترم أستاذه
في الدرس ، فلا يرفع صوته عليه ، ولا يجلس بين يديه
بهيئة تتنافى مع الاداب ، وان يعامل جلسه في الدرس
بالحسن ، فلا يؤذيه بالقول ولا بالفعل وان يستمر في
تلقي الكتاب الذي ابتدا فيه على الاستاذ الذي شرع
في تلقيه عنه حتى يتمه فاذا بدا له الانتقال الى شيخ
آخر وجب عليه ان يخبر شيخ جهته المنتسب هو اليها
واذا شرع الطالب في تلقي كتاب وجب عليه اكماله ، فلا
ينتقل الى كتاب ارفع منه قبل ان يتمه .

واما الاستاذ ، فقد حتم عليه في ذلك القرار ان يكون
القدوة الحسنة للطلبة في حسن الاخلاق والسيره
الشخصية وان يتعهد الطلبة الذين يحضرون درسه
بنفسه ان كان مبصرا ، او بمن يرافقه ان كان ضريرا
ليعرف من يتغيب منهم عن الدرس ، فيخبر عنه شيخ
جهته المنتسب هو اليها ليخبر شيخ الجامع بانقطاعه عن
الدرس ، وان يراقب حال الطلبة اثناء الدرس حتى لا ياتي
احدهم بما نهى عنه ، فاذا خالف نبهه الشيخ اول مرة
فاذا عاد زجره ، فاذا عاد ابعده عن الدرس واخبر شيخ
جهته ليخبر شيخ الجامع ليعاقبه بما يراه وان يجتنب
الاستاذ تلك العادة القبيحة ، وهي سب الطلبة وشتيمهم
الشتيم القبيح وضربهم بالعصى والنعال ، وان يوجه ذهن
الطالب الى تعقل المسائل وفهم المعاني من اقرب الوجوه
متجنباً الاحتمالات البعيدة ، وان يحضر الاستاذ درسه
قبل القائه فيراجع ما يحتاج لمراجعته من الكتب لتصحيح

الفاظ الشعر التي تذكر في الشواهد .
وفي الرابع من جمادى الآخرة سنة ١٣١٦ قرر مجلس
الادارة اعادة النظر في شئون امتحان طالبى التدريس
وتطويرها .

وبعد هذا تحقق المجلس من ان كيفية امتحان التدريس
جارية على غير قاعدة معينة وان كل عضو من أعضائه
يسأل الطالب كما يشاء في أى وقت اراد على غير نظام .
وهذا يؤدى الى تشويش ذهن الطالب ، فأصدر قرارا فى
٢٨ شوال سنة ١٣١٦ كان هو النظام الداخلى لامتحان
طالبى التدريس ومقتضاه ان السنة الدراسية كلها
ظرف للامتحان ، وان يعقد مجلسه فى كل اسبوع مرة
على الاقل ، ولا يمتحن فى المجلس الواحد اقل من اثنين
وان لا يسأل الطالب فى اول قراءته بل يمهل حتى يسكن
روعه وينطلق لسانه . الى غير ذلك مما من شأنه تنظيم
العملية تنظيما أحسن .

وفي ٩ رجب سنة ١٣١٦ صدر قرار من مجلس الادارة
تنفيذا للمواد ١١ ، ١٢ ، ١٧ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ٢٢ ، ٢٣
من القانون ، وهى متعلقات بتوزيع العلوم التى تدرس فى
الازهر على الاساتذة المدرسين فيه ، وبتعيين السكتب
لجميع العلوم التى تدرس فى الازهر خصوصا غير
المتداولة فيه ، وبتحديد نوعى العلوم من المقاصد والوسائل
وبتمرين الطلاب فى العلوم الآلية على تطبيق العلم على
العمل ، وبتخصيص الزمن لكل نوع من النوعين ، ويمنع
قراءة الحواشى والتقارير فى السنين الاربع الاول وبالإلزام
الطالب بأن يبدأ اشتغاله بعلوم الوسائل حتى اذا جاء الى
المقاصد كان لديه مايجعله اهلا لتلقيها .
ولقد كان فى وسع المجلس ان يصدر قراره بذلك كله

ويصير بمجرد صدوره واجب التنفيذ كما قضى به القانون ولكنه اراد ان يشرك معه كبار العلماء ليشاورهم في الامر ويقف على آرائهم في كل باب من هذه الابواب ، فلذلك قرر تشكيل لجنة من أكثر من ثلاثين من افاضل العلماء من كل مذهب تحت رئاسة الشيخ سليم البشري ، وكان اذ ذاك من اعضاء المجلس ، وضم الى اعضائها بعض اعضائه الآخرين ، وكتب شيخ الازهر الى رئيس هذه اللجنة كتابا بذلك ودعا العلماء الى الاجتماع في ادارة الازهر ، فاجتمعوا جميعا وتباحثوا في القضية .

ولاشك ان الذي قيل عن طريقة التعليم الجديدة صعب تنفيذه مادامت الدراسة تعتمد على الكتب القديمة ، لان من لوازمها تلك الامور التي فرض على المدرسين ان يجتنبوها ، ولهذا كان ذلك النظام خطوة قصيرة جدا في طريق الاصلاح ، ولم يكن فيه من التجديد الا ما اتى به من بعض العلوم الحديثة ، ومن الكتب الحديثة التي الفت فيها ، ومثل هذا مايتعلق بسير نظام الدراسة . على ان هذا النظام لم يلق من التعضيد مايجعله يؤدي الفاسدة المقصودة منه ، بل كان يخطو الى غايته يوما ويتعطل اباما .

وقد تم هذا الاصلاح بسعى الشيخ محمد عبده ، وقد مكث عشرة اعوام يتعهد ويرعاه ولكنه لم يكن في نظره هو الاصلاح الذي يلزم للقضاء على الجمسود في الازهر ، وللنهوض بالمسلمين في هذا العصر ، ولهذا قال فيه : اني بدرت في الازهر بذرا اما ان ينبت ويشمر ويؤتي اكله المغذى للروح والعقل ، فيجيا به الازهر حياة جديدة واما ان يقضى الله على هذا المكان قضاءه الاخير وقد نبت ذلك البدر فصار زروعا اخرج شطاه ، ولكن قل

من يتعمده بالسعى ومنع الحشرات الضارة ليستوى على
سوقه ويؤتى اكله .

على انه اذا نجان الشيخ محمد عبده لم يمكنه ان يصل
الى غرضه فى هذا الاصلاح فانه فعل كل ما يمكنه فى
دروسه وغيرها للوصول الى ذلك الغرض .

التطوير التعليمى يلقى حريا :

وكما جرت العادة فى ازمة مختلفة وفى مجتمعات
متعددة ، واجهت افكار التطوير وخطواته العملية العوائق
والعقبات تارة من القيادة السياسية للدولة وتارة اخرى
من شيوخ فى الازهر نفسه . والحق ان هذا من طبائع
الامور ، فالتطوير يعنى تغييرا ، والتغيير يتطلب اعادة
تفكير واعادة نظر وتحويل عوائد وتقاليد ، والانسان يركن
فى كثير من الاحيان الى التكاسل ويميل الى ما تعود
والف ، بالاضافة الى ان التطوير لابد بالضرورة - ان يذهب
بمصالح البعض فيضطرون الى محاربته وتعويقه . ولعل
ماكان يلاقيه اصلاح الازهر وتطويره ، يعطينا دليلا
جديدا على احساس الجميع بقوته ومكانته ، اذ لو كان
ذا شأن صغير ما حفل بذلك احد ، ولعل تلك الزيارة التى
قام بها عميد الاحتلال له صورة من صور الاحساس بهذه
القوة وهذه المكانة .

فقد سعى كرومى - وهو الحاكم الاعلى - ليشعر
بشبعه ، ف قيل انه معتكف فى حجرته بالجامع ، لا يخرج
منها ، ولا يغادر باب الازهر لزيارة احد مهما يكن مركزه
عظيما ، ويصف احد الكتاب هذه الزيارة فيقول :
« وذهب اللورد لزيارة الاسد فى عرينه ، او الناسك

صومعته ، وكان حينذاك في أبان بطشه وقوته وبها به
الكل ، ويسارعون لتلبية امره ، وقد ظن انه سيجد
من شيخ الاسلام تابعا ونصيرا ، ودخل الازهر وسار
بين اعمدته وعلى بلاطه ، فامتلا رهبة وروعة وراعسه
الصمت السائد والطلبه الذين يتحركون في صمت وخشوع
كانهم الاشباح السارية ، واستقبله وفد من المشايخ في
عمائم كبيرة ، واكمام واسعة طويلة ، بطيئى الحركة ،
يسرون في تؤدة ووقار ، ولا يحنون رعوسهم الا ساعة
الركوع والسجود . وسار بينهم يخترق الحجرات
والابهاء وهو يتجرد في كل خطوة من ثياب جبرونه
وكبريائه . . حتى اذا وصل الى باب صغير ادى به السرى
اليه ، كان العميد البريطاني العظيم قد اصبح فردا يشعر
بالضعف والخشوع ، وفتح الباب ، وتنحى الموجودون . .
ودخل اللورد ، ومعه احد ياوران السراى ، فراء نفسه
في حجرة مجردة من الاثاث والفراش عارية الارض ،
مكشوفة البلاط ، سكنة ، يكتنفها شيء من الظلام الا من
شعاع ينفذ من نافذة نصف مغلقة ، وفى واجهة تلك
الحجرة دكة عالية عليها قطعة من بساط وقد تربع فوقها
شيخ الاسلام والمسلمين فى ثياب بسيطة ، وفى يده
مسبحة يعد خرزاتها ، ويتمتم بالتسبيح عليها ، وهو
مطرق برأسه ، مستغرق فى نجواه .

وأدار اللورد نظرة حوله ، فلم يجد مقعدا ، وتقدم
خطوتين فلم يرفع الشيخ رأسه ولم يبادره بالتحية ،
ولبت يتمتم نجواه ، وهو فى سكون وجمود . ووقف
اللورد فى وسط الحجرة وارتبكت حواسه وشعر بأنه
يتضاءل امام ذلك الشيخ النحيف الجسد السامى فى
ذكره حتى لم يعد يشعر بنفسه وبعد أن مرت فترة طويلة

رفع الشيخ راسه دون ان يتحرك من مكانه ونظر الى اللورد نظرة هادئة عميقة ، وقال بصوت لطيف : أهلاً وسهلاً . ثم مد يده اليه فتسارعت هذه اليد ولثمها بشفتيه واسترد الشيخ يده ، ثم قال له : « في امان الله . . في امان الله . »

وخرج اللورد يتعثر ، وقد أدرك ان في مصر من هو اعظم منه شأنًا واقوى شخصية !

وكانت تولية الشيخ حسونه النواوى مشيخة الازهر ضد رغبة العلماء الازهريين اذ كانوا يرون ان فيهم من هو اكبر سناً ، واكثر علماً ، واحق بالرياسة عليهم منه ، ولانه جاء مؤيداً لتدريس الحساب والهندسة والجبر وتقويم البلدان وما اليها من علوم في الازهر ، وكانوا ينفرون منها بدعوى انها علوم مستحدثة ، وماهى الا علوم قديمة اشتغل بها المسلمون والفراء فيها ، وكانت تدرس في الازهر قبل انحطاطه وانما نفروا منها لبعدهم عنها ولظنهم انها من علوم الافرنج ، وانها ما دخلت في الازهر الا للقضاء على العلوم الشرعية او تقليل الرغبة فيها . واشاع بعض الجاقدين ان الشيخ حسونة مطبوع على الشدة والجفاء في مخاطبة الناس ومعاملتهم ، وانه بعد التولية داخله شيء من الزهو والخيلاء ، كما اشاعوا انه مماليء للانجليز على هدم مكانة الازهر ، وادخال العلوم الجديدة فيه .

وفي عهده حدثت حادثة رواق الشام وخلصتها ان احد الطلبة مرض بالطاعون ولما اتصل الامر بالمسئولين عملوا على عزله ونقله الى المستشفى ، فابى اخوانه تسليمه لانهم تخوفوا ان يكون مصيره مصير زميل آخر خرج ولم يعد . ثم اشتدت الملاحاة بين الاطباء والطلبة

وابلغ الاطباء انهم اهيئوا ، فحضر المحافظ الى الجامع الازهر ومعه وكيل المحكمة وكثيرون من الجنود ، فاعتدى الطلاب على المحافظ ، وقذفوه ومن كان معه بالحجارة فأصيب وكيل الحكمدار وجرح ، وكان باب الرواق مفلقا ، فطلب قوة عسكرية جديدة ، وضرب الحصار على الجامع ، ثم أمر الحكمدار بكسر الباب واطلاق الرصاص على الطلبة داخل الازهر واطاع الجنود فخلعوا احد ابوابه ، واخذ الحكمدار يطلق النار ، فتبعه الجنود وتفرق الطلبة في انحاء المسجد ، ثم دخل الضباط والجنود واخذوا يقبضون على كل من يجدون دون تمييز بين طالب وعالم ، فقبضوا على ٨٢ من الشوام ، و ٢٣ من المصريين وفيهم بعض المدرسين واصيب بالرصاص خمسة مات بعضهم في الحال ، وبعضهم مات بعد ذلك .

ويقول الشيخ عبد الكريم سليمان في تعليقه على هذا الحادث : « انه قد اخذ على الشيخ حسونه تفهقره عن الذهاب الى المتهيجين منهم في الرواق قبل اشتداد الثورة فيهم وموافقة الحكومة على ماطلبت منه ، وهو كتابة خطاب الى الداخلية يبين فيه خطأ الشوام وانهم كانوا في غاية من التعصب ، وعدم الاتقياد للاوامر الرسمية ، يبرر بذلك اطلاق الرصاص عليهم واقفال الرواق عاما كاملا ومحاكمة الكثير منهم امام المحاكم الاهلية ، ومعاقبتهم بشديد العقوبات فكان من هذا وذاك ان وقع الشيخ حسونة في السنة الطلبة والعلماء العامة والفروغاء فسلقوه في مجالسهم » .

وبدا الشيخ يستعيد ثقة الناس فيه عندما استطاع ان يقف موقفا صلبا امام الحكومة في اواخر سنة ١٣١٦ هـ بشأن اصلاح المحاكم الشرعية ، فقد عرض

على مجلس شورى القوانين اقتراح بئدب قاضين من
مستشارى محكمة الاستئناف الاهلية ليشاركا قضاة
المحكمة الشرقية العليا فى الحكم ، فوقف الشيخ حسونه
ضد ذلك الاقتراح ، وجرى مناقشة بين الشيخ ورئيس
النظار مصطفى فهمى انتهت بان غادر الشيخ المجلس
مغضبا محتجا .

واكبر الناس موقف الشيخ ولاسيما بعد ان سرى الى
الاذهان ان الحكومة تريد هدم الشريعة بذلك المشروع ،
ولكن النظار أحفظهم ماوجه به الشيخ رئيسهم ، وحرك
ذلك ماكان فى صدورهم منه يوم أرادوا منع الحج
احتجاجا بالوباء ، واستفتوه ليجعلوا فتواه عصا يتوكأون
عليها كلما أرادوا منع الحج ، وظنوا انه يوافقهم ، لكنه
أخلف ظنهم ، وافتى بعدم جواز المنع ، فلما كانت
حادثته مع رئيس النظار شكوه الى الخديو وطلبوا
عزله .

وحاول الخديو حمل الشيخ على قبول الاقتراح بعد
تعديله وتغيير مايراه مخالفا للشرع ، فأصر على الامتناع
وقال : « ان المحكمة الشرعية العليا قائمة مقام المفتى فى
اكثر احكامها ، ومهما يكن من التغيير فى الاقتراح ، فانه
لا يخرج عن مخالفته للشرع لان شرط تولية المفتى
مفقود فى قضاة الاستئناف » ، وتآلم الخديو من الشدة فى
كلام الشيخ ، فمال لراى نظاره فيه ، ثم أصدر امره
يوم السبت ٢٤ المحرم سنة ١٣١٧ هـ بعزل الشيخ عن
رياسة الازهر والافتاء واقامة ابن عمه الشيخ عبد الرحمن
القطب النواوى شيخا على الازهر والشيخ محمد عبده
المستشار بالاستئناف الاهلى مفتيا .

ولما أذيع الامر ترددت وفود العلماء والوجهاء على دار الشيخ حسونه ، وانطلقت الالسنه بمدحه والثناء عليه ، وتعلقت به القلوب ، واقبل الناس عليه اقبال ، وتحققوا بطلان ما اتهمه به خصومه .

وقد حدثت قبل هذا عدة حوادث او مواقف فى الازهر ظهر فيها الانجليز ، ولكنها كانت حوادث فردية ، وكان تدخل الانجليز فيها من وراء ستار ، وكان موقف الازهر فيها من الخديو والمعتمد البريطانى ، وذلك الذى يصفه الشاعر بقوله :

والمستجير بعمره عند كربته كالمستجير من الرمضاء بالنار
من ذلك حادثة زاوية العميسان . . وندع الشيخ عبد الكريم سليمان يصفها بقوله :

« ان شيخ تلك الزاوية التى هى رواق من أروقة الازهر - وشيخها يوليه شيخه او مجلس ادارته - كان قد رفع دعوى على ديوان الاوقاف امام المحاكم الاهلية يطالبه فيها بما تأخر للعميان من استحقاقهم فى وقف المرحوم عبد الرحمن بك كتخداى ، وكان الوكيل عنه فى رفع هذه الدعوى أحد مشهورى المحامين الكبار ، وانتهى الامر فيها بأن حكم للعميان على الديوان بمبلغ ٣٦٠٠ جنيه ، استحقوها فى السنين التى قبل رفع الدعوى ، وبأن يعاملوا فى المستقبل ، فيما يستحقون من تلك الاوقاف على الوجه الذى حكم لهم بمقتضاه .

وطال الجدل بعد الحكم النهائى بين الديوان والمحامى فى أمر التنفيذ ، فلم يتفقا على شىء فيه فاضطر المحامى الى استعمال الطرق القهرية ، وذهب المحضر الى الديوان وفتح خزائنه بالقوة القاهرة ونفذ الحكم فى ١٦-٩-

١٨٩٧ الموافق ربيع الاول سنة ١٣١٥ . واستلم المحامي المبلغ بوصفه انه وكيل عن شيخ العميان ، وذهب به الى بيته فرحا جذلا وظن الطامعون انهم قد ربحوا ، وان الامر قد رقف عند هذا الحد . ولم يكن ليخطر على بال المحامي ان وراءه من يراقب عليه ويحافظ على ما قبضه على ذمة اولئك العميان .

ولما وصل خبر هذا التنفيذ القهرى الى المعية السنية وهى تعلم ان ديوان الاوقاف بمنزلة قلم من اقلامها هالها الامر ، وفهمت ان الازهر - وهو غرس نعمتها !! - قد سيطر عليها ، واهان الديوان التابع لها بفتح خزائنه قهرا ، واخذ مافيه قوة واقتدارا . . ثم حتمت انه لم يكن من حق الازهر ان يعمل ماعمل . واذا فرض ووقع منه ماوقع ، فالواجب عليه ان يرد فوراً ما اخذ ، واذا تأخر عن هذا الواجب . كان مخطئاً ، ومستوجباً لقطع الفيض « !! » عنه على الدوام .

« ولما وصل نبأ هذا التنفيذ الى الازهر - وهو يعلم قوة المحامي ، وقدرته على عمل اى امر يريد على هؤلاء العميان الضعاف - تدبر فيما يأخذه من الاحتياط لحفظ هذا المبلغ ، وعدم ضياع شيء منه . وكانت قاعدة الفكرة ان المحكوم لهم من افقر الفقراء ، واذا نال الواحد منهم جنيها او جنيهين طار فرحا وسرورا ، لانه لم يتعود ان يمس الجنيه بيده ، فيأخذ ما يعطاه ، وان لم يبلغ معشر حقه ، ويمضى صك الاستلام ، فاستدعى مجلس الادارة شيخ هذه الزاوية وكتب اليه كتابا فى ٢٨ ربيع الاول سنة ١٣١٥ الموافق اغسطس سنة ١٨٩٧ مشمونه انه حكم على الاوقاف من محكمة الاستئناف بمبلغ ٣٦٠٠ جنية

وان يسلم لشيخها ، وقد نفذ هذا الحكم ، واستلم المحامي المبلغ بصفته وكيلًا ، وكلفه باستلام هذا المبلغ من الوكيل واحضاره الى خزينة المشيخة حتى ينظر في طريقة توزيعه لان المشيخة هي التي لها السلطة العامة في ذلك .

فأخذ شيخ الزاوية هذا الكتاب وسلمه الى المحامي ، فلم يمثل ، وعارض اشد المعارضة في خروج المبلغ من خزانته ، فظهر لمجلس الادارة انه لا يريد بالعميان خيرا ، فكلف شيخ الزاوية بأن ينذر المحامي انذارا رسميا ، فانذره بتاريخ ٩-٩-١٨٩٧ بأن يحضر المبلغ الذي قبضه في ذمة العميان الى خزانة الازهر ليودعه فيها حتى يضم مجلس الادارة قاعدة لصرفه على مستحقه وأن لم يفعل في ظرف كذا ساعة ، عد مخالفا لمادة كذا من القانون ، لانه وكيل في قبض المبلغ ، وواجب عليه أن يؤديه عند الطلب لموكله . فلم يكن من المحامي ألا انه اتفق مع بعض الاجانب على بيع بعض حصص العميان اليه ، وأنذر ذلك الأجنبي شيخ الزاوية وشيخ الازهر والمحامي بتاريخ ١١-٩-١٨٩٧ .

كل هذا والازهر خال الدهن مما فهمته المعية السنية فيه . ولم يكن من همه الا المحافظة على المبلغ من الضياع ، ولم يحفل بالانذار الذي ارسله الاجنبي باتفاقه مع المحامي ، فان مطلوب الازهر قد حصل ، وهو حفظ المبلغ جميعه بدون أن يضيع منه درهم ولا دينار . .

بعد هذا ذهب المحامي الى بعض اهل الحل والعقد في الحكومة ، وافهمهم ان الازهر يريد استرجاع المبلغ لا ليعطيه الى مستحقه المساكين ولكن ليعيده الى خزينة

الأوقاف استرضاء للمعية السنية ، فوثر هذا القول في
أذهانهم لانهم ماكانوا ليعقلوا الا أن الأزهر سيكون آلة في
يد المعية تعمل به ماتشاء . وجاهر المحامي بهذا القول
واستعمل حرية فوق المعتاد . . حتى انه لما دعت المعية
الى الاسكندرية للاتفاق معه ، عاد يشيع اقاصيص
استرضائه ، وتمنعه عن الاجابة ، ونشر الدعوة التي دعى
بها في الجرائد ليظهر انه غير مبال بجهة المعية ، وليؤكد
في ذهن رجال الحكومة ماهمس به من قبل ، وهو ان
الأزهر يتغنى مواساة المعية برد المبلغ المحكوم به الى
الأوقاف .

ووقع الأزهر بعد هذا في حيص بيص . . فالمعية
فهمت انه اهان الأوقاف ، ولم يراع حق النعم المصدقة
عليه من وليها . والحكومة فهمت فيه انه يريد رد مبلغ
الفقراء الى الأوقاف وحرمانهم منه والمحامي ينادى على
رعوس الملا بأن الأزهر عامل على معونة الديوان ضد
العميان ، حتى انه أثار في رعوسهم الحمية ، فذهبوا
الى سراى قصر الدوبارة يقود بعضهم بعضا ، يتكفون
ويتعثرون ليسترحموا اللورد كرومر في حفظ الحقوق .
ولهم المذرة ، فان المحامي اوهمهم بتلك المجاهرة ، وبتلك
الحرية !! انه يمكنه ان يفعل مايريده ، وثبت في أذهانهم
ان الأزهر لا يريد بهم خيراً . . فالتبس الحق بالباطل على
الكل ، وكاد الباطل يعلو على الحق فيزهقه ، ولكن الحق
لا يعدم النصير ، والباطل لا يلبث أن يجبن امامه في
زمن قصير . . »

ويمضى الشيخ عبد الكريم سلمان - وكان مع الشيخ
محمد عبده عضوين في مجلس ادارة الأزهر - فيذكر

ماكان بعد ذلك من ~~الخط~~ رئيس الديوان على الحقيقة ،
ومقابلة الخديو ثم الاتصال برئيس النظار لكشف امر
المحامى وما قصده من التشهير بالازهر ومجلس ادارته
ثم قال : وانتهى الامر بان المبلغ يوزع حالا بتمامه على
المحكوم لهم ، وان تذهب تلك الانذارات الصادرة من
اولئك الاجانب هباء منثورا ، والزم المحامى باسترجاعها،
والاتفاق معهم فى شأنها وقضى بان يكون التوزيع على
مايقدمه الازهر من الكشف ببيان اسماء المستحقين
وبيان نصيب كل واحد منهم ، وان يكون موزع هذه
النقود هو حضرة عثمان بك مرتضى مدير الاقلام العربية
فى الحقانية .. »

هذه الحادثة التى نقلناها عن كتاب « اعمال مجلس
ادارة الازهر » بقلم واحد من الرجال الذين عاصروا
حوادث الازهر فى تلك الفترة - وكان الى ذلك عضوا فى
هذا المجلس - تكشف للقارئ موقف الازهر فى تلك
الحقبة المظلمة من تاريخ مصر .. فقد كان بين حكومة
محكومة بيد الانجليز تسخرها وتسيرها وفق ماشاء ،
وبيد سلطة اخرى - وهى سلطة المعية - يقوم عليها رجل
يبدو فى نظر الازهرين انه الوالى الشرعى يمتن عليهم بانه
ولى نعمتهم ، وصاحب الفيض السابغ عليهم فاذا تطلع
فريق من اهله الى استرداد حق لهم فى وقف من الاوقاف
التي حبسها الآخرون ، كان ذلك خطأ يستوجب قطع
الفيض واساءة لا تفتقر !

مكائد القصر ضد محمد عبده :

ولما كان محمد عبده هو المحرك الاول لحركة التطوير

والاصلاح ، اتجهت مؤامرات الخديو وزبانيته اليه هو بالذات . ولم تكن الاسباب راجعة الى ذلك فحسب ، بل لان محمد عبده كان دائما يقف بالمرصاد لمحاولات الخديو لفرض سلطته على الازهر وسرقة اموال الاوقاف .

فالخديو كان ينفق من اموال الاوقاف العامة على اسرته وعلى مزارعه الخاصة ، فكف يده عن ذلك ، فصل الحسابين ومراجعة المجلس الاعلى للمصارف والموارد في « ميزانية الديوان » ولجأ الى الحيلة - مع تشديد الرقابة على الميزانية - فاصطنع طريقة الاستبدال لحمل الديوان على اقامة المباني وتعمير الارض البور وعرضها بعد ذلك للمبادلة بينها وبين مزارعه التي لا تساويها في القيمة ولا في الجودة ، وكان اشهر هذه الصفقات صفقة ارض مشتهر وارض ديوان الاوقاف التي اعدت لليسع في الجزيرة بشمن ارض البناء ، وفرق ما بينهما من الثمن لا يقل عن ثلاثين الف جنيه ، وظاهر الامر انها مبادلة بين مسيو زرقوداكي اليوناني الذي عرض على الديوان مزرعة مشتهر باسمه وقسم المباني في الديوان ، ولسوء حظ الخديو ان موظفا من كبار موظفيه في القصر كان مندوبا عن ولي الامر بالمجلس الاعلى فكان رايه كراي المفتي في هذه الصفقة وآراء الخبراء المختصين بتقدير المبادلات ، وثبت من معاينتهم ان هناك نقصا في تقدير احد البدلين ، وزيادة في تقدير البدل الاخر تبلغ جملتهما خمسين الف جنيه ، فغضب الخديو على موظفه الكبير وعزله من خدمته لانه يسأل عن سبب عزل الموظفين في ديوانه ولكنه لم يستطع عزل المفتي لهذا السبب ولا كان في حدود سلطته القانونية ان يعزله لغير سبب ، فتحمل الاسباب للسخط عليه في غير مسائل

الصفقات التي يتحاشى ان تثار للقليل والقال .
وكان محمد عبده كذلك يبذل جهده لابعاد الازهر
عن تداخل الحكومة مما اثارها عليه فقد دار حوار بينه
وبين رشيد رضا حول هذا الموضوع كما يلي :
!لشيخ رشيد : ان قرار مجلس ادارة الازهر هو
كقرار كل مجلس رسمي وكل محكمة ، يطالب القانون
بتنفيذه ويعاقب على تركه ، فلماذا لا تطالب بتنفيذ هذه
القرارات الكثيرة التي يمتنع شيخ الازهر عن تنفيذها
بصفة رسمية ؟ فلو فعلت هذا مرة واحدة ، لنفذ كل
قرار .

محمد عبده : ان هذا لا يكون الا بسلطة الحكومة ،
واننى ارجو ان لا ادع الحكومة تتدخل فى الازهر
مادمت فيه ، فكيف اكون انا الذى يدعوها الى ذلك ؟
فنحن ندعو الشيخ بالاقناع معتصمين بالصبر . وفى
مناسبة اخرى دار حوار بين الرجلين كما يلي :
محمد عبده : ان لورد كرومر ارسل الى انه يريد ان
يزودنى ، وانا اعلم ان غرضه الكلام فى حالة الازهر .
ويريد ان تتدخل الحكومة فى عزل الشيخ سليم البشري
كما فعلت فى عزل الشيخ حسوته النواوى .
الشيخ رشيد : وماذا تنوى ان تقول له ؟

محمد عبده : اقول احسن ما اعلم ، واسكت عن شر
ما اعلم ، ولا اقول الا حقا ، ولا ادع منفذا لنفوذ الاجنبى
ان يتسرب الى هذا المعهد الدينى . . وانا مادمت فى هذا
المكان لا ادع للحكومة مجالا للتدخل فى شئونه لانها حكومة
واقعة تحت سلطة اجنبية .

وكادت اوامر الخديوى فى الازهر ان تكون الغاء تاما
لقوانينه التي وضعت لترقية احواله وصيانة الكرامة

الواجبة لعلمائه ومنع العبث بدرجاته العلمية ورواتبه
الدنية فلم تكن كساوى التشريفة لعلمائه بأسعد حظا
من الرتب والنياشين التى كانت تباع فى الاسواق
بأسعارها المحدودة لكل درجة من درجاتها ، سوى ان
الرتب والنياشين تباع بالمال ، وكساوى التشريفة تباع
بالخدمات والسعابات فى سوق الدعاية او سوق المتاجرة
باسم الدين ، وانه لمن اغرب الخواطر التى خطر للخدو
ان يسوم المجلس عليها ان يرسل الى احد الاعضاء من
يقترح عليه الاستقالة ويأمر رئيس المجلس ان يطلب
كسوة التشريفة من الدرجة الاولى لامام قصره تمهيدا
لتعيينه خلفا للعضو المستقيل ، وبهذا يتطوع المجلس
لتحزبل هيئته الموقرة الى أداة تجرى اهواء الخدو
ولباناته مجرى القوانين وتحوى تبعاتها امام الناس على
الغم من انوف المخالفين له من الاعضاء ، ولا يبقى بعد
ذلك اعضاء ينتظر منهم الخلاف غير محمد عبده وصاحبه
عبد الكريم سلمان . فلما تأخر صدور الطلب من شيخ
المجلس بالانعام على امام القصر بالكسوة المطلوبة ، قال
له مؤنبا فى محفل التشريفات : ألم آمرك بتوجيه كسوة
التشريفة الى امام معيتى بدلا من الشيخ الذى ينوى ان
يستقيل ؟ فتلعثم شيخ الجامع ، وبادر الشيخ محمد
عبده الى الجواب قائلا : ان المجلس انما يعمل بالقانون
الذى اسدره سموه ، فاذا بدا لسموه ان ينقضه ليجرى
الانعام بالكساوى العلمية على حسب رغبات سموه
الشخصية فهو صاحب الشأن فى اصدار القانون بالنظام
الجديد .

ولم يشأ الخديو ان يحارب محمد عبده مباشرة نتيجة

مواقفه هذه ، وانما بدا يستميل اليه بعض المشايخ من
ذوى النفوس الضعيفة ، مثلما فعل جده محمد على مع
السيد عمر مكرم ، من ذلك على سبيل المثال الشيخ احمد
الرفاعى ، يقول احمد تيمور :

« لما انحرف الخديو السابق عباس بن توفيق عن
الإمام الشيخ محمد عبده مفتى مصر والعضو بمجلس
ادارة الازهر ، وأراد كف يده عنه ، ساعده المترجم
« الرفاعى » على ذلك واخذ فى معاكسة الشيخ وتدبير
المكايد له ، وتنفير الازهرين منه ، وتقرب من الخديو
واكثر من التردد على قصر القبة ومداخلة الحاشية
حتى حظى عنده ، واقبل عليه اقبالا عظيما فلما عز
الخديو الشيخ سليم البشرى عن الازهر فى ٢ ذى الحجة
سنة ١٣٢٠ هـ واراد ارجاع الشيخ حسونه النواوى او
تنصيب الشيخ محمد بخيت ولم يرض النظار ، وشجع
الشيخ رفاعى واستدعاه واعلمه بانتخابه له ، فعاد الى
داره جدلا واشاع الامر ، وهيا السكر لشرب المهثسين
والرمل الاصفر لفرشه بصحن الدار ، وكاد الامر يتم له
لولا أن بعض مبغضيه من المقربين للخديو صرفه عن
تولييه ، وذكر عنه هنات ، الله اعلم بها ، فعدل الخديو
عن تنصيبه والتمس لنفسه مخرجا من وعده الذى
وعده به ، فاعمل بعض المقربين الحيلة ، واستدعوه
بحضرة الخديو وسألوه عن قبوله التولية ، فقال لهم :
- نعم ولانى مولاي الخديو وقبلت .

فأخذوا يذكرون صعوبة مراس اهل الازهر ، والمشاق
التي يعانيها شيخهم لاختصاصهم ولمحوا له انهم لا يظنونه
يتوى عليهم ، فقال : من اهل الازهر ؟ انا ادوستهم بقدمى

فقالوا : انك ستكون مع الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان العضوين بمجلس الادارة ، فهل ترضى بان يشساركاك في الادارة ؟ وكيف شأنك معهما ؟ فقال :

- كلا ، لا ارضى ان يشاركاني ، بل اشترط لقبول التولية عزلهما ، وهما عندي كافران لا يوثق بهما . فاستغرق الخديو في الضحك وقال :

- شرطك لا يمكن تنفيذه ، ونحن نريحك من رئاسة الازهر ، ونعرضك عنها بشيء نجريه عليك من الاوقاف . فأسقط في يده ورضى مرغما ، ثم صرفوه !

ولما عين الشيخ عبد الرحمن الشربيني عدو الاصلاح شيخا للازهر خلفا للسيد على الببلاوى في سنة ١٣٢٣ ، رأى الشيخ محمد عبده والشيخ عبد الكريم سلمان انهما لا يمكنهما ان يستمرا في عملهما معه ، فاستقالا من مجلس الادارة بعد تعيينه ستة ايام .

وفرغ أعداء الاصلاح بذلك ، واندفعوا ينفثون عن حقدهم بالمهجوم على ادخال العلوم الحديثة مجال التعليم في الازهر ، وكان اهدا ما كتب في ذلك ، مقال للشيخ الاحمدى الظواهري وكان من شباب العلماء في ذلك الوقت ، وقد نشرت جريدة المؤيد هذا المقال بعنوان :

« كتاب مفتوح الى سمو مولانا الخديو المعظم » ، واهم ما فيه انه انتقد طريقة الازهر القديمة في التعليم لانها مبنية على التقليد وضيق الفكر ، والتسليم لما يقرره المشايخ في تفسير الكتب ، كما انتقد طريقة الاصلاح الجديدة في المعاهد الدينية ، ورجا من الخديو ان يشمل هذه المعاهد بعنايته ، ويقطع منها جرائم الفساد والانحطاط .

ولما كان لهذا المقال قيمته ذهب الأستاذ خليل مطران صاحب جريدة الجوائب المصرية الى الشيخ الشربيني شيخ الازهر ليأخذ منه حديثا فى شأنه ، وقد نشر حديثه فى جريدته بعنوان : « حديث مع عظيم من علماء المسامين » ، وهذا نص ذلك الحديث على طريق السؤال وال جواب :

س : ماذا يرى مولانا فيما قام يلتمسه الشيخ الظواهري من الجنب الخديوية ؟

ج : الظواهري انما نطق بلسان كل محب لخير الازهر ، عالم بالغرض الذى اسس له ، والخدمة التى اداها للدين لا تزال ترجى منه مادام فيه جدار قائم .

س : وما ذلك الغرض وتلك الخدمة يامولاي ؟

ج : غرض السلف بعد تأسيس الازهر اقامة بيت لله بعد فيه ، ويطلب فيه شرعه ويؤخذ الدين كما تركه لنا الائمة رضوان الله عليهم ، واما الخدمة التى قام بها الازهر للدين ولا يزال يؤديها له فهي حفظ الدين لاغير ، وما سوى ذلك من امور الدنيا وعلوم الاعصر فلا علاقة للازهر به ، وقد خرج منه بحمد الله فى كل زمان ومكان من ادى هذه الخدمة الشريفة حق ادائها ، فعلماءه فى مشارق الارض ومغاربها هم هداة الخواص ومرجع العوام فى الكثير من امور دينهم .

س : وهل حدث يامولاي مايقف للازهر فى الخدمة المطلوبة منه ؟

ج : فتبسم الأستاذ ثم قال : بل ان الذى حدث من شأنه ان يهدم معالم التعليم الدينى فيه ، ويحول هذا المسجد العظيم الى مدرسة فلسفة واداب تحارب الدين وتطفىء نوره فى هذا البلد وغيره من البلاد الاسلامية

وانى اسمع منذ سنوات بشيء يسمونه اصلاح الازهر ،
ولكنى لم ار لهذا الاصلاح نتيجة تذكر سوى انتشار
الفوضى فى ربوعه وذهاب ماكان من مودة ورحمة ومهابة
بين الطلبة ومشايخهم .

وقد رد الشيخ محمد عبده على هذه الاقوال بمقال
منسوب لاحد علماء الازهر الاعلام فقال تفنيدا لرأى
الشربينى انه اذا كان يريد ان التعليم فى الازهر يجب ان
يكون قاصرا على الفقه واصوله والحديث ومصطلحه ،
وعلم تقرير العقائد ، كما ورد به الكتاب والسنة وعلم
آداب الدين والاخلاق المؤسسة على ماورد منه واما ماعدا
ذلك وان كان من مقدمات هذه العلوم السابقة ذكرها
فلا يصح ان يدرس فى الازهر - ان كان يريد ذلك لكان
محمد عبده اول موافق على رأيه لو كان التعليم فى الازهر
قاصرا على ذلك فى القرون الماضية ولو كان الشربينى
نفسه لم يتعلم ولم يعلم فى الازهر غير هذه العلوم .
لكننا عرفنا الشربينى يقرئ فنون البلاغة والنحو والمنطق
وعلم الكلام ، على ما فى علم الكلام من المذاهب الفلسفية
وغيرها ، وعلى ما فى مقدمات الأدلة التى يأتى بها المتكلمون
من التعرض لمعنى الوجود وهل هو عارض للممكنات
او عين الممكنات ؟ والتعرض لاحكام الجواهر والاعراض
مما لا يمكن فهمه الا ببحث دقيق فى حقائق الكون . وقد
ذكر بعض عشاق الشيخ الشربينى لمحمد عبده ان له
براعة فى علم الكلام والوقوف على مذاهب الناس فى
العقائد مما لم يساوه فيها غيره وقال له انه يعرف من
كتاب الراقف لعضد الدين الايجى وشراحه ويقف على
اسراره ما لم يتفق لغيره ان يعرفه ويقف عليه ، ويؤكد محمد
عبده انه شارك الشيخ فى اربعين سنة من الخمسين التى

ذكرها ولم يجد للاهتمام فى الازهر وجهة الا تعليم فنون
الوسائل من النحو والصرف والمعانى وغيرها مما ليس فى
علوم الدين وان كان من مقدماتها ، وانه يعرف للشيخ
طريقة فى تدريس تلك الفنون من اغرب الطرق ، فاذا قرأ
« شرح التلخيص فى المعانى والبيان » للسيد التفتازانى
افنى فيه بضع سنين يحقق معانى الفاظه والروابط بين
كلماته ، وقلده بعض الناس فى ذلك حتى اصبح آباء
الطلبة يثنون من طول الاقامة فى الازهر الشريف دون أن
يخرج الطالب منها بشئ والفضل فى ذلك للمذهب الشيخ
فم التحقيق والتدقيق ، كان كلام المؤلف قد انزل من
السماء على معصوم فلا يصح ان تقع فيه أداة الا ولها من
اسرار المعانى ما لا يعرفه الا مثل الاستاذ من عليه المحققين
اما كتاب الله فلا نعهد فيه للشيخ دروسا تستوفى من
التحقيق ما يستوفيه احد شروح « السعد » على التلخيص
ولا يخص محمد عبده الشريينى بذلك ، بل هذا كان
شأن الازهر الذى وجده عليه .

اذن ، فقد كان محمد عبده يوافق الشيخ على ما رأى
ان صح ان يكون ذلك مراده لو سعى هو وزملاؤه فى
انشاء مدارس لتعليم الوسائل التى يرتقى بها الى فهم
علوم الدين ، وبعد ان يستعد الطالب فيها لتلقى
العلوم الدينية وينال الشهادة بذلك يأتى الازهر ويتعلم
الدين خاصة .

كل ذلك لم يكن ، فلم يبق الا ان الشيخ اراد من
علوم الدين ما يجمع مقاصده ووسائله حتى علم المنطق
والكلام ، فاذا اراد الشيخ ذلك - ولا محيص له عن
ان يريد - يوجه محمد عبده اليه أسئلة مثل : ماذا
يقول فى امام الحرمين والامام الرازى وغيرها من ائمة

مذمبه وفيما جاء بالتواتر من كتبهم وما احتوت عليه من
البحث في حقائق الاكوان لبنوا عليها الادلة التي راوا
اقامتها لاثبات مكونها ؟ وفي العلماء الاجلاء الذين كانوا
يقرؤونها في الجامع الازهر في كل زمان ، وقد يعرفهم
الشيخ كما نعرفهم ؟ ان سمع الشيخ لنفسه باللوم على
متقدم ، فمن العسير لوم هؤلاء السابقين . فاذا صح
ان هؤلاء الائمة سبقوا الى اضافة هذه العلوم - علوم
البحث في حقائق الاكوان - الى علوم الدين لانهم عرفوا
ان لا سبيل الى اقامة الادلة الصحيحة على العقائد التي
شرط في العلم بها اليقين الا بذلك البحث - فما الذي
كان ينكره الشرييني من علوم سماها « علوم العصر » او
امور سماها « امور الدنيا » ؟

هل كان يعد الحساب من ذلك ؟ وهو باب من ابواب
الفقه في قسم من اهم اقسامه وهو علم الميراث او علم
الفرائض ؟ هل كان يحسب من ذلك سيرة النبي صلى
الله عليه وسلم التي امر كثير من المشايخ بتدريسها وهي
قسم من الحديث ؟ هل كان يدخل في ذلك علم الآداب
الدنيية او الاخلاق التي تكتسب من الدين وهو الفقه
ولا قوام لعلم من علوم الشريعة بدونه ؟ هذه الفنون
التي كانت تقرأ من قبل في الازهر لكن لا على سبيل
الالزام فالزم بها الطلبة ، وأصبح كل واحد منهم يعرف
انه لا ينال درجة العالمية الا بتحصيلها ، وماعدا ذلك
فهو لا زال على ماكان ، فهل هذه الفنون هي التي كان
سماها الشرييني مبادئ الفلسفة ؟

اما قول الشيخ ، ان في الطلبة من يحط من مقام
الائمة وينكر عليهم مراتب الاجتهاد فيذكر محمد عبده انه
سمع شيئا من ذلك ، غير انه يذكر انه يعرف أن كثيرا

من الطلبة يختلف الى من لادين له ممن يسمون بالمسلمين ويخوضون معهم فيما لا يليق لا متعلقا بالائمة فقط ولكن قد يصعدون الى من هو اعلى واقدس ، وهو شيء يشتكي منه طلاب الاصلاح وحاولوا دفع ضرره بتعليم الطلبة تاريخ سلفهم الصالح من الصحابة والتابعين والائمة ، فان الذى يخدع الطالب ، ذلاقة لسان المنافق وجهل الطالب ونقص علمه ، فتروج عنده الاباطيل بسهولة ، ولو علم حال من مضى سلفه ، كان من السهل عليه ان يهدى الضال لا ان يتبعه فى ضلاله ، فهل كان الشريينى يسمح بتعليم تاريخ السلف فى الازهر حتى يعرف الطلبة من احوال الائمة مايدفعون به المطاعن فيهم ؟ وهل كان الشيخ يعلم احدا من هو الامام الشافعى ؟ وكيف حصل العلم ؟ وكيف عمل على نشره فى الافاق ؟ وكيف كان يعيش فى بعد عن مشافعات الخاصة وغوغاء العامة مع الوقوف على احوالهم ، وتقرير الاحكام بما يتفق مع مصالحهم فى شئون دينهم ودنياهم ؟ كلا بطبيعة الحال !!

.. وهكذا كان محمد عبده يحارب اشد محاربة واعنفها من جهات متعددة : الخديو عباس يتخذ السيد توفيق الكرى وغيره وسيلة للافساد بينه وبين رجال الازهر وتحريض اعضاء مجلس الادارة بالازهر على الاستقالة حتى يحل محلهم من يكرهون الشيخ محمد عبده ويقفون فى سبيله . وكثير من شيوخ الازهر يخاصمونهم لانه يهدم قديمهم ويطلع عليهم بجديد لم يالفوه ، ويشيعون بين العامة كفره وزندقته !

من الاصلاح التربوى الى الثورة السياسية

سبق ان بينا ماكان بين كل من جمال الدين الافغانى والشيخ محمد عبده من اختلاف فى المنهج والاسلوب . فالاول يريد تغيير المجتمع وتجديده عن طريق الثورة السياسية ، اما الثانى فكان يعمل عقب الاحتلال البريطانى سنة ١٨٨٢ على انتصار المنطق الاصلاحى التربوى اذ لم يكن يقبل ان يرتفع صوت بعد الهزيمة السياسية والعسكرية مطالبا بمزيد من الثورة وكيف يكون ذلك . وقد افتقد الشعب القوة المادية من جيش وسلاح وفقد زعماءه وقبضت على ناصية البلاد قوى احتلال اجنبية تساعد على رجعية عميلة ؟ وهنا فقد توسلت الحركة الوطنية فى مصر بالتعليم لمناهضة الاحتلال .

ولكن تبين بعد ذلك انه يكاد يكون من المستحيل ان يعاد بناء الانسان المصرى عن طريق الاصلاح التربوى فى مناخ مثل هذا المناخ الذى ساد مصر منذ الاحتلال ، ومن ثم فقد عاد صوت الثورة من جديد وعاد اقوى مما كان ونعم انه لم يستند الى القنابل والبنادق والجيوش ، لكنه كان صوت شعب يتحرك بتلقائية ، وعادت الى اذهان الازهرين ايام نابليون والحملة الفرنسية فشمروا عن ساعد الوطنية وهبوا يشاركون فى ثورة الشعب المجيدة ،

ثورة ١٩١٩ . اما كيف كان ذلك كذلك ، فهذا هو
ماسوف نبحثه في هذا الفصل ..

التأمر على تلاميذ محمد عبده وانصار الإصلاح :

توافرت في الشيخ محمد عبده الكثير من صفات
الاستاذية والتي جعلت عددا لا يستهان به من المفكرين
يجري نفس المجرى الذي كان يسير فيه متابعين آراءه
ناهجين نهجه ، ومن هنا فان الحرب التي شنتها الرجعية
التمثلة في القصر الخديوي وبعض شيوخ الازهر مثلما
وجهت جهودها الى امام التطوير واستاذ الإصلاح ،
وجهت مثله الى هؤلاء المشايخين المتابعين له وعلى رأس
هؤلاء بطبيعة الحال الشيخ محمد رشيد رضا .

فقد حفلت مجلته الشهيرة « المنار » بالعديد من
الدراسات التي هدفت جميعها الى تطوير الفكر الديني
الاسلامي ، ومن المجالات التي اسهمت فيها هذه
الدراسات ، مجال التعليم الازهري الذي حظى بنصيب
الاسد من هذه الدراسات ، من ذلك على سبيل المثال
ذلك المقال الرائع تحت عنوان « محاور في اصلاح
التعليم في الازهر » ، هاجم فيها السيد رشيد جمود
اساتذته في تمسكهم بالعلوم القديمة ، وخوفهم من
التجديد ، فقال : « لولا ان اليأس من روح الله مقصور
في كتاب الله على القوم الكافرين لقلنا كيف يرجى اصلاح
حال امة يعتقد علماؤها ان اصلاح محال ، وان العمل
على ارجاع مجد الدين عبث وضلال .. وان العلوم
العصرية حتى الحساب والتاريخ مضلة للامة ضارة لهم
عن سبيل الحق مسجلة عليهم الحرمان من السعادة »
ثم اوضح رشيد رضا اهمية نظام التدريس واختيار

كتب العلوم التي رأى محمد عبده ادخالها في الازهر ،
حتى نحمى الطلبة من الحواشي وما يثرتب عليها من
تشويش العقل والفهم .

ولجأ الخديو عباس الى أسلوب الوقية بين محمد
عبده وتلميذه ، وذلك بأن بعث الشيخ محمد شاكر
وبطرس غالى الى محمد عبده ، واذن لهما بالتصريح له
بأن الخديو يرضى عنه ويساعده كل المساعدة على اصلاح
الازهر بشرط ان يبعد عنه صاحب المنار ويقطع صلته به .
وجاء كل من مندوبى الخديو لمحمد عبده الواحد وراء
الآخر ، وكان بطرس غالى اول من فاتح محمد عبده فى
رأى الخديو ، فقال له الاستاذ الامام : اذا كنت انا انسانا
ذا قيمة فى الوجود ، فانما ذلك باخلاقي لا بوظيفة الافتاء
ولا بغيرها ، واى خلق يكون لى اذا كنت اترك صحبة
السيد رشيد رضا لاجل الخديو وكيف لا اترك صحبتك
انت ايضا لاجل الخديو اذا اراد ؟ احب ان تعلم ويعلم
الخديو اننى افضل ان اعيش انا والسيد رشيد رضا
ههنا فى رمل عين شمس ، على البقاء فى منصب الافتاء
وعضوية مجلس ادارة الازهر لان هذا الرجل متحد معى
فى العقيدة والفكر والرأى والخلق والعمل . ولما جاء
الشيخ شاكر يحمل نفس رأى الخديو لمحمد عبده ، قال
له الاستاذ الامام هذا القول البليغ المفحم : كيف ارضى
باعد صاحب المنار عنى وهو ترجمان افكارى ؟

والا يئس الخديو من تغير نفس محمد عبده على رشيد
رضا ، لجأ الى صاحب المنار عسى أن ينجح فيما فشل
فيه مع الاستاذ الامام ، فأرسل له اثناء الحملة الكبيرة
على محمد عبده بصدد فتوى الترنسفال يقول : ان الخديو
يحب ويحترمه ويود مساعدته على خدمة المنار للاسلام

بالمال والنفوذ ، وانه هو الذى قطع الطريق على نفسه
بتشييعه الشيخ محمد عبده ، ثم اضاف الى ذلك قائلا انه
ان الخديو يعد الان حملة من اشهر الكتاب للطعن فى
الفتوى الترنسفالية ، وبطلب من رشيد رضا السكوت
فقط عن الدفاع عن المفتى فقال رشيد رضا : ان هذه
مسألة دينية ، وهى من اخص مباحث المنار ، فلا يمكنه
السكوت عمن يخوضون فيها بغير علم ، واوضح انه يدافع
عن الحق لا عن شخص المفتى . واطاف رشيد رضا
على ذلك قوله لكل من اراد منه الوقوف موقفا سلبيا من
الامام محمد عبده : ان الاصلاح الذى ادعوا اليه لانهض
الابزعيم تثق به الامة ، ولا اعرف احدا اجدر من محمد
عبده به او يساويه فى استحقاق هذه الزعامة ، فانا ادع
الى تعميم الثقة به .

ولقى رشيد رضا الكثير من الاذى بعد وفاة محمد
عبده . ورماه خصومه بالحق والباطل فاضطر الى تأليف
كتاب سماه « الازهر والمنار » وصدر سنة ١٣٥٢ هـ
شرح فيه آراءه وخلاصة تجاربه فى هذا الميدان مع
تاريخ مفصل لهذا العهد من حيث نشأته ورسالته
وما اعترضه من تطورات وجمود وقال فى مقدمة هذا
الكتاب انه انفق خمسة وثلاثين عاما ، هى عمر شبابه
وكهولته فى الاصلاح الاسلامى العام ، واصلاح الازهر
خاصة ، مع التزام الادب والتواضع مع أهله واجتناب
الدعوى ، وانه اودى فى هذه السبيل بكل ما اودى به
طلاب الاصلاح من قبله ، ومن ثم فانه قد اضطر الى
مكاشفة الامة بتأليف هذا الكتاب يوضح فيه ماضى الازهر
وحاضره ومستقبله ، مع خلاصة فى جهاده فى سبيل
اصلاحه .

الجمعية الازهرية :

واذا كان محمد عبده قد توفى ، الا ان حياة جديدة اخذت تدب في اوصال الازهرين من شيعة الاستاذ الامام ومن ابنائه الصادقين ، وجيلهم من طلبة الازهر المتقدمين ، فقد اخذ هؤلاء الطلبة يتعارفون ويتواصلون واخذت تربطهم وتؤلف بين قلوبهم ابوة مشتركة ، هي ابوة الاستاذ الامام وغرض مشترك هو اصلاح الازهر . واول ما اتجه اليه نظر هذه الجماعة من الطلبة هو ان تجد بين علماء الازهر من يتولى اتمام تعليمهم وتخرجهم على مثل طريقة محمد عبده ، وقريبا منها ، ولم يكن يومئذ في علماء الازهر من ينجه اليه النظر ليقوم هذا المقام المرجو غير الاستاذ الشيخ احمد ابو خطوة قلبى رجاء الجماعة ، وشرع يقرأ لهم كتاب « طوابع الانوار » للبيضاوى ، وهو كتاب يعتبره الازهريون من كتب الحكمة وفيه ذكر مذاهب الفلاسفة الاسلاميين وغيرهم . واختار الاستاذ ابو خطوة وقت قراءة الكتاب بعد صلاة المغرب فى منزله بعيدا عن الازهر ، ولعله قدر فى نفسه ان الذين سيحضرون هذا الدرس هم هذه الجماعة القليلة من ابناء الاستاذ الامام وكذلك بدأ يقرأ الكتاب لثلة من اولئك الطلبة يعرفهم ويعرفونه ، ومنهم مصطفى عبد الرازق وشقيقه على عبد الرازق . ولكن لم يمض الا ايام قلائل حتى اخذ الازهريون ينسلون من كل حذب الى درس الشيخ ابو خطوة حتى امتلأت وضافت بهم ساحة المنزل على سعتها واستمر هذا الدرس شهرا او نحره ، واذا الاستاذ ابو خطوة ينقطع فجأة عن متابعته .

وجرى الحديث يومئذ أن الخديو عباس قد نعى إليه حديث هذا الدرس وما لقيه من رواج بين طلبة الأزهر ، فخشي عواقبه ، وظهر غضبه منه ، وما كان لاحد من شيوخ الأزهر ولا من غيرهم الا من عصم الله أن يتعرض لغضب الخديو يومئذ ، ومصرع محمد عبده لا يزال حديثا جديدا ، ورأس الدئب الطائر عن جثته ماثلا امام العيون ، لن ألقى السمع وهو شهيد .

ولم يرجع هؤلاء الطلاب عما صمموا عليه من اتمام دراستهم على منهج محمد عبده ولما كانوا لا يجدون امامهم غير ابو خطرة ذهبوا يشاورونه فى أمره وامرهم ، ثم اتفقوا على ان يقرأ لهم فى غرفته من بيته بعد صلاة العصر درسا خاصا لا يؤذن بحضوره الا لنحو عشرة من الطلبة معروفين له باسمائهم واشخاصهم ، وكذلك بدأ ابو خطوة يقرأ رسالة الجامى فى الصفات وهى رسالة فى صفات الله تعالى على اسلوب يجمع بين الفلسفة والتصوف .

واتم قراءتها فى نحو ثلاثة اشهر ، ولم يلبث ان توفى عقيب ذلك ، فلم يبق امام أبناء الاستاذ الامام من وسائل النشاط الا ان يجمعوا جهودهم حول الجمعية التى انشأوها باسم « الجمعية الازهرية » ابتغاء العمل على جمع شملهم ادبية او اصلاحية ليس فيها خطر ولا لها عواقب

واختارت الجمعية مصطفى عبد الرازق رئيسا لها ، وساروا بالجمعية سيرا حميدا ، حتى ارتفع ذكرها بين الازهرين ، وتطلعت اليها الانتظار ، وتعلقت بها الامال ،

وان اختلفت فيها الظنون واحاطتها بعض الشبهات ،
على انه لم يكن لها فى الواقع من عمل تقوم به غير ان
اعضاءها كانوا يجتمعون فى كل اسبوع او اثنين فيخطب
بعضهم ، ويتناقشون فيما بينهم مناقشات علمية او
ادبية او اصلاحية ليس فيها خطر ولا لها عواقب
تخشى .

جهود الظواهري فى الاصلاح

ولم تقتصر دعوة الاصلاح والتجديد على اتباع محمد
عبده فقط ، بل اضطر الى مشايعتها آخرون ممن لم يكونوا
من تلاميذه ، من هؤلاء ، الشيخ الظواهري الذى الف
كتابا بعنوان : « العلم والعلماء » سنة ١٩٠٤ ينقد فيه
اوضاع الازهر ويرسم طريق اصلاحه وتطويره ، ولما
انتهى من طبع الكتاب رأى ان يقدم نسخة منه للخديو ،
فلما طلب مقابلته ، قدم النسخة الى احمد شفيق باشا
رئيس الديوان الملكى لكى تحدد له ادارة التشريفات يوما
لتقديمها للخديو ثم اتصل بالشيخ على يوسف صاحب
جريدة المؤيد ، وهو صديق الخديو ، فأخبره بأنه هو
والخديو حانقان عليه ، ذلك لان الكتاب يثبت اقصاد
الشيخ محمد عبده لانه يدعو الى مايدعو الشيخ اليه
مع ان الخديو يريد انتزاع هذا الشيخ من الازهر .
وفى ذلك المسار تقابل الظواهري مع السيد البكرى ،
فلما اخبره قصة الشيخ على يوسف قال ان المعجب بالكتاب
هو رياض باشا رئيس النظار ونصحته ان يذهب اليه ،
فلما قابله احسن استقباله كثيرا واطراه ، ولما اخبره
بحدث الشيخ على يوسف وامتعاضه وامتعاض الخديو

من ظهور الكتاب وخشيته منهما ، فقال : لا ، انت شجاع
فى كتابك ، فكن شجاعا فى عملك ، واعلم ان الحاكم هو
لورد كرمر »

وفىما هو محتار فى امره ، هل يذهب للخديو ليقدم
الكتاب ام يعرض عن هذه الفكرة نصحه صديق له بعدم
تقديمه فى هذه الظروف السيئة ، ولكن الظواهري رأى
ان يكتب خطابا للخديو يقدم به الكتاب ويطلب منه
الحرص على قراءته ، ونشرت جريدة المؤيد هذا الخطاب ،
فانتهاز الشيخ على يوسف وهو صاحب هذه الجريدة
فرصة هذا الخطاب وعلق على بعض عباراته تعليقات
توافقه وتخدم اغراضه فى احباط اعمال الظواهري
واعمال الشيخ محمد عبده وتمهيدا لاجراء الثانى من
الازهر .

وانتهاز شيخ الازهر الشربيني وكبار العلماء فرصة
غضب الخديو وكذلك الشيخ على يوسف على الكتاب
فادادوا هم الآخرون ان يظهروا غضبهم ، فارسل الشيخ
الشربيني الى شيخ الجامع الاحمدى ، وهو والد الظواهري
ليجمله كتاب العلم والعلماء وليحرق نسخه ، وهدده اذا
لم يفعل ذلك فانه هو نفسه سيعزل من منصبه ، وفعل
حضر مندوب عنه الى منزل الظواهري بطنطا واحضر له
والد نحو خمسين نسخة حرق فى حوض المنزل ارضاء
لشيخ الازهر .

جهود عبد العزيز جاویش :

كذلك لم يكن عبد العزيز جاویش تلميذا لمحمد عبده ،
وانما كان عضوا فى الحزب الوطنى الذى ناصبه العداء فى

أصعب الظروف ومع ذلك فلم يكن أمامه إلا أن يرفع هو الآخر صوته في معركة التطوير والإصلاح خاصة وأن الحزب الوطنى نفسه كان ينظر الى التعليم على انه السلاح الرئيسى فى معركة النضال الوطنى ضد الاستعمار ، فقد كان جاويش يلتقى بالشباب المتطلع من الازهر موجهاً اثناء العمل للدراسة الفرنسية عن طريق المدرسة الاعدادية التى أنشأها وكان يدرس بها للازهريين والتى أمها عدد كبير من علماء وطلبة عددهم نحو اربعمائة طالب معداً مشروعه الخاص بإرسال بعثات منهم الى اوربا .

وكان هدف جاويش من إرسال بعثة ازهرية الى اوربا من نوابع الازهر هو أن تتزود بالمعارف الحديثة ثم تعود فتتولى مناصب القيادة والتوجيه وتغير انظمة الازهر علم نحو يدفعه الى التطور ومسيرة معاهد التعليم الكبرى وقد شقى من أجل مشروعه هذا ، فجمع له المال ، فقد كانت البعثات تسافر من كل المدارس ماعدا الازهر ، وقد انقطعت أسبابه عن الحياة والمعرفة . ولكن ما لبثت مؤامرات الاحتلال أن احاطت بالمشروع وثبّطت الهمم وروجت الشبهات حول المدرسة ، ووصل الامر الى الحد الذى اضطرب له جاويش نفسه ، وهدد الازهريون بقطع مرتباتهم ، مما اضطر بعضهم الى العدول عن اتمام الدراسة ، ثم تناقص تدريجياً ، ومضى جاويش بمساعدة اسماعيل شيمى وفؤاد حسيب فى اعداد « الارشالية » وتقرر أن يكن الزى وسطا بين الشرقى والاوربى ، فاختار لهم العمامة العالية مع البدلة الافرنجية . ولاشك كان الغرض من البعثة - كما صوره جاويش - عملاً رائعاً وهو « تكوين رجال يرجعون الى مصر وقد استقوا العلم من مناهله ليصلحوا من فتنهم ما بها من الامراض وليخرجوا

هذه الامة بين جمودها ، وقد رايت من التاريخ الطبيعى ،
ان الاشياء تزيد وتنقص من داخلها لا من الخارج . وقد
رايت ان ابذر فى مصر من الازهرين رجالا فارسلم
الى حيث يلفون العلم الصحيح ليرجعوا لنا وقد جمعوا
منه مايمكنهم ان يدرسوه لامثالهم من الازهرين ، وقد
لاقينا مشقات جمة فى سبيل جمع المال ، ولكن آلينا على
انفسنا ان نخدم هذه الامة خدمة صادقة غير منتظرين من
ورائها جزاء . ان الازهر وقد كان يقفل الابواب فى وجه
كل سلم عصرى يسعى اليوم ان يتخلص من هذه القيود
التى تقيدده » وقد اشار جاويز الى انه اقتفى فى ذلك
اثر الشيخ محمد عبده فى اصلاح الازهر .

وقد تكونت البعثة الاولى من : على الشهداوى ، محمد
مصطفى التونسى ، محمد مصطفى رزق ، وكانت على
حساب الامة مباشرة ، فسافرت فى ٢٦-٢-١٩١١ ، وسافر
معه جاويز الى بونبلييه « فرنسا » سافرا معهم اذ
انسنا منهم الحاجة الى معين خبر اداب القوم وعاداتهم
ومواصفاتهم العامة ، فلما وصلنا الى مستقرهم لم يبيتوا
فى الفندق الاليلة واحدة ، ثم عدنا بهم الى مدرسة
المعلمين فبوانا لهم بها المساكن وقضينا لهم ما يريدون
من المآدب والحياج - ولبشنا فى مدينة مونبلييه اسبوعا
نزورهم فيها ونؤدى لهم مايحتاجون اليه حتى اطمأنوا
وارقاحت نفوسهم » .

« اشار جاويز فى رسالة منه الى جريدة « العلم »
من « ليون الى انه استهدف الوقوف على اساليب التعليم
الحديثة ليطبّقها فى الجامعة الازهرية التى كانت تضم
١٤ الف طالب حتى تصبح جامعة عصرية بالمعنى الصحيح
وحتى يعرف ان المصريين يعتمدون فى سبيل استقلالهم

على انفسهم قبل كل شيء .
وقد كان من الممكن ان يثمر هذا المشروع وينجح لولا
ان امامته ظروف مصر في هذه الفترة كما امامت غيره من
المشروعات .

ثورة الازهرين سنة ١٩٠٨ :

منذ ان انشئت المحاكم الاهلية بمصر سنة ١٨٨٣ اقتصر
المحاكم الشرعية على النظر في المسائل الشخصية من
زواج ووقف وغيرهما . وكانت الناس تشكو كثيرا من
سيء الادارة في هذه المحاكم لعدم توافر شروط الكفاءة
في قضاتها ، فاضطرت الحكومة الى تشكيل لجنة عهد
اليها بحث احوال هذه المحاكم بحثا دقيقا ووضع نظام
يكفل اصلاحها . وكان من اعضاء هذه اللجنة الشيخ
محمد عبده ، فزار بعض هذه المحاكم وقدم تقريرا بان
فيه ماكانت عليه من الفوضى واختلال النظام وظهر له
ان القضاة لم يسبق لهم شيء من التعليم الخاص الذي
يؤهلهم لتولى مناصب القضاء بالكفاءة المرغوبة ، ولم
يكونوا على شيء من الاهلية او الدراية الخاصة بأعمالهم
وكانوا لذلك يحاولون اجتناب الوقوع في خطأ الاحكام
بان يصلحوا بين المناقضين ، وقال عن الكتبة انهم كانوا على
جهل تام اذ لم يكن انتخابهم مبنيا على قواعد موضوعية
واغلبهم كانوا يتبوءون مناصبهم عن طريق التوارث
والتعاقب ، وختم تقريره بطلب انشاء معهد خاص ينتخب
طلبنه ممن يتعلمون بالازهر وهؤلاء يتدربون فيما بعد
لتولى مناصب القضاء ويزاد على العلوم الدينية التي
يزاولونها في ذلك المعهد بعض العلوم الحديثة كالرياضيات
والطبيعيات والجغرافيا والتاريخ .

هذا ولا شك في ان محمد عبده كان يرى في انشاء مدرسة القضاء الشرعي غرضا اهم وابعد من اصلاح القضاء الشرعي في ذاته ، ذلك هو تخريج فئة مثقفة ثقافة دينية سليمة تستطيع ان تحقق الغرض الاكبر الذي كان يعمل له الاستاذ الامام وهو النهوض بالمسلمين عن طريق الدين .

وقد اخذ سعد زغلول تلميذ محمد عبده والذي كان وزيرا للمعارف سنة ١٩٠٧ على عاتقه تنفيذ هذه الفكرة التي صدر بانشائها بالفعل أمر عال في ٢٥-٢-١٩٠٧ ، الا ان الازهريين شعروا ان المدرسة التي انشأها ذلك القانون ليست هي المدرسة التي اراد الاستاذ الامام ان ينشئها ليكون هو مرشد الطلاب فيها ومربيهم والتي كانت من اجل ذلك تهفو اليها الافئدة وتتعلق بها الامال وذلك لشعورهم انها سلبت الازهر اختصاصا آخر من اهم اختصاصاته ونعني به تخريج القضاة الشرعيين بعد ان سلب منه اختصاص تخريج مدرسين للغة العربية بانشاء دار العلوم سنة ١٨٧٢ .

وفي اعتقادنا فان هذا القانون هو الذي القى على نفوس الازهريين شعلة من النار لم تنل تسرى في تلك النفوس حتى الهبتها وجعلتها نارا مستعرة وثورة هائجة عنيفة ذلك ان المدرسة الجديدة قامت على اساس الفصل بينها وبين الازهر فصلا تاما على الرغم من ان شيخ الازهر جعل رئيس مجلس ادارتها وعلى الرغم من ان طلبتها يختارون من طلبة الازهر ومن ان الشهادة التي يعطاها المتخرجون فيها تعتبر شهادة عالمية الازهر ، وعلى الرغم من كثير غير ذلك مما افوض عليها ليعطيها صورة الانتساب الى الجامعة الازهر . ولكن المدرسة برغم ذلك كله قد جعلت تابعة

لوزير المعارف ، فهو صاحب الراى الغالب فى تكوين مجلس ادارتها وفى يديه ميزانيتها ، وقد افيض عليها المال سخاء فجعل للطلبة اعانات شهرية وقدم لهم طعام الغداء مجانا ، كما جعل راتب المدرسين فيها فوق راتب امثالهم من المدرسين فى الازهر ، واختير ناظر المدرسة من غير الازهرين وكذلك كثير من مدرسيها ، واختير لها مكان فسيح فى حى يبعد عن الازهر كثيرا .

وبعد ذلك بعام كامل صدر قانون الجامع الازهر بمشاكله من المدارس العلمية الدينية الاسلامية فى السادس عشر من مارس سنة ١٩٠٨ ويمتاز هذا القانون امتيازاً ظاهراً بأمور منها : اضعاف معنى تبعية المعاهد للازهر ، قال فتحى زغلول : « وكان معهد الاسكندرية اذ ذاك يتقدم تقدماً ملموساً ، والتعليم فيه يترقى ترقياً ظاهراً فاق به الازهر وملحقاته الاخرى فتاقت نفسه الى الاستقلال ، ولما جاءت فرصة الاصلاح الجديد ولع بارق تعيين شيخ من ذوى المقدرة للجامع الاحمدى واستقلت الجهتان وحاولت دسوق اللحاق بهما وحاولت احدهما ان تضمها اليها صدر القانون الجديد مؤذناً بذلك فى ديباجته . »

ومما يسترعى النظر فى هذا القانون ما جاء فى المادة « ١٣ » : « والعلوم التى تدرس بالمدارس الدينية العلمية الاسلامية هي العلوم الدينية وعلوم اللغة العربية والعلوم الرياضية وغيرها من العلوم العقلية التى لا تضر بالعقائد حسبما يقرره المجلس العالى » ، واى شىء يسترعى النظر اكثر من النص فى قانون المعهد الدينى العلمى الكبير على ما يفيد ان بعض العلوم تضر بالعقائد ؟ ثم اى شىء ابعد من حسن التقنين من هذا النص الغامض فى اهم ما يمس

المعاهد وهو موضوع العلوم التي تدرس فيها ؟
وقد اجتمعت نواقص كثيرة في القانون الجديد
مع مشاعر الالم والمرارة لقانون مدرسة القضاء الشرعي
لتدفع بطلاب الازهر الى ثورة عنيفة كان اول مطالبوا به
فيها ان يلغى القانون الجديد . ولكن هذا المطلب - على
عدالته لم يكن فيما يظهر كافيا في نظر الجمهور لان يكون
وحده سببا للثورة ولا اساسا للاصلاح الذي ينادون به
وكان لابد للازهريين ان يحددوا - ولو على نوع من
الاجمال - معاني الاصلاح الذي يبتغون ووجوهه حتى تكون
ثورتهم مفهومة عند الناس ، ويسكون دعائهم
مسموعا . ولكن الدين بدأوا حركة الاضراب الازهري لم
يفكروا في شيء من ذلك ، بل كان مطلب الغاء القانون
الجديد يملا قلوبهم ويغطي على سمعهم وانصارهم ، وكان
ذلك تقصا ظاهرا في الحركة .

ولولا ان جماعة من الطلبة الازهريين تداركوه من اوله
لاصبحت الحركة باخفاق سريع فقد اجتمع عدد منهم ،
ورضعوا مطالب للازهريين حددوها تحديدا كاملا على
اساس تفكير سليم والفوا لجنة الاتحاد الازهري من
جماعة مختارة من الطلبة قاموا قياما حسنا بتدبير الاضراب
وتوجيهه رجاء مرضية استحققت من الراي العام عطفًا
وتشجيعا .

وام يكن مستساغا ان يقف علماء الازهر موقفا محايدا
من هذه الحركة البريئة التي لا تريد الا خير الازهر
واصلاحه ، ولم يكن مستساغا ان يترك العلماء طلبتهم
يتعرضون وحدهم لما اصابهم به الاضراب من عنت ومن
ارهاب ، فتم تأليف جمعية باسم « تضامن العلماء »
كان على راسها مصطفى عبد الرازق ، وكان لهيئته

الجمعية صدى مدو في جهات الحكومة وفي الراى العام
ايضا .

ولم يكن الغريب ان يثور اهل الازهر على القانون
الجديد بعد ان مكثت العلوم الحديثة تدرس بينهم من
سنة ١٣١٤ هـ لان الخديو حينما وضع هذا النظام
بارشاد الشيخ محمد عبده لم يلبث ان غضب عليه كما
رأينا لاسباب سياسية لا اصلاحية ، ولكن غضبه عليه
جرا اهل الازهر عليه وعلى النظام الذى اتى به ، فلم
يستقر الفه في نفوسهم ، ولم يتدربوا على الخضوع له ،
وهذا بالاضافة الى ان الخديو كان يختار لمنصب شيخ
الازهر مثل الشيخ سليم البشري ومثل الشيخ عبدالرحمن
الشربينى ، وكاتا من اعداء هذا النظام ولا يعقل ان يكونا
من اعدائه ولا يكون اكثر اهل الازهر على رايهم فيه ،
لان المرءوسين عندنا يتبعون دائما رئيسهم فى رايه ، وكان
الواجب ان يقصر منصب شيخ الازهر على من يخلص لهذا
النظام ولا يرى انه مفسدة للدين والعلم .

فلما حان وقت العمل ، قامت الصعوبات فى وجه
المتفدين ، فعمدوا الى امتحان جميع الطلبة فى بعض العلوم
درن بعضها ، ورتبواهم فى جميع سنوات الدراسة على
حسب نتيجة ذلك الامتحان فوق وقع اضطراب شديد بين
الطلاب لان منهم من تأخر عن سنوات دراسته ومنهم من
تقدم ، وكذلك وقع اضطراب آخر بين العلماء لانهم
كلفوا فى مجموعهم بتدريس مجموع العلوم المقررة فى النظام
الجديد، ونشأ عن ذلك اضطراب من نوع آخر بين الطلبة
واشتد التنازع بين التنفيذ والخاضعين له ، فاضرب
الطلبة بل والعلماء ايضا وانتقل سبب الاضراب من تعذر
تنفيذ النظام الجديد الى مطالب كثيرة وادت الاضرابات

الى استقالة شيخ الازهر وعهد الى خليل باشا حمادة مدير عموم الاوقاف في ادارة شئون الازهر مؤقتا لكن الطلبة كانوا قد زادوا وقويت شوكتهم ، فتدخل البوليس بوسائله المعروفة .

ويروى احمد شفيق انه في يوم ١٧ نوفمبر سنة ١٩٠٨ تناول الوزراء ورئيسهم ومدير الاوقاف طعام الغداء على مائدته . وبعد الانتهاء دارت مناقشة عنيفة بين سعد زغلول وحسين رشدي حول الازهر فقال سعد : « ان اصلاح الذي تقرر ماهو الا حبر على ورق لانه لا توجد المعدات اللازمة لهذا اصلاح فلا سيوفر المدرسون اللازمون في العلوم العصرية للمعاهد الدينية ، والمشايخ الموجودون لا يمكنهم القيام بما يتطلبه النظام الجديد فقال رشدي باشا : تأخذ من دار العلوم ومن المتخرجين في مدرسة القضاء مساعدين للمشايخ ، وكذا نستحضر من الخارج من يلزم » فرد عليه سعد باشا بأن هذا لا يمكن فاشتد الجدل حتى قال رشدي « انت ياسعد لا تريد الا بقاء مدرسة القضاء الشرعي وتريد محو الازهر » !!

وقد ترتب على الاضطرابات السابقة صدور امر عال في ٢٩ محرم سنة ١٣٢٧ هـ « ٢٠ فبراير سنة ١٩٠٦ » بإيقاف العمل مؤقتا في الازهر بالنظام الجديد والرجوع الى قوانين سنة ١٣١٢ و ١٣١٤ ، وهذات بذلك حركة الاضطراب في الظاهر غير انها كانت لاتزال متقدة في النعوس .

وكان الجامع الاحمدي قد ثار ايضا على النظام الجديد ، ولكن الخديو كان قد اختار له شيخا قويا هو الشبيخ محمد حسنين العدوي فامكن ان يتغلب على ثورة الطلاب

وكان يعاونه في ذلك شيخان هما الشيخ عبد الله دراز والشيخ عبد الهادي مخلوف ، وكان الاول وكيلاً له وكان الثاني مفتشاً او مراقباً . ولم تثر المعاهد الاخرى كما ثار الازهر والجامع الاحمدى ، لان كلا من الجامع الدسوقي والجامع الدمياطى كان قليل العدد وكان طلابهما من المعتدين الذين لا يقوون على الثورة ، اما معهد الاسكندرية فانه كان قد ألف النظام بهمة شيخه الشيخ محمد شاكر .

وفي ٣٠ رمضان سنة ١٣٢٧ « ١٥-١-١٩٠٩ » رأى المجلس العالى اعادة العمل بمقتضى قانون سنة ١٣٢٦ وتطبيقه تدريجياً من السنة الدراسية التالية على طلاب السنة الاولى من القسم الاولى وصدرت الارادة السنية بذلك في ٤ شوال سنة ١٣٢٧ « ١٩-١-١٩٠٩ »

ومع ذلك ، لم تلبث ان ظهرت حركة الاضطراب من جديد وتلاههم نحو مائة من العلماء واعاد الجميع المطالب الاولى وعاد الهرج الى الازهر وعطلت اعماله مرة اخرى وصدر امر بتشكيل لجنة ثانية للنظر فى الوسائل التى يحسن اتخاذها .

قدمت اللجنة المذكورة تقريراً فى ٢١ ربيع الثانى سنة ١٣٥٨ « ١-٥-١٩١٠ » وقصرته على مآرائه فى المطالب المذكورة ، ولم تتعرض لنظام الجامع الازهر ومما جاء فى تلك المطالب :

١ - ان ينام التدريس فى كل سنة باكفاء وان يراعى فى توزيع الدروس على سنواتها قوى الطلبة والزمن الذى تدرس فيه .

٢ - ان تصرف كتب العلوم الحديثة والادوات الفنية

للطلبة بالمجان وان يوسع نطاق الكتبخانة ويباح الانتفاع بكتبها للطلبة .

٣ - اعطاء مرتب مناسب لكل من يعين للتدريس من رقت تعيينه « وكان أولا لكل من ينال شهادة العالمية »

٤ - الحاق تلاميذ مدرسة القضاء الشرعى بطلبة الازهر بعد ابطال اسمها « وكان قبلا تفضيل الطلبة على تلاميذ المدرسة » .

٥ - تعيين شيخ الجامع والوكيل والمفتش وأعضاء الإدارة بانتخاب العلماء عامة وتعيين مشايخ الأروقة والحدائق وكذا مشايخ المذاهب بالانتخاب .

٦ - الترخيص للعلماء بالسفر بالسكة الحديد بالمجان وللطلبة حين حضورهم وحين عودتهم .

٧ - ترتيب اعانة شهرية للفقراء من الطلبة . الخ
وقد قبلت بعض الطلبات ورفض البعض وعدل البعض الآخر .

ونتيجة لذلك صدر قانون آخر للازهر وهو قانون ١٤ جمادى الأولى سنة ١٣٢٩ هـ « ١٩١١ » بجعل مدة الدراسة خمس عشرة سنة بدل اثنتى عشرة كما كان فى القانون السابق ليتسنى للشاكين ان يعودوا بطريقتهم القديمة فى التدريس الى مثل ماكانت عليه ولا يختصروا فى شىء منها كما اختصروا فى هذا النظام الحديث . وقد زاد هذا القانون على قانون سنة ١٣٢٦ للغاية السابقة انشاء هيئة كبار العلماء ، وهى هيئة اريد منها عند انشائها ان تتفرغ لدراسة امهات الكتب فى العلوم القديمة ، فتأخذ فى دراستها بالطريقة القديمة فى التدريس ولا تتقيد فيها بشىء مما تقيدت به فى النظام الحديث ، وقد كلف عالم من هذه الهيئة بتدريس العلم الذى يرى

انه اكمل فيه من غيره ، على ان يلقي فيه ثلاثة دروس على الاقل فى كل اسبوع ، وان يكون درسه فى وقت يمكن ان يحضر فيه عدد كبير من العلماء ليعرفوا الطريقة الازهرية القديمة فى التدريس بعد ان كاد النظام الحديث ينسيهم لها بما اختصره فيها .

ومما ينبغى الاشارة اليه ، ان اللجنة التى الفت لوضع هذا القانون كانت مؤلفة من احمد فتحى زغلول شقيق سعد زغلول ووكيل الحقانية ، واسماعيل صدقى وكيل الداخلية وعبد الخالق ثروت النائب العمومى . لكنهم لم يكونوا احرارا فى كل وجه ، فانهم موظفون اختارهم الامير ليزيلوا عوامل القلق فى الازهر بتلافى ما فى قانون سنة ١٩٠٩ من دواعى الارتباط ، فلم يكونوا بطبيعة الحال قادرين على الرجوع الى المبادئ التى وضعتها محمد عبده ، فان الامير يكره الشيخ محمد عبده ولست تجد ذكر اسم الشيخ فى تقريرهم وان الهوا الى عهده بالثناء الماعا ، ولم يكن فى وسعهم ايضا ان يشيروا بتخليص الازهر من تدخل المعية الخديوية وما كان يخف على فطنتهم ان ذلك هو سبب الداء .

وقد علق التقرير على مطالب الازهريين بقوله : « والغرض الاصلى من الازهر تعلم علوم الدين .. وآمال اهله وغايتهم من تعلم علوم عبادة ربهم باتباع أوامره واحتساب نواهيهِ والانتفاع ونفع الناس بنفوس مطمئنة فى عيشة راضية .. » وجاء فيه : « كذلك مما لايتفق مع هذه المطالب ان ينظر الى الجامع الازهر كأنه احدى المدارس المدنية المصرية فيساق له نظام من نظاماتها ويخضع اهله الى ماينافى طبيعة وجودهم ويجرى عليهم من القواعد والاحكام مايجرى على اى مجتمع كان . ومن

الخطر، ان يطلب من الازهر ما يطلب من دراسة الحقوق
أو الطب أو الزراعة بل كل وما خلق له ، أهل الدين للدين
وأهل الدنيا للدنيا » .

وظل هذا القانون معمولاً به الى سنة ١٢٤٢ هـ .

الازهر في سنوات الحرب العالمية الاولى :

وعندما اندلعت نيران الحرب العالمية الاولى سنة
١٩١٤ كان الازهر احد المصادر الرئيسية التي اقلقت
الانجليز ، ولكنهم مع الاسف الشديد قد استطاعوا
بإسغلالهم بعض ذوى النفوس الضعيفة ان يحققوا عن
طريقة بعض اغراضهم فى نهاية الامر بعد مالاقوا من
مقاومة فى البداية ، فقد أرادوا مثلاً تعطيل الدراسة
فيه ، ولكن رجال الازهر افهموا مستشار الداخلية
الانجليزى ان الازهر جامع تودى فيه الشعائر الدينية
ولا يجب اغلاقه ، فعزل الانجليز مطلبهم الى تقليل عدد
الطلاب ، وكان عددهم فى ذلك الوقت ٨٢٢٢ طالباً ،
قاوعزوا الى شيخ الازهر بفصل الطلبة الذين عرفوا بعدائهم
للانجليز من مصريين وأتراك وغيرهم من أبناء المستعمرات
البريطانية والفرنسية ، فتم فصل ٣٠٠٦ طالب ممن
الطلاب بحجة عدم انتظامهم فى الدراسة واشتغالهم بغير
طلب العلم واعتبروا الاشتغال بالسياسة اشتغالا بغير
العلم ونجحوا الف طالب فى امتحان عقد على عجل ،
وبذلك انخفض عدد الطلبة الى النصف .

وطلبوا من مجلس الازهر الاعلى ان يرسل منشوراً
دورياً الى المعاهد الدينية فى القاهرة والاقاليم لحض
الطبة على التزام الهدوء والسكينة ، كما نشرت مشيخة
الازهر الاعلان الاتى بين طلبتها ، وهو لا يختلف عن

المنشور الذي ارسل الي الاقاليم الا في شيء واحد ، وهو انه حظر على الطلبة الخروج من منازلهم بعد الساعة السادسة مساء ، وهذه صورته :

« مشيخة الجامع الازهر تلفت نظر طلاب العلم بمناسبة اعلان الاحكام العرفية في القصر المصري ، الى وجوب التفرغ لدروسهم وعدم الخوض في الامور السياسية وان يلتزموا جانب السكينة والهدوء ، وان يكونوا على الدوام بمعزل عن المجتمعات التي قد تقع عليهم فيها من المسؤولين مالا يؤدونه ولا تحمد عقباه ، وان لا يتكلموا في الاحوال الحاضرة بشيء ما » .

كذلك تأمرهم المشيخة ان يلزموا بيوتهم من الساعة السادسة بعد الغروب وان يكونوا قدوة للجمهور داخل الازهر وخارجه « والله يوفقهم الى الخير والصلاح » !!

ولم يقف الامر عند هذا الحد بل سعى حسين رشدي رئيس الوزراء في ذلك الوقت الى ان يستصدر بيانا من الازهر يدعو فيه الشعب كله للامتناع لاحكام العرفية فدعا كلا من الشيخ الظواهري شيخ الجامع الاحمدى بطنطا والشيخ ابو الفضل الجيزاوى شيخ معهد الاسكندرية كذلك دعا الى نفس الاجتماع الشيخ سليم البشرى شيخ الازهر والشيخ محمد بخيت والشيخ عبد الرحمن قراعة ، فوجه رشدي باشا الكلام الى العلماء ، وقال : « انتم تعرفون ان الاحكام العرفية قد اعلنت في البلاد والحكومة تريد ان يطيع الاهالى هذه الاحكام لانها من مقتضيات الحرب ، وقد عمل الشيخ سليم البشرى شيخ الجامع بيانا للهدوء وتريد الحكومة نشره في كل القطر وهاهى نسخة منه قد اعدت فعلا اريد ان اعرضها عليكم » .

ثم ناولهم النسخة وقراوها فوجدوا فيها ان الشيخ
سليم البشرى يدعو للرضوخ للاحكام العرفية استنادا
الى الدين !! وعندما قراوها لاحظوا ان الشيخ سلم
كانه واجم وغير مرتاح ، فأراد الظواهري أن يساعده في
موقفه الحرج فوجه الكلام لرشدي وقال : هل يسمح
لى غطوفة الباشا فى ابداء ملاحظاتي فقال : وهل هناك
ملاحظات ؟ : فقال : انى ارى أن هذا البيان سيهيج
الناس لصدوره من رجال الدين وانى ابدى رأى
لعطوفتكم بصراحة . حينئذ تكلم الشيخ بخيت فحشد
رأى الظواهري ثم تحمس الشيخ ابو الفضل وانضم
الى الظواهري فى الراى ولم يستطع رشدي ان يجيبهم
برأيه قبل ان يستلهم سادته الذين أمروه بذلك فقام
الى التليفون حيث تحدث مع شخصية انجليزية طويلا ،
ثم التفت الى العلماء وقال : « يمكنكم ان تعدلوا فى البيان
وتضعوا فيه ماتريدون » . فغير العلماء مواضع بعض
الجمل وصدر باسم هيئة كبار العلماء بالصورة الآتية :
« نظرا للظروف الحالية قد اجتمعت هيئة كبار
العلماء بالازهر الشريف ، ورات بذل النصح للمسلمين
من سكان هذا القطر بالتزام جانب السكينة والطمأنينة
وحررت لذلك الدعوة الآتية التى بعثت بها لرياسة مجلس
النظار لنشرها فى الجرائد اليومية وهامى :

« بسم الله الرحمن الرحيم »

الحمد لله الذى حذر عباده من الدخول فى الفتن ،
وامرهم باجتنب مآظهم منها وما بطن والصلاة والسلام
على سيدنا محمد الذى حض الناس على مكارم الاخلاق ،
وحثهم على ملازمة السكينة وترك الشقاق وعلى صحبه

وآله الذين اتبعوه ونسجوا على منواله .
أما بعد ، فيامعشر المسلمين ! انتم تعلمون ان الحرب
القائمة الان على ساق وقدم قد تطاير الى سائر الاقطار
شررها ، وعم جميع البلاد ضرورها وقد دهم الناس
مادهمهم رزاياها ، وعمهم ماعمهم من بلاياها . وقد
قيض الله لكم يامعشر المصريين ان تكونوا في امن من
خوض غمارها وهيا لكم ان تتجنبوا شرها وبلاها بدون ان
يكلفكم نفسا ولا نفيسا .

فالواجب عليكم ازاء هذه الحال ان تلازموا السكون
والسكينة ، وان تخلصوا الى الراحة والطمأنينة ، وان
ينصح كل واحد منكم الاخر بذلك وان لاتخوضوا في شيء
بما لا شأن لكم فيه . وان يشتغل كل واحد منكم بشئونه ،
فقد قال تعالى « يا ايها الذين آمنوا عليكم انفسكم لا يضركم
من ضل اذا اهتديتم » .

واياكم ان تتعرضوا لما يجلب عليكم المصرة ولا تأمنوا
بمواقبه وشبهه ، فتلقوا بأيديكم الى التهلكة بل الزموا في
جميع الاحوال الاحسان في الاقوال والافعال ، فقد
قال تعالى : « ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة واحسنوا
ان الله يحب المحسنين » .

واحدروا ان تجلسوا مجالس اهل الفتن والشعور
واجتنبوا المجامع التي يكثر فيها القيل والقال ، ولا
تسمعوا الى مايشوش به عليكم ذو الفايات والجهال ،
فلا خير في سر هؤلاء ولا نجواهم كما قال تعالى في
امثالهم - لاخير في كثير من نجواهم الا من امر بصدقة
او معروف او اصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء
رضوان الله فسوف يؤتيه اجرا عظيما .
وليحذر كل واحد منكم ان يتعرض لما يصيبه ضرره ،

ولا يقتصر عليه شره فقد حذركم الله من ذلك فقال تعالى « وأتقوا فتنة لا تصيبن الدين ظلموا منكم خاصة » وفي صحيح البخاري عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ستكون فتنة القاعد فيها خير من القائم ، والثائم فيها خير من الماشي ، والماشي فيها خير من الساعي من استشرف لا تستشرفه . فمن وجد فيها ملجأ أو معاذاً فليعذبه . ومعنى هذا الحديث أن كل من كان أبعد عن الفتنة كان خيراً ممن قرب منها ، وأن من تعرض لها تهلكه !

فها نحن معاشر العلماء قد رأينا من واجبنا في هذه الظروف الحاضرة أن نبذل لكم أيها المسلمون النصيحة امتثالاً لقوله صلى الله عليه وسلم : الدين النصيحة . رفى الحديث الصحيح : من حسن إسلام المرء ترك ما لا يعنيه ، وكفى بهذا نصيحة !!

امضاء ١٢ من هيئة كبار العلماء ، ١٥ من العلماء وتأتى خطوة هذا البيان من أن انجلترا كانت تعاني من خوف شديد ، إذ أنها كانت تواجه الدولة العثمانية وفيها الخلافة الإسلامية ، ومصر قلب العالم الإسلامي فإن ينجحوا في استصدار مثل هذا البيان من علماء الأزهر بالذات فقد كان هذا كسباً كبيراً لهم من غير شك هذا من روعهم وادخل في قلبهم السكينة والهدوء ، فلا خوف من الشعوب الإسلامية مادامت أكبر هيئة إسلامية تدعو المسلمين إلى الهدوء والبعد عما لا يعنيههم والمقصود هنا بطبيعة الحال البعد عن الاشتغال بالأمور السياسية بحيث لا تتعدى اهتمامات الناس أمور معاشهم اليومية العادية !!

بل تنعكس الأمور ونصبح نحن الخائفين ، ويتمكن

الاجانب من تضخيم بعض الاحداث البسيطة التافهة ليحصلوا على ما يريدون من مكاسب ولينالوا من أهمل الأزهر ، فقد حدث - مثلا - في سنة ١٩١٥ ان مرت بجوار بناء المعهد الدينى بطنطا جنازة رجل مسيحي يوناني وكان في هذا الوقت بعض من صفار الطلبة موجودين بالمعهد يأكلون جزرا اثناء الفسحة فرموا اطراف الجزر فى الشارع فجاء صدفة على الجنازة اثناء سيرها ، ومع ان هذا الحادث برىء وكان يجب ان يفهم على حقيقته الا ان القسيس الروم هاجوا له هيجانا شديدا وشكوا بالتلغراف الى السلطات العسكرية الانجليزية فى مصر والاسكندرية والى المديرية بطنطا وقالوا فى شكواهم ان المصريين ساططون على الاحكام العرفية التى اعلنها الانجليز فى مصر ، وان هذه الحادثة اول قطرة من الغضب التى ستظهر حتما فيما بعد ولا تقتصر على طنطا فقط ، بل ستشمل القطر كله . ومن الغريب ان هذا التلغراف لقي من السلطة العسكرية ومن الحكومة المصرية اهتماما شديدا الى درجة ان السلطان كان له شأن فيه ، وكان الظواهري شيخ المعهد فى القاهرة ، فلما عرف الخبر حضر الى طنطا سريعا وعرف حقيقة الامر وعرف أسماء الطلاب الصفار الذين فعلوا ذلك وهم فى السنة الاولى والثانية الابتدائية ، ثم استدعى مدير الغربية الفريق ابراهيم فتحى الظواهري فسأله عن الموضوع فقال له : افرجوا اولاعن الطلبة الذين اعتقلتموهم وانا اضمن لك ان اخبرك بالحقيقة غدا لانى لا ازال اواصل البحث . وفى الفد ارسل الى الشيخ ثانيا وقال : « ماذا صنعت ؟ ان السلطة دوشتنى ، ولكن اذا عرفت الحقيقة فلن اخبرهم

بشيء حتى اعلم ماذا يريدون ان يفعلوا ، فانهم يريدون
اغلاق المعهد !

وفي اليوم الثالث استدعاه أيضا ، فاتصل أمامه برشدي
باشا رئيس الوزراء بالتليفون وقال له : « ان الحكاية
ظهرت حقيقتها وبعد ان عجز البوليس اتصلت بالشيخ
الاحمدى فقص على القصة وقال انهم طلاب صفار كانوا
برمون اشراش الجزر » ، فقال رشدى : اذن اذهب الى
المعهد واجلد هؤلاء الطلاب امام اخوانهم . فلما اخبره
فتحن باشا بذلك قال الظواهري : « ياباشا ، قبل ان
يجلدوا الطلاب انا اقدم استقالتي ، واني ساجمع مجلس
الادارة للنظر في الامر من جهتنا ، واذا امرت السلطة
المصرية على جلد هؤلاء الطلبة فليكن بعيدا عنا وعن
المعهد وليس بصفتهم من الطلبة » ، فأبلغ ذلك الى
رشدى باشا بحضوره ايضا ، فوافق ولم يجلد
الطلبة .

وفي الوقت الذى بلغت فيه درجة النفاق اقصى درجة
لدى احد المشايخ نجد آخر رفض ذلك ويثور عليه حتى
ولو كان ذلك متصلا بالسلطان القائم ، فعندما تهيأ
طلاب بعثة الجامعة المصرية للسفر الى فرنسا اخر عام
١٩١٥ دعوا الى لقاء مع السلطان حسين ، وبعد ان تحدث
اليهم وقف طه حسين ليرد قائلا : اعز الله نصر مولانا
واعلى كلمته . نحن ابناء العلم ، نهضنا فيه صفارا
وسنمضي فيه كبارا وقفنا عليه ماضينا وحاضرا
ومستقبلا ولم نشتغل الا به ، ولم نفكر الا فيه . ليس
لنا في حياتنا غاية الا ان نخدم وطننا العزيز وسلاطنتنا
المحبوب خدمة علمية صادقة فباسم الجامعة المصرية نرفع
الى عرشك الكريم تحية العلم ظاهرة صادقة تمثل شكره

لك ورجاءه فيك . لقد احسنت بامولاي الى العلم ، ورفعت قدره . فليزد الله قدرك رفعة وليحسن جزاءك عن العلم والمتعلم .

وقد منح السلطان لكل طالب بعثة مبلغ خمسين جنيها . فلما ذهب السلطان ليؤدي فريضة الجمعة في مسجد مابدين في آخر ديسمبر سنة ١٩١٥ قال الشيخ محمد المهدي امام جامع عزيزان « وكان هو الخطيب » في خطبته معلقا على موقف السلطان من طه حسين وزملائه السابق : « جاءه الاعمى فأكرمه وبفضله عليه تجلى ، وما عبس في وجهه وما تولى » وذهل المصلون لهذه الكلمة مما هو واضح فيها من الاساءة الى الرسول عليه السلام تملقا للسلطان واخذوا بعد ذلك يستعدون لصلاة الظهر لتيقنهم من بطلان صلاة الجمعة ، وقام الشيخ محمد المهدي بصافح الناس ، فلما وصل الى الشيخ محمد شاکر وكيل مشيخة الازهر وعضو هيئة كبار العلماء في ذلك الوقت ، رفض ان يمد اليه يده ، وقال بصوت عال : « لا اصافحك ولا اضع يدي في يدك . فاخرج من هنا فانك ممرتد لتعريضك بالنبي صلى الله عليه وسلم » ثم توجه الشيخ شاکر الى قصر عابدين وقابل كبير الامناء وابلفه ما حدث وافهمه ان ما وقع من الشيخ المهدي تعريض بالنبي وهو ردة وكفر ، وطال بينهما النقاش دون نتيجة .

واجبا بعض المشايخ الى الدس لبعضهم البعض املا في مغمم دنيوي فعندما تولى « فؤاد » السلطنة سنة ١٩١٧ بعد وفاة حسين كامل ، كانت علاقة الشيخ الظواهري به وثيقة وحدث ان خطرت للشيخ فكرة جديدة وهي جعل دراسة الوعظ والارشاد بمثابة تخصص يستزبد به العالم بعد الحصول على درجة العالمية ، ثم

تطورت هذه الفكرة عنده الى تعميم هذا التخصص بعد العالمية ليشمل نواحي اخرى من العلوم الازهرية فيتخصص العالم بعد نواله شهادة العالمية في طائفة من العلوم يختارها حسب ميله ورغبته على أن تنقص مدة الدراسة العادية الى اثني عشر عاما ، ثم تخصص الثلاث السنين الباقية للمتخصص وبذلك تبقى مدة الدراسة في مجموعها كما كانت بدون زيادة .

وانتشرت هذه الفكرة بين العلماء والطلاب ، وبدأوا يلتفون حول الشيخ وأثار هذا حقد البعض فأخسداوا يدبرون دسيسة له ففي يوم من الايام طلب الشيوخ قراءة و ابو الفضل والبرديسي مقابلة السلطان فؤاد ، وبعد ان تمت المقابلة بيومين ، قابل الظواهري السلطان الذي بادره بقوله : اني غير متفق معك هذه المرة في الرأي فقال الشيخ في اي رأى يامولاي ؟ فقال في التقرير الذي رفعتسه لمجلس الازهر الاعلى واقترحته فيه تقصير مدة الدراسة الى اثنتي عشر سنة بدلا من خمس عشرة ، فقال الظواهري ان اقتراحى لا ينقص المدة العامة ، فهي خمسة عشر عاما كما كانت ، ولكنى رأيت ان تكون الثلاث السنين الاخيرة منها للتخصص ، وفكرة التخصص هذه فكرة خطرت لى وها يمكن ان نحصل على علماء متخصصين راسخين في العلم » .

فقال : ولماذا لا يكون التخصص بعد ستة عشر عاما بدلا من ١٢ عاما ؟ فقال : ان هذا يطيل مدة الدراسة كثيرا ولا داعى له ، واذا كان مولاي لا يرى في وجودى بالمعاهد فائدة ، فاني أتمس منه ان يقبل استقالتي . فقال السلطان : أبدا ، أبدا . انت زعلت ؟ بالعكس انا ! قدرك واقدر افكارك ، وسأفتن لك على العلماء ، فانهم

كانوا عندي امس واخبروننى انك باقتراحك تنزيل الدراسة
الدراسة العادية الى اثنى عشر سنة انما تريد اكتساب
الطلبة والتفافهم حولك وانك ايضا تدعو الى الاعتصاب
والهياج !!

دور الازهر في ثورة سنة ١٩١٩ :

والمستقرىء لاحداث ثورة الشعب العظيمة في سنة
١٩١٩ لابد ان يجد للازهر مكانا بارزا فيها ، فقد كان
الازهريون في مقدمة صفوف المتظاهرين ، ومن أكثر الطلبة
جراة وحماسة وتضحية ، ومن اشد العاملين على بث
روح الثورة والاضراب في طبقات الشعب ، وكثيرا
ما كانت المظاهرات تبدأ من الازهر ، هذا الى أن الاجتماعات
العامة كانت تعقد فيه غالبا ، فكان يموج كل مساء
بالالوف المؤلفة لسماع الخطب النارية والقصائد الحماسية
تلقى فيه ضد الاحتلال والحماية ، فكان يتعاقب على
المنبر الازهريون وطلبة المدارس ، وبعض العلماء والقسوس
والمحامين والصحفيين والعمسال وغيرهم من مختلف
الطبقات والجموع تؤمه وقت القاء الخطب ، فيضيق فناء
المسجد على سعته ، وفيه كانت تدبر المظاهرات وترسم
الخطط .

ففي التقرير المرسل من سير « تشينام » الى وزير
الخارجية البريطانية بتاريخ ٢٢-٣-سنة ١٩١٩ نجد :
« في صباح اليوم التالي ١١ مارس انتشرت الثورة في
اماكن عديدة من القاهرة ففي ساعة مبكرة من الصباح
تجمع الشائرون ومعظمهم من طلبة الازهر وبعض الافراد
في الاماكن الرئيسية في قلب المدينة وزحفوا في اتجاه
ورش السكك الحديدية لاجراء من يعملون فيها » .

وكان طلبة الازهر والمدارس الاخرى ، لم يعلموا بمظاهرة اليوم الاول للثورة وهو التاسع من مارس ، فلما علموا بها اتفقت كلمة الجميع على الاضراب في اليوم التالى وتاليف مظاهرة تضمهم جميعا . وفى اليوم التالى - الاثنين ١٠ مارس سنة ١٩١٩ كان جميع طلبة المدارس والازهر قد اضرَبوا عن دروسهم واصلنوا الاضراب العام واصلوا مظاهرة كبرى ، انضم اليهم فيها من صادفهم من افراد الشعب .

وفى التقرير السابق نجد ايضا : « وفى يوم ١٧ مارس سارت فى شوارع القاهرة مظاهرة اشترك فيها نحو ١٠ آلاف شخص راحوا يهتفون للهيئات الفرنسية والاطالاية والامريكية وكانت المظاهرة بقيادة طلبة الازهر يتبعهم غيرهم من الطلبة وكل من امكن حشدهم من الجموع فى المدينة ، وكانت مظاهرة منظمة على احسن وجه » ، وفى مذكرة وكيل وزارة الخارجية البريطانية بتاريخ ٩-٤-١٩١٩ نجد : « . . وقد اصبح الجامع الازهر مركز الاثارة ، تلقى فيه الخطب المحرصة النارية ليلا ونهارا » ويكتب الجنرال اللبى الى وزير خارجيته فى ٦-٤-١٩١٩ يقول : « المهم انه نمت حملة اخطر من اعمال الشعب ، فان العناصر الجاهلة الشديدة الحماس من بين طلبة الازهر برهنوا على انهم لا يقيمون وزنا لاسكلام رؤسائهم من رجال الدين ، واصبح مسجدهم ملجأ ليليا لجماعات كبيرة من الناس يجتمعون فيه ليسمعوا خطبا من وعاظ غير مسئولين مليئة بكل مايدعو الى الاذى والتعصب ، فكانت المدينة تعج بالنشرات التى تحتوى على مواد ملتهبة لا تحتاج الى جهد كبير لاشعالها » . ومن النماذج التى تبين اتجاه الخطب التى تلقى

بالأزهر ، تلك الكلمة التي قال فيها أحد شيوخ الأزهر في أحد مساجد القاهرة : « ان المسلمين في الهند ، الذين ظلوا طوال ١٥٠ عاما تحت الحكم البريطاني قد حذوا حذو المصريين حين سمعوا انباء الاضطرابات في مصر ، ونن تستطيع انجلترا ان تواجه الاضطرابات في مصر وفي الهند كليهما بعد أن سرحت نصف جيشها ، ولذلك فان فرصة النجاح كبيرة امام نشوب ثورة عامة . فيلزموا الهدوء ، وليستعدوا لمثل هذه الحركة يوم ١٠ مايو . ان ايطاليا غير متفقة مع ويلسون . والايطاليون يريدون لنا الحرب » .

ونضرب الموظفون في مصر تضامنا مع الثورة ، فيجتمع بالأزهر نحو ثمانين ألف مواطن من مختلف الطبقات والفئات ليردوا على مزاعم الصحف الأجنبية من أن مطالب الموظفين ان هي الا مطالب فئة قليلة لاتعبر عن الرأي العام . وعقد الاجتماع برئاسة الشيخ محمد بخيت مفتي الديار المصرية ، وقرر المجتمعون تأييد الموظفين في طلباتهم كما قرروا الاضراب عن اعمالهم حتى تجاب تلك المطالب ، وترتب على هذا القرار ان انقطعت الحركة في المدينة بسبب الاضراب العام بعد انضمام العمال الى الموظفين . وفي الحادى عشر من ديسمبر وقع حادث كان وقعه شديدا في مصر كلها اعاد الى الازهان ذكرى ما فعله نابليون من قبل بالأزهر ، ففي صباح ذلك اليوم قامت مظاهرة مؤلفة من طلبة الأزهر ومن انضم اليهم ، وانطلقت من ميدان الأزهر وسارت حتى شارع السكة الجديدة حيث كانوا ينوون الذهاب الى دور معتمدى الدول ، الا ان الجنود الانجليز ادركوها قبل ان تصل شارع الموسكى بسباراتهم ، وهاجموا المتظاهرين ، فتفرقوا ، وعادوا

الى قواعدهم بميدان الازهر ودخل كثير منهم الى المسجد للاحتماء به ، فدخل وراءهم الجنود الانجليز بنعسالمهم واساحتهم بالضرب والايذاء ، فحدث هرج ومرج في الجامع واقتحم الجنود مكاتب الادارة وحاولوا كسر الابواب ، ففرع الموظفون وحدثت ضجة كبيرة داخل الجامع وخارجه .

وكان لابد ان ثور ثائرة المشايخ ، فسارحوا الى شيخهم يروون له ماجرى ، فمقد اجتماعا عاجلا مع هيئة كبار العلماء الذين كتبوا احتجاجا شديدا وقصوا عليه جميعا وارسلوا نسخا منه الى السلطان فؤاد والى يوسف وهبه باشا رئيس مجلس الوزراء ، ثم الى النبي ، جاء فيه :

« حدث في منتصف الساعة الحادية عشرة من صباح يوم انخميس ١٨ ربيع الاول سنة ١٣٣٨ هـ « ١١ ديسمبر سنة ١٩١٩ » ان فصيلة من الجنود البريطانية كسانت تطارد جماعة من الناس اقتحمت الجامع الازهر الشريف بنعالها وعصياها منتهكة حرمة هذا المعهد المقدس والجامعة الاسلامية الكبرى التى يؤمها طلاب العلوم من جميع الاقطار ، ثم اخذت تضرب وتردع وتجاوزت ذلك الى الايذاء على كل الادارة والعمال يؤدون وظيفتهم ، محاولة كسر الباب الموصل الى القاعة المخصصة لشيخ الجامع الازهر لولا مكانته ، ثم صعدت الى الدور الاعلى من الرواق العباسي ، فكسرت باب غرفة رئيس الحسابات ، وقد كان الرعب استولى على من فيها من العمال فارصدوها على انفسهم .

ان هذا الحادث قد احزن جميع المصريين القيمين فى فى القاهرة وآلمهم اشد الالام وسيزداد هذا الاثر السيء

بشدة انتشار الخبر في أرجاء مصر وتردد هداه في أنحاء
أحالم الاسلامى ، فنحن الموقعين على هذا من علمه
الجامع الأزهر وأعضاء مجلسه الأعلى نحتج على هذه
الحادثة السيئة قياما بالمفروض علينا من خدمة الأزهر
الشريف وأهله .

وكان تاريخ هذا الاحتجاج ١٣-١٢-١٩١٩ .
وفزع اللبى من هذا فسارع بكتابة خطاب أسف
لشيخ الأزهر حاول فيه أن يعتذر عما حدث منتهزا هذه
الفريضة لدعوته الى أن يستخدم نفوذه في منع انخساذ
الأزهر مركزا للثورة ومما جاء في رده بتاريخ ١٧-١٢-١٩١٩ .

« ... وقد يظهر أن بعض الأفراد السيئى النية
كانوا قد هاجموا الحوانيت ، ولما طاردتهم الجنود
البريطانية التجأوا الى الأزهر وجعلوا يقدفون منه الأحجار
على الجنود حتى اذا ما أثاروا غيظهم اقتفوا أثر المعتدين
اللاجئين في جوانب الأزهر . ولا يغرب عن فضيلتكم أن
ذلك قد حدث في الوقت الذى تهيئت فيه نفوس الجنود
ولكم أن تثقوا بأنه لم يقصد البتة انتهاك حرمة الأزهر
ولا التعدى على كرامة فضيلتكم أو السادة العلماء أو
الطلاب المسالمين . وبينما نأسف فى هذه الاونة لوقوع
هذا الحادث ، الا اننا نرجوا أن توجه نظر فضيلتكم الى
أنه من الواجب على الهيئة الرئيسية للأزهر الشريف أن
تمنع استعمال جوانب الجامع لأعمال الاعتداء المخالفة
للقانون . »

وأدرك علماء الأزهر أن إعادة الهدوء الى البلاد ليس
بمنع الخطب والمظاهرات فى الأزهر وانما فى الاعتراف
باستقلال البلاد ، ومن هنا حرروا بيانا بذلك أرسلوه

الى السلطان والى رئيس الوزراء والمندوب السامي
البريطاني جاء فيه :

« ان علماء الازهر الشريف واعضاء مجلسه الاعلى بازاء
الظروف الحاضرة ، وما جرت على البلاد من خطوب
تفاقمت فى هذا العهد حتى بلغت من الشدة درجة
لا يحسن السكوت عليها ، يزون من اقدس الواجبات
التي فرضها الله عليهم أن لا يتوانوا فى القيام بوظيفتهم
فى ابداء النصيح والارشاد الى ما فيه تأييد السلم فى
الارض وتوطيد العلائق الحسنة بين الامم والشعوب على
دعائم الصفا والعدل طبقا لما امر الله به فى جميع الشرائع
المنزلة ، ولا سيما الشريعة الاسلامية الغراء .

اجمعت الامة المصرية على التمسك بحقها الشرعى فى
الاستقلال التام ، واصرت على المطالبة به بكل مألديها من
الوسائل المشروعة دون ان يظهر من جانب الحكومة
الانكليزية ميل الى الاعتراف بهذا الحق ، فادى ذلك الى
احوال تشعر بما يخالج النفوس من الريب والحذر
والقلق فكانت النتيجة استمرار الاضطراب وتعطيل
المصالح العامة والخاصة .

لذلك يرى علماء الازهر الشريف ورجال مجلسه الاعلى
الموقعون على هذا ان الطريقة الوحيدة لتوطيد السلام
وللتوفيق بين الطرفين ولصون المصالح المتبادلة ، هي ان
تفى الدولة الانكليزية بوعودها وتعترف بالاستقلال
التام لهذا البلد الممتاز بميراثه المجيد ومكانته الخاصة
ومقامه الراجح فى بلاد الشرق اجمع ، وبذلك تمتنع
وسائل الشدة التى طالما ظهرت آثارها بما يوجب الاسف
الشديد ، ويخلد أبناء الامة كلهم الى الهدوء والسكينة

ولا يضررون ضغننا ولا حقدا للحكومة الانجليزية ويقومون بالمحافظة على مصالحها مثل سائر مصالح الدول الاجنبية ، هذه هي الامانة التي وضعها الله في أعناقنا قد ادينناها قياما بالواجب على خدام الدين » .

وقام بمثل هذا العمل ، علماء الاسكندرية وطنطسا ودسوق ودمياط .

وفى الحق ، ان اتحاد عنصرى الامة فى ثورة سنة ١٩١٩ هو اعظم انجازات الثورة اطلاقا حتى ولو لم يترتب على قيامها تحقيق اى نصيب من الاستقلال ، فقد أصبحت مصر بذلك تكاد تكون الدولة العربية الوحيدة التى لا تمزقها العصبية والنعرات القومية والدينية . وقد تمثل التثام عنصرى الامة المصرية اثناء الثورة فى بعض مظاهرها المدهشة ، فقد تأخى الجميع بعد ان الف بينهم الدم المسفوح برصاص الانجليز واتخذوا لهم علما ، فى وسطه هلال ابدلت نجومه بصلبان واخذ القساوسة من الاقباط يخطبون على منابر المساجد حتى الجامع الازهر ، واخذ مشايخ المسلمين يخطبون امام مذابح الكنائس حتى الكنيسة المرقسية . ويصور تشيتام فى تقرير له ذلك فيقول : « ان زعماء الازهر يحاولون اقناع البطيركية القبطية وطائفة الاقباط بالانضمام الى الحركة بطريقة فعالة » ويكتب النبى بعد ذلك . « عقدت اجتماعات للصلاة فى مختلف الكنائس القبطية ، وكان اهمها اجتماع عقد فى الكنيسة المرقسية بالقاهرة حضره كبار انصار سعد زغلول وبعض مشايخ الازهر ، والقيت فيه بعد الصلاة ، الخطب ، بعضها عدائى ، ركز فيها الخطباء على ضرورة الوحدة بين المصريين فى كفاحهم

من اجل الاستقلال واكدوا اهمية الاستثمار في
المظاهرات .

ولم تقتصر الخطابة في المساجد على القسس فقط ،
بل ان السيدات المسيحيات ايضا دخلن المساجد ، والقيين
الخطب كما حدث في يوم ٢٤ ابريل عندما استقبلت
لجنة من السيدات المسلمات المجتمعات بمسجد السيدة
زينب وفدا من السيدات القبطيات اللاتي اتين لشكرهن
على التهنئة بعيد الفصح ، فقد القيت هناك من
المسلمات والمسيحيات مما لم يسبق له نظير . وكان من
ابرز الخطباء القسس القمس سرجيوس الذي خطب في
احدى المرات فقال : « اذا كان الاستقلال موقوفا على
الاتحاد ، وكان وجود الاقباط في مصر حائلا دون ذلك ،
فاني مستعد لان اضع يدي في يد اخواني المسلمين للقضاء
على الاقباط اجمعين لتبقى مصر امة متحدة مجتمعة
الكلمة » .

ولم تقتصر جهود الازهرين على مدينة القاهرة فحسب
وانما امتدت لتشمل مدنا اخرى كبرى في مصر ، ففي
يوم الاربعاء ١٢ مارس كانت مظاهرة كبيرة في طنطا ،
تألفت بداءة ذى بدء من طلبة الجامع الاحمدى والمدرسة
الثانوية ، واخذوا يطوفون في الشوارع الكبيرة ، وانضم
اليهم الشعب ، فصارت مظاهرة ضخمة ، جمعت عدة
آلاف من المتظاهرين ، ينادون بالحرية والاستقلال ،
وسارت المظاهرة بسلام الى ان وصلت الى شارع المديرية
واتجه المتظاهرون صوب المحطة ، ليجعلوها خاتمة المطاف
ثم يتفرقون ، ولكن حدث هناك حادث مروع ، اذ كانت
شرذمة من الجنود البريطانيين ترابط بالمحطة ، فما ان
اقترب المتظاهرون ، وكلهم عزل من اى سلاح ، حتى

انهال عليهم الجند رميا بالرصاص وكان معهم بعض رجال البوليس المصرى ، فبلغ عدد الضحايا من المتظاهرين ستة عشر قتيلًا وتسعة وأربعين جريحًا.

وإذا كانت الاحداث والوقائع السابقة تتراوح بين الخطبة والمظاهرة الا ان الازهرين شاركوا فى الثورة بما هو أكثر من ذلك .

ذلك انه لم يكذب يداع نبأ القبض على سعد زغلول وزملائه حتى أسرع العلماء الى الرواق العباسى وعقدوا اجتماعا خطيرا فيه ، ثم انتخبوا من بينهم لجنة لكتابة المنشورات ، وتنظيم الخطابة والاجتماعات التى تعقد حول منبر الازهر ، وكانت هذه اللجنة تتكون من المشايخ : يوسف الدجوى ومحمد الإبيارى « وهما مكفوفان » ، ومحمد عبد اللطيف دراز ، وسليمان نوار ، ومحمود الفمراوى ، ومصطفى القاياتى ، وعلى سرور الزنكلونى ومحمود ابو العيون وبدأ عمل اللجنة فى الحال فسكتب الشيخ سليمان نوار منشورا ثوريا طبع فى مطبعة سرية بالفحامين . وكان هذا المنشور - فيما يرى بعض المعاصرين لهذه الثورة - هو اول عهد مصر بالمنشورات ، ثم كان بيت الشيخ عبد اللطيف الصوفانى بعد ذلك فى الحليمية مركزا لتدبير هذه المنشورات واحكام المؤامرات ضد الخيانة .

واتجهت الحركة اول ما اتجهت الى حصار اليهود فى مناطقهم وقتل الارمن اينما وجدوا لانهم جاهرُوا بعدائهم للثورة ، ثم قتل ابن اليسع من كبار صاغة اليهود ، ولم يمض يومان على الحصار حتى طلبوا وفدا من الازهرى للاتفاق معهم ، فتوجه اليهم وفد ، كون من بعض العلماء وكبار الطلاب ، فكان من العلماء والمشايخ : الزنكلونى

وابو العيون والقاياتي ومن الطلاب محمد الطنيخي
وعبد الحميد عرام ومحمود يوسف ومحمد شافعي البنا .
ثم عاد هؤلاء ومن ورائهم جموع كثيرة من طوائف مختلفة
تعلن تضامنها مع الامة في ثورتها على الانجليز .
كذلك شارك مشايخ من الازهر في تكوين الجمعيات
السرية التي كانت تزاوّل نشاطا عنيفا ضد الاحتلال طوال
الثورة ، وأشهرها جمعية اليد السوداء التي تكونت تحت
رياسة عبد الحليم البيلي المحسّامي وأبي شادي بك
والشبيخين مصطفى القاياتي ومحمود ابو العيون وغرضها
اثارة الرأي العام واتلاف الاشياء بحيث تكلف الحكومة
نفقات كبيرة وجمع الاموال في سبيل الحركة ، وكانت
هذه الجمعية ترسل خطابات التهديد الى السياسيين
الرجعيين ، فقد وصل الى وهبة باشا خطاب تهديد
مكتوب بالحبر الاحمر وعليه علامة اليد السوداء ومدفع
وكلمة الفدائيين .

شاركوا في تنظيمات الطلبة المحركة للثورة ، وكانت
هذه التنظيمات تتخذ شكل لجان : فكانت هناك لجان
طلبة الازهر مثلما كانت هناك لجان لطلبة المدارس
العالية ولجان لطلبة المدارس الثانوية ولم تكن هذه
اللجان او النقابات تابعة للوفد رسميا في المراحل الاولى
للثورة ، فقد كانت تعمل بوحى من شعورها الوطني .
وكانت تتبع التعليمات التي تصدر من القيادات المنظمة
المظاهرات والتي كان مقرها في الغالب الازهر .
ولما شعرت السلطة الانجليز بيد الازهر القوية وراء
الكثير من أحداث الثورة ، استدعت دار الحماية في الثاني
من ابريل الشيخ محمد ابو الفضل الجيزاوي شيخ الازهر
وطلبت منه اغلاق ابواب الجامع ، فرفض محتجا بأنه

مسجد تقام فيه الشعائر الدينية ، وليس له أن يوصد ابوابه في وجوه المصلين ، فطلبت ان يفتح في مواعيد الصلاة فقط ، فرفض وظل مفتوحا في كل وقت كما كان من قبل .

وافادت الوثائق البريطانية ان قوة « بوليس وطنى » تنظم في الازهر في الخامس عشر من ابريل وبعدها بيومين اثنين ظهر اثرها سريعا ، اذ افادت نفس هذه الوثائق واطهرت قوة « البوليس الوطنى » التى شكلها الازهر لمدة قصيرة في الشوارع ، وبدأ من الدلائل ما يشير الى ان الازهر يسعى لانشاء هيئة ادارية خاصة به تتولى القيام بأعمال الحكومة فى النهاية .

واشترك طلاب الازهر فى الاضرابات العامة فى ابريل وفى التاسع والعشرين عقد اجتماع فى الازهر فى الساعة العاشرة صباحا اشترك فيه مع طلاب الازهر طلاب من المدارس والكليات الأخرى ، وقرر الحاضرون الاستمرار فى الاضراب ما لم تنفذ الشروط الآتية :

- ١ - إلغاء وظيفة المستشار البريطانى لوزارة المعارف .
- ٢ - فصل جميع الموظفين ومديرى المدارس والمدرسين الانجليز من المدارس التابعة للوزارة المذكورة .
- ٣ - إلغاء تدريس اللغة الانجليزية من مدارس الحكومة فوراً .

٤ - الاعتراف بأن الحماية انتهت ، وان الحركة فى مصر ليست دينية ولا هى وحشية ولكنها حركة وطنية سلمية مطلبها الاستقلال التام .

وفى الثانى من سبتمبر وقع اعتداء على محمد سعيد باشا رئيس الوزارة بينما كان راكبا سيارته من داره الى سراى الوزارة ببولكلى بالاسكندرية اذ القى عليه « السيد

على محمد » الطالب بمعهد الاسكندرية الدينى قنبلة انفجرت ولكنها لم تصبه . وقد حوكم هذا الطالب أمام المحكمة الجنائيات التى حكمت عليه فى فبراير سنة ١٩٢٠ بالاشغال الشاقة عشر سنوات .

واستطاعت سلطات الاحتلال أن تلقى القبض على الشيخ محمود ابو العيون والشيخ مصطفى القاياتى لاصرارهما على القاء الخطب المثيرة فى الجامعة وذلك فى شهر نوفمبر .

ولعل مثل هذه الاحداث تفسر لنا صدور قانون « ٣٩ » لسنة ١٩٢٠ « ١٧-١٠ » عن الاحكام التأديبية فى الازهر والمعاهد ، اورد فى صدر ديباجته الهدف منه « نظراً لان اشتغال طلبة العلم والمدرسين والموظفين والموظفين بما يصرفهم عن التعليم والتعلم وتادية واجباتهم مما يؤدي الى عدم قيام المعاهد بما هو مطلوب منها للعالم الاسلامى ، ونظراً لان كثيرين ممن لا يشعرون بالواجب عليهم قد اندسوا بين طلبة المعاهد واتخذوا احترام هذه الامكنة الدينية وعدم اباحة التعرض لها ذريعة لالقاء بدور المشاغبات وبث الاراء الفاسدة فى الازهان مما قد ينجم عنه الاخلال بالامن . . » ومن هنا تقرر ان يفصله او يقطع راتبه ، كل مدرس او موظف يستعمل الجوامع او المساجد فى القاء الخطب او المحاضرات او توزيع المنشورات مما يلهى طلبة العلم او يخل بالنظام العام ، وتقرر عقوبة الطرد لكل طالب يشتغل بأمر من هذا ، او تثبت له علاقة سياسية بأحد الاحزاب او الجمعيات السياسية . وقد اجاز لرجال الامن ان يدخلوا المساجد لاجراءج من يلقي خطبة سياسية او يوزع منشورات .

صراع السلطة يقتحم الأزهر

منذ ان حصلت مصر على استقلالها الشكلى المنقوص فى فبراير عام ١٩٢٢ ، بدأت الساحة السياسية تشهد صراعا عجيبا بين القوى الداخلية من اجل الهيمنة والسيطرة على الأزهر ، وقد استقطب هذا الصراع فى جبهتين واضحتين : اولاهما ، تضم القصر الملكى ، تعاونه الجماهرة الكبرى من احزاب الاقلية ، وثانيهما ، حزب الوفد الذى كان يعبر عن تيار الشعب فى تطلعاته الديموقراطية ، وقد تعدد الصور ، فترى خلافا يبدو فكريا او تعليميا او تنظيميا ، وهكذا ، لكنه فى جوهره واحد ، وفى مضمونه مشوب بمصالح القوى المتصارعة ، وهذا مايتضح لنا من استقرار الفترة من ١٩٢٣ - ١٩٣٦ .

الملك يرسى قاعدة هيمنته على الأزهر :

عندما انتهت اللجنة الخاصة التى شكلت لوضع الدستور من عملها ، رفعته الى عبد الخالق ثروت الذى عهد به بدرره الى وزير الحقانية « العدل » ليكلف اللجنة الاستشارية بفحصه برئاسته وكان النظام التشريعى المعمول به فى البلاد يقضى بعرض مثل هذا المشروع على اللجنة ، وكانت هذه اللجنة مشكلة من اعضاء كلهم اجانب فيما عدا الدكتور عبد الحميد بدوى . ونتيجة

لهذا تعرض مشروع الدستور لتعديلات لا ديموقراطية ،
منها على سبيل المثال ، انها عمدت الى حذف المادة
٢٣ من المشروع التى نصت على أن « جميع السلطات
مصدرها الامة ، واستعمالها يكون على الوجه المبين بهذا
الدستور » ، وكان ذلك بحجة أن سائر مواد الدستور
المبادئ التى نص عليها فيها تغنى عن ذكرها .

وكان موضوع تبعية الازهر للملك وسلطته القديمة في
اختيار شيخ الازهر وكبار علمائه وكذلك في اختيار
رؤساء الاديان الاخرى موضع نقاش ومباحثة بين أعضاء
اللجنة التى وضعت هذا الدستور ، فقد طرأ لبعض
اعضائها أن حقوق الملك هذه التى يدعيها في تعيين الرؤساء
الدينيين تنتقل من نفسها وبطبيعة الحكم النيابى الى
الحكومة من جهة التنفيذ ، والى البرلمان من جهة التشريع
وجهة الاشراف ، شأنها في ذلك شأن باقى شئون الامة
الاخرى ، ثم طلبوا أن يتنازل الملك عن هذه الحقوق
السابقة الى هاتين الجهتين .

ومن بين ما حدث بالدستور من تعديلات ، حكم يحل
البن قانون يصدر فيما بعد ينظم الطريقة التى يباشر بها
الملك سلطته فيما يختص بالمعاهد الدينية وتعيين الرؤساء
الدينيين والاقواف التى تديرها وزارة الاوقاف ، وعلى
العموم بالمسائل التى تخص الاديان القائمة في مصر ، ثم
اتبعت هذا بعبارة « واذا لم توضع أحكام تشريعية تسنم
مباشرة هذه السلطة طبقا للقواعد والمعادات المعمول بها
الآن » « المادة - ١٥٣ » . وحصل الملك بهذا على اعتراف
دستورى بأن له سلطة خاصة بالنسبة للاديان ، وارقارا
دستوريا ببقاء الوضع الراهن حتى يصدر قانون جديد
ينظم هذه السلطة . وسجلت اللجنة الاستشارية التى

أدخلت هذا التعديل الهدف من ذلك بقولها أن للملك على المعاهد الدينية الإسلامية « اختصاصات خاصة به يباشرها بشخصه » كالتعيين في الوظائف الدينية الكبرى ومنح الألقاب وميزات الشرف لكبار رجال الدين ، وأن له في إدارة الأوقاف « حقوق منحت له طبقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية نفسها » ، وأن له بالنسبة للاديان الأخرى اختصاصات معلومة « وقد اعتبرت كل هذه الاختصاصات دائماً حقوقاً شخصية للملك » ، وهي حقوق ذات « صبغة دينية » يتعين استبعادها من النظام العام الذي وضعه الدستور لمباشرة الملك سلطته عن طريق الوزراء .

وفي ٢٠ أبريل عام ١٩٢٣ ، غداة صدور الدستور ، كتب أمين الرافعي في الأخبار أن هذا معناه أن تظل المعاهد الدينية تابعة مباشرة للقصر ، وأن الملك يصدر في شأنها أوامر ملكية بتعيين شيخ الأزهر وبما جرت به العادة أن تصدر به أوامر ملكية . أما والدستور يعفى الملك من المسؤولية ويلقيها على الوزراء وحدهم ، فإن وجود هذا النص يخالف الأساس الذي قام عليه الدستور من هيمنة مجلس الوزراء على شئون الدولة العامة جميعاً ويلقى على الملك مسؤولية لا قبل لأحد بالقائها عليه .

أما الدكتور هيكل فذهب إلى أن النص على بقاء الحال إلى أن يصدر قانون ينظم شئون المعاهد الدينية يقتضي الحكومة ويقتضي البرلمان الإسراع في إصدار هذا القانون الذي يكمل الدستور ، ويزيل التعارض الذي يخشيه الرافعي ، ويرفع عن الملك مسؤولية لا يجوز أن تبقى ملقاة عليه . وإذا كانت وزارة المعارف في فرنسا تسمى

وزارة المعارف والاديان ، ففي الامكان اتباع المعاهد الدينية في مصر لوزير المعارف او لغيره من الوزراء ، ليتيسر اجراء حكم الدستور في المسئولية الوزارية على مايقع في هذه المعاهد .

لكن الملك فؤاد اخذ يروج لفلسفة اخرى ومبررات مختلفة ظاهرها مصلحة الازهر ، وباطنها رغبته الواضحة في ان يكون الازهر « ملعبا » ينفرد هو باللعب على ارضه ، ومن خلال علماء الدين ، يمكن ان ينفذ الى الكثير مما يتطلع اليه خاصة وهو يعلم علم اليقين مدى ما بملكة هؤلاء من سلطة على عقول الجماهير . ومع الاسف الشديد فقد تبني فلسفته بعض رجال الازهر من الكبار طمعاً في رضائه وكسبا لوده .

من ذلك ما يؤكده الشيخ الطواهرى في كتاب « السياسة والازهر » من ان الازهر يرى ان الحكم النيابي الجديد الذي سوف تحكم مصر بمقتضاه عقب صدور الدستور ، لابد سيشمل فرقا واحزابا سياسية هي مستلزمات حتمية لهذا النظام النيابي ، هذه الفرق وهذه الاحزاب ستختلف حتما وستتناطح حتما بعضها مع البعض وسيسعى كل منها للوصول للحكم شأن الحكم البرلماني ، وان كل حكومة منتمية لاحد هذه الاحزاب ستخالف زميلتها في الأغراض التي تسعى اليها ، وفي الوسائل التي ستحكم بواسطتها ، وسيتبع ذلك حتما تدافع وتجادب وتصادم وتشاد ، خصوصا في اول عهد الاستقلال فقد تلغى حكومة قائمة نظاما او اعمالا قامت بها حكومة سابقة ظنا منها ، اذا كانت الحكومة حسنة النية ، ان سابقتها كانت مخطئة ، او رغبة منها في الاختلاف

والتنبر لمجرد الاختلاف والتغير ، اذا كانت اغراضها
حزبية .

موقف الازهر من الغاء الخلافة

في تركيا نفسها ، كان كمال اتاتورك قد استطاع
ان يفرض قبضته على البلاد بعد انتصاراته . ونتيجة !!
تم التوصل اليه في لوزان ، احرز اتاتورك هيبة وسلطة
كانتا لازمتين لاتمام تشكيل دولة جديدة . وفي اكتوبر
اصدر المجلس الوطنى الكبير قانونا جديدا نص فيه على
جعل انقرة العاصمة الرسمية للدولة التركية بدلا من
استانبول التى تحمل ذكريات الخلافة والسلطنة . وفى
٢٩ اكتوبر اقر المجلس دستورا جديدا نص على كون
تركيا جمهورية تستمد سيادتها من الشعب ، وانتخب
كمال اول رئيس للجمهورية التركية الجديدة وبقيت بعد
ذلك الخطوة الاخيرة الخاصة بالغاء الخلافة التى لم تعد
لها سوى صلاحيات دينية لا سياسية ، وكان كمال
يسهدف من هذا الاجراء اسكات معارضة الفئات الدينية
للتغيرات السياسية خاصة وان الخلافة كانت تشكل
الصلة بالماضى وبالاسلام ، وكان عبد المجيد - أخسر
الخلفاء - قد جرد من كل سلطة حقيقية ، فلم يعد له
دخل بقضايا البلاد السياسية والادارية .

واخذ الناس فى مصر اضطراب وحيرة ، فلم يعرفوا
كيف يصنعون ، وقد اصبح العالم الاسلامى للمرة الاولى
منذ وفاة النبى صلى الله عليه وسلم بلا خلافة ، ولم يدرك
الناس لمن ينصرف دعاء الداعين حين يبتهلون الى الله فى
ظهر كل جمعة ان يشمل بعنايته وتوفيقه خليفة المسلمين
وكانت اول خطوة اخرجت الناس مما هم فيه من حيرة

وارتباك بيان مذيّل بامضاء ستة عشر عالماً من علماء
الازهر اذاعوه بعد الفاء الخلافة بأربعة ايام ، يقررون
فيه بطلان ما تجرأ عليه الكماليون من عزل الخليفة
عبد المجيد الذي انعقدت له البيعة من المسلمين جميعاً ،
لانه صادر من فئة قليلة لا يعتد بهم « فبيعته صحيحة
شرعاً في عنيق كل مسلم يؤمن بالله واليوم الآخر » ، وينبه
البيان المسلمين التي حاجتهم للخليفة ، ثم يدعوهم للاسراع
في عقد مؤتمر لبحث « ما يراه في امر الخلافة من الطريق
الشرعي » ويحذّرهم من « تسرب الخلاف الذي يؤخر
الاسلام ويوهنه » .

وفي اليوم التالي نشر محمد حسنين وكيل الازهر
السابق مقالا بين فيه خطأ الكمالين فيما ذهبوا اليه من
ان الخلافة عقبة في طريق التقدم ، وختمه بدعوة المسلمين
للنظر في امر الخلافة قائلا :

« فاذا لم يكن الخليفة قد تنحى عن منصب الخلافة
بل لا يزال متمسكا به ، فان بيعته لا تزال في الاعناق ،
وان لا ، يكون قد اعتزل بنفسه الخلافة ورأى عدم كفايته
لها ، فتبرا ذمة المسلمين من عهده ، وتنحل بيعته من
اعناقهم ، ويجب النظر في أسناد الخلافة لمن هو اهلها
واحق بها ، فان الاجتماع منعقد على وجوب نصب
الخلافة للمسلمين ، وقد ورد في صحيح مسلم « من
مات وليس في عنقه بيعة ، مات ميتة جاهلية » ، واولى
الناس بهذا الواجب الخطير ، الامة المصرية ، فان فيها
من علماء الدين وطلابه آلافا عدة ، ومن اهل الحل والعقد
وذوى المشورة والرأى مالا يجتمع في غيرها ، وفيها
الازهر الشريف الذي امتازت به عن سائر الاقطار ،
يؤمه القاصي والداني في مشارق الارض ومغاربها ، ولمصر

فى نفوس العالم الاسلامى منزلة تستحق عليها السبق
الى هذا الواجب الاكيد ، فيجب على العلماء واهل الحل
والعقد ان يبادروا الى النظر فى بيعة خليفة المسلمين حتى
يخرجوا من عهدة هذا المنصب الخطير » .

ومنذ ذلك الوقت ، كثرت الدعوات لعقد مؤتمر
الخلافة ، وبرز اسم الازهر كمصدر لهذه الدعوات ومركز
من اهم مراكز النشاط الاسلامى الذى يحاول معالجة
هذه المشكلة .

ونشطت حركة الدعوة الى عقد هذا المؤتمر حين ذاعت
الشائعات التى ترشح الملك حسين بن على للخلافة ، فنشر
علماء التخصص بالازهر بيانا حذروا فيه من الانخداع
« بندات الخونة المارقين الذين ينادون ببيعة الملك حسين
ابن على صنيعة الانجليز » ، كما حذروا فيه من ان تنهافت
كل مملكة على جعل الخليفة فيها فتتعدد بذلك خلفاء
المسلمين وتذهب ريحهم وتضرب عليهم الذلة والمسكنة
الى يوم الدين .

وفى يوم الثلاثاء ١٩ شعبان سنة ١٣٤٢ هـ اجتمعت
بالادارة العامة للمعاهد الدينية هيئة علمية دينية كبرى
تحت رئاسة شيخ الازهر « محمد أبو الفضل الجيزاوى »
بعضوية رئيس المحكمة العليا الشرعية « محمد مصطفى
المراشى » ، ومفتى الديار المصرية « عبد الرحمن قراعة »
روكيل الازهر ومدير المعاهد الدينية « أحمد هارون »
والسكرتير العام لمجلس الازهر الاعلى والمعاهد الدينية :
« حسين والى » وشيوخ المعاهد الكبرى « الظواهرى »
و « الفحام » و « عبد الفنى محمود » و « ابراهيم
الجبالي » ، ومشايخ الاقسام بالازهر ، والكثير من هيئة
كبار العلماء .

وجاء فى بيان مطول لهذه الهيئة بحث عن ضرورة الخلافة وشروطها « او الامامة » ، وطعنوا فى شرعية خلافة الامير عبد المجيد لعجزه عن تدبير احوال المسلمين ولتمسك الكماليين « والنتيجة لهذا كله انه ليس للأمر عبد المجيد بيعه فى أعناق المسلمين لزوال المقصود من الامامة شرعا ، وانه ليس من الحكمة ولا مما يلائم شرف الاسلام والمسلمين ان ينادوا ببقاء بيعه فى أعناقهم لشخص لا يملك الإقامة فى بلده ولا يملكون هم تمكينه منها » .

ولاشك ، انه فى شهر مارس على التحديد ، عام ١٩٢٤ ، كان الملك فؤاد يبحث عن سلاح يفل به سلاح حزب الوفد ، ويفك به الحصار الذى فرضه عليه الدستور الجديد والبرلمان والوزارة الجديدة ، وكان أكثر مايزيغ البصر لديه - فيما يبدو - ويبعث المرارة ، ان يضطر الى أن يدعو بنفسه خصومه السياسيين لتسولى الوزارة والمشاركة فى السلطة ، واصل البلاء عنده كما اظهرت ثورة ١٩١٩ ، هو التكوين الوطنى المصرى للجماعة السياسية الذى استندت عليه الثورة والتنظيم الديموقراطى الذى نادى به ، ومبعث البلاء ، هو تأييد الشعب فى هذين الامرين للوفد .

فى هذا الوقت بالتحديد القى الاتراك رمز الخلافة طربحا على الارض تحوطه عواطف المسلمين وأنظارهم بالتوقير ، والخلافة لمقاة تنتظر من يمسكها ، وهى طريق لا بأس به الى عواطف الجماهير بعد ان انقطع السبيل بين الملك وبينهم ، وهى مؤسسة تعلق بها الكثير من تقاليد نظم الحكم فى العصر الوسيط ، وهى المؤسسة القادرة على اكساب الملك شيئا من التأييد الشعبى ،

وعلى محاربة دستور سنة ١٩٢٣ ، واذا لم يكن فؤاد ذا ملكات تميزه عن غيره من الملوك والامراء ، فان لديه مصر ذات الثقل بين الشعوب الاسلامية ، ولديه الازهر ذو المكانة التاريخية ، وذو المنزلة التى زادت كثيرا بعد الغاء الخلافة من تركيا فى نظر شعوب الاسلام ، ومصر والازهر كفيلان بانجاح مسعاه ، وكان الانجليز وراءه فى هذا المسعى ضمانا لوجود الخلافة ذات النفوذ الكبير فى ارض يحتلونها ومع ملك يرتبط بهم .

وجد الملك فؤاد فى الرمز الملقى ضالته ، ولكنه فى هذا الوقت بالتحديد ايضا لم يكن مطلق اليد والارادة ، اذ تقف على ابوابه وزارة ثورة ١٩١٩ برئاسة سعد زغلول وخصمه السياسى ، والمعروف منذ بداية حياته السياسية معارضا للجامعة الاسلامية ، وكان سعيد زعيما للثورة والشعب ذا سيطرة كبيرة على الراى العام ، قادرا على حمل الناس على الشك فى كل ما يصدر عن القصر من مشاريع . واخفى الملك رغبته لم يكشفها على الملا ، وكان طريقه الى الخلافة يبدأ بالازهر ، فاستعان بكبار رجاله .

وكان حسن نشأت وكيل وزارة الاوقاف ، وعلى اتصال رثيق بالملك ، ثم صار وكىلا للديوان الملكى ، وقد اكثر نشأت من الطواف بالاقاليم للدعوة للمؤتمر وتكوين لجانته ، واجتمع بعلماء الدين فى طنطا والاسكندرية وتتابع اتصاله بلجان الخلافة فى هذه المدن . ويحكى عن الشيخ الطواهرى انه . ائى تأليف لجان الخلافة فى انحاء مصر لتروج للمؤتمر وتنتقد قراراته فيما بعد . كما رثى ان يكون الدين يدعون لتأليف هذه اللجان هم رجال الدين انفسهم ، كبارهم قبل صغارهم ، بل فلتقم ادارة الازهر ذاتها بهذه المهمة فيكون

شيخ الازهر وشيوخ المعاهد وكبار العلماء هم رؤساء اللجان التي تقع في مناطقهم . وكان الظواهري شيخا لمعهد اسيرط ، فألقيت اليه مهمة تأليف لجان الصعيد من بني سويف الى اسوان ، وكان له وكلاء في كل مديرية يعاونونه في تأليف اللجان ومنهم القاضيان الشرعيان إبراهيم حمروش وعبد الرحمن حسن .

وقد اجتمعت على افساد هذا المؤتمر ، ووضع العراقيل في سبيله عوامل كثيرة . وبدأت المعارضة لترشيح الملك فؤاد للخلافة اول مبادرات في الازهر نفسه ، فقامت الحكومة باستجواب نحو اربعين من علماء الازهر لانهم وقعوا عريضة اعربوا فيها عن رأيهم في ان مصر لا تصلح دارا للخلافة لتسلط الانجليز عليها . واحاطت الحكومة تصرفها هذا بالسرية حتى لا يذيع امره فيشجع غيرهم على المعارضة . ولكن هذا لم يغن شيئا عن اتساع نطاق المعارضة ، فانقسم العلماء وذوو الراي من المسلمين في شأن الخلافة الى قسمين : الاول تمثله الهيئة العليا لعلماء الازهر الرسميين وعلى رأسهم شيخ الازهر ، والثاني ، تمثله جماعة الخلافة الاسلامية برياسة الشيخ محمد ماضي أبو العزايم .

وبعد اكثر من عام ، نددت جريدة السياسة الاسبوعية بدور الازهر في هذا الشأن ، وأثارت الشكوك حول تصرفات شيخه المالية وكيف انه طالب عدة مرات دعم ميزانية الازهر ، واجاب وكيل الاوقاف حسن نشأت الطلب فورا وكانت هذه الاموال تنفق على المؤتمر وخاصة المشايخ محمود أبو العيون ومحمد فراج المنياوي وعبد الباقي

سرور نعيم ومحمد قنديل الرحمانى ، وجملة المال هو ٢٥٠٠ جنيها « هؤلاء المشايخ الذين يتظاهرون امام الناس بالورع والتقوى ، وانهم ليقولون ويكتبون للدود عن دين الله وحمايته ، والذين يتبرعون باثام غيرهم بالزندقة والالحاد ، تبين انهم لا يخطون خطوة ولا ينقلون قدما ولا يحركون لسانا ولا قلما الا بالمال ، افهذه عبادة الله وتقواه ام هى عبادة عجل الذهب وتقديسه ؟ وما قيمته اقوال هؤلاء الذين يسمون انفسهم مصابيح الهدى والارشاد ونورهم لا يظهر له بصيص الا اذا حركه المال ؟ »

وكان الشيخ على عبد الرازق فى سنة ١٩٢٥ قاضيا بمحكمة المنصورة الشرعية الابتدائية ، عندما كتب كتبه صغيرا اثار ضجة كبيرة ، عنوانه : « الاسلام واصول الحكم » ، وكان مما جاء فى هذا الكتاب :

« انه لعجب عجيب ان تأخذ بيدك كتاب الله الكريم وتراجع النظر فيما بين فاتحته وسورة الناس فترى فيه تصبف كل مثل ، وتفصيل كل شئ من امر هذا الدين « ما فرطنا فى الكتاب من شئ » ، ثم لا تجد فيه ذكر لتلك الامامة العامة ، او الخلافة . ان فى ذلك لمجالا للمقال ، ليس القرآن وحده هو الذى أهمل تلك الخلافة ولم يتصد لها ، بل السنة كالقرآن ايضا قد تركتها ولم تتعرض لها . »

وقد ووجه الكتاب بعاصفة من النقد ، كانت اهم وثائقه كتاب الشيخ محمد بخيت « حقيقة الاسلام واصول الحكم » ، وكتاب الشيخ محمد الخضر حسين « نقد الاسلام واصول الحكم » ، وحديثات حكم هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ عبد الرازق من زمرة العلماء ، فضلا عما امتلأت به الصحف والدوريات التى هاجمت الشيخ ،

واهم الردود ذات الدلالة فى سياق هذا البحث ، كتاب الشيخ بخيت من حيث ان الشيخ كان واحدا من انشط الدعاة لمؤتمر الخلافة فى مصر وقتها ، والف الكتاب ونشره فيها لا يزيد عن سبعة اشهر من ظهور كتاب عبد الرازق ، فبلغ نحو ٥٠ صفحة ، وكان يعارض كتاب عبد الرازق سطرًا بسطر على وجه التقريب .

ولم يقف الشيخ عبد الرازق ساكنا تجاه هذه الاعاصير فكان يكتب فى « السياسة » يدفع عن موقفه الفكرى ، الهجوم ، ويدود عن نفسه تهمة المروق من الدين ، وتهمة الهجوم الصريح على الملك فؤاد . وكان حديثه هادئا بسيطا مربكا للمعارضة ، وقد وقف حزب الاحرار بداهة مع الشيخ فى معركته هذه سيما بعدما صنع الملك معهم باخراجهم من الوزارة وانهاء التحالف بينهما ، واندفع مشفقوا الاحرار ومفكرهم فى مساندة الشيخ بما يملكون من الثقافة وما يملكون من ادوات الجدل والمنطق .

وقد جاء فى حيثيات محاكمة عبد الرازق مناقشة هيئة كبار العلماء لتعديد من القضايا والمسائل التى اثارها الكتاب فنقدته نقدا عنيفا ، وكان مما جاء فى هذه المناقشة « ولو سلم للشيخ على ذلك جدلا ، لما تم له بزعمه من انكار اجماع الصحابة على وجوب نصب امام للمسلمين ، فان اجماعهم على ذلك شئ ، واجماعهم على بيعة امام معين شئ آخر ، واختلافهم فى بيعة امام معين لا يقدح فى اتفاقهم على وجوب نصب الامام ، اى امام كان . وقد ثبت اجماع المسلمين على امتناع خلو الوقت من امام ، ونقل البنا ذلك بطريق التواتر ، فلا سبيل الى الانكار » .

العلاقة بين الدين والسياسة

وإذا كان الموقف من هذه القضية يمثل الأساس النظري للموقف من الخلافة بحيث كان ينبغي أن يأتي أولاً ، إلا أن ما ينبغي التنبيه له :

أولاً : أن الخلاف الحاد والنقاش الغزير الذي نشأ بخصوص قضية الخلافة ، هو الذي فجر - وبدرجته أعلى - النقاش حول قضية العلاقة بين الدين والسياسة .
ثانية : أن صور النقاش التي حدثت عن العلاقة بين الدين والسياسة قبل إلغاء الخلافة قد اتخذت مسارا عجيبا نجدها فيه مختلفة عن تلك التي اتخذها بعد الإلغاء :

فقبل إلغاء الخلافة ، أعلن مصطفى كمال فصل الدين عن الدولة ، وجرد الأمير عبد المجيد من السلطة المدنية ، وأعلن الجمهورية .

وإذا كانت مذاهب الناس قد تباينت في هذا الانقلاب ، إلا أن كثرتهم أيدت مصطفى كمال ورجت من ورائه الخير للمسلمين واستبشروا برد الحكم جمهوريا يستند إلى الشورى وإلى رأي الجمهور كما سنه الإسلام وكما سار عليه الخلفاء الراشدون ، وانكر بعض العلماء والناس هذا البدع الجديد الذي أبدعه الكماليون في الإسلام بفصلهم بين السلطة والدين وانكروا ما أقام من خلافة مجردة عن السلطة ، ولكنهم كانوا قلة قليلة .

وعندما جاء مصطفى صبرى شيخ الإسلام بتركيا فارا من تركيا إلى مصر ، كتب مقالا ينتقد فيه موقف المؤيدين للكمالين ، فإذا بالشبح محمد شاكر وكيل الجامع الأزهر يكتب مقالا مطولا بالأهرام بداه بالثناء على «أبطال الشرق» رجال المجلس الوطنى الكبير ، وحماة الإسلام فى انقرة ، «

وهاجم فيه هجوما عنيفا السلطان الاسبق وحيد الدين وعيره من الخلفاء من آل عثمان ، ثم يتساءل بعد هذا : « افلا يجدر بالمسلمين بعد هذا ان يفكروا في قلب هذا النظام العتيق رأسا على عقب حتى ينقلدوا الاسلام والمسلمين من هذه الكوارث ، وحتى يضعوا حدا لتصرفات البلاط الشاهانى والباب العالى فى الشئون الاسلامية العامة » .

وعندما ألغيت الخلافة ، أخذ الذين ناصرُوا مصطفى كمال بالامس يعتدرون عما ساقوا اليه من مدح ووبرءون من صنيعه ، ويبالغون فى ذمه ومهاجمته مثل مبالغتهم فى الاعتذار عنه وغلوهم فى مدحه من قبل ، فكتب الشيخ شاكر نفسه : « خليفة يخلع ، وخلافة تخلع ، واموال تصادر ، واوقاف تضم الى املاك الدولة وتعليم دينى يمحق ومحاكم شرعية تغلق ، واسرة عثمانية تطرد من افاق البلاد وتحرم حتى من جنسيتها التركية ، فمبسا معنى هذه العاصفة الهوجاء ، عاصفة الجنون التى تهب على العالم فى مشارق الارض ومفاربها من عاصمة الجمهورية التركية بقرارات الجمعية الوطنية فى انقرة » ؟

وبرزت قضية الدين والسياسة فى كتاب « الاسلام واصول الحكم » فجعل الشيخ عبد الرازق الشريعة الاسلامية شريعة روحية محضة لا علاقة لها بالحكم والتنفيذ فى أمور الدنيا ، فقال فى ص ٧٨ « والدنيا من اولها لآخرها وجميع ما فيها من اغراض وغايات ، أهون عند الله من ان يقيم على تدبيرها غير ماركب فينا من عقول وحيانا به من عواطف وشهوات ، وعلمنا من أسماء ومسميات ، هى أهون عند الله ان يبعث لها رسولا واهون عند رسل الله ان يشغلوا بها وينصبوا لتدبيرها » .

وقال في ص ٨٥ : « ان كل ماجاء به الاسلام من عقائد ومعاملات وآداب وعقوبات ، فانما هو شرع ديني خالص لله تعالى ولمصلحة البشر الدينية لا غير ، وسيان يكون منها للبشر مصلحة مدنية ام لا ؟ فذلك لا ينظر اليه الرسول » .

وتسخر هيئة كبار العلماء من رأي عبد الرازق وتتساءل مستنكرة : « هل يرى الشيخ على ان تدبير امر الدنيا وسياسة الناس اهلون عند الله من مشية يقول الله في شأنها » ولا تمش في الارض مرحا « ، واهون عند الله من شيء من المال يقول الله في شأنه » ولا تؤثوا السفهاء اموالكم « ، ويقول ايضا « ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تبسطها كل البسط » ، واهون عند الله من صاع شعير او رطل ملح يقول الله في شأنهما « اوفوا السكيل ولا تكونوا من المخسرين وزنوا بالقسطاس المستقيم » ؟ .

كذلك تساءلت الهيئة : « وماذا يفعل الشيخ على في مثل قوله تعالى « وانا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله » ، وقوله تعالى « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم » وقوله تعالى : « ان الله يامرکم ان تؤدوا الامانات الى اهلها ، واذا حكمتم بين الناس ان تحكموا بالعدل » وقوله تعالى « لا تاكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم » ، وقوله تعالى في شأن الزوجين « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكما من اهله وحكما من اهلها ، ان يريدوا اصلاحا يوفق الله بينهما » .

واكد عبد الرازق ان مهمة النبي صلى الله عليه وسلم كانت بلاغا للشريعة مجردا عن الحكم والتنفيذ ، فقال

فى ص ٧١ « ظواهر القرآن المجيد تؤيد القول بأن النبى صلى الله عليه وسلم لم يكن له شأن فى الملك السياسى وآبائه متضافرة على أن عمله السماوى لم يتجاوز حدود البلاغ المجرد من كل معانى السلطان » . ثم عاد فأكد ذلك فى قوله فى ص ٧٣ « القرآن كما رأيت صريح فى أن محمدا صلى الله عليه وسلم لم يكن من عمله شىء غير ابلاغ رسالة الله تعالى الى الناس وأنه لم يكلف شيئا غير ذلك البلاغ وليس عليه أن يأخذ الناس بما جاءهم به ولا أن يحملهم عليه » .

وتؤكد هيئة علماء الازهر ان كلام الشيخ على « مخالف لصريح كتاب الله تعالى الذى يرد عليه زعمه ويثبت ان مهمته صلى الله عليه وسلم تجاوزت البلاغ الى غيره من الحكم والتنفيذ فقال تعالى « انا انزلنا اليك الكتاب بالحق لتحكم بين الناس بما اراك الله » ، وقال تعالى « وان احكم بينهم بما انزل الله ولا تتبع اهواءهم واحذرهم ان يفتنوك عن بعض ما انزل الله اليك » . واستشهدت الهيئة بآيات اخرى ومواقف واحاديث عدة للرسول صلى الله عليه وسلم .

وقد واصل على عبد الرازق دعوته المفصل بين الدين والسياسة من خلال مناقشته لدور الازهر السياسى فهو يشير الى دوره فى ثورة ١٩١٩ ودوره فى تولية محمد على « بل الحق ان الجامع الازهر وليد السياسة ، لم ينشأ الا لخدمة السياسة وبث الدعاية السياسية » . وقد دلل على ذلك بتتبع الدوافع التى دفعت الفاطميين الى انشائه ، وهو يذكر كل هذا وغيره مما يسير فى الاتجاه نفسه لي طرح السؤال الاساسى « فهل يمكن أن تكون الدنيا اذن هى المعنى الذى يراد من الازهر والغاية التى

يجب ان يمضى فى طريقها « ؟ » السياسة الاسبوعية
فى ٢٥-١٩٢٧ .

وعلى عبد الرازق لا يجيب على هذا السؤال مكتفيا
بالقول بان البعض يرى ذلك ، ويضيف الى هؤلاء بعضا
آخر يرى اصحابه ان يكون الازهر جامعة علمية ، وآخرون
يرون ان يكون مهيدا دينيسا مقتصرا على علوم الدين
وفردعها لا شأن له بعد ذلك بالسياسة .

واذا كان صاحبنا قد سكت دون تحديد موقفه فى هذا
المقال ، الا ان موقف جريدة السياسة التى كان يكتب
فيها معروف ، وموقفه هو نفسه فى كتابات اخرى اكثر
معرفة . ومن الملاحظ ان جريدة السياسة قد نشرت
مقالا حول نفس الفكرة فى نفس العدد ، حيث جاء فيه :
« وكان مفروضا ان تزول هذه الصفة السياسية لهيئة
علمية كالازهر من يوم ان تولت الامة امرها بيسدها ،
فلالازهر كما للجامعة وغيرها من دور العلم ومعاهده وظيفه
معينة لا يجوز ان تتخطاها والبلاد فى امنها وطمأنينتها
والحكم فيها للدستور والنظام » !!

وعلى العكس من ذلك ، كتب الشيخ محمد شاکر وكيل
الازهر سابقا مقالا يحذر فيه الحكومة من بعض مظاهر
يمكن ان تجر مصر الى « العلمانية » على مثال تركيا
التى اقتبس تصريحها لرئيسها قال فيه « انه ليس لتركيا
الجديدة علاقة بالدين » ، وعن وزير خارجيتها قوله :
« اننا قد طلقنا الدين الاسلامى فلسنا بعد دولة دينية
وانما نحن اترك قبل كل شىء » . اما هذه المظاهر التى
ابدى وكيل الازهر تخوفه منها فمناها :

— هناك جامعة مصرية « جامعة القاهرة الآن » يؤوى
اليها شبان الاسلام التماسا للثقافة المصرية كما يقولون ،

ثم نرى من كبار اساتذتنا من يقول فى بعض تعاليمه
« ان الدين فى نظر العلم الحديث ظاهرة كغيره من الظواهر
الاجتماعية » .

— وهنالك لجنة الفتها الحكومة لاصلاح الازهر من
اعضاؤها رئيس تلك الجامعة المصرية . اما تحديد الغرض
من الاصلاح المنشود ، فقد اعرّب عنه احد اساتذة الجامعة
المصرية على صدر الاهرام حيث يقول « ان الشكل الذى
تواجهه اللجنة اليوم ، قد وجد فى اوربا نفسها حين بدأت
العلوم الحديثة او الروح الجديدة تنتشر فيها فى اواخر
القرون الوسطى وبداية العصر الحديث . . كانت السربون
قديمًا اكبر كلية دينية ثم اخذت تغزوها العلوم الحديثة
شيئًا فشيئًا حتى انقلب نظامها الاول تدريجيا وحلت كلية
الاداب محل الكلية الدينية » ، الى ان قال : « فنحن الان
بين امرين : اما ان نكتفى بانشاء كراسى للعلوم الدينية
فى كلية الاداب بالجامعة المصرية ، واما ان نجعل الازهر
كلية آداب ثانية ، فيجب العمل على اصلاح الازهر
والقضاء على روح الجمود التى لا تزال فى بعض نواحيه »
اما محمد الخضر حسين الذى كان يرأس تحرير مجلة
الازهر ، فقد هاجم ايضا من يريد فصل الدين عن
السياسة ، وكان مقالاه هذا ردا على مقال جاء باحدى
المجلات التى لم يسمها عنوانه « داء الشرق ودواؤه »
حيث ذهب كاتبه الى ان جمع السلطتين فى شخص واحد
بدون تحديد لهما ، كان من ادعى الامور الى اختلال
النظام ، وأن هذا الامر اذا كان قد افاد المسلمين فى صدر
الاملام وامر العلم لهم ، الا انه كان بلاء بعد انقسام
المسلمين الى ممالك و فرق وشيع ومذاهب واحزاب
ووجود دول اخرى تنازعهم السيادة على العالم .

وقد صنف الخضر حسين الدين يدعون الى الفصل بين الدين والسياسة الى فريقين : فريق يعترف بأن للدين احكاما واصولا تتصل بالقضاء والسياسة ، ولكنهم ينكرون ان تكون هذه الاحكام والاصول كافلة بالمصالح ، آخذة بالسياسة الى احسن العواقب ، ولم يبال هؤلاء ان يجهروا بالطعن فى احكام الدين واصوله وقبلوا ان يسميهم المسلمون ، ملاحظة لانهم مقرون بأنهم لا يؤمنون بالقرآن ولا بمن نزل عليه القرآن .

اما الفريق الآخر ، فقد رأى الاعتراف بأن فى الدين اصولا قضائية واخرى سياسية ، ثم الطعن فى صلاحها بالادعاء ان الاسلام توحيد وعبادات ويجحدون أن يكون فى حقائقه ماله مدخل فى القضاء والسياسة .

واكد شيخنا ان ليس فى الاسلام سلطة دينية الا على معنى ان الامير ينفذ احكام الشريعة المفصلة فى الكتاب والسنة او المندرجة فى الاصول المأخوذة منهما ، وقاعدة الشورى التى قررها القرآن الكريم وجرى عليها الخلفاء الراشدون كافلة بصحة الاجتهاد فى الاحكام المستنبطة من الاصول ، اما النظم التى تقوم بها الشورى على وجهها الصحيح ، فموكسولة الى الاراء الراجحة وما تقتضيه مصالح الامم او العصور ، فالاسلام لم يترك السلطة التى وضعها فى ايدى الامراء مطلقة عن التقيد ، واذا استهان بعض الامراء بقاعدة الشورى ، فان الوزر على من لم يأخذ نفسه بما قرره الشرع .

« ان الامير المسلم ليس عنده فى الواقع سوى سلطة واحدة ، هى تدبير شئون الامة على مقتضى القوانين الشرعية والنظم التى لا تخالف شيئا من اصولها فتجريد الامير من السلطة الدينية هو عزل له عن الامارة فى نظر

الشريعة ، ومن لم يكن اميرا فى نظر شارع الاسلام ، فليس بامير فى نظر المسلمين .. ولم تكن السلطة الدينية بيد الامراء فى يوم من الايام بلاء على المسلمين ، وانما بلاء المسلمين فى عدم قيام بعض امرائهم بما توجهه هذه السلطة من نحو العدل والشورى والمساواة واعسداد القوة لتقرير الامر وكف العدو . »

اللمبة الحزبية تحيط بالازهر

عندما تولى حزب الوفد الحكم سنة ١٩٢٤ بزعمامة سعدزغلول ، ساد البلاد تفاؤل كبير يقوم على اساس ان المصريين لابد مقبلون على جنى ثمار كفاحهم ونضالهم منذ اشتعال ثورة ١٩١٩ ، وراى الازهريون أنهم وقد كانوا ركناس اهم اركان الثورة الاخيرة ، جديرون من ولاية الامور بنظرة عطف واشفاق على حالتهم المادية والمعنوية . ويشير احمد شفيق صاحب حويات مصر السياسية الى ان الازهر منذ بدأ يظهر المسألة الوطنية اصبح معرضا للنائبات السياسية ومستعدا للعمل بما يوجهه اليه المفرضون ممن لهم منفعة فى اثارته بعلمائه وطلابه فيتمكر جو البلاد بمطالبهم واحتجاجاتهم كلما بدت حاجة الى هذه الاثارة . ولا غرابة ان يكون ذلك كذلك اذا نحن تأملنا ان الازهريين يودون ان يروا انفسهم متمتعين بكل مايشهدون من اسباب فى الطبقة الراقية ، وما كل ذلك الا نتيجة تضيق نظام العيش المدنى الحديث على هؤلاء الذين انتسبوا الى العلوم والاعمال الدينية التى اخسئ ظلها يتقلص فى اكثر انحاء الشرق ، وأنه لا مناص من الاصلاح ليدخل الازهر فى صفوف المدارس العليا التى تؤهل خريجها للمناصب الكبيرة .

وإذا كان الازهر معقلاً من معاقل الوفد الحصينة في ثورة ١٩١٩ ، فإنه كان قد تحول الى معقل من معاقل القصر وفقاً لما تم في دستور سنة ١٩٢٣ ، وكان هذا التحول قد تم بعمل من اعمال المهارة السياسية للملك فؤاد كما رأينا ، الذي ادرك اهمية استغلال الدين في الصراع السياسى بينه وبين الوفد .

وعندما عاد سعد زغلول من مفاوضاته مع الانجليز ، كان الملك قد هيا المناخ الازهرى للنيل من سعد ، ذلك الخصم العنيد ، وسعى هو واعوانه بالوقیعة عند الازهریین لانهم یعلمون من ماضى سعد أنه صاحب الرأى قديماً في انشاء مدرسة القضاء الشرعى التى تخرج القضاة الشرعيين ، وان الازهریین كانوا ينقسمون من نشأة هذه المدرسة لانهم يطلبون أن تنحصر فيهم وظائف القضاء وما إليها من وظائف التعليم الدينى وتعليم اللغة العربية قبل السماح باجراء الاصلاح فى برامج التعليم الازهرية وكانوا قد عرضوا على الوزارة السعدية مطالب لتحسين احوالهم ، فألفت الوزارة لجنة خاصة لدراسها والإشارة بما تراه فيها ، وعاد سعد من المفاوضات ، فاستشارهم خصومه مدخلين فى روعهم ان مدرسة القضاء عائدة وان مطالبهم غير مجابة ، فخرجوا فى الطرقات ينظاهرون ويهتفون ويعرضون بسعد فى هتافهم مهددين متوعدبن ، ونسوا او نسى صغارهم ان امر المعاهد الدينية بيد الملك لا بيد الوزارة ، فاذا تأخرت اجابة المطالب ، فليست الوزارة صاحبة الرأى الفصل فى التأخير او الرفض والقبول .

كذلك فان سعد زغلول رأى ان الذين يطالبونه باصلاح الازهر هم طلابه لا شيوخه ، وانه لا يمكنه هذا الاصلاح

الا اذا اتفق عليه الشيوخ والطلاب معا ، فضلا عن ان سعد كان من تلاميذ الشيخ محمد عبده ، فكان رايه في اصلاح الازهر من راي استاذه ، وقد رأى اولئك الطلاب قد التبس عليهم الامر في الاصلاح فراوه مطالب وظائف لا مطلب نهوض ، ولهذا اكتفوا في مطالبهم الإصلاحية بترقيع ذلك النظام الذى ابقى على كل قديم فى الازهر ، وانه يجب إعادة بناء الازهر من جديد .
ورغم ان هذه الحركة الازهرية كان لها اسبابها من صميم مشاكل الازهر وساهم فيها من كان باعشهم رفع الغبن عن الازهرين ، فقد استغل الملك واعوانه هذه الحركة لصالحه ، ونشط حسن نشأت فى هذا الامر فأخذ يوجه رجاله من الطلبة الى المزيد من التصعيد كلما بدأت الحركة تهدأ ، وعزت الصحف الانجليزية الامر لاسباب سياسية وان المعارضة تشره لتضع العراقيل امام وزارة الوفد .

وبدا للملك انه كسب من الوفد نقاطا فى صراعهما ، فقد بقيت سلطته على الازهر لم تنازع كما نوزعت على غيره ، ثم كانت هتافات الازهرين بالارئيس الا الملك ، مما يندر ان يسمعه الجالس على العرش من جماهير سيما بعد ثورة ١٩١٩ ، ثم كان من اهم ما كسبه انه نجح فى ان توضع المسألة الازهرية بالوضع الملائم لمصالحه باعتبارها فى الجوهر مشكلة مهنية ومطالب اقتصادية .
أقد قاوم الخديويون والحكام كما رأينا من قبل نزعنا الاصلاح على طريقة الاستاذ الامام من حيث كونها تدعو لفتح باب الاجتهاد وتجديد مناهج التفكير ، وقاوموها لانها بهذا تهدد النسق الفكرى الذى يستخدمونه سنداً لحكم الفرد المطلق ولدوام الوضع الاجتماعى الراهن ،

فأذ فرغ مطلب الإصلاح من هذا المحتوى ليصير تعديلا لبعض برامج الدراسة بما يلائم زيادة الطلب على خريجي الأزهر في الوظائف وليصير مطلبا للعماله الأوسع ، فقد وضع الإصلاح بهذا على طريقة تستبقى الفكر المحافظ ، ووضع « الإصلاح » بين يدي الحاكم يحوطه سيف المعز وذهب به ، وامكن قياس مدى سيطرة الملك على الأزهر بحساب الزيادة والنقص في فرص العمل المتاح للخريجين وحساب الراتب ، وبأثارة التنافس بين خريجي الأزهر وخريجي المدارس الموازية له .

ولم تكن الضجة التي أثارها ظهور كتاب « الإسلام وأصول الحكم » ضجة شعبية ، فالقارئ المثقف العادي لم يجد في هذا الكتاب ، بل في هذا الكتيب الذي لم يزد حجمه عن حجم محاضرة متواضعة ماثير خواطره ، إنما كانت الضجة ضجة ملكية زادها سخبا أن على عبدالرازق هو ابن الرجل الذي عرض عليه عرش الخديو في سنة ١٩١٤ ، كما عرض على محمود سليمان « باشا » والد محمد محمود زعيم الأحرار الدستوريين ، فاعتذرا عن قبوله لأن العرض جاء من سلطة غير شرعية وهى سلطة الاحتلال البريطانى وقبله بعض أمراء أسرة محمد على ومنهم الملك فؤاد بالطبع .

لقد رأى القصر الملكى فى كتاب الشيخ على عملا مضادا لمصالح الأرستقراطية ، ذلك أن الملك قد استرعى انتباهه قول الشيخ : أن الإسلام « دين » لا « دولة » وأن الرسول نبى مبلغ وليس حاكما ، وأن المسلمين أحرار فى اختيار الحكم الذى يريدون .

وينبغى أن نشير هنا الى موقف سعد زغلول من مسألة الكتاب ، فقد ذكر أن بعض رجال الوفد من أصدقاء

مؤلف الكتاب راوا ان يرفعوا غريضة الى الملك بالتماس
عدم محاكمته امام هيئة كبار العلماء . وقد علق سمسد
زغلول على ذلك بقوله « ما أبسط انصارنا » ، وذلك لانه
كان يرى ان « لا وجه لهذا الاسترحام لان لكل هيئة
تحق في النظر فيما اذا كان احد افرادها خالف نظامها
فتفصله من هيئتها » . و اضاف « وما اراد اولئك
الاصدقاء باشارك السعديين الا ان يتففلوهم ويوهموا ان
المسألة ليست حزبية » . هذا أولا ، وثانيا « لان ينحمل
السعديون بعض ماينتج من الغضب منها » ، بل انه فسر
دفاع حزب الاحرار عن المؤلف بأنه « لم يكن الا حزبيا ،
ولو كان من غير حزبهم لكانوا مع الذين ضده لا له » .
ولهذا فقد عبرت صحف الوفد عن هذا الرأي .

وباعتبار جريدة « السياسة » لسان حال حزب الاحرار
الدستوريين ، وكانت اسرة عبد الرازق من الاساطين التي
يمتد عليها الحزب ، كان من الطبيعي أن تقف مؤازرة
له في رأيه ، وزعم هيكل ان الكتاب لم يتجاوز التدليل
على فكرة اقتنع بها صاحبها ، واورد على صحتها
مختلف الاسانيد ، فلو كان خاطئا ، لكان اكبر جزائه
ان يتصدى له من يرد عليه ويفند حججه واسانيده ،
يقول : « ولم أتردد في اثبات رأبي في « السياسة » ،
وفي الدفاع عنه بكل قوة ، فما كنت لافهم محاكمة رجل
من أجل رأيه ، وبخاصة اذا كان هذا الرأي موضع نقاش
واخذ ورد . وما كنت لافهم كذلك ان دفاع رجل عن
رأيه يتنافى مع كرامة العالمية » .

وقد استمرت علاقة التحالف بين القصر والازهر
طوال عهد الملك فؤاد حتى نهاية حياته ، ونظرا لان القصر

على علاقة تحالف اخرى مع الانجليز فى اطار متطلبات
المصالح البريطانية ، فلم يكن مفر من ان يتأثر الازهر
بهذه العلاقة أيضا ، ولذلك حين اتجهت السياسة
البريطانية فى ربيع عام ١٩٣٥ تحت ضغط الحركة
الوطنية الى تقديم بعض الترضيات للجماهير على حساب
القصر ، فرضت على الملك فؤاد اخراج الشيخ الظواهري
من منصب شيخ الازهر وتعيين الشيخ مصطفى المراغى
مكانه ، لم يجد مفرًا من اجابة الطلب .

وعلى هذا النحو ، عندما اعتلى فاروق العرش ، كان
الشيخ محمد مصطفى المراغى فى مشيخة الازهر ، وكان
الشيخ المراغى على صلة بالسلطات البريطانية منذ ان كان
موظفًا كبيرًا فى السودان ، وعندما نقل الى القاهرة ،
اتصل باللورد جورج لويد المندوب السامى البريطانى ،
 واصبح على علاقة وطيدة معه الى حد انه لم يكن يمضى
اسبوع دون ان يكون الشيخ مدعوا او زائرا فى دار
المندوب السامى - كما حكى محمد شفيق رئيس القسم
العربى بدار المندوب السامى - وقد كان لذلك اثره فى
تعيين الشيخ المراغى شيخا للازهر سنة ١٩٢٨ ، ولكنه
لم يستمر طويلا فى منصبه بسبب اقراره مشروعًا يعطى
الحكومة حق مشاركة الملك فى اختيار الرؤساء الدينيين ،
واستمر على هذا النحو حتى عاد الى مشيخة الازهر
بناء على ضغط المندوب السامى كما ذكرنا .

ولم تلبث الاحداث ان قادت الى ابرام معاهدة سنة
١٩٣٦ ، وتراجع دور الانجليز الى المقام الثانى وانقلبت
العلاقة بين القصر والانجليز من تحالف الى خصومة .
ولما كان الملك فؤاد قد مات ، فقد انقلبت علاقة الشيخ
المراغى تدريجيا مع الانجليز تبعا لتطور علاقته مع فاروق

فقد أخذ جانب القصر على النحو الذى أدى به الى تبني موقفه فيما بعد من الانجليز اثناء الحسب العالمية الثانية .

والذى يقرأ حديثا للمراغى عن الملك فؤاد سنة ١٩٣٦ بشعر بالكثير من الاسى لان يضطر عالم دينى يقف على رأس هذه المؤسسة الرائدة الى سوق كلمات هى ادخل فى باب النفاق والممالة لصاحب السلطة ، يقول شيخنا : « فجلالة الملك فؤاد مؤمن قوى الايمان ، مخلص الاخلاص كله لمبادئ الدين السامية ، يعتقد ان الخير كله فى المحافظة على الدين والعمل به ، وعالم خبير بنظريات الفلاسفة « !! » وآراء الناس فى الخير والشر وبالمذاهب الاجتماعية التى وجدت فى العالم !!

ولقد حافظ جلاله الملك على التقاليد الدينية والتقاليد القومية الصالحة ، وانا واثق اتم الثقة من انه لولا هذا الحرص الذى يبدو منه دائما على هذه التقاليد ، لتقطع صلة الناس برسوم كثيرة ولطفت تقاليد العصر الجديد على مقومات حياتنا الاجتماعية اكثر مما طفت » .

وعندما تولى زيور باشا الوزارة بعد سعد زغلول ، وأرادت الوزارة ان تتقرب الى طلاب الازهر ليكونوا من انصارها ، فشرعت فى اجابة مطالبهم التى تباطلت ورارة سعد باشا فى اجابتها وصدر بالتعديل امر ملكى فى ٩-٩-١٩٢٥ . وكسب طلاب الازهر كثيرا بهذا النظام حيث قضى بتبعية مدرستى دار العلوم والقضاء الشرعى للأزهر وكذلك المدارس الاولى . لكن ما كسبه هؤلاء ، لم يصلوا اليه من غير ثمن ، بل كان ثمنه تأييدهم لوزارة زيور التى بقيت الى ان استقالت فى ٧-٦-١٩٢٦ فخلفتها وزارة عدلى يكن وكانت وزارة ائتلافية اشتركت فيها

الاحزاب التي كانت تناوىء الوزارة السابقة . وقد اتفقت هذه الاحزاب على ان يكون عدلى رئيسا للوزراء وسعد زغلول رئيسا لمجلس النواب .

فلم ينس سعد لطلاب الازهر تأييدهم لوزارة زيور ؛ ولهذا عمل على ان يبطل ذلك النظام الجديد فاتفق هو والحكومة على الغاء هذا النظام بحجة انه وضع فى غيبة مجلس النواب ومجلس الشيوخ .

وشهدت الصحف وكذلك شهد البرلمان العديد من المحاولات التي بذلت من اجل مراقبة البرلمان على كافة بنود ميزانية الازهر وكذلك من اجل تقييد سلطات الملك على الازهر . ومما اشار اليه عبد الرحمن عزام فى برلمان ١٩٢٧ ان المشكلة تلخص فى سياسة فصل الازهر تدريجيا عن « كتلة الامة ووضعه جانبا لغاية مخصوصة » وعلاج هذه المشكلة الا يكون الازهر هيئة منعزلة وان يشرف البرلمان على ميزانيته . وقد نجح البرلمان بالفعل فى اصدار قانون فيه ان يكون استعمال الملك لسلطته على الازهر والمعاهد « بواسطة رئيس مجلس الوزراء » ، كما تقرر ان يجرى فى شأن ميزانية الازهر والمعاهد وحسابها الختامى ما يجرى على ميزانية الدولة من احكام دستورية ومن ثم تخضع لرعاية البرلمان وموافقته .

الدور الذى لعبه الازهر بالنسبة لبعض قضايا العالم الاسلامى

وطوال تاريخه ، كان الازهر يفتح ابوابه لكل ابناء المسلمين من مختلف الاقطار ، وهو بحكم هذا ، وبحكم وجوده فى مصر بوزنها السياسى ، كان يجب ان يكون له رأى وموقف فيما كان يواجهه العالم الاسلامى عن مشكلات

وقضايا . وتأتى قضية « الخلافة » فى مقدمة هذه القضايا والمشكلات حيث فصلنا القول فيها .

وما يهمنا هنا هو متابعة بعض الاوساط الاسلامية خارج مصر للنقاش الذى دار حول كتاب على عبد الرازق ، فقد ذكر مراسل جريدة السياسة المصرية فى تونس ان عددا من علماء وطلبة جامع الزيتونة من الذين يتبعون خطة السيد محمد رشيد رضا صاحب مجلة المنار ، قد نظر الى المسألة من وجهة نظر « سلفية » واستصوبوا خطة زملائهم الازهرين . وكان كتاب الاسلام واصول الحكم حديث نواديه طوال هذه المدة ، بل ان بعضهم قد عزم على الكتابة فى الموضوع ، وكان اول من بدأ منهم الشيخ محمد الطاهر عاشور كبير علماء المالكية ورئيس مجلسهم الشرعى ومحكمة الاستئناف الشرعية ، فنشر سلسلة مقالات فى جريدة النهضة اليومية ، رد فيها ردا مطولا على تفصيلات ماجاء فى الكتاب . وذكر المراسل ان مجلة النهضة سوف تنشر مقالات اخرى بهذا المعنى للشيخ محمد بن يوسف وكيل المجلس الشرعى الحنفى ووكيل كبير علماء الحنفية ايضا .

ومن جهة اخرى ، فقد نقل المراسل رأيا آخر لتيار مشايخ لاتجاه « السياسة » اسماه « الراى المستنير » ، وقد نشر هذا الراى فى جريدة « الصواب » حيث وصفت الجريدة ماحدث بأنه يؤكد ان مصر قد سارت الى الوراء ليس فى الحرية السياسية فقط ، بل حتى فى حرية القول فى الشئون الدينية التى هى ملك مشايخ المسلمين . كذلك ذكرت « فالذى يسوؤنا فى هذه الحادثة بنوع خاص ، انما هو تدخل اعيان علمائنا فى الامر

وروقفه موقف الخصم العنيد لهذا الشيخ « يقصد على عبد الرازق » الذي أراد - وان أخطأ - خدمة الاسلام وتخليصه من وصمات طالما الصقها الجهلاء .

وقد أدى الغاء الخلافة الى ازدياد مكانة الازهر : فأصبح هو رمز الجامعة الاسلامية ، ووضع لدى المسئولين عنه دعى بالاعباء الجديدة التى أصبح يتحملها ، وظهر هذا جليا فى ذلك البيان الذى اذاعه شيخه الاكبر سنة ١٩٣٠ . عندما اشتدت حملة الفرنسيين على الاسلام واللغة العربية بين مسلمى المغرب ، وجاء فى هذا البيان :

« لقد ارتحت الى ماتضمنه بيان المفوضية الفرنسية من ان فرنسا واقفة فى المسائل الدينية على الحياء ، وأن البربر مسلمون وسيبقون مسلمين ، وأنه بتشجيعها رمت مساجد كثيرة فى بلاد المغرب الاقصى ، ولكنى لم ارنى ما يكشف الحقيقة من جميع وجوها ، ولا ما يرد على كل تلك التفاصيل التى وردت بها الانباء وكانت سببا فى هياج الراى العام الاسلامى ، فهو لم يتعرض لما قيل من ارسال الف راهب الى تلك النواحي لتشجيع التبشير المسيحى ، ولا ما قيل من الغاء المكاتب القرآنية والمحاكم الشرعية ولم يبين ما هو نظام الارث الذى اقر الآن لامة البربر ، ولا ما هى الاحكام الشخصية التى اقرت اليهم الان أيضا مع انهم ماداموا مسلمين لايجوز شرعا ان يكون لهم نظام ارث غير نظام الارث الشرعى ، ولا احوال شخصية غير النظام الاسلامى ، وتلك هى النتيجة المنطقية لانهم مسلمون وسيبقون مسلمين .. »

وختم الشيخ الاكبر بيانه بقوله : « وانى بصفتى

الدينية التي اعمل بها على توطيد دعائم السلم ومعاملة
الاجانب من اى دين او اى جنس بالحسنى والتسامح ،
آملين من القائمين بالامر ان لايساعدوا على مايشير حفائظ
النفوس ، وان يعملوا على اعادة الاطمئنان فى تلك البلاد
الاسلامية » .

وهذا الرعى الذى يندو فى الفقرة الاخيرة من البيان
قد بدا كذلك فى تقديم مجلة نور الاسلام « الازهر بعد
ذلك » لهذا البيان حيث ذكرت : « وردت رسائل من
نواح متعددة تطلب من مشيخة الازهر ، بما لها من
حق الدفاع عن حقوق المسلمين الدينية ان تقول كلمة فى
هذه المسألة » .

ونجد صورة اخرى من المكانة الكبيرة التى احتلها
الازهر بين ربوع العالم الاسلامى بعد الغاء الخلافة فى
الاستفتاء الذى بعث به احد مدرسى اللغة العربية فى
زنجبار يسأل :

أ - عن حقيقة الاخوة الاسلامية المرادة بقوله تعالى
« انما المؤمنون اخوة » .

ب - وعن حقيقة معنى دار الاسلام ، وحق المسلم فيها
وان لم تكن هى وطنه .

وقد جاء فى رد المجلة الناطقة بلسان الازهر :
« ان دار الاسلام هى التى تجرى فيها احكام الحثيفية
السمحية ، وتعتبر بالنسبة لسائر المسلمين بلدا واحدا ،
وبعبارة اخرى ، دار الاسلام هى الاقليم الواقع تحت
ولاية ملك مسلم تجرى فيه احكام الاسلام .. فكل
مملكة من ممالك الارض جرى الامر فيها على الوصف
الذى قدمناه تعتبر دار اسلام وان اختلفت هذه الممالك
باختلاف الملك والمنعة اذ لا عبرة باختلاف الدار فى حيز

المسلمين بعضهم مع بعض ، لان حكم الاسلام يجمعهم
فالممالك الاسلامية كلها في حكم المملكة الواحدة . . والدين
الذي يوجب القصاص ، فيقتل المسلم بالدمى ، والعهر
بالمبد ، حقنا الدماء وصيانة للانفس ، لا يبيع لاهله ان
يتفرقوا شيئا مهما اختلفت الدار ، ولا يجيز لاهله ان
يعاملوا بعضهم بعضا معاملة غير جائزة ، فليس من الجائز
فى الدين ان يعامل مسلمو افريقية مسلمى آسيا معاملة
لا يرضونها لانفسهم متذرعين بأنها ليست موطننا لهم ،
فان ذلك من حمية الجاهلية التي نعاها الله على مشركى
العرب ، ولان المسلم من اى قبيلة او اية قارة اخ للمؤمن
فى الدين لان الايمان قد عقد بين اهله من السبب القريب
والسبب اللاحق ما ان لم يفضل الاخوة النسبية لم ينقص
عنها . واخوة المؤمن للمؤمن معناها ان كلا منهما انتسب
لاصل واحد هو الايمان الموجب للحياة الابدية ، والذي
هو جماع الفضل ومكارم الاخلاق ، ومنشأ المجد
والسؤدد .

رمع الاسف الشديد ، فان هذه الروح ، لم تستمر
فى كل الاحوال والاوقات ، نفهم هذا من ذلك اللوم
والعتاب الذى وجهه الامير شبيب ارسلان الى علماء الازهر
فقد داب ارسلان على نشر الكثير من صور الفضائح التى
ارتكبها الفاشست الطليان فى ليبيا ، لكن المراغى اراد
ان يشكك فى هذا ، مما جعل ارسلان يعلق قائلا :
« الشيخ المراغى يقول انى لست فى طرابلس الغرب ،
وانا اقول له : الا انى تأتىنى الاخبار من الثقات من
طرابلس الغرب ، ومتى تواتر الخبر ، لزم تصديقه ، فان
لست فى مصر ايضا ومع هذا فانى مصدق بوجسود
الشيخ المراغى فيها لتواتر الخبر بوجوده فى مصر ،

وهكذا أصبحت عندنا ، اخبار فظائع الطليان في طرابلس .

كذلك اشارت مجلة « الفتح » - العدد ٢٥٤ - التي كان يصدرها محب الدين الخطيب الى ماشرته الصحف الايطالية من اخبار المظاهرات التي جرت في مصر والشام وفلسطين « من جراء فظائع الطليان بطرابلس » وتعلق المجلة قائلة « ولكن المهم عندنا ليس هذا . بل المهم ان جرأئد روما مظهرة رضاها عن « علماء الاسلام » فتقول ان ٨٠ بالمائة منهم لم يشتركوا في التظاهر على ايطاليا . ثم توجه الخطاب الى علماء الدين قائلة . « فهنبئاً لكم ايها المشايخ الذين لم يتظاهروا على ايطاليا بحسن شهادة صحف الفاشست . .

هنبئاً لكم ايها الصابرون على استباحة اعسراض المسلمين ورفس المصاحف بالارجل واحراقها للطبخ » وبطبيعة الحال ، فان رد فعل الازهر كان يقف عند حدود « البيانات » و « التصريحات » ، فمن ذلك على سبيل المثال مانوه به الشيخ الظواهري من تليف الازهر على معرفة احوال المسلمين « في روسيا ومايعانونه من اضطهاد ديني في تلك الفترة في تلك البلاد بعد ان ضمها السوفيت اليهم وقد عبر عن شديد ألمه بعد ما جاء الي مصر بعض زعماء مسلمي القفقاز وأبدل اوراق ، وقصوا عليه كثيراً من صنوف المعاملات الشاذة التي يعامل بها المسلمون هناك ودونوا ملخص ذلك في مذكرة قدموها اليه وفيها الشيء الكثير من « الفظائع » التي كانت ترتكب ضد الاسلام والمسلمين في روسيا وشفعوها بكثير من البينات والوثائق التي تؤيدها .

ثم يعلق الظاهري على ذلك بقوله : « وقد أزعجتنا

تلك الفظائع التي قصوها علينا او وردت في مذكرتهم والتي تدل في مجموعها على الاضطهاد الديني الشديد الموجه بنوع خاص الى المسلمين في القفقاز وايدل اورال ، فبازاء هذا نحتج على هذا الاضطهاد اشد الاحتياج ونطلب الى جميع المسلمين ان يبتهلوا الى الله الواحد القهار عقب الصلوات الجامعة ان يرفع هذه الكارثة عن المسلمين وروسيا .

ولاشك ان هذا المظهر السلبي الواضح انما يعكس ما آل اليه امر الازهر من ضعف سياسي بحيث أصبح لا حول له ولا قوة ، فبعد ان كان رائدا ، أصبح « اداة » و « وسيلة » في يد النظام القائم ولان النظام القسائم بدوره لم يكن ليستطيع شيئا ازاء هذا ، فقد وقف الامر عند هذا الحد ، وهو حد « الابتغال » و « الدعاء » ، وبطبيعة الحال فما قد مرت السنون والاعوام ، ولم ترتفع هذه الكارثة عن المسلمين لان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بانفسهم .

ودعا السيد محمد امين الحسيني رئيس المجلس الاسلامي الاعلى في فلسطين الى مؤتمر ينعقد في القدس يوم ٢٦ رجب سنة ١٣٥٠ ، وجاء في الدعوة ان الغرض من المؤتمر النظر في امور تهم المسلمين واشيع مع هذا ان المؤتمر سينظر في مسألة الخلافة .

ولم يكن هذا بطبيعة الحال مما يسعد القصر الملكي في مصر ، ذلك ان مناقشة قضية الخلافة بعيدا عن ارض مصر وفي القدس ، من شأنه ان يبعدها عنه ، ومن هنا كان تحفظ الازهر كما عبرت عن ذلك مجلته « ولما كانت الخلافة امرا خطيرا في الاسلام لا يجوز طرحها في اي مؤتمر الا بعد روية ويجب ان تكون الدعوة اليها

صريحة لكي يتمكن مندوبو الاقطار الاسلامية من درسها واستطلاع آراء الشعوب التي ينتمون اليها وحتى لاتمثل الحادثة التي كانت قد جرت في عمان من قبل ، فنحن نرجو ان لا يكون شيء من تلك الاقاويل صحيحا ، فان الخوض في مسألة الخلافة لم يحن بعد .

وعلى الرغم من فتح الازهر ابوابه امام طلاب جميع البلدان الاسلامية ، فقد نشرت جريدة الاهرام حديثا للسيد امين الحسيني ومحمد علي علوبة عضوي الوفد الاسلامي الى الهند قالا ليه عن الجامعة الازهرية « ان التعليم فيها يكاد يكون مقتصرا على الشئون الدينية ، وان حواجز وقيود تحول دون دخول الاجانب فيها » ، فقابل مندوب الجريدة شيخ الازهر وساله رايه في هذا الموضوع فأبدى دهشته العميقة لان يصدر هذا الكلام من هاتين الشخصيتين بالذات مؤكدا ان الجامعة الازهرية « مازالت منذ انشائها منهلا علوبا يرده ابناء المسلمين علم ، اختلاف اقطارهم وتباين لغاتهم ولهجاتهم وما ردت طالبا لجنسيته . كذلك اشار الى المادة الثانية من القانون رقم ٤٩ لعام ١٩٣٠ حيث نصت على ان « الجامع الازهر والمعاهد الدينية واقسام العامة معدة لقبول الطلبة المسلمين ايا كانت جنسيتهم » .

بل لقد منحت القوانين المتبعة الطلبة الاجانب امتيازات ضمنت بهاعلى زملائهم المصريين ، واثبت شيخ الازهر ان الجامع كان به ١٨ رواقا معدة لهؤلاء تضم ٦٤٣ طالبا من جنسيات مختلفة واقطار متباينة .

وقد ارسل الازهر بعوثا من علمائه المبرزين الى الامم الاسلامية المختلفة لبث الثقافة الدينية والدعوة الى الاسلام في البلاد الوثنية .. فارسل بعثات الى الصين والحبشة

وجنوب افريقيا والهند واليابان .
وانشىء قسم الوعظ والارشاد سنة ١٩٢٨ بناء على
اقتراح المراهى حيث اقنع صديقه محمد محمود رئيس
الوزراء بأن فى تعيينهم خدمة للامن حيث كانوا يعينون
فى وزارة الداخلية . وقد امتد نشاط الوعظ الى
الشعوب العربية ، فذهب بعضهم الى اترىا وبعضهم الى
السودان .

كذلك صدر قرار بتكوين لجنة الفتوى بالازهر فى ١٣
جمادى الاولى سنة ١٣٥٤ هـ « ١١ - ٨ - ١٩٣٥ » وكان
الغرض منها سد حاجة كان يشعر بها المسلمون فى الاقطار
الشقيقة ، فقد كانت ترد على الازهر استفتاءات كثيرة
فى مسائل دينية مختلفة ، وكان اصحاب هذه
الاستفتاءات يطلبون الافتاء على مذهب معين او من غير
تقييد بمذهب معين . . لهذه الحاجة ولاهمية المسائل التى
كان يطلب من الازهر اصدار الاحكام فيها ، رآى المراهى
تكوين لجنة من العلماء الثقات لتضطلع بهذا العبء
الجسيم .

النشاط التربوى والدينى الاجنبى فى مصر

ومن المعلوم ان هيئات وجمعيات دينية غربية متعددة
جعلت من مصر مسرحا لها تقيم عليه نشاطها التبشيرى
بين قوم يؤمنون بالله وبرسوله جميعا ، فالفالبية مسلمون
والبقية تؤمن بنفس عقيدة الغربيين الغالبة الا وهى
المسيحية مما جعل علامات الاستفهام تتناثر حول
حقيقة البواعث التى تكمن خلف هذا النشاط خاصة
وقد ثبت ان الكنيسة القبطية المصرية نفسها كانت

لا تبدى ارتباطا كبيرا لنشاط الارساليات الدينية الاجنبية لما لمسته من ارتباطها الخفى بالاهداف السياسية الاستعمارية .

ومن الغريب حقا ان تمتد يد المبشرين حتى الى داخل الجامع الازهر نفسه ، نعرف ذلك من رسالة ارسلها طالب طرابلسى كان يدرس بالازهر الى مجلة الفتح « العدد ٦٤ » ، حيث ذكر انه بينما كان جالسا بالازهر يراجع بعض دروسه ، اذا بطائفة من المسيحيين يدخلون الازهر ، وما كادوا يصلون الصحن حتى تفرقوا فى أنحاء وذهب كل واحد منهم الى ناحية كمادة موزعى الاعلانات ، فعلم أن فى الامر شيئا ، وقام من مجلسه لعله يعرف السبب الذى دعاهم الى الانتشار على خلاف المعتاد ، وما هو الا ان لقيه بعضهم فدفع اليه بكتاب من الكتب عنوانه « النجدين » يدور حول الكيفية التى يصير بها المسيحى مسلما والتى بها يعتنق المسلم المسيحية ، والهدف الاخير كان هو المقصود بالذات ، فذهب الدارس الى بعض أولى الامر فى الازهر سائلا :

— أهكذا تتركون المبشرين ينشرون كتبهم التبشيرية بالازهر ؟

فكان رده : « معلش !! »

وكذلك كشف احد دارسى الازهر أن الجامعة الامريكية وزعت مرة بجوار الازهر منشورات تدعو فيها طلاب العلم للانتفاع بمحاضراتها ، فلبى عدد من الازهرين دعوتها وملأوا قاعة المحاضرات حتى ازدحمت بهم وكان الدعوة لم تصل الا للازهري فيما يقول صاحب الرواية ، بالإضافة الى عدد قليل من غيرهم . وكانت المحاضرة باللفسة الانجليزية التى لا يعرفها الازهريون ، ومن هنا كانت

الجامعة تستعين بمترجم ينقل معناها الى المستمعين .
يقول صاحب الرواية ، انهم فوجئوا بالمحاضر يبشر
ويوجه الى الاسلام مطاعن خبيثة حتى تبرموا واعتذر
المترجم بأنه ناقل فحسب .

ولعل مايوضح ماذكرناه من « خبث » هذا النشاط
التبشيري الغربى ، ان جريدة الاهرام نشرت بين برقياتها
لمراسلها الخاص فى لندن بتاريخ ٨-١٠-١٩٢٨ برقية
جاء فيها :

« عقدت جمعية المبشرين العامة اجتماعها السنوى فى
مدينة بلقاست ، فالقت المس سميث من السويس خطة
عددت فيها مافى مصر من الافات والخطايا والاحزان
وماتعانيه البلاد من آلام ومصائب ، ثم قالت « ان معظم
آمالنا تنحصر فى مصر الحديثة ، ففى ثلاث مدارس من
مدارس المبشرين يتعلم الاولاد الطاعة والامتثال ، والميل
الى النصرانية ، ولكنهم لا يجروون على اعلان التدين بغير
دينهم » .

وقد انتهر الشيخ محمد شاکر وكيل الازهر سابقا
هذه الفرصة ليستغيث من هذا النشاط ويقارن بين
يقظة اقباط مصر وغفلة المسلمين ، مع أن هؤلاء اكثر
تضررا ، ففى ديسمبر سنة ١٩٢٧ دعت اللجنة القبطية
المركزية اعيان الطائفة للمداولة فيمن يجب اختياره
بطريقا للاقباط الارثوذكس ، فاجتمع من اعيانهم عدد
يتجاوز المائتين فى فندق الكونتنتال يمثلون الفئات
المختلفة فى القاهرة والاقاليم ، وبعد ما صلى القمص
لوقا ، تناوب الخطباء على منبر الخطابة وكان من بينهم
ابراهيم تكللا « بك » ناظر مدرسة شبرا الثانوية الاميرية
فى ذلك الوقت ، وتقول الاهرام فى السبت ١٧-١٢-

المذكور ان الاستاذ ت كلا تكلم فأسهب فى بيان المساعى
التي يبذلها القمص يوحنا فى خدمة العلم وانشاء المدارس
والصرف بسخاء على المعلمين والمعلمات مع انه ليس
لكنييسة السودان اوقاف ، وذكر ان من اعظم اعمال
القمص المذكور « حفظ الشبيبة القبطية من التعلم فى
مدارس المرسلين الاجانب » .

كان نشاط المبشرين يتعاظم ، وبدأت الشكاوى
وصيحات الاحتجاج ترتفع من كل مكان ، فكان لابد للازهر
من ان يتخذ موقفا حازما ، ولذلك نجد انه فى يوم الاثنين
٣ ربيع الاول سنة ١٣٥٢ هـ « ٢٦-٦-١٩٣٣ اجتمعت
هيئة كبار العلماء بالجامع الازهر برئاسة شيخه . وقد
عرض فى هذا الاجتماع ما استفاضت به الاخبار من
قيام المبشرين بتنصير ابناء المسلمين فى مختلف الجهات
بما يتخذون من وسائل الحيل والفنون والاغراء تارة ،
وضروب العنف والارهاب تارة اخرى .

وبعد البحث والمداولة قررت الهيئة « انظر مجسنة
نور الاسلام ، ربيع اول ١٣٥٢ هـ » :

اولا : مطالبة الحكومة بأن تسن تشريعا حازما حاسما
يجتث بذور هذا الفساد ويستأصل شأفة هذا المرض
الوبيل الفتاك كى يطمئن المسلمون على الدين الاسلامى
القويم والقرآن المجيد ، وكى يكون اولادهم واخوانهم
واقاربهم فى مأمن من ان تصل اليهم يد بالاعتداء او بالاغراء
لتحويلهم عن دينهم .

ثانيا : اصدار بيان ، ومما جاء فيه :

« لقد انبث هؤلاء المبشرون فى المدن والقرى واتقنوا
الحيل فظهروا امام ضعفاء العقول بمظهر مرسل الرحمة
فانشأوا المستشفيات تقبل المرضى وتعالهم مجسنا

وأنشأوا المدارس تقبل أولاد الفقراء وتعلمهم بلا مقابل
وبنوا الملاجئ تقبل المعوزين وتوسع عليهم في النفقة . .
عمل ظاهره فيه الرحمة وباطنه فيه الختل والخداع ،
فأقبل ضعفاء الإدراك والعقول على مستشفياتهم ومدارسهم
وملاجئهم ورائدهم حسن النية لا يدرون أن وراء الأكمة
وراءها .

انهم أيها المسلمون يتخذون من هذه المستشفيات
والمدارس والملاجئ شبكا يصطادون بها ضعفاء العقول
من الأطفال والمرضى والفقراء والمعوزين .

الموقف من حرية الفكر

الفكر حركة عقلية نقدية ، قلما تركز الى الموروث
لتسلم به تسليمادون بحث أو مناقشة ، وهو يتجه الى
الواقع المجتمع ليكشف عما فيه من صور الخلل وآيات
ضعف ليحلل فيها معاول التحليل والتعريف كي يستطيع
ان يتجاوز ذلك لوضع تصورات المستقبل وآمال الغد .
واذا كان بحثنا معنيا بالدور السياسي للآزهر ، فانه من
الحيوي ان نكشف عن موقف الأزهر من بعض الممارسات
الفكرية لدى عدد من المفكرين لنستقرىء موقف الأزهر
من حرية الفكر ، ذلك ان هذه الحرية لا تتجزأ بحيث
يمكن ان تباح في جانب وتقرض عليها القيود في جانب
آخر .

ولابد هنا ان نفرق بين آتاحة الفرصة للمفكر كي يذلل
برأيه في قضية ما ، وبين الموقف من هذا الرأي نفسه ،
فقد لانجد مانعا ، بل نجد ضرورة ان تتاح لمفكر فرصة
ان ينشر رأيا ينكر فيه التعددية الحزبية ، لكن هذا

لا يلزمنا بالتالى ان ننكر نحن ايضا هذه التعددية ،
ويكون المطلوب هو ان نطرح الراى الاخر لنقرع الحجة
بالحجة لنرى ايها اقرب الى الصواب .

ومن هذه الزاوية نناقش موقف الازهر ..
والقضية التى نبدا بها هنا هى تلك القضية التى
اشرنا اليها من قبل او وهى قضية « الاسلام واصول
الحكم » ، فنحن هنا لانناقش محتوى افكار عبد الرازق
لنحكم بما اذا كانت خطأ او صوابا ، وانما مرادنا ان نفتش
عن مدى صحة « الموقف العملى » للازهر منها .

وارل ما يواجهنا هنا هو تلك « العريضة » التى قدمها
عدد من علماء الازهر تصدرتها عبارات متعددة عن دور
الازهر فى حراسة الدين وان دين مصر هو الدين الاسلامى
وان مهمة الازهر ان يحارب الالحاد والزندقة . وتبرز
العريضة فكرة ان التشكيك فى الدين وتسريب الريب
فيه الى المسلمين لم تقف عند حد اولئك الذين لم يدرسوه
فحسب ، بل امتد ايضا الى بعض علمائه « فنرغب الى
مقامكم السامى ورياستكم العظمى على تلك المصلحة
الكبرى ، مصلحة الدين التى تتمتع بكل الصفات المرعية
فى مصالح الدولة من قوانين عالية وارادات سنية ،
ومقام لدى ولى الامر لا يدانيه مقام ، وكرامة فى الامة
دونها كل كرامة .. نرغب اليكم وانتم بهذه الصفة العالية
ان تتخذوا للدفاع عن الدين وتأيينه بالحجة والبرهان
جميع وسائل النفوذ المشروعة التى تخولها لكم القوانين
حتى تظفروا به على كل خصم » .

وان المرء ليتساءل : اذا كان رافعو الشكوى جملة
من علماء الازهر ، فلماذا لا يواجهون الموقف بما يطلبونه
من شيخ الازهر من مناقشة وتفنييد و « مقارعة الحجة

بالحجة ؟ لكن المرء ايضا ليسر لهذه اللفتة الهامة لاصحاب التوقيع من مطالبتهم بضرورة أن ينزل الازهر « الى معتزلة الحياة العامة ، ومشاركة الناس في مصالح الحياة اعلانا بأن الدين لا يناقى الدنيا ، بل انما جاء لصلاحها ، والعمل على رفع الشر والظلم منها وبث العدل والامن فيها ، وان يدرس رجال الدين كل ما يطرأ عند الناس من شبهة في الدين ليكشفوا عنها اللثام ويعود الخلاف في الامة وفاقا » .

فالحق ان هذا هو المطلوب ، ذلك ان جزءا كبيرا من « النجاح » الذي تصادفه النقود التي تظهر في مواجهة الفكر الدينى ، انما يرجع الى عزلة كثير من اصحابه عن معترك التغير الاجتماعى ودورانهم فى نفس دائرة قدامى الفقهاء ، مع أن ماكتبه هؤلاء ودرسوه كان استجابة لمعطيات اجتماعية واقعة فكان الاولى بالمقلدين تقليدهم فى المنهج بحيث يتجهوا هم ايضا الى معطيات الحياة الاجتماعية لدراسة مشكلاتها لبيان موقف الدين من كل منها .

وعلى الرغم من الخصومة السياسية بين حزبى الوفد والاحرار ، فقد اضطر بعض كتاب الوفد الى الوقوف بجوار على عبد الرازق لا دفاعا عن محتوى كتابه بقدر ماكان ذلك دفاعا عن مبدأ « حرية الفكر » ، فكتب عزيز ميرهم فى جريدة « كوكب الشرق » ينمى على رئيس تحريرها احمد حافظ عوض نقده للشيخ مؤكدا ان السياسية لا تبرر انتقاد القول البرى . فرد عوض مبينا ان علماء الازهر هم المختصون بمناقشة الكتاب دون علماء القانون والاجتماع ، وان للحرية حدا ان جاوزته كانت شرا على نفسها . وعاد ميرهم الى القول

مبيناً خطورة ان تعقد هيئة كبار العلماء محاكمة للشيخ ؛
فهذا عدوان على الحريات وهو نظام لم يرزأ به الاسلام
من قبل « اللهم أنت المسئول ان تحفظ المسلمين من نظام
يئن منه المسيحيون » .

وقد ساعد هذا الحوار على ابراز القضية على أنها
قضية « حريات » بدرجة ما ، فلما اصدرت هيئة كبار
العلماء حكمها ضد المؤلف ، اجتمع عدد من كبار رجال
الصحافة والفكر واعدوا عريضة للملك تهيب به الا يستباح
الدستور في « اقدس ما كفل وصان وهي حرية الفكر » .
ونددت بمحاكمة هيئة تصطبغ بالصبغة الدينية لمسالمة
بسبب فكره ، وكان ممن وقع العريضة : احمد حافظ
عوض « كوكب الشرق » الوفدية ، وعباس محمود
العقاد « البلاغ » الوفدية ، ومحمد صبرى ابو علم من
رجال الوفد ، ومحمود عزمى من « السياسة » ومنصور
فهمى ، وكذلك احمد شفيق المؤرخ ، وصالح جسودت
المحامى من اعضاء الرابطة الشرقية .

ولما طلب الملك من رئيس الوزراء ان يفصل على
عبد الرازق من منصبه كقاض وطلب هذا من وزير العدل
عبد العزيز فهمى رئيس الاحرار الدستوريين ، اراد هذا
ان « يسوف » فى المسألة حماية لعبد الرازق ، فأحال
الموضوع على لجنة قسم القضايا فى الوزارة مبيناً لها
ما عنده من « الاشكال » فى تنفيذه لترى رأيها فيه ، وكان
مما قاله : « وحيث اننا نتشكك كثيراً « أولاً » فيما اذا
كان نص الفقرة الاولى من المادة ١٠١ من قانون الازهر
نكرة ١٠ لسنة ١٩١١ يقصر الموضوع الذى تختص هيئة
كبار العلماء بالنظر فيه على الافعال الشائنة التى تمس
كرامة العالم كالفسق وشرب الخمر والميسر والرقص

وما اشبه ذلك مما يتعلق بالسلوك الشخصي ، ام هو يتعدى ذلك الى الخطأ فى الراى فى الابحاث العلمية الدينية من مثل ما ينسب للشيخ على عبد الرازق ووقعت المحاكمة فيه . « ثانيا » على فرض ان اختصاص تلك الهيئة شامل بمقتضى النص لجريمة الفعل الشائن الماس بكرامة العالم ، ولجريمة الراى معا ، فهل هذا النص مستمر النفاذ للان فيما يتعلق بجريمة الراى ؟ ولا تأثير لاحكام المواد ١٢ و ١٤ ر ١٦٧ من الدستور فيها ؟ « ثالثا » ان كان نص الفقرة المذكورة عاما يشمل الجريمتين وكان لا تأثير لشيء من احكام الدستور فيه ، وكان الحكم الصادر من هيئة كبار العلماء باخراج الشيخ على عبد الرازق عن زمرة العلماء صحيحا ، فهل الفقرة الاخيرة من المادة المذكورة وهى المنصوص فيها على العقوبات التبعية ، هى ايضا واجبة التنفيذ لم ينسخها شيء من احكام مواد الدستور المذكورة او غيرها من احكام .

لقد كانت النتيجة ان عزل عبد العزيز فهمى من الوزارة وترتب على ذلك ازمة وزارية ادت الى خروج حزب الاحرار من الائتلاف الحاكم بينه وبين حزب الاتحاد الذى كان يرأسه يحيى ابراهيم ، وكانت رئاسة الوزارة لزيور .

والمثال الآخر لموقف الازهر من الممارسة الفكرية لحرية الفكر ، هو موقفه من الكتاب الذى أصدره طه حسين سنة ١٩٢٦ باسم « فى الشعر الجاهلى » ، ففى يوم ٣٠ مايو سنة ١٩٢٦ تقدم الشيخ حسنين الطالب بالقسم العالى ببلاغ للنائب العمومى يتهم فيه طه حسين « الاستاذ بالجامعة المصرية » بأنه الف كتابا أسماه « فى الشعر الجاهلى » ونشره على الجمهور ، وفى هذا الكتاب طعن

صريح في القرآن حيث نسب الخرافة والكذب لهذا الكتاب السماوى الكريم .. الى آخر ما ذكره فى بلاغه .

وكان من الممكن ان يحفظ هذا البلاغ ولا يلقى اهتماما مذكورا لولا انه « بتاريخ ٥ يونية سنة ١٩٢٦ » ارسل فضيلة شيخ الجامع الازهر لسعادة النائب العمومى خطابا يبلغه بأن لديه تقريراً رفعه علماء الجامع الازهر عن كتاب ألفه طه حسين المدرس بالجامعة المصرية أسماه « فى الشعر الجاهلى » كذب فيه القرآن صراحة وطعن فيه على النبى صلى الله عليه وسلم ونسبه الشريف واهاج بذلك ثائرة المتدينين واتى بما يخل بالنظم العامة ويدعو الناس للفوضى ، وطلب اتخاذ الوسائل القانونية الفعالة الناجمة ضد هذا الطعن على دين الدولة الرسمى وتقديمه للمحاكمة ، وقد ارفق بهذا البلاغ صورة من تقرير اصحاب الفضيلة العلماء الذين أشار اليهم فى كتابه .

وفى سبتمبر من نفس العام « ١٩٢٦ »لقى الشيخ مصطفى القاياتى كلمة مطولة فى مجلس النواب الذى كان عضوا فيه نقل فيها بعض نصوص الكتاب يبين للنواب كيف ان طه حسين يذهب فى كتابه الى ان حادثة ابراهيم واسماعيل التى نطق بها القرآن حادثة لا يعول عليها التاريخ ، ولا يمكن التسليم بها وانما هي حادثة روجها المسلمون لسبب مخصوص هو سبب سياسى اكثر منه دينى : « للتوراة ان تحدثنا عن ابراهيم واسماعيل ، وللقرآن ان يحدثنا ايضا ، لكن ورود هذين الاسمين فى التوراة والقرآن لا يكفى لاثبات وجودهما التاريخى » .
ويعلق الشيخ النائب : « ومعنى هذا ان دعوى الله

ان شبثا حصل ، لا ينهض دليلا على ان هذا الشيء حصل ،
والله يعلم ان هذا القول يساوى قوله ان الله كذاب
فيما قال .

وكان سعد زغلول هو رئيس مجلس النواب ، وقد
وقعت مشادة بينه وبين عبد الخالق ثروت رئيس مجلس
الوزراء وطال الاخذ والرد ، ورفعت الجلسة دون الوصول
الى قرار معين لان رئيس الوزراء « جبهة الاحرار
الدستوريين » هدد بالاستقالة ، وانتهى الامر بان تقدم
النائب عبد الحميد البناني ببلاغ الى النيابة العامة .

والف طلبة الازهر مظاهرة ضخمة وتوجهوا الى بيت
الامة وخطب احدهم موجهها القول الى سعد زغلول :
« نعلن اليك بامولانا ، اننا كما اتخذك المصريون سلاحا
يحاربون به المفتصبين ، فسننتخذك سلاحا نحارب به
الملحدين » . فرد سعد قائلا : « ان مسألة كهذه لا يمكن
ان تؤثر في هذه الامة المتمسكة بدينها ، هبوا ان رجلا
مجنونا يهذى في الطريق ، فهل يضر العقلاء شيء من
ذلك ؟ ان هذا الدين متين ، وليس الذي شك فيه زعيمنا
ولا اماما حتى نخشى من شكه على العامة ، فليشك
ماشاء ، وماذا علينا اذالم تفهم البقر ؟ » .

والذي يلفت النظر حقا هو ذلك الارتياح الذي كان
يبدو في كتابات الغربيين تعليقا على مثل هذه الاتجاهات ،
مما يضع بالفعل علامات استفهام امام نوايا اصحابها ،
وعلى سبيل المثال ، فاننا نجد « نيومان » في كتابه
Great Britain in Egypt يكتب عام ١٩٢٨ عن

تلاميذ الشيخ محمد عبده : « وكان برنامجهم فوق ذلك
يشجع التعاون مع الاجانب لادخال الحضارة الغربية الى
مصر » . وكذلك كتب يقول : « في مصر اليوم من الامارات

مابدل على أن تعاليم الشيخ محمد عبده تتسرب ببطء الى ادمغة المسئولين المصريين ، فقد تطور العالم خلال القرون ، بينما ظل الاسلام واقفا في مكانه لايتحرك ، فاذا أمكن للمبادئ الاسلامية ان تتطور مع الزمن المتطور ، بدلا من الارتباط بعالم خيالي لا يسمح للتطور الزمني ان يتطرق اليه ، وقد تراكم عليه نسيج العنكبوت مند « فرار » محمد من مكة ، عند ذلك سوف تصبح يقظة الشرق حقيقة واقعة ، وليست اصفاء احلام ، وعند ذلك سوف يتحرر ملايين البشر من هذه العقائد الاثرية الشبيهة لياخذوا مكانهم بين الحركات الحديثة » !! .

كيف السبيل الى اصلاح الازهر ؟

هي قضية كبيرة من غير شك لا نود ان « نتوه » في ازقتها وحواريها ، ومن هنا فسوف تقتصر هنا على ابراز « الاراء » لا القواعد واللوائح والقوانين الخاصة بما يجب ان يكون عليه حال الازهر ، ومن خلال هذه التصورات ، سنحاول استكشاف المفهوم السائد عن الوظيفة السياسية للازهر ، وسوف تتنوع الاراء التي سنسوقها بين فئات ثلاث :

- الفئة الاولى ، هي فئة الطلاب والدارسين .
- الفئة الثانية : فئة علماء الازهر ومشايخه .
- الفئة الثالثة : فئة الكتاب والمفكرين الذين ينتمون الى المعسكر الذي اصطلح على تسميته بأنه معسكر « العلمانيين » .

ففى عام ١٩٢٥ اتفق طلاب الازهر وطلاب معهد طنطا على مجموعة من المطالب التي تبين تصورهم للاصلاح ،

وانفرد كل منهما بطائفة من المطالب ، اما تلك التى اتفقا عليها فمنها:

١ - اعتبار الازهر الشريف جامعة كبرى تتكون عناصرها من المعاهد الدينية الحالية ومدارس القضاء الشرعى ودار العلوم والمعلمين الاولى بحيث تكون هذه الجامعة مشرفة على جميع ما يختص بتعليم الدين وتعليم اللغة العربية .

٢ - المساواة الفعلية بين حاملى شهادات الازهر ونظرائهم من حاملى شهادات وزارة المعارف فتساوى الاولى الابتدائية ، والثانوية البكالوريا ، والعالمية اللسانس ، وذلك فيما يختص بميزاتها وبالمرتبات والترقيات واحتساب المعاش مع حفظ امتيازات العلماء المتاحة لهم مثل كوبونات السكك الحديدية .

٣ - اقرار مشروع التعليم الدينى فى المدارس وهو الذى قرره وزارة المعارف السابقة ، واسناد القيام بتعليمه الى خريجى الازهر خاصة .

٤ - إلغاء القوانين الاستثنائية والقرارات التى ترتبت عليها واباحة الانتساب والتحويل الى الجهة التى يريد الطالب .

٥ - ارسال بعثات الى الجامعات الاوربية لدراسة العلوم التى تناسب التعليم فى الازهر .

ومن الواضح من استقراء هذه المطالب انها تدور حول احتياجات « مهنية » ولا يقلل من ذلك ما جاء فى المطلب الاول مما قد يوحي بأنه يتصل بتصور فكرى عام ، اذ لا تفاصيل هناك مما يجعلنا نرجح - اتساقا مع المطالب الاخرى - انه اقرب الى الجانب الادارى من حيث الرغبة فى « مركزة » عدة عمليات فى يد الازهر وحده .

بل أننا لو استقرانا مطالب كل جهة على حدة والتي
نشرتها مجلة المنار ، مثل مطالب معهد طنطا ، ومطالب
الازهر ، ومطالب قسم التخصص ، ومطالب جمعية
تضامن العلماء ، فسوف نجدها كذلك تدور حول نفس
المعاني المهنية باستثناء مطلب واحد في مطالب معهد طنطا
حيث طالب بضرورة « ايجاد قسم لتعليم اللغات
الاجنبية المتداولة في العالم ليتمكن للعالم الازهرى ان
يبين حضارة الدين الاسلامي في اللغة العربية للعالم
الاوربي » .

فاذا ماجئنا الى مجموعة من كتاب جريدة السياسة
الاسبوعية ، فسوف نجد الافكار هنا تدور حول الجوانب
التالية : « السياسة الاسبوعية ، الاعداد ١١١ ، ١٢٢ ،
١٢٦ » .

— فمحمد الفمراوى يلقي كلمة مطولة في جمعية
الثقافة العربية في باريس تنشر السياسة الاسبوعية
نصها يؤكد فيها « ان معهدا كهذا يجب ان يصلح اصلاحا
يسمح لتخرجيه بان يقوموا بعمل منتج في الحياة
ويسرروا اتفاق هذه المبالغ الطائلة او ان يغلق لتنفق هذه
الميزانية الضخمة في وجوه اخرى نافعة وليوجه مجهود
كثير من ابناء البلاد الى طرق اخرى تنفعهم وتنفع البلاد
معهم » .

ومادامت هناك مدرسة للقضاء الشرعى ومدرسة
دار العلوم لدراسة اللغة العربية ، فان الازهر « يجب ان
يقصر على تعليم الدين الاسلامي » ، وحصر مفهومه في
هذا بأنه عملية « وعظ وارشاد » فقط ومن ثم فقد
طالب بان يقتصر القبول فيه على عشرين طالبا في
المتوسط .

- أما الدكتور محمد حسين هيكل ، فهو بشر أيضا الى نفس الفكرة وهي قيام مدرسة القضاء الشرعى بتخريج القضاة الشرعيين وقيام دار العلوم بتخريج معلمى اللغة العربية ، وبالتالي فان « التعليم فى المعاهد الدينية على صورته الحاضرة قد أصبح لا يتفق فى شيء مع حاجات العصر الحاضر » .

والسبيل الى الإصلاح والتغيير اذن فى رأى هيكل هو « سلوك طريقة التعليم الدينى ، او التعليم العلمى بمعنى اصح فى المعاهد الدينية » . لكنه لم يبين هل يعنى بذلك التنظيم والطريقة ام اذابتها فى التعليم المدنى ؟

- وتنشر السياسة مقالا آخر بدون توقيع يطلب فيه كاتبه من شيخ الازهر « المراغى » ان يسائل نفسه لماذا يدخل التلاميذ الى الازهر وهل يريدون ان يتخرجوا « علماء دين » يوحّدون الله ويقبعون فى بيوتهم زهادا عاكفين على الصلاة والعبادة ، او هم يقصدونه ليتعلموا علما يطعمهم الخبز ويلبسهم الثوب ؟ وهل مافى الازهر من علم ، يطعم صاحبه خبزا او يلبسه ثوبا فى هذا الزمن او هو يلقى به عاطلا يطرق ابواب العمل فلا يلقى له من سميع ؟ « ان الازهر يجب ان يتحول الى جامعة عصرية تعلم فيه العلوم جميعا ، وان علم الدين يجب ان يكون علما عاليا الطب والهندسة والحقوق تخصص له كلية يدخلها الطالب بعد ان ينتهى من دراسته الابتدائية الثانوية » .

والحق ان هذا الرأى يعتبر مفسرا وموضحا لما سبق ليهيكل ان ساقه مما يجعلنا نضع احتمالا ان يكون الكاتب هو هيكل نفسه .

— والغريب ان الدكتور طه حسين يكتب مقالا فى مجلة الرابطة الشرقية تحت عنوان « اصلاح الازهر » لا يخرج عن هذه الدائرة ، اذ يقول : « الغرض من الازهر انما هو ارشاد المسلمين الى الخير وتفقههم فى الاسلام . دعوة غير المسلمين الى الدين واقامة حجته عليهم ظاهرة ، بالفق والحكمة والوعظة الحسنة ، فاما تولى مناصب الحكم والتصرف فى شئون الدولة والتمكن من الكسب ، فاشياء اضافية ليس من المحتوم ان يسعى اليها مصلحو الازهر » .

ثم ينتهى الى اقتراحه المحدد : « فخليق بالدين يسعون الى اصلاح الازهر ان يعرفوا لقانون توزيع الاعمال حرمة فيتركوا القضاء للقضاة والتعليم للمعلمين ، ويكتفوا بما قسم الله لهم وما فرضه الله عليهم من الوعظ والارشاد والدعوة الدينية » .

كذلك طالب طه حسين الازهر ان « يدع الدنيا للدين تعنيهم اعراض هذه الحياة الدنيا » .

وهكذا نجد ان مجمل هذه الآراء يسعى الى حصر الازهر فى ركن الوعظ والارشاد فقط دون حتى ان تمتد وظيفته لدرس اللغة العربية والشريعة الاسلامية ، وان يتحول الى ان يكون مجرد « كلية » ضمن عديد من كليات الجامعة مثل غيرها مع الاختلاف فى التخصص .

فاذا ما استقرانا نماذج من كتابات خريجى الازهر — انفسهم فس نجد « محمد السيد الطويل » يكتب عن الدور الذى قام به علماء الازهر قديما ، وكيف تضاعف فى وقته ، مرجعا هذا سببا فى تمكين قوى الاستعمار من التسلل الثقافى الى جماهير المسلمين وتخريب اخلاقياتهم « وتواكل العلماء عن النهوض بواجبهم ،

ورضى كثير منهم ان ينزوى للتنسك والعبادة الخلوية في كل حال قاطعا بينه وبين الجمهور من صلات القيادة والايقاظ والارشاد بعيدا عن التطلع الى اخبار وتطورات الامم الاجنبية . « الفتح ، العدد ٥٤ »

وهو يؤكد ان الاسلام « روحى ودينوى ، ملئ بانظمة الحكم وأسس الادارة الصالحة فى كل مكان وزمان ، وقد وكل ماسواها مما يختلف باختلافهما الى ما يلائم التجارب والتطورات بعد ان طواه فى اصول عامة موكولة الى اجتهاد الحاكم » . ان هذا - فيما يرى - له نتيجته التى لا بد من اعتبارها « فكان لزاما على أبنائه ان يتوسعوا فى علوم العمران وفنون الحضارة » .

وعلى هذا فان زعامة العلماء للمسلمين كانت ترتبط بهواكة هؤلاء العلماء لاحتياجات الناس ومشكلاتهم وقضاياهم ، حتى اذا تخلوا عن هذا التلاحم مع المجتمع كان من الطبيعى ان تتضاءل مكانتهم الى درجة منخفضة للغاية .

وكتب « محمد عرفة » احد اساتذة معهد الاسكندرية مشيرا الى وظائف ست رأى وجوب ان يسعى الازهر الى تحقيقها . وباستقراء هذه الوظائف نجدتها شمولية وان كانت لا تركز كثيرا على « الوظيفة السياسية » التى تأتى بالتبعية فى بعض الوظائف وبطريقة غير مباشرة ، هذه الوظائف هى : « الفتح العدد ٥٦ »

اولا : تخريج قضاة مجتهدين او على الاقل متبعين يتبعون المجتهد بعد قيام الدليل .

ثانيا : تخريج معلمين ذوى كفاية لتعليم اللغة العربية والدين .

ثالثا : تخريج وعاظ ومرشدين يقظين عارفين بسياسة المدينة والمنزل وما به يسعدا وملمين بطباع الجمهور ، عارفين بوسائل الاقناع .

رابعا : جعل رجال الدين مسئولين عن الحياة الخلقية في مصر ، فكما ان مصلحة الصحة مسئولة عن صحة اجسام من في مصر ، كذلك رجال الدين مسئولون عن صحة اخلاقهم .

خامسا : تسليح رجال الدين بالعلوم الضرورية « وان كان لم يسعها » .

سادسا : اطلاق العقول من اسر التقليد وممارسة الحرية في الفكر ولاستنباط « وايجاد حركة علمية ابتكارية في علوم الاخلاق والاجتماع والدين واللغة والعلوم الفلسفية » .

اما محمد الخضر حسين الذي تولى رئاسة تحرير مجلة الازهر ، وكذلك تولى مشيخة الازهر نفسها فيما بعد ، فقد انتقد الراى الذى عرضناه لطله حسين مؤكدا ان الاسلام « اتى بأصول تسلك في شئون الجماعة وتغفل في احشاء الدولة ، وانه اسمى من ان يرضى لعلمائه البعد عن مناصب الحكم والنظر في شئون الامة » .

وعلى هذا يكون الفرض من المعاهد الدينية هو تخريج رجال القضاء ومعلمى اللغة العربية ، وكذلك رجال « يقومون بجانب من ادارة شئون الامة » .

واثناء فترة رئاسته لتحرير مجلة الازهر ، كتب مقالا هاما معترفا بان التاريخ الاسلامى شهد فريقا من العلماء قضوا حياتهم في بحث الشئون العلمية البحتة ، لكنه شهد ايضا فريقا « كانوا ينظرون في الشئون العامة

ويمثلون السيرة التي تكسوها صاحبها جلالة وترفع له بين الخلائق ذكرا » .

ومن الامثلة ذات المفزى حقا مما اشار اليه الخضر في وجوب الا يسكت عالم ديني عن خلل مارآه في المجتمع عن التنبيه عليه ، ان السلطان سليم كان قد قرر قتل مائة وخمسين رجلا من حفاظ الخزائن ، فبلغ هذا الاستاذ علاء الدين الجمالى ، وكان متوليا امر الفتوى ، فذهب الى السلطان وقال له « ان وظيفة ارباب الفتوى ان يحافظوا على آخرة السلطان ، وهؤلاء الرجال لا يجوز قتلهم شرعا ، فعليك بالعفو عنهم » ، فغضب السلطان سليم وقال له : انك تتعرض لامر السلطنة وليس ذلك من وظيفتك ، فقال علاء الدين : لا ، بل اتعرض لامر آخرتك ، وهذا من وظيفتى ، فان عفوت ، فلك النجاة ، والا فعليك عقاب عظيم . فانكسرت سورة غضب السلطان وعفا عن الجميع . « نور الاسلام ، ربيع اول ١٣٤٩ هـ »

لقد كانت تلك الفترة حقا هى نهاية مرحلة انتقال بين عهود قام فيها علماء الازهر بما فرضه عليهم المفهوم الشامل المتكامل للدين ، فأشاروا وعلموا وقادوا وراقبوا ووجهوا وقاوموا ، فأحاطهم الجميع بالتقدير والاحترام ، واصبحت كلمتهم نافذة ، يعمل الحاكم والمحكوم حسابا لها ، وبين فترة تالية ، سجنوا الازهر فيها في مفهوم ضيق يقتصر به عند حدود مهنية ، واصبح اداة سياسية لا موجهها سياسيا ، وتحول علماؤه الى مجموعة من الموظفين الحكوميين يطلبون رضى الحاكم وعلاواته ودرجاته وحمافزه ، فضاعت هيبتهم وتضاءلت فاعليتهم في الحياة الاجتماعية بصفة عامة .

الأزهر تحت المظلة (الفاروقية)

احتفال ديني بتنصيب فاروق ملكا :

عندما توفي الملك فؤاد في ٢٨ أبريل سنة ١٩٣٦ ، كان ذلك أيذانا باختفاء بطل رئيسي من على مسرح السياسة المصرية كان دائم المناوأة للوفد ، الاول ممثلا للاتجاه الاوتوقراطي والثاني ممثلا للاتجاه الديمقراطي . وعندما أجريت الانتخابات نجح الوفد وشكلت وزارته ، تم الاتفاق على مجلس للوصاية يتولى سلطته المسك الجديد « فاروق » الذي لم يكن قد بلغ بعد السن الثمانية ، وتكون مجلس الوصاية من الأمير محمد علي وعزيز عزت « باشا » وشريف صبري « باشا » . وقد حرصت وزارة الوفد على تأكيد سلطتها بطريقتين : اولاهما : باهمال القصر تماما مما دفع بالاوصياء الى الشكوى لدار المندوب السامي من تجاهل الوفد لهم في كل شيء وان النحاس يهدف بوضوح الى اقامة ديكتاتورية وانه يعمل على التقليل من سلطة القصر الى ادنى حد . ثانيهما ، بالسعي الى الاستيلاء على السلطة في القصر نفسه وذلك بمحاولة انشاء « وزارة للقصر » ، ولم تنجح هذه المحاولة . ولما حسب عمر فاروق وفقا للتقويم الهجري ، تبين

انه يصل الى سن الثامنة عشر فى يوم ٢٨ يولية سنة ١٩٣٧ وقد اقترح الامير محمد على رئيس مجلس الوصاية ان يقام من اجل ذلك احتفال « دينى » يقام فى « القلعة » يقلد فيه شيخ الازهر الملك سيف جده محمد على ويحضرها الامراء فى الملابس التى كان يرتديها اسلافهم فى عهد محمد على ، ثم يقسم الجميع له الجميع له يمين الولاء والاخلاص .

ولم يرض هذا الاقتراح مصطفى النحاس الذى رأى ضرورة تنفيذ نص الدستور حيث روى لمحمد التابعى « من اسرار السياسة ، ص ٥٧ » « الدستور يقول ان الملك قبل ان يتولى سلطاته ويباشرها ، يقسم اليمين الدستورية امام الهيئة المشتركة من اعضاء مجلس الشيوخ والنواب .. آه .. اهو ده اللى بيقله الدستور .. ولا فيش حاجة فيه عن سيف جده محمد على .. ولا عن الامراء وهدوم الامراء .. ولا عن شيخ الازهر .. وانا مش فاهم شيخ الازهر ماله ومال مباشرة الملك لسلطاته الدستورية » ؟ .

وقد اتخذت المعركة حول « الحفلة الدينية » فى يونية ١٩٣٧ شكلا شبيها بالمعركة التى دارت حول ترشيح الملك فؤاد للخلافة فى سنة ١٩٢٦ ، فكما وقفت صحافة القصر « جريدة الاتحاد » فى هذا العام تؤيد ترشيح الملك فؤاد للخلافة واقامة مؤتمر الخلافة ، فى وجه صحافة الوفد والاحرار الدستوريين ، فكذلك وقفت صحيفة البلاغ ، لسان القصر فى عام ١٩٣٧ ، تؤيد اقامة الحفلة الدينية فى وجه المعارضة المتزايدة فى صحف الوفد . واقد كانت الحجة التى استندت اليها جريدة البلاغ فى اقامة الحفلة « الدينية » هي فائدتها فى « تثبيت مكانة

مصر فى البلاد الاسلاميه ، وهى مكانة نحب ان نرى
وزرائنا حريصين عليها متمسكين باهدابها ، ساعين الى
تقويتها لمصلحة مصر والاسلام . ولا يجهل وزراؤنا انه
لما كثر الحديث فى مسألة الخلافة منذ اثنتى عشرة سنة ،
اتجهت انظار المسلمين وزعمائهم فى العالم كله الى مصر ،
ورأوا فيها البلاد الوحيدة التى تستحق الصدارة ،
والى هذه اللحظة لا يزال المسلمون ينظرون الى مصر
بهذه العين . . . »

لكن كانت للوفد وجهة نظر اخرى ، فقد رأى
النحاس ان الاخذ بهذه المقترحات انما يعنى « اقحام
الدين فيما ليس من شئونه ، وايجاد سلطة دينية
بجانب السلطة المدنية » . وقد عبر عن رايه مرة اخرى
بقوله : « الاسلام لا يعرف سلطة روحية ، وليس بعد
الرسول وساطة بين الله وبين عباده ، فلا معنى اذن
للاحتجاج فى هذا الشأن بما نص عليه الدستور من ان
هذه المكانة نفسها تستلزم ان دين الدولة هو الاسلام ،
او بمكانة مصر لدى الامم الاسلامية ، بل ان هذه
المكانة نفسها تستلزم ان تنزه الدين عن اقحامه فيما
ليس من مسائل الدين . وليس احرص منى ولا من
الحكومة التى اشرف برئاستها على احترام الاسلام
وتنزيه الاسلام ، كما انه ليس احرص منا على التزام
احكام الدستور . ولكن الاحتفال بمباشرة جلالة الملك
لسلطته الدستورية شئ آخر ، فهو مجال وطنى يجب
ان يتبارى فيه سائر المصريين مسلمين وغير مسلمين » .
وكان لصلاية موقف النحاس اثر كبير فى صرف النظر
عن هذه الحفلة الدينية .

وفى هذا الجو - جو التوتر والشكوك - راحيت

السلطات تحسب ايام حفلات التولية وتحدد لكل حفلة تاريخها ويومها ، وهنا فقط عرفوا ان ايام الاحتفال الثلاثة اى ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١ يوليه تقع فى ايام الخميس والجمعة والسبت وابدى الامير محمد على رغبته فى ان يؤدى فاروق صلاة الجمعة فى ثانى يوم من ايام الحفلات فى جامع الازهر وان يتلو شيخ الازهر دعاء خاصا .. وابليغ فاروق هذا فوافق عليه .

ولكن النحاس رأى فى هذه الصلاة وفى هذا الدعاء الخاص رجوعا الى الحفلة الدينية بطريق ملتو ملفوف ، واعترض ورفض .. رفض ان يوافق على ان يؤدى فاروق صلاة الجمعة فى الازهر !

كان فاروق فى تلك الفترة فى « فيشى » ، فعلق على رفض النحاس بقوله : « لم اكن وانا تحت الوصاية استشير احدا فى امر المسجد الذى اؤدى فيه صلاة الجمعة ، فهل يراد من الآن وبعد ان اتولى سلطاتى كماك ان استأذن رئيس حكومتى فى اختيار المسجد الذى اؤدى فيه هذه الصلاة » ؟

ولكن الوزارة كانت ترى من جهتها ان تأدية فاروق صلاة الجمعة فى الازهر واستقبال شيخ الازهر وعلماء وشيوخ الازهر الشريف لفاروق ووقوفهم بعد انتهائهم الصلاة - كما قيل يومئذ - لكى يتلوا دعاء خاصا .. كانت الوزارة ترى فى هذا كله عودة الى الحفلة الدينية بشكل آخر .

وانتصرت حكومة الوفد ولم يتم للملك ما اراد !

الشيخ المراغى يتحالف مع القصر :

فى عددها الصادر فى ٢٨-٤-١٩٣٥ ، نشرت جريدة

الاهرام تحت عنوان : « الرغبات البريطانية » ان الحكومة البريطانية قد اثارت من جديد الازمة التى بدأ بها المستر بيترسون - نائب المندوب السامى البريطانى فى الخريف الماضى وتريد ان تصفى جميع المسائل التى حركتها فى ذلك الوقت وتحقق جميع الرغبات وقد تحقق منها حتى الآن :

- ١ - اسقاط وزارة عبد الفتاح يحيى
- ٢ - تولى محمد توفيق نسيم الوزارة .
- ٣ - ابعاد زكى الابراشى عن القصر الملكى .
- ٤ - تعيين محمد مصطفى المراغى شيخا للجامع الازهر .

تقول الاهرام : « وهذه آخر رغبة حققت ، فقد أعلن ان صاحب الفضيلة الشيخ الاحمدى الظواهرى استقال وان فضيلة الاستاذ المراغى عين مكانه . . » وكانت هذه خطوة خطيرة ، ان يكون للانجليز دخل فى الاختيار لهذا المنصب الخطير . . وان كان هذا الاختيار قد نجاب مع رغبة شعبية ازهرية - حيث كانت الثورة على الظواهرى على اشدها ، والمطالبة بالمراغى واصحة ! .

وكان من عوامل ثورة اهل الازهر على الظواهرى ان عهده صادف عهد وزارة مفضوب عليها من أكثر المصريين ، وكان منصبه يقتضى منه مجاراتها فى أمور تغضب بعض اهل الازهر وغيرهم عليه ، ومن ذلك فصله سبعين عالما من وظائفهم ، وكان من بينهم علماء لم يكن فصلهم الا بسبب غضب هذه الوزارة عليهم .

وكان من عواملها ايضا ان عهده اقترن بضائقة مالية شديدة فى مصر فكان لها اثرها فى التقدير على الازهر ،

وفى أن خريجيه لم يجدوا لهم وظائف فى المعاهد الدينية ولا فى غيرها ، وكانت الحكومة تضن عليهم بوظائفها ، ولا تقدر الشهادات التى يحملونها ، وقد الجأهم هذا الى أن يرضوا بالدون فى سبيل العيش ، حتى أن حامل شهادة التخصص ، كان يقبل وظيفته التدريس فى المعاهد الدينية بثلاثة جنيهاً ، بل كان يقبلها من غير شيء وينتظر الى أن يجدوا عليه بذلك المرتب .

وقد سكت الشيخ الاحمدى على هذا كله ، ولم يكن عنده من قوة النفوذ فى الوزارة ما يحملها على انصاف اهل الازهر ، فأخذوا يوازنون بينه وبين الشيخ المراغى ، ونسبوا فى هذا عقيدة الشيخ المراغى فى الاصلاح لان امر العيش اهم عندهم من هذه العقيدة ، ولم يذكروا الا ما يمتاز به على الشيخ الاحمدى من قوة النفوذ فى الحكومة ، فثاروا على الشيخ الاحمدى تلك الشورى العنيفة ، وكانوا طوائف شتى بعضها يعمل للشيخ المراغى ، وبعضها يعمل لغيره من الشيوخ ! « الصعدي تاريخ الاصلاح ، ص ١٢٩ » .

وعندما عاد المراغى ، كانت مصر على مشارف عقد معاهدة ١٩٣٦ التى استقبلت بها مصر مرحلة سياسية جديدة تختلف فى تركيبها وتوازناتها عن المرحلة السابقة التى بدأت فى سنة ١٩١٩ ، وحاولت السراى ان تجدد شبابها بمظهر الملك الجديد ، وارتبطت الاحرار بالملك ، حيث لم يعد هناك احتمال للائتلاف مع الوفد ، وانشق عن الوفد « السعديون » بحزب تحالف مع الملك والاحرار . وفى الوقت الذى تكاثر فيه المهاجمون ، بدأ الوفد نفسه يخطر نحو « الاعتدال » .. من اجل هذا ، ولتغيرات

اخرى كذلك ، اثر المرافي ان يقف في نفس الخندق
الملك والاحرار ، وتنامت علاقته بالملك الشاب ، واخذ
نجمه يسطع في سماء السياسة والدين الى الدرجة
التي فكروا فيها في انشاء منصب يعلو مشيخة الازهر
« شيخ الاسلام » يتولاه المرافي وتتبعه جامعة الازهر !
« طارق البشرى ، ص ٣٧٨ » .

ويعلق عبد المتعال الصعيدى على « نهج » المرافي في
فترة توليه الثانية انه نسي « شخص المرافي الثائر على
الازهر القديم ، ليظهر بشخص آخر لا شيء عنده من هذه
الثورة ، بل يحاول ان ينتصر لهذا القديم الذى كان
يثور عليه في المرة الاولى » . وقال كذلك : « لقد كان
الشيخ المرافي يدين بالاصلاح حقا ، ولكنه لم يكن رجل
ثورة كالشيخ محمد عبده وجمال الدين الافغانى ، فلما
ادركه في الاصلاح ما ادركه في المرة الاولى ، اثر هذه
المرة ملاينة اهل الازهر ومحاولة ارضائهم بالانتصار
لبعض قديمهم » ، وان كان قد حصر تفسيره لهذا في
سبب ضيق ولا ننكر ، اثره ولكنه كان اضعف من
العلة الاساسية وهى التحالف السياسى مع القصر ،
قال الصعيدى « ولعل الذى حمله على هذا يأسه من
اصلاحهم » !!

وقد كتبت جريدة السياسة الاسبوعية في العدد
السابع من السنة السابعة « ٢٧-٢-١٩٣٧ » مقالا
وازنت فيه بين محمد عبده والمرافي ، فذكرت أن محمد
عبده ، كان رجلا عصبيا ، يريد ان يخرج التفكير الاسلامى
من جموده عن طريق الثورة على هذا الجمود ، فقام
بهذه الثورة بنفسه وعاونه فيها كثير من اتباعه وتألفت
حوله مدرسة اخذت عنه وفكرت تفكيره ، اما الشيخ

المراغى فرجل ذكى النظرة يتميز بهدوء وحكمة يحولان دون تفجر هذا الذكاء فى ثورة كبيرة .

وقد استشار هذا الراى لجريدة السياسة ، عالما ازهرىا كعبد المتعال الصعيدى ، فنشر اربعة مقالات فى نفس الجريدة يتجه بالمقارنة اتجاها اخر حيث اكد ان الإصلاح « لا يتم الا بالثورة » ، اما ذلك الهدوء فانه لا يحرك ساكنا ولا يوقظ نائما ، ودلل على ذلك بالسنوات التى تلت التولية الثانية للمراغى ، حيث لم يخط الازهر الى امام .

ولقد انتهر توفيق نسيم فرصة مرض فؤاد وفرصة قسوة المستر بيترسون فى هذا الظرف فأراد ان يفرغ كل ما فى جعبته من ناحية الملك بسبب غضبه عليه ، وكانت سلطة الملك فى الازهر من ضمن ما اراد توفيق نسيم التعرض له .

فمع ان توفيق نسيم هو الذى دافع عن سلطة الملك فى تعيين الرؤساء الدينيين ، ومن اجل ذلك اخرج الشيخ المراغى من الازهر سنة ١٩٢٩ وعاون الشيخ الظواهرى فى الغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ محافظة على سلطة الملك ، فانه هو نفسه عندما صار مفضوياً عليه ، الذى هاجم هذه الحقوق واراد نقلها من سلطة الملك الى سلطة الحكومة ، فقد قالت جريدة الاهرام فى اليوم التالى لاستقالة الشيخ الظواهرى من مشيخة الازهر وعودة الشيخ المراغى اليها تحت عنوان « تعديل قوانين الازهر واعادته الى سلطة الوزراء ما يأتى :

« وقد علمنا ان الرغبة متجهة الى اعادة سلطة مجلس الوزراء على الجامعة الازهرية والمعاهد الدينية الاخرى ، وتتطلب هذه المسألة تعديل قوانين الازهر الحالية التى

وضعها الشيخ الظواهري ، وجعل فيها للملك وحده الحق في تعيين الرؤساء الدينيين كما كان الامر دائما من قبل . »

وبالفعل ، صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٣٦ باعادة تنظيم الجامع الازهر وقد نصت فيه المادة « ١٢٨ » على مايتى :

« يلغى المرسوم بقانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الخاص باعادة تنظيم الجامع الازهر والمعاهد الدينية العلمية الاسلامية ، والقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٣٣ الخاص بتنظيم التخصص في الجامع الازهر وكذلك كل ماخالف هذا القانون من الاحكام » الظواهري : السياسة والازهر ، ص ٣٣٩ . »

وكان الظواهري ، عندما ألغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الذى يشرك الحكومة مع الملك في اختيار الرؤساء الدينيين ، قد نص صراحة على هذا الالغاء في قانونه بأن قال : فى المادة ٩٩ « . . . وكذلك يلغى القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ الخاص بتنظيم سلطة الملك فيما يختص بالمعاهد الدينية وبتعيين الرؤساء الدينيين وبالمسائل الخاصة بالاديان المسموح بها فى البلاد »

لكن الملاحظ ان المراغى عندما اراد اعادة هذا القانون ، لم ننص صراحة فى قانونه على هذه الاعادة ، بل اتخذ فى ذلك طريقة الغاء الالغاء على حد تعبير الازهريين ، فقد اعترى انه اذا ألغى قانون الشيخ الظواهري اطلاقا ، فانه بذلك يلغى اثر الغاء قانون الظواهري لالغاء القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ ، وبذلك يعتبر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ قد عاد ثانيا للوجود .

ولقد كانت هذه الطريقة الغير صريحة داعية للاختلاف

فى التأويل والتفسير بين الحكومة وبين السراى فيما بعد سنة ١٩٤٣ كما سياتى .

وفى مستهل تولية فاروق ، اذا بمجلة الازهر تكيل له المديح فى افتتاحيتها وتصفه - مع أنه كان مازال فى طور المراهقة - بأنه « ملك استكمل صفات كبار العياهلة ممن خلد التاريخ أسماءهم فى أكرم مكان من صحفه » « المجلد ٨ سنة ١٣٥٦ هـ - ١٩٣٧ ص ٣١٣ » ، وتعدد من ميزاته « تقريبه لرجال الدين وشدة عنايته بهم وخاصة بصاحب الفضيلة المرافى » حيث اسند اليه مهمة « مذاكرته فى الدين » وان هذا دليل وأضح على عناية الملك بالثقافة الدينية « لذلك كان لزاما على علماء الدين ان يجتمع كبارهم ويرفعوا لجلالته كتابا موقعا عليه منهم يشكرون فيه الله على ماتفضل على الاممة بولائه .. » !!

ويتمادى المرافى فى تقديم آيات الولاء لفاروق فى أيامه الاولى بالعديد من عبارات المديح المبالغ فيه ، فمع شعوره بأن الملك لم يعرفه شعبه من قبل « غير أن حبه يملك على الناس جميعا قلوبهم » . لكن كيف ذلك ؟ « ذلك ان الله سبحانه وتعالى اذا احب انسانا احبه اهله واحبته ملائكته واحب اهل الارض جميعهم ، ولقد احب الله جلالة الملك فاروق فأحبه شعبه جميعه » ، ويزيد على ذلك - واهم يكن له سابق حكم لمصر - بأنه - اى فاروق - « طاهر القلب محب للدين ، محب للانسانية ، محب للحق والعدل ، يواسى البؤساء والضعفاء والمساكين » !! وطلب فاروق ، امعانا فى اصفاء المظهر الدينى على حكمه - من المرافى ان يلقي كل اسبوع درسا دينيا فى احد المساجد الكبرى يحضره الملك مع جمع من رجال

الدولة . وبدأ المراقى بالدروس الاول فى جامع البوصيرى
فى اوائل رمضان بالاسكندرية ، وجعل الدرس الثانى فى
مسجد الحسين ، والثالث فى مسجد ابنى العلاء بيولاى ،
وحضر الملك كل هذه الدروس !

ولم يتورع المراقى عن الغمز واللمز بالنسبة للوفد فى
دروسه ، وروج لفكرة ان الوفد ممثلا فى حكومته ضد
هذه الدروس ، وان القوة المحركة لحكومة الوفد فى
هذا هو مكرم عبيد ، وبذلك حاول ان يثير صراعا سياسيا
حول الدروس يظهر الملك فيه انه حامى حمى الاسلام
على عكس حكومة « الوفد » فهاج بذلك الكثير من
المشاعر .

وعندما اقيمت وزارة النحاس ، وكلف محمد محمود
بتشكيل الوزارة فى ٣٠-١٢-١٩٣٧ ، اخذ المسرح السياسى
المصرى يشهد تطورات جديدة تشير الى تزايد مستمر فى
قبضة القصر الملكى بعد فترة انكماش - واحيانا تفهقر
فى عهد الوزارة الوفدية - حيث كانت خيوط السلطة
القليلة التى بقيت فى ايدى وزارة محمد محمود تنتقل
الى يد الملك واعوانه ، لتصبح الحكومة بلا حول
ولا قوة .

فى هذه الفترة ، اوغل المراقى فى النشاط السياسى
شبه السافر ، وخاصة منذ ١٩٣٨ مما جعله طرفا من
اطراف الخصومات السياسية الحزبية . ومارس هذا
النشاط من موقف الانحياز للملك والاتصال الوثيق
بالاحرار الدستوريين فى صراعهم المشترك ضد الوفد ،
وقبل انه كان يحرض طلبة الازهر على الانتصار لمرشحي
الاحرار الدستوريين فى انتخابات ١٩٣٨ . ثم حدث فى
عهده وعلى عهد وزارة الاحرار والسعديين فى نهائية

١٩٣٨ . ان اضطرب الازهر من جديد بسبب مطالب الازهريين الاقتصادية ، اذ كانت أزمة البطالة تأخذ بأعناق المتعلمين من خريجي الجامعة والمعاهد الفنية والدينية .

وعندما نشبت الحرب العالمية الثانية ، كان من الواضح ان الملك يتعاطف مع دول المحور ، واتساقا مع اتجاه الريح وقف المراغى فى مسألة تجنيب مصر ويلات الحرب وهى صاحب العبارة المشهورة عندما خطب يوم الجمعة ١٩ ستمبر ١٩٤١ فى مسجد « بيبرس » وكانت القاهرة قد تعرضت لغارة جوية شديدة اذ قال فى خطابه ان الحرب « لا ناقة لنا فيها ولا جمل .. » ، مما اغضب الانجليز واحتجوا على تلك العبارة رسميا لدى رئيس الحكومة « حسين سرى » واعتبروا الشيخ المراغى من خصوم الحلفاء .

وعندما تولى الوفد الوزارة فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ بأمر بريطانى وعلى غير هوى الملك ، كان طبيعيا ان يقف المراغى ضد الوزارة ، وان يستعيد الوفد ذكريات مافعله المراغى معه فى عامى ٣٧ ، ١٩٣٨ ، فعمل الوفد على تحريك طلاب الازهر ضد شيخه ونجح فى ذلك نجاحا كبيرا ، بل ان عددا من كبار العلماء بدأ يتخذ مواقف معادية من المراغى مثل الشيخ عبد المجيد سليم مفتى البلاد والشيخ محمود شلتوت وغيرهما .

وادى الصراع بين القصر والوفد على تسيد الازهر الى « ضياع » او « الغاء » الاحتفال بالعيد الالفى للازهر وفقا للتقويم الهجرى « ٧ رمضان ١٣٦١ هـ » الموافق ١٨ سبتمبر سنة ١٩٤٢ .

ونشطت ادارة الازهر والمعاهد الدينية الى وضع النظام

الذى يجرى عليه الاحتفال بهذا التراث العلمى الكبير .
وعقد المراهى عدة اجتماعات حضرها المفتى ووكيل الازهر
وشيوخ الكليات وكبار مفتشى العلوم الدينية والعربية
وتألفت لجان وضع نبذة عن تاريخ الجامع واعداد
الخطب والكلمات التى يلقها شيخ الازهر ومندوب الحكومة
واتخذت الاجراءات لازاعة الحفلة واصدار طابع بريد
تذكارى لتلك المناسبة .

وكان مقررا أن يؤدى الملك صلاة الجمعة فى الازهر ،
ثم يستمع الى الحديث الدينى الذى يلقه المراهى ، ثم
يدعو العلماء وكبار الضيوف الى مائدة افطار فى قصر
عابدين . ولم يبق الا طبع بطاقات الدعوة وارسالها الى
كبار المدعوين والى ائمة المسلمين فى الخارج . وهنا قام
خلاف بين القصر والوزارة على من يصدر الدعوة ؟ هل
هو رئيس الحكومة او شيخ الازهر ؟ وكان من رأى القصر
ان الحفل يرأسه الملك وله صبغة علمية دينية ، فمن
الطبعى ان توجه الدعوة باسم شيخ الازهر ، وقال
النجاس انه هو الذى يوجه الدعوة ، او ان توجه الدعوة
باسم وزير الاوقاف . وقد حاول احمد حسنين رئيس
الديوان اقناع رئيس الحكومة بوجهة نظر السراى ولكنه
لم يوفق ، وتشبث كل بموقفه ، وترتب على ذلك ان
تأجل الاحتفال ، وصدر بلاع من ديوان كبير الامناء
يوم ١٦-٩-١٩٤٢ بان الملك يشكو من التهاب فى اللوزتين ،
ولهذا فان مائدة الافطار التى كانت ستقام فى قصر
عابدين وكذلك الاحتفال بالعيد الالفى للازهر ، سيؤجلان
الى موعد يحدد فيما بعد . .

ولم يتم هذا الاحتفال الا عام ١٩٨٣ !!
ونتيجة لضغط حكومة الوفد ، أحيط بالمراهى مسن

داخل الازهر بمعارضة الطلاب وكثير من العلماء له ، ومن خارج الازهر بمخاصمة الوزارة له فقدم استقالته واعتكف في منزله ، فكانت هذه الاستقالة سببا في معاودة البحث بين السراى وبين الحكومة فى امر القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ والتساؤل عما اذا كان الشيخ المراغى قد اعاده حقا ام هو لم يعده ، وكان هذا الاختلاف مدعاة لبقاء مركز الشيخ المراغى معلقا زهاء العشرة شهور فى منزله فى حلوان لا يذهب فيها للازهر .

وكان النحاس قد لجأ الى السفير البريطانى ليعاونه على اخراج المراغى من منصبه ، واتصل السفير باحمد حسنين رئيس الديوان وطلب الاستفسار عن الوضع القانونى لسلطة الملك فيما يختص بالازهر والرؤساء الدينيين وقد كلف حسنين ، حسن يوسف وكيل الديوان باعداد مذكرة فى هذا الشأن ، وقامت الادارة القانونية فى الديوان بشرح المادة ١٥٣ من الدستور ولائحة وزارة الاوقاف ، وتولت الادارة الافرنجية ترجمتها الى اللغة الفرنسية وارسلت الى السفارة البريطانية .

ويبدو ان السفير لم يشأ التورط فى هذه المنازعات الشائكة فأبدى رايه بلباقة من ان السفارة لا شأن لها بالامور الدينية ونصح للنحاس ان يتعايش مع القصر فى هذا المجال .

وقد شجع هذا الموقف ، احمد حسنين ، فراح يطلب من النحاس اصدار تصريح باعتبار استقالة المراغى كأن لم تكن . . بيد ان النحاس لم يستجب لهذا الطلب . وكان الملك رافضا استقالة الشيخ ، وقال النحاس فى نقاشه ، ان من حقه قبول استقالة شيخ الازهر لان المراغى قد اعاد القانون رقم ١٥ لسنة ١٩٢٧ بالفساء

القانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠ الذى كان قد ألغى هذا القانون ، فالغاء الالغاء يعد اعادة ، واستدل على ذلك بأن الشيخ المرافق نفسه يقر بذلك بدليل أنه قد قدم استقالته لرئيس الوزراء وليس للملك ، وفى هذا اعتراف صريح منه بأنه يرى أن رئيس الوزراء هو المختص فى قبول استقالته ، والا لكان رفعها للملك مباشرة . ولكن السراى قالت ان الغاء الالغاء لا يعد اعادة الا اذا كان النص صريحا .

واستمر النقاش عشرة شهور بقى فيها الشيخ معلقا الى ان اقيمت وزارة الوفد فى اواخر سنة ١٩٤٤ ، فعاد المرافق الى الازهر من جديد فى يناير سنة ١٩٤٥ واعتبر نفسه انه لم يستقل الى ان توفى فى اغسطس ١٩٤٥ .

تجاوزات الملك فى التعيين لمشيخة الازهر

ولما توفى المرافق ، لم تكن حكومة الوفد فى السلطة حتى تنازع الملك فى الاختيار لشيخ جديد للازهر ، فالوزارات الاخرى عادة وزارات اقلية تكاد ان تكون خاتما فى اصبع الملك ، ومع ذلك ، فقد اتته المعارضة من الازهر نفسه هذه المرة ! واصر هو على رايه ، فاذا احتج علماء الازهر بأن اختياره لا يتفق مع القسانون ، فانه يغير القانون لينفذ ما يريد ..

وعلى هذا تاكد بما لا يدع مجالا للشك ان المسألة لم تكن - كما حاول ان يشيع هو واعوانه - خسلافا دستوريا بين سلطة الملك وسلطة رئيس الوزراء ، وانما هى آية من آيات الاتجاه الاوتوقراطى جعله حريصا على

ان يمسك بقبضة يده هاتين الجهتين الخطيرتين : الجيش
والازهر !

كان الديوان الملكى نفسه قد رشح الشيخ عبد المجيد
سليم مفتى الديار المصرية شيخا للازهر متصورا أن هذا
الاختيار يتفق ومنطق الامور ، فالرجل « اهل علم
ونقوى » ، وكان قبل ذلك ذا صلة قوية بالقصر الملكى
نفسه اذ كان « اماما » للملك فؤاد ، وفوجىء الديوان
بان الملك يعترض على هذا الاختيار ويريد تعيين الشيخ
مصطفى عبد الرازق الذى كان وزيرا للاوقاف .

كان الشيخ مصطفى عبد الرازق اكثر الماما بالثقافة
الغربية الحديثة لانه ذهب الى فرنسا بعد ان نال شهادة
العالمية من الازهر ، فاتم تعليمه فيها واخذ شهادة بعض
جامعاتها . وكان يجيد الفرنسية ، ويتقن بعض علوم
الادب والفلسفة ومنذ ان خرج من الازهر كأمين لمجلسه
الاعلى بعد عودته من فرنسا وعين فى الجامعة ، اختار
لنفسه الابتعاد عن وظائف الازهر كلية .

كان قانون الجامع الازهر يقضى بأن يختار شيخ الجامع
من هيئة كبار العلماء ، ولا يعين فى هيئة كبار العلماء
الا من تكاملت فيه شروط عديدة ، منها : ان يكون العالم
الازهرى قد تولى وظائف معينة فى القضاء الشرعى او
التدريس مدة معينة فى بعض المعاهد الدينية ، ولم يكن
هذا الشرط متحققا فى الشيخ مصطفى .

تقدمت وزارة النقراشى بتعديل قانون الازهر تعديلا
الفى بمقتضاه الشرط الخاص بعضوية هيئة كبار العلماء ،
وبدلا من شرط التدريس فى الازهر لمدة عشر سنوات
تعديل المادة لتصبح خمس سنوات بالتدريس فى الازهر
او فى جامعة فؤاد الاول او جامعة فاروق الاول

« الاسكندرية » ، وكذلك اضيف لشروط الترشيح من سبق له ان تولى منصب الافتاء او عضوية المحكمة العليا الشرعية .

واجتمعت هيئة كبار العلماء برئاسة المفتى وقبورت الاعتراض على ترشيح الشيخ مصطفى عبد الرازق لانه ليس عضوا في الهيئة ، وانتهزت الصحف الوفدية الفرصة وقامت بحملة شديدة ضد الوزارة القائمة ، حصصت الصحف المحلية أعمدة طويلة « باستثناء الاهرام والمقطم » لمناقشات عنيفة ومتعارضة ، ودعبت صحيفة « الوفد المصرى » الى ان شخصية اجنبية « تقصد الامير اغا خان زعيم الطائفة الاسماعيلية » تدخلت لصالح الشيخ عبد الرازق . وقدم احد النواب سؤالا في هذا المعنى ، واجاب النقراشى في جلسة ١٢٠٨-١٩٤٥ بأنه حينما استقبل الشخصية الاسلامية المحت فقط الى ان الشيخ مصطفى عالم جليل ، وعبرت عن املها في ان يكون شيخ الازهر منتخبا من رجال ذوى خبرة وتجربة حتى يتمكن العالم الاسلامى من التعاون الوثيق معه . و اضاف النقراشى قائلا ان المفتى ووكيل الازهر السابقين قدما صورة مشوهة عن هذا اللقاء .

وكان الشيخ عبد المجيد سليم هو قائد الحملة ضد اختيار الملك ، وهذا امر مفهوم لانه كان الخليفة المنتظر ، وقد سهل عليه ان يستميل الى جانبه العديد من العلماء لانهم شعروا بالاستياء ان يتم الاختيار من خارج دائرتهم وقد استقبل النقراشى الشيخ عبد المجيد وحاول اثناؤه عن تزعم الحركة المضادة لتعديل القانون وقام وكيل الديوان ، حسن يوسف بمحاولة مماثلة ، فاجتمع مرنين بالشيخ عبد المجيد ووضح له ان قرار الملك فى شأن

التعديل لا يمكن الرجوع فيه وأن من الخير ان يكون بعيدا عن الجدل الذى تتزعمه بعض الصحف ، وانه بوصفه اكبر الاعضاء فى هيئة كبار العلماء سنا ومقاما ، يستطيع التعاون معهم الى ان تمر الازمة بسلام . ولكن الشيخ لم يعدل عن موقفه .

اما الشيخ مأمون الشناوى وكيل الازهر ، فقد قدم استقالته من منصبه احتجاجا على تخطيه للتعين شيخا للأزهر ، وقال انه يتعذر عليه التوفيق بين وجهات النظر المتعارضة داخل هيئة كبار العلماء .

وعلى الرغم من المعارضة العنيفة التى لاقاها تعديل القانون فى مجلس الشيوخ خاصة ، الا ان الملك استطاع ان ينفذ رغبته فوافق على التعديل وصدر الامر الملكى بتعيين الشيخ مصطفى شيخا للأزهر فى ١٦-٢-١٩٤٦ . وقد جاء فى مذكرات محمد كرد على ، مانصه : « حدث عقب توليه « اى مصطفى عبد الرازق » مشيخة الازهر ، ان عزت اليه جريدة الموند الباريسية حديثا اتخذ منه خصومه آلة للنيل منه ، وخلاصته ان فرنسا احرزت مكانا ممتازا بما بذلت من الجهود الكريمة فى نشر الثقافة بين المسلمين ، ورجا ان لا تتخلى عن خطتها لتحتفظ بالحب الذى يكنه لها العالم الاسلامى ، فقامت صحف مصر والشام تغالى فى تزييف رأيه فى مدح فرنسا ، واتفق ان اهدته حكومتها فى غضون ذلك وسام جوفه الشرف من رتبة الصليب الاكبر ، فزاد ذلك فى الطين بلة .. » !! « من آثار مصطفى عبد الرازق ، ص ٧٤ » .

واذا كان عبد الرازق قد شارك المراغى فى التلمذة على محمد عبده ، الا انه كان دون المراغى فى قوة الارادة

والنفوذ « ففضى فترة قصيرة فى منصبه ضاق فيها
بالازهر واهله وتعب من فتنه ومؤامراته ، ولم يحدث فى
الاصلاح اثرا يذكر له . وقد حدث عنه بعض اصحابه
انه كان يندم على قبوله هذا المنصب لانه كان قبله وزيرا
للاوقاف ، وكان قبل وزارته للاوقاف استاذا بكلية
الاداب بجامعة فؤاد « القاهرة » ، وقد نشأ فى بيت
أرستقراطى كبير ومعروف ، وهذه البيوت ينشأ اهلها على
الدعة ، فلا يتحملون مشاق الدعوة الى الاصلاح ولا يكلفون
انفسهم التعب فى سبيله ، وتوفى الرجل فى ١٦-٢-
١٩٤٧ .

ولم يعين الشيخ مامون الشناوى خلفا للشيخ مصطفى
عبد الرازق الا فى ٢٠ يناير ١٩٤٨ اى بعد احدى عشر
شهرا تقريبا ظل فيها المنصب شاغرا والى ان توفى
الشناوى فى سبتمبر ١٩٥٠ ، لم يحدث شىء هام .
وعندما تولى الشيخ عبد المجيد سليم المشيخة فى ٨-
١-١٩٥٠ ، كان النحاس يرأس الوزارة الوفدية ، وكان
الرفد قد بدأ يسير على طريق « المسالة » الواضحة مع
الملك . وقد وقع خلاف شديد بين الشيخ عبد المجيد
ووزارة الوفد بسبب ميزانية الازهر تشخص فى مشادة
عنيفة ، وكانت هذه المشادة فى احتفال الحكومة بذكرى
المولد النبوى ، وانتهز شيخ الازهر لقاءه بالنحاس فى هذه
الفرصة وذكره بوجوب تسوية الازهرين المتخرجين
بغيرهم المتخرجين فى الجامعة ، فى المرتبات سواء داخل
المعاهد الدينية ، او فى وزارة المعارف اذ ذاك ، وكان
طلاب الازهر فى ذلك الوقت قد اعلنوا الاضراب والانقطاع
عن الدراسة مطالبين بالتسوية ، فكان رد النحاس على
شيخ الازهر عنيفا ، وهو تهديده بضرب الازهريين

بالرصاص ان لم يعودوا الى الدراسة . وهنا عقب شيخ
الازهر بقوله : انك لا تستطيع ذلك يارفعة الباشا .
وكان ذلك الموقف قمة المأساة التي وصل اليها الازهر
بعد تاريخ حائل من القوة والزعامة التي كانت تجمعل
الحكام يرجفون من علمائه .. هكذا وصل به الحال ان
« يستجدي » مجرد المساواة !! لقد رضى علماءه في
السنوات السابقة على ذلك الموقف ان يكونوا « لعبة »
في يد السلطان ، فهل يغرب ان يحدث مثل هذا
وغيره بعد ذلك ؟

ثم حدث ان نشرت مجلة آخر ساعة في عددها الصادر
في ٢٩ اغسطس سنة ١٩٥١ حديثا منسوباً الى شيخ
الازهر اجاب فيه على اسئلة مندوب المجلة ، وقد افتي
الشيخ بتحريم مراقبة الرجل لامرأة اجنبية عنه .
وبلغت فتواه هذه الى « الملك فاروق » على ان الشيخ
يقصده بها اذ كان الملك يتردد على محل عام في شارع
الهرم وهو « الابرج » ، وكان يراقص فيه بعض
السيدات الاجنبيات . كما اشار الشيخ الى ان الحكومة
تضن بالمال على رجال الازهر ومشروعاته ثم قال « تقدير
هنا واسراف هناك » ، وكان الملك يصطاف في ايطاليا
بمدينة « كابري » وهي من مدن الشاطئ المعروفة
بحياتها الارستقراطية المترفة ، وما ان اطلع على الحديث
حتى فهم ان النقد موجه الى شخصه ، فأرسل اشارة
عن طريق اللاسلكى من اليخت الملكى الى الديوان يأمر
فيها بعزل الشيخ عبد المجيد فوراً .

وكان من المفروض ان تسال الوزارة عن حقيقة الامر ،
لكنها لم تفعل ، وانما وجدتها فرصة للتخلص من الشيخ
الذى يطالبها بالمزيد من المال للازهر ، ونسيت وزارة

الوفد موافقها السابقة المناوئة لمثل هذه التصرفات من الملك ، فاذا بها تدعم خطوة الملك ، فأوعزت للشيخ أن يستقيل ، واستقال الرجل بالفعل يوم ٣ سبتمبر . وكان وقع هذه « الإقالة » عنيفا على الاوساط الدينية وعلى علماء المسلمين في الخارج ، فأرسلت برقيات الاحتجاج لكنها كلها ذهبت ادراج الرياح .

محاولات الدولة الاشراف على « التعليم » بالازهر :

واذا كان القصر الملكي قد حرص على ان يكون تعيين شيخ الازهر بيد الملك ، فقد سعت الدولة كذلك ممثلة في وزارة « المعارف » ان تهيمن وتشرف على التعليم في الازهر . واذا كان الملك قد وجد أعوانا له يبررون دعواه ويؤازرونه من الرجعيين وانصار الحكم الاوتوقراطي ، الا ان وزارة المعارف قد وجدت سندا لها في آراء كبار المفكرين من أصحاب الاتجاه المستنير ممن يؤمنون بالفلسفة الديمقراطية .

ففي عام ١٩٣٨ ، حينما كان الدكتور هيكل وزيرا للمعارف اراد الا يعين في وظائف التدريس بمدارس الوزارة خريجى الازهر اعتمادا على أنهم لا يتمتعون بالكفايات اللازمة لتعليم اللغة العربية في العصر الحديث . قد شرح هيكل وجهة نظره هذه في الجزء الثانى من مذكراته « ص ١٠٨ » قائلا :

« فمدرس اللغة القومية في اية أمة من الأمم هو الذى يصوغ ثقافة الأمة العامة في مناحى الحياة جميعا . هو الذى يصقل لسان الابناء في لغة التفاهم والخطاب . وهو الذى ينقل المختار من آثار الماضى الى الحاضر ، وهو الذى يكشف عما فى هذه الآثار من معانى الجمال

وصوره ، فإذا لم يكن المدرس الذى يضطلع بهذه الرسالة على جانب من الكفاية والبراعة وسعة الافق ، ومن تذوق الفن الادبى ، لم يؤد رسالته . واذا هو لم يحط الى جانب ذلك بشيء من آداب الامم الاخرى ، لم يؤد الرسالة على الوجه الاكمل ، فالعالم فى عهدنا الحاضر قد تقاربت اجزاؤه ، فأصبح التفاهم السريع بين الامم والشعوب المختلفة من ضروريات الحياة . والتفاهم لا يكون بتبادل الالفاظ التى تتألف منها عبارات بذواتها ، بل لابد له من ان يدرك المتفاهمان مانتطوى عليه الالفاظ والعبارات من معان صقلها الزمان على ايدى الكتّاب والشعراء وغيرهم من رجال الفن ، وكيف فهم الناس جميعا هذه المعانى . معلم اللغة القومية الذى يستطيع أداء هذه الرسالة هو الذى كنت أريده ، وكنت أعتقد الا أجده بين المتخرجين فى المعاهد الدينية ، وائنى لأجده بشيء من الصعوبة فى المتخرجين من دار العلوم .

وكان هيكل قد تبادل الراى قبل ذلك مع وكيل الوزارة فوجده مقتنعا بأن السبب فى ضعف مدرسى اللغة العربية المتخرجين من دار العلوم يرجع الى ضعف القيمة العلمية لشهادة المعاهد الدينية التى كانوا يدخلون بها الدار ، ومن هنا فقد فكر فى العودة الى تجربة كانت المعارف قد قامت بها من قبل بأن تنشئ مدرسة ثانوية لدارالعلوم يؤخذ طلابها من المعاهد الدينية ! ثم يتعلمون فيها اربع سنوات او خمسا قبل ان يلتحقوا بدار العلوم .

بيد ان الشيخ المرافق بما كان له من نفوذ سياسى فى هذه الفترة ، استطاع ان يضغط على رئيس الوزراء محمد محمود كي يجعل هيكل يصرف النظر عن المشروع ، وتم له ما اراد بالفعل .

واذا كان هيكل قد وجد موقفه ضعيفا في هذه الحالة،
الا انه لم يعدم الفرص التي تجعله يبسط نفوذ الوزارة
على هذه المؤسسة ، فاذا كان القانون ينص على ان
المتخرجين من كليات الازهر يعينها في وزارة المعارف ،
ولما كان التعيين من حق الوزير المطلق فقد اعتزم الا يعين
منهم احدا بآية حال .

لكن هيكل نسي انه عضو في وزارة تقف على ارض
رخوة . . وزارة لا تستند الى تأييد شعبي حقيقى ،
العوبة في يد القصر والانجليز ، فهل يمكنه النفوذ
السياسى للمرافى ان ينتصر عليه في الجولة الثانية ؟
انقضت الاسابيع الاولى من السنة الدراسية ، ولم
يحدث في الجو ما يندر بشيء ذى بال . على ان الصحف
مالبت بعد حين ان تحدثت في قانون الازهر وما ينص
عليه من ان شهادة المعاهد الدينية تؤهل لتدريس اللغة
العربية والعلوم الدينية بالمدارس . ثم ان ضجة بدأت
تذهب الى ان وزير المعارف لا يريد تنفيذ هذا القانون .
واصدر هيكل بيانا ردا على هذه الحملة صرح فيه
بان وزير المعارف ووزارة المعارف لا تعترض على تعيين
حملة شهادات المعاهد الدينية في المدارس الخاصة « كانت
تسمى المدارس الحرة » فاذا اثبتت التجربة اهلية من
تعين منهم على قدم المساواة مع ابناء دار العلوم ، لم يمنم
ماتم من اختيارهم من بعد مدرسين بمدارس الوزارة .
وكان مقصد هيكل من هذا البيان ان المدارس الخاصة
خاضعة لتفتيش وزارة المعارف وتتلقى معونتها المالية ،
وان كل مدرس فيها توضع عنه تقارير من قسم التفتيش
فمن اثبتت هذه التقارير اهليته بعد سسنتين او اكثر
يمضيها بالمدارس الحرة ، امكن اختياره للتعليم بالوزارة

ولم يرض هذا البيان رجال الازهر ، ولم يرض ابناء دار العلوم . خشي هؤلاء ان يكون خطوة تتلوها خطوة اخرى ، هي التسليم بتعيين حملة شهادات المعاهد الدينية فى وزارة المعارف . وحسب رجال الازهر انهم اذا الحوا ثم الحوا ، بلغوا مقصدهم ، اما هذه الخطوة فلا ترزيبهم .. واخذ الموقف يزداد اشتعالا مما اضعف موقف الوزارة كثيرا !

واضرب ابناء دار العلوم احتجاجا على تدخل الازهر فى شئون وزارة المعارف وخشوا انتصار رئيس الوزراء الشيخ الازهر لما كانوا يعرفونه من علاقات تربطهما ! ويتصل محمد محمود بهيكل طالبا اتخاذ اجراء لتهدئة الموقف ، فطلب هذا من عميد دار العلوم ان يهدى طلابه والا فانه سوف يتخلى عن قضيتهم ، فعادوا الى الانتظام فى الدراسة .

لكن الموقف اشتعل مرة اخرى : فلقد فوجئت الوزارة هذه المرة باضراب طلاب الازهر ! هل كانت المسألة حقا « ادارية » و « تربوية » ؟ ابدا .. لقد كانت اصابع السياسة هي المحركة للموقف هنا وهناك .. وهذا هو هيكل يفسر ذلك فى مذكراته « ص ١١ » :

« تنبّهت الاذهان بعد اضراب دار العلوم واضراب الازهر ، الى ان فى الجو مسألة لها خطرهما . على ان احدا لم يتعمق الموضوع ببحثه من ناحية فكرته او مبدئه بل نظر الاكثرون فى الامر من ناحية الفائدة المادية التى تعود على الازهر او على دار العلوم من انتصار هذا الفريق او ذاك . لم يثر احد يومئذ بحثا فى اللغة العربية والسبب الذى ادى الى ضعف الطلاب فى تحصيلها . ولم يتناول احد الموضوع من ناحية الجهة صاحبة الحق

فى تصوير الثقافة العامة للبلاد : اهى وزارة المعارف
ام المعاهد الدينية ؟ ولم ينقب أحد فى الآثار المترتبة
على هذا الاتجاه او ذاك ، بل عولج الموضوع معالجة
سطحية من ناحية اضراب المعاهد الدينية او دار العلوم
واثر هذا الاضراب فى موقف الوزارة السياسى « !!

ودعا رئيس الوزراء الدكتور هيكل وحده فى الموضوع
، مؤكدا انه اصبح غير قاصر على سياسة وزارة المعارف ،
بل تناول سياسة الوزارة العامة ، وانه لذلك يرى ضرورة
الوصول الى حل . وطلب هيكل عرض القضية على
مجلس الوزراء الذى اجتمع بالفعل واقتنع بوجهة
نظر هيكل الذى استند الى ان الوزير المسئول هو وحده
الذى يملك التصرف فى شئون وزارته ، وليس يجوز
لغيره ان يتدخل فى شئونها .

وعلى الرغم من هذا فقد اتصل به بعد ذلك كل من
حسين سرى وزير الاشغال واحمد ماهر وزير المالية
يرجوانه « التساهل » فى موقفه حيث ان شيخ الازهر
لايكف عن الضغط والإلحاح وان موقف الوزارة قد
اصبح حرجا . وهنا عرض هيكل ان يستقيل فائنياه عن
ذلك :

ويعلق هيكل مرة اخرى على الموقف ، فيقول « ص
١١٢ » :

« .. كان للشيخ الأكبر المرافق يومئذ نفوذ مبسوط
فى حياة الدولة كلها : فى سياستها ، فى نظامها ، فى
اتجاه حكمها ، فلم يكن يسيرا ان يرد قوله . وكان
الاتجاه يومئذ الى تقوية المعاهد الدينية بزيادة عددها
وفخامة عمارتها وبكل ما يمد من نفوذها . وكانت السلطات
تعتمد على ابناء هذه المعاهد فى الحركات السياسية ، فلم

يكن يسيراً ان يرد وزير المعارف تيار هذا التوسع او ان يحمي وزارته منه .

ولقد خطب المراغى يوم افتتاح الملك معهد اسسيوط الدينى فأشار الى مثل هذه المعانى اشارة لفتت الانظار وتهاوس فى مفزاها بعض الوزراء . « اما والتيار مندفع هذا التدافع فليس من يجرؤ على صده من غير ان يعرض نفسه ليجرفه هذا التيار الثائر الفيضان » . ولقد بلغ من عنف ثورة شيخ الازهر ان فكر فى ضم دار العلوم الى المعاهد الدينية حتى لا تقوم ضده حجة او يبقى امام الوزير ملجأ غير هذه المعاهد لتدريس اللغة العربية .

وحتى يفصل رئيس الوزراء فى القضية ، ألف لجنة برئاسة عبد العزيز فهمى وعضوية عبد الحميد بدوى والشيخ امين الخولى ، واحيلت أوراق الموضوع اليها معها مذكرة الوزير التى كان قد قدمها الى مجلس الوزراء . وانتهت اللجنة بعد عدة جلسات الى أن وزير المعارف هو وحده المسئول عن معاهد التعليم التابعة للوزارة او الخاضعة لاشرافها ، وهو لذلك يعين بها من يشاء ، وليس لغيره ان يتدخل فى تصرفاته فى هذا الشأن ، وافرت اللجنة اقتراح هيكلا اجراء مسابقة بين خريجي دار العلوم والازهر « كلية اللغة العربية » للتعين فى وظائف التدريس ، وقررت ضرورة توحيد المعاهد التى تخرج معلم اللغة العربية ..

وقبل ان تخرج هذه القرارات الى النور .. سقطت الوزارة .. وسقطت معها تلك القرارات !!

لكن ماذا كان موقف المفكرين ؟

هنا نجد طه حسين يقدم لرايه الذى اثبتته فى « مستقبل الثقافة فى مصر » بنفيه ان يكون من دعاه

المساس بجوهر التعليم الدينى فى الازهر ، ولكنه يؤكد
اهمية الا يكون التعليم الازهرى مظهرا من مظاهر
اللاتجانس الثقافى فى مصر . وهو يضع هذا فى اطار
تصور عام يجعل من التعليم العام قاعدة موحدة لا تعرف
تفرقة بين مدارس اجنبية ومصرية ، بين تعليم الدولة
بالتعليم الاولى الازهرى والتعليم الثانوى « الازهرى »
فلا بد اذن من ان يتحقق الاشراف الدقيق للدولة على هذا
التعليم الاولى والثانوى فى الازهر » .

وطه حسين فى دعوته هذه ينطلق من منطلق سياسى
ويهدف الى « تكوين الوحدة المصرية من جهة ، ان تثبت
الدولة ان المصريين جميعا ينشأون على معرفة وطنهم
وحبه ، والاستعداد للتضحية فى سبيله ، والاتقان للفن
وتاريخه ، وتقويمه ودينه . فاذا اخذ الازهر فى تخصيص
ابنائه فى العلوم الدينية بعد فراغهم من تعليمهم الثانوى،
فيمكن ان يذهب فى ذلك حيث يشاء فى حدود حاجته
الدينية والعلمية ، وفى حدود القانون العام » واعوذ
بالله ان اريد الانتقاص من حقوق الازهر ، وانما اريد ان
نلائم بين هذه الحقوق وبين النظام الديمقراطى الصحيح،
والا يكون الازهر دولة فى داخل الدولة ، وسلطانا خاصا
يستطيع ان يطاول السلطان العام ويناوئه ، كما هى الحال
الآن !

ومن المبررات الهامة التى ساقها طه حسين فى نفس
كتابه « طبعة بيروت ، ص ٩٣ - ٩٩ » لضرورة اشراف
الدولة على التعليم الازهرى فى مرحلتيه الابتدائية
والثانوية ان الازهر بحكم تاريخه وتقاليده وواجباته
الدينية « بيئة محافظة تمثل العهد القديم والتفكير
القديم اكثر مما تمثل العهد الحديث والتفكير الحديث »

ولهذا « اذا تركنا الصبية الاحداث للتعليم الازهرى الخالص ، ولم نشملمهم بعناية الدولة ورعايتها وملاحظتها الدقيقة المتصلة ، عرضناهم لان يصاغوا صيغة قديمة ويكونوا تكويننا قديما وباعدنا بينهم وبين الحياة الحديثة التى لابد لهم من الاتصال بها والاشتراك فيها » .

والاهم من هذا وذاك من مبررات ان التفكير الازهرى « قد يجعل من العسير على الجيل الازهرى الحاض » اساعة الوطنية والقومية بمعناها الاوربي الحديث . واذا كان الازهريون قد تعودوا على « الرابطة الاسلامية » فان طه حسين يريد ان يفسح فى الازهر مجالا للاتجاهات الحديثة الغربية التى تؤكد « الحدود الجغرافية الضيقة لارض الوطن » ، وهذا لايمكن ان يتم الا اذا اشرفت الدولة على هذا التعليم الدينى .

اما بالنسبة للأزهر « كتعليم عال » ، فطه حسين يكرر ما سبق ان اشرنا اليه فى فصل سابق من ان مهمته تقتصر على حقل « الدعوة الدينية » ومن ثم « فليس من حسن رأى ولا من النصح للغة العربية وآدابها ، ولا من الاخلاص للشباب المتعلمين ان نثقل الازهر فنكلفه مهمة جديدة هى تخريج المعلمين لمدارس الدولة » .

كذلك نجد محمد على علوبة يتابع دعوة طه حسين فى كتابه « مبادئ فى السياسة المصرية » ، ص ٢٠٢ « من ان من مصلحة كل بلد ، ومن مصلحة مصر بنوع خاص ، توحيد طرائق التعليم والتربية حتى لا تتضارب العقليات فى مصر ولا تتنافر الاتجاهات الثقافية فيها » فانه اذا تعددت الثقافات المختلفة بين ظهرانينا ، اصبحنا وكأننا جاليات مختلفة ، رغم كوننا من جنس واحد ، وفى هذا من الضرر بالوطن مافيه » .

والوسيلة الأساسية لذلك فيما يرى علوبة « ان يتعلم المصريون جميعا فى المدارس الابتدائية والثانوية الى ان ينتهوا الى مرحلة الثقافة العامة » تقابل السنة الثانية ثانوى الآن » ، وبعدئذ يحصل التوجيه ، بحيث يشمل هذا التوحيد اعداد من يتلقى العلوم الدينية والشرعية حتى يكون بعد ذلك اهلا لان يلحق باحدى كليات الازهر ، او ينال قسطا وافرا فى التوجيه يؤهله لدخول احدى كليات الجامعة المصرية بعد تمضية مدة التوجيه » .

وفى مؤتمر عقده جمعية المعلمين سنة ١٩٤٥ عمن « سياسة التعليم » ، كرر الدكتور ابراهيم بيومى مذكور عضو مجلس الشيوخ نفس الدعوة حيث قال مانصه : « ان تشرف وزارة المعارف على التعليم العام المصرى جميعه ابتدائيا كان او ثانويا اميريا او اهليا ، وبذا تدخل المعاهد الدينية تحت اشراف وزارة المعارف سواء ابقبت ادارتها مستقلة كما هى الان ام لا ، وفى هذا الاشراف ما ينهض بها ويزيدها قوة ، ويمكنها من ان يشترك طلابها فى الامتحانات العامة .. »

.. وبطبيعة الحال ، فكل هذه الجهود ، وكل هذه الآراء لم تنته الى تغيير واقع التعليم الازهرى !

جسور بين الازهر والعالم الاسلامى

ولسنا فى حاجة الى تأكيد ماسبق ان تأكد لنا عبر صفحات سابقة مما اتسم به الازهر من « عالمية » اعلنت من شأنه وقوت من مركز مصر بين دول المسلمين ، والعكس ايضا صحيح ، نعى ان وجود الازهر فى مصر اعطاه ثقلا عالميا وشأوا بعيدا بين مسلمى العالم ، وهذا وذاك

كان لابد ان يكون له صداه في عالم السياسة ودنيا السياسيين .

ولن نوغل في التفاصيل ، وانما سنكتفي باستقراء نصين هامين في هذا المجال ، اولهما في اول الفترة ، اى في عام ١٩٣٧ « ١٣٥٦ هـ » وثانيهما في آخرها ، اى في عام ١٩٥١ « ١٣٧٠ هـ » . وكلا النصين يتصلان بمسلمى الهند ، كمثال حيث تعد اكبر البلدان بعد الصين في هذه الفترة .

فاما الوثيقة الاولى ، فهي تقرير كتبه بعثة ارسلها الازهر الى الهند ونشرتها مجلة الازهر في مجلدها الثامن سنة ١٩٣٧ « ص ٥٩٤ - ٥٩٨ » . فما هي الحقائق التى يضمها هذا التقرير بين أيدينا ؟

١ - فرقة بين علماء الدين والعلماء المدنيين : فقد لاحظت البعثة « الفرقة المؤلة » بين علماء الدين والعلماء المدنيين ، وسبب هذه الفرقة هو نفس ماشكا منه مفكرو مصر ، الانفصال بين التعليم الدينى والتعليم المدنى ، فالاول يبعد بصاحبه عن وظائف الدولة ، والثانى لايعرف في ثنياه شئاً عن الدين ، وتولى شئون الحكومة خريجو المدارس المدنية واستحوذوا على النفوذ السياسى ، فى حين استحوذ الفريق الآخر على النفوذ الدينى ، ثم نشأت الاجيال الجديدة بعد ذلك على مايلقنه رجال العلوم الحديثة لتلاميذهم من الاستخفاف بعلماء الدين ورميهم بالقصور وضيق الافق ، كما نشأ على ايدى علماء الدين جيل اشربوه كراهية الطلبة المدنيين ورميهم باللا دينية !! وقد بدلت بعثة الازهر جهداً كبيراً فى محاولة ايجاد جسور من التفاهم بين الفريقين ومن أشد مالاقتسه البعثة ان الرجال المدنيين رموا علماء الدين بأنهم منقسمون

على انفسهم شيئا يكفر بعضهم بعضا ، وانهم بذلك كانوا
احد العوامل الاساسية فيما وصل اليه المسلمون من
سوء حال !

ودما رجال البعثة الى العلاج الوحيد ، وهو ان
ينشأ جيل حديد يكون وسطا بين الفريقين ، وذلك بأن
يعطى طلبة الجامعات المدنية بعضا من علوم الدين ، وان
ينشأ كذلك فى الجامعات الدينية نظام يجمع فيه الطالب
الى علوم الدين بعضا من العلوم المدنية .

٢ - الفرقة بين طوائف المسلمين . فقد كان المسلمون
« قبل ظهور دولة باكستان » فى الهند مللا عدة ، لاهم
لدى اصحاب كل ملة الا الطعن فى اصحاب الملل الاخرى .
ومن اوضح الامثلة على ذلك ماراه رجال البعثة فى
مدرسة « السند » الاسلامية بكراتشى ، وهو وجود
مسجدين داخل اسوار المدرسة ، أحدهما للشيعية
وثانيهما لاهل السنة ! وعندما تحدثوا الى ناظر المدرسة ،
وهو انجليزى فى شأن هذه الفرقة فى دور العلم التى
يجب ان تعمل على وحدة التفكير بين طلبتها ومدرسيها ،
اجاب الرجل بأن هذا مع الاسف كان تنفيذا لارادة
الواقفين وان الطلبة يعيشون سويا فى كل الاوقات الا
وقت الصلاة ، وهو عكس ما هو مفروض !

وبالطبع اخذ رجال البعثة يدعون فى كل مكان الى
محو هذه الصور المؤسفة !

٣ - تنظيم البعثات الهندية الى الازهر . فقد دلت
تحريرات البعثة على أن كثيرا من خيار الناس فى الهند
كانوا يجهلون ان لبلادهم طلبة فى الازهر ، فى حين
كان آخرون يألون من ان الطلبة الذين يفدون الى الازهر
تطول اقامتهم فيه لغير سبب ظاهر .

وقد اطلعت البعثة مسلمى الهند على جليلة الامسر بشأن هؤلاء الطلبة وكيف ان كثيرا منهم لا يستفيدون من الدراسات الازهرية نظرا لضعف استعدادهم العلمى ، كما ان البعض منهم ينصرف عن شئون الدراسة الى غيرها نظرا لضعفهم الخلقى ، فى حين ان فريقا ثالثا يعتقد ان مقامه بالازهر الذى يدر عليه بعض الاعانات الشهرية خير له من العودة الى بلاده التى يحتمل الا يجد فيها عملا يعيش منه .

هذا الى ان الكثرة المطلقة من الطلبة الغرباء يختارون لدراستهم نظام « الغرباء » وهو نظام قلما يكفل الثقيف الازهرى الكامل .

وبعد مباحثات شتى واستقر الراى على عرض مجموعة من الاراء لتنظيم هذه البعثات نذكر منها :
- ان يوكل الى كل الحكومات الاقليمية فى الهند ان تكون واسطة الاتصال بين الازهر وطلاب الانتساب اليه ، ففى ذلك ضمان للازهر من ان يرد اليه من يعتبرون خطر على النظام العام !

- تأسيس علاقات صداقة بين الازهر ورجال الهند المتمازين . فقد لست البعثة اقبالا على صداقة مصر « بجدر بنا ان نعى به اشد العناية » وارفقوا كشفا باسماء هؤلاء الاصدقاء على ان تدوم المراسلات بينهم بين الازهر . ومن بين هؤلاء فريق من رجال العلم « بحذر بمصر على العموم والازهر على الخصوص ان ينتفع بالايام التى يقيمونها فيها فيدعوهم لالقاء المحاضرات على الطلبة المصريين فى شئون الهند . »

واقترحت البعثة كذلك ان يمنح الازهر درجة العالمية الفخرية لفريق من زعماء الهند « فان فى ذلك تقوية لاراصر

الصداقة بين الطرفين وحفزا لفئة من افاضل الهنديين
للاقبال على هذه الصداقة ، وان لمثل هذا التصرف النبيل
من الازهر اثر في عواطف الهنديين عامة ورجال العلم
منهم خاصة .

كانت هذه رحلة الازهر الى بلد كبير من بلاد المسلمين
وهو الهند وباكستان .

وفي عام ١٩٥١ ، كانت هناك رحلة من الهند الى الازهر
.. قام بها عالم كبير وقطب شهير هو « ابو الحسن
الندوي » وسجل زيارته في كتاب بعنوان « مذكرات
سائح في الشرق العربي » صدر بالقاهرة عام ١٩٥٤ ،
فماذا جاء به عن الازهر ؟

قابل الندوي شيخ الازهر « الشيخ عبد المجيد
سليم » ، وقال الندوي امامه وامام رهط من علماء
(الازهر » ان الوضع التعليمي الديني في الهند يختلف
عن الوضع التعليمي في بلد مثل مصر حيث تتمتع دور
التعليم فيها بمساعدة الدولة وحماتها ، فان المدارس
الدينية في الهند ينفق عليها الشعب المسلم ، ويعلم فيها
علماء متطوعون ، ويلتحق بها من يعتقد انه لانصيب له في
وظائف الحكومة ومناصبها فلا يتقدم اليها الا من يضحى
بمستقبله الاقتصادي ، وذلك الذي يثير في علماء الهند
الهمة وروح المقاومة والجهاد وروح التطوع والاحتساب .
وعندما قال شيخ الازهر ، ان الازهر كان هكذا في
الزمن الماضي ، كان تعليق الندوي الذي له مفزاه : « وكان
ذلك عهد السعادة للازهر !! »

وذكر الندوي دار العلوم في الهند التابعة لندوة العلماء
وان عميدها في تلك الفترة استاذ قد تخرج من الازهر
والمالك اسمه « الشيخ عمران الندوي والازهرى » .

وروى الندوى حديثا هاما دار بينه وبين أحمد أمين ،
اذ حكى له أحمد أمين ان عالما هولنديا سأل : هل عندكم
امل في الازهر ؟ فأجاب أمين : لا ! وذلك لان الازهر
يتزعم - حسب قوله - الحركة الرجعية ، وحركة الشباب
قوية عنيفة ، وثانيا لان السراي تحتضنه ، والسراي تريد
ان ينام وينيم .

وسأل أحمد أمين الندوى عما اذا كان يوافق على
رسالة على عبد الرازق « الاسلام واصول الحكم » ،
فأجاب بالنفي لان على عبد الرازق يرى ان الاسلام
رسالة روحية فقط ، لا اتصال لها بالسياسة والحكم ،
مع انه يرى ان الاسلام يتناول الحياة الاجتماعية ويشعر
البيع والاجارة وغير ذلك ، فاذا كان عبد الرازق يريد
تحرير الفكر الاسلامي في السياسة والاجتماع ، فان ذلك
يحصل بفتح باب الاجتهاد ولا يحتاج الى فصل الدين عن
السياسة « ص ٢٨ » .

رمما ذكره أحمد أمين تعليلا لفشل المسلمين في هذه
الفترة ، ان العالم الاسلامي ينقصه علماء عرفوا مقاصد
الشريعة الكلية ، ويواجهون المدنية الحديثة بفربة ماينفع
وما يضر ، ثانيا ، شعور المسلمين بمركب النقص امام
المدنية الحديثة ، وعلاج ذلك ايجاد الحلقة المفقودة من
علماء جمعوا بين علوم الدين وعلوم الدنيا ، ثم حقن نفسية
للمسلمين تفهمهم ان ليست المدنية الغربية خيرا محضا
ولا ما هم عليه شر محض ، بل في كل خير وشر !

ولنقرأ معا تلك السطور التي وصف بها العالم الهندي
الكبير شعوره عندما دخل الجامع الازهر « ص ٣٩ » :
« دخلنا هذا المسجد التاريخي والمعهد العظيم الذي
خرج من الائمة والمحدثين ، والفقهاء والمؤلفين والصالحين

والدعاة الى الله ، مالم يخرج اى معهد آخر وجامعة اخرى فى العالم الاسلامى ، فانعم واكرم بهذا المسجد الشريف ، وهذا المعهد العظيم . دخلنا فى المسجد فتجددت لنا ذكرى علماء السلف المخلصين ، الذين كانوا يجلسون على الحصر وعلى البساط المتواضع ويحكمون على الملوك ، وكانوا مخلصين لدينهم وعلمهم وامتهم مجاهدين فى سبيل الحق ، فما دخلت فى المسجد وشممت رائحة العلم .. »

وزار الندوى اروقة الازهر « وساءنا عدم النظافة فيها وقلة النظام ، وكان من رايه « ان هذه الاروقة تحدث فى ساكنيها شعورا بضعفهم وفقرهم واجلالا زائدا لحياة الكليات المدنية والجامعة ونظامها وابنائها وذلك الذى يسمى بمركب النقص » .

وفى رواق الشام القى الندوى كلمة امام طلبة سوريين وفلسطينيين ولفت نظرهم الى العناية بالناحية الروحية وتفذية القلب وعلو الهمة فى الدين والعبادة والمحافظة على الفرائض والواجبات الدينية - والاهتمام بالنوافل وقيام الليل فضلا عن حضور الجماعة « فيجب علينا ان نحاسب انفسنا ونخلص لها فى النصيحة والتربية ونعدها اعدادا كاملا قبل ان نخوض المعركة الدامية بين مادية هذا العصر وبين الاسلام .. »

وفى حوار بين الندوى والشيخ احمد الشرباصى والشيخ عبد المنعم النمر حول انجح السبل للدعوة الدينية فى المجتمعات الاسلامية وضرورة التواصل بينها اقترح الشرباصى تنظيم اتصالات علمية بين علماء مصر وعلماء الهند والباكستان عن طريق التعارف بتبادل الخطابات والرسائل والمؤلفات والنشرات والمجلات والصحف وغير

ذلك . وقد ايدته في ذلك عبد المنعم النمر الذي ذكر انه لم يكن يعرف شيئا عن الحركة العلمية والدينية في الهند قبل ان يتعرف على الندوى ولم يسمع قط أسماء هؤلاء العلماء الكبار الذين ذكرهم الندوى في محاضره كان قد القاها عن دراسة علم الحديث في الهند ، واقترح الشرباصى كذلك تنظيم مراسلات بين طلبة الازهر وبين طلبة الجامعات الدينية الاسلامية في العالم الاسلامى حتى يتعارف شباب الاسلام ، وحتى يرتبطوا بالمجسلة الاسلامية بدل مراسلهم مع الطلبة الغربيين او الطالبات الاجنبيات ، وذكر ان اكثر طلبة الجامعة وطلبة الكليات يتراسلون مع طلبة الجامعات في اوروبا ، وغالب الطلبة في مصر في الجامعة او الكليات لهم اصدقاء ومراسلون في اوربا !

ووافق الشرباصى على ان يكتب كشفا بأسماء الطلاب الازهرين الراغبين في المراسلة مع عناوينهم ومميزاتهم ، على ان يقوم الندوى بكتابة كشف آخر بأسماء الطلاب المسلمين في الهند والباكستان وذلك للبدء في المراسلة . وروى الندوى عما كان يسمى بـ « جبهة علماء الازهر » في مصر ، ففي اجتماعه بأعضائها ، اقترح الشرباصى على الجبهة الاتصال الثقافى بالهند ومراسلة طلبة الازهر وطلبة المدارس الهندية الدينية - وتنظيم الرحلات « الدعوية » والنشاط الدينى في الارياف والقرى .

وقام الندوى فاستلفت نظر علماء الازهر الى نشر الدعوة الدينية خارج الازهر وتهيئة الشعب لقبول مبادئ الدين وتربيته الدينية . وذكر ان كثيرا من الناس يعتقدون ان اصول المدارس في داخلها ، وهو يعتقد انها في خارج المدارس ، وهي في نفوس الناس ، فاذا

كانت حية تستمد غذاءها ورواءها من التربة ، كانت المدارس مخصصة مخضرة ، واذا ذويت وماتت وانقطع منها الغذاء والرى سرى الذبول فى عروق المدرسة وفروعها واوراقها ، واذا كان فى الشعب اقبال على الدين واهتمام به وشعور بالحاجة الى العلم ، كان الاقبال على المدارس بطبيعة الحال ، واذا انصرف الشعب عن الدين وزهد فيه اتبعه الانصراف عن المدارس والزهد فيها بطريق الاولى .

كذلك اكد الندوى على ضرورة اقبال الازهر على البحوث الاسلامية والعناية بتربيتها وتزويدها بالثقافة الاسلامية والتربية الخلقية والدينية والسهر على تعليمها وتقويمها الخلقى » فان هذه البحوث تقصد مصر لاجال الازهر من انحاء بعيدة ومن الاقطار الاسلامية وغسير الاسلامية ، واملها قوى فى انها تنال كل ارشاد وتوجيه الازهر الشريف اكبر جامعة دينية فى العالم وفى مصر الاسلامية مركز الدين والعلم .. »

وطلب الندوى الالتقاء بطلاب فلسطين فى الازهر وكان مما قاله لهم « كونوا على ثقة بان الدول والشعوب لا تنصركم ولا تنقذ فلسطين ، انما تنصرون انفسكم اذا صدقت نفوسكم وصحت عزائمكم ، وملكتم فلسطين عليكم مشاعركم وتفكيركم وشهواتكم .. فهذه الدول لا تستطيع ان تكون جادة فى مسألة فلسطين مثل ما يمكنكم اقربوا انفسكم واحسنوا القيام عليها حتى تنقذوا وطنكم العزيز .. » ص ١٥٣ .

خاتمة

لعلنا بعد هذه الرحلة التاريخية الطويلة نحتاج الى وقفة قصيرة نستجمع فيها معا ما يمكن الخروج به من تجربة الازهر فى تاريخ مصر السياسى :

١ - مثل الازهر نموذجا فريدا لمؤسسة جمعت اركانها ثلاثة كان بينها تفاعل احاط بالمجتمع المصرى طوال تاريخه الذى عاصر الازهر ، هذه الاركان الثلاثة ، هى : الدين - السياسة - التعليم ..

ففى البدء كانت السياسة .. نظام سياسى جديد جاء مصر غازيا على انقاض دولة الاخشيديين اراد ان يمكن لنفسه فى البلاد .. هذه البلاد التى قوام حياتها ولباب ثقافتها « الدين » منذ ان كانت فى التاريخ القدم فيعونية .. وقبطية ، ثم اسلامية ، كانت بحاجة حتمية الى ان تكون وسائل الحكم دينية .

ولان الدين لا يتأتى بالقهر والقوة ، برزت اهمية « التعليم » كى يمد هذه المؤسسة الدينية بالوسائل والطرق والادوات التى ينتقل عبرها الى القلوب والعقول من منظور النظام القائم ، ومن خلال تفسيراته ..

فى هذه الفترة الاولى للازهر فى العهد الفاطمى ، كانت السياسة هى المتغير المستقل ، وكان الازهر هو المتغير التابع ..

وطوال عهد المماليك ، ولاسباب عدة شرحناها ، تحول

دور الازهر ليكون هو المتغير المستقل والسياسة هي المتغير التابع ، وليبلغ ذروة سيطرته وتوجيهه في تولية محمد على حكم مصر ..

ثم يبدأ الدور في التغير ليعود مرة اخرى تابعا ، ثم تزداد الهوة بين التاريخ القديم والتاريخ الحديث ، ليقتبع بعيدا عن معترك السياسة قانعا بدوره الذي اريد له ..

٢ - وهنا تبرز لنا تلك المفارقة بين سياستين تناوبتا العلاقة بين الازهر والسياسة في مصر ، سياسة تقول ب « تدين السياسة » والاخرى تقول : ب « تسييس الدين » ! الاولى قصد بها اصحابها ان يوجه النظام السياسى برأى علماء الدين ، وان تقوم اركانه على أسس دينية ، اما الثانية فيقصد بها اصحابها العكس من ذلك ، ان يستخدم الدين ، سواء عن طريق مؤسساته او كتاباته لترسيخ النظام السياسى والدعوة لمبادئه .

وكما رأينا من استقرار وقائع التاريخ ، فان ما كان حادثا طوال عهود عدة وخاصة في بعض فترات العصر المملوكى - لا كله - كان ادخل في باب «تدين السياسة » اما ما حدث في الفترة التي تلت معاهدة ١٩٣٦ او حتى ١٩٥٢ ، فقد كان ادخل في باب « تسييس الدين » !

٣ - بينت لنا ايضا وقائع التاريخ ان « الاستقلال المالى » و « الاكتفاء الاقتصادى الذاتى » للازهر في كثير من العهود ، قد مكن له - مع وفرة الموارد - ان يكون قوة رقابة حقيقية ومركز توجيه فعال ، يعمل لها الجميع ألف حساب ، وان استغراق العلماء فيما بعد في المشكلات المالية والمسائل الوظيفية من علاوات وترقيات وتعيينات وما اشبه والانطلاق في التعامل من موقع « الموظف » ،

يفقدون قدرًا كبيرًا من حرية الفكر وفاعلية التأثير
ويلقى بالظلال على ما ينبغي أن يكون هو القدوة
والنموذج .

أن خطورة فقدان الأزهر لشخصيته الاقتصادية المستقلة
تظهر لنا بالذات عندما لا يكون النظام السياسي وطنيًا
بالدرجة الأولى ، فها هنا يستغل مثل هذا النظام الحاجة
ويوجه المسار وفقًا لما يعزز مكانته .

٤ - أن المؤسسة الدينية والتعليمية عندما تلتحم
بهموم الناس وقضاياهم ومشكلاتهم فإنها تؤدي بذلك
دورها الحقيقي في بناء البشر ، وهموم الناس وقضاياهم
ومشكلاتهم عادة ما لا تقتصر في جذورها على الماضي وحده
وإنما هي غالبًا ما تنفعل بحاضر وواقع ينبغي مواجهته
والتعامل مع حقائقه ومعطياته وتتطلع إلى مستقبل لا بد
من التخطيط له واعداد العدة لتوجيهه وقبوله ، لكن
هذه المؤسسة ، إذ « اعتقلت » نفسها في سجن الماضي
وحده ، وخاصة في حجراته المظلمة ، فإنها تحكم على
نفسها بالموت ، ويستحيل أن يبكيها أحد إذا لفظها
المجتمع !

... حقائق عديدة ، يمكن الإشارة إليها مما لا نريد أن
نثقل على القارئ به ..

الفهرس

صفحة

٧ مقدمة
٩ الفصل الأول : الأصول السياسية لنشأة الأزهر
٢٠ الفصل الثانى : موقف الأزهر من المذاهب الحاكمة
٣٥ الفصل الثالث : ظهور زعامة الأزهر <u>منتدى سور الأزبكية</u>
٤٨ الفصل الرابع : الأزهر يقاوم الاستبداد والظلم <u>www.book4all.net</u>
٨٤ الفصل الخامس : مقاومة الأزهر للاحتلال الفرنسى
١١٩ الفصل السادس : من الانتصار إلى الانتكاس
١٥٧ الفصل السابع : دور الأزهر فى حركة اليقظة القومية
١٩٢ الفصل الثامن : الاصلاح التربوى كسلاح فى حركة مواجهة الاحتلال البريطانى
٢٣٣ الفصل التاسع : من الاصلاح التربوى إلى الثورة السياسية
٢٧٣ الفصل العاشر : صراع السلطة يقتحم الأزهر
٣٢٦ الفصل الحادى عشر : الأزهر تحت المظلة الفاروقية (١٩٣٧ - ١٩٥٢)

رقم الايداع ٨٦/٥٦٧٣

الترقيم الدولى ٤ - ٢٦٨ - ١١٨ - ٩٧٧ ISBN

منتدى سور الأزبكية

WWW.BOOKS4ALL.NET

<https://twitter.com/SourAlAzbakya>

<https://www.facebook.com/books4all.net>